الطبعة الثانية

جليـــس

شاشي ثارور



إمبراطورية شريرة

ما فعلته بريطانيا في الهند

ترجمة: كريم كيلاني



إمبراطورية شريرة
ما فعلته بريطانيا بالهند

إلى
أبنائي إيشان وكانيشك،
اللذين يحبان التاريخ بقدر ما أحبه،
ومعرفتهما به تتجاوز معرفتي.

يا للغرابة!
كثيرًا ما تلجأ قوى الظلام لتدميرنا بإطلاعنا على الحقيقة!
ويليام شكسبير، ماكبث، الفصل الأول، المشهد الثالث.

فلتسدلي الستار بيدك أيتها الفوضى العظمى!
وليدفن الظلام الكوني كل شيء.
ألكسندر بوب، دونسياد

نعيش في الوميض؛ فليستمر ما دامت الأرض القديمة تتدحرج!
لكن الظلام -بالأمس- كان هنا.
جوزيف كونراد، قلب الظلام

في الخارج همست الهند -بل مئة هند- تحت قمر لا يبالي
لكن في ذلك الوقت بدت الهند واحدة وتخصهم،
استعادوا عظمتهم البائدة إذ يستمعون إلى نحيب رحيلهم!
إي.م. فورستر، ممر إلى الهند

التسلسل الزمني

1600: الميثاق الملكي البريطاني يؤسس شركة الهند الشرقية، بدء العملية التي ستؤدي إلى إخضاع الهند تحت الحكم البريطاني.

1613-1614: أنشأت شركة الهند الشرقية البريطانية مصنعًا في مدينة ماتشيلي بتنام ومركزًا تجاريًا في سورات تحت قيادة ويليام هوكينز. السير توماس رو يقدم أوراق اعتماده كسفير للملك جيمس الأول إلى الإمبراطور المغولي جهانكير.

1615 - 1818: المغول يمنحون بريطانيا الحق في التجارة وإنشاء المصانع.

1700: الهند تستحوذ على 27% من الاقتصاد العالمي تحت حكم الإمبراطور المغولي أورنجزيب.

1702: توماس بيت، حاكم مدراس، يحصل على الماسة الشهيرة التي عُرفت فيما بعد باسمه، والتي تم بيعها لاحقًا إلى وصي المملكة الفرنسية، دوق أورليان، مقابل 135 ألف جنيه إسترليني.

1739: نهب دلهي من قبل الفارسي نادر شاه والاستيلاء على كل كنوزها.

1751: روبرت كلايف (1725-1774)، البالغ من العمر ستة وعشرون عامًا، يستولي على آركوت في ولاية تاميل نادو الحالية بينما كان الفرنسيون والبريطانيون يقاتلون للسيطرة على جنوب الهند.

عام 1757: البريطانيون ينتصرون تحت حكم كلايف على النَّوَّاب1 سراج أود دولا ليصبحوا حكامًا للبنغال، أغنى مقاطعة في الهند.

1765: الإمبراطور المغولي الضعيف شاه علم الثاني يصدر ديوانًا يستبدل فيه مسؤولي الإيرادات الخاص به في مقاطعات البنغال وبيهار وأوريسا بمسؤولي شركة الهند الشرقية.

1767: بدأت الحرب الأنجلو-ميَسورية الأولى، حيث هزَم حيدر علي الجيوش المشتركة لشركة الهند الشرقية وقوات الماراثا2 ونظام حيدر آباد في مدينة مايسور.

1771: الماراثا يستعيدون دلهي.

1772: مولد الإصلاحي رام موهان روي (توفي 1833). البريطانيون يؤسسون عاصمتهم في كلكتا.

1773: شركة الهند الشرقية البريطانية تحتكر إنتاج وبيع الأفيون في البنغال. تمرير قانون تنظيم لورد نورث في البرلمان. تعيين وارن هاستينغز كأول حاكم عام للهند.

1781: نجل حيدر علي، تيبو سلطان، يهزم القوات البريطانية.

1784: وليام بيت الأصغر يقر قانون الهند لإخضاع شركة الهند الشرقية لسيطرة البرلمان. القاضي واللغوي السير ويليام جونز يؤسس الجمعية الملكية الآسيوية في كلكتا.

1787 - 1795: البرلمان البريطاني يعزل وارين هاستينغز، الحاكم العام للبنغال (1774-1785) بتهمة سوء السلوك.

1793: البريطانيون يطرحون "التسوية الدائمة" لنظام عائدات الأراضي بقيادة اللورد كورنواليس.

1799: مقتل السلطان تيبو في معركة ضد 5000 جندي بريطاني اقتحموا عاصمته ودمروها، سريراناباتنا (سيرينجاباتام).

1803: أدت الحرب الإنجليزية الثانية ضد الماراثا إلى استيلاء بريطانيا على دلهي والسيطرة على أجزاء كبيرة من الهند.

1806: قمع تمرد فيلور بلا رحمة.

1825: أول هجرة جماعية للعمال الهنود من مدراس إلى لا ريونيون وموريشيوس.

1828: رام موهان روي يؤسس أدي براهمو ساماج في كلكتا، وهي أول حركة إصلاح اجتماعي وديني، تأثرت بالإسلام والمسيحية، وتنكر تعدد الآلهة والوثنية وغير ذلك.

1835: ماكولاي يصدر قانون التعليم الإنجليزي معززاً التعليم الغربي في الهند. تحديد اللغة الإنجليزية لغة رسمية للحكومة والمحكمة.

1835: موريشيوس تستقبل 19 ألف عامل سخرة من الهند. استمر شحن العمال إلى موريشيوس حتى عام 1922.

1837: بريطانيا تقمع بلطجية يعبدون الإلهة كالي.

1839: الواعظ ويليام هاويت يهاجم الحكم البريطاني في الهند.

1843: البريطانيون يغزون بلاد السند (باكستان الحالية) ويصدرون "مبدأ الزوال" الذي بموجبه يحق للبريطانيين ضم الولاية عند موت حاكمها دون أن يترك بعده وريثًا.

1853: تشييد أول خط سكة حديد بين بومباي وثين.

1857: انتهاء أول ثورة هندية كبرى، أطلق عليها البريطانيون تمرد سيبوي أو تمرد الهند العظيم، بعد بضعة أشهر بسقوط دلهي ولكناو.

1858: إعلان الملكة فيكتوريا، الذي استولى باسم التاج على حكومة الهند من شركة الهند الشرقية. فتح وظائف الخدمة المدنية في الهند للهنود.

1858: الهند تُكمل أول 200 ميل من مسار السكك الحديدية.

1860: سفينتا س.س ترورو SS Truro وس.س بيلفيدير SS Belvedere ترسوان في ديربان بجنوب إفريقيا، ليُنزلا الأوائل عمال السخرة (من مدراس وكلكتا) للعمل في مزارع السكر.

1861: مولد الشاعر روبندرونات طاغور (توفي عام 1941).

1863: مولد الراهب سوامي فيفيكاناندا (ت 1902).

1866: مقتل ما لا يقل عن مليون ونصف المليون هندي في مجاعة أوريسا.

1869–1948: عمر مهندس كرمشاند غاندي، القومي الهندي والناشط السياسي الذي طور استراتيجية العصيان السلمي التي أجبرت بريطانيا على منح الاستقلال

للهند (1947).
1872: أول تعداد بريطاني تم إجراؤه في الهند.
1876: تم إعلان الملكة فيكتوريا (1819–1901) إمبراطورة الهند (1876–1901). تم التعامل مع المجاعة الكبرى في 1876-1877 على نحو سيئ من قبل نائب الملك اللورد ليتون.
1879: ليونيداس، أول سفينة مهاجرة إلى فيجي، تضيف 498 عامل سخرة هنديًا إلى ما يقرب من 340 ألفًا يعملون بالفعل في مستعمرات الإمبراطورية البريطانية الأخرى.
1885: قيام مجموعة من مثقفي الطبقة الوسطى في الهند -بعضهم بريطاني- بتأسيس المؤتمر الوطني الهندي ليكون صوتًا للرأي الهندي للحكومة البريطانية.
1889: مولد جواهر لال نهرو (ت 1964).
1891: مولد ب.ر أمبيدكار (ت 1956).
1893: مثَّل سوامي فيفيكاناندا الطائفة الهندوسية في برلمان شيكاغو لأديان العالم، وحقق نجاحًا كبيرًا بخطاباته المثيرة.
1896: الزعيم القومي والعالم الماراثي بال جانجادهار تيلاك (1856-1920) يبدأ مهرجانات غانيشا فيزارجان وشيفاجي لإثارة القومية الهندية، وهو أول من طالب بـ"بورنا سواراج" أو الاستقلال التام عن بريطانيا.
1897: تم الاحتفال باليوبيل الماسي للملكة فيكتوريا أثناء حدوث مجاعة أخرى في الهند البريطانية.
1900: صادرات الهند من الشاي إلى بريطانيا تصل إلى 137 مليون جنيه إسترليني.
1901: هربرت ريسلي يجري أول تعداد إثنوغرافي للهند.
1903: إقامة الاحتفال الرسمي المهيب للورد كرزون في دلهي.
1905: تقسيم البنغال يثير معارضة شديدة. انطلاق حركة سواديشي القومية ومقاطعة البضائع البريطانية. استقالة اللورد كرزون، نائب الملك البريطاني البارز في الهند.
1906: تأسس حزب الرابطة الإسلامية السياسي في الهند بتحريض بريطاني.
1909: إعلان إصلاحات مينتو مورلي.
1911: الاحتفال الإمبراطوري الأخير في دلهي؛ انتقال العاصمة الهندية من كلكتا إلى دلهي. إلغاء تقسيم البنغال.
1913: الشاعر رابيندراناث طاغور يفوز بجائزة نوبل في الأدب.
1914: انطلاق القوات الهندية إلى فرنسا وبلاد ما بين النهرين للقتال في الحرب العالمية الأولى.
1915: عودة المهاتما غاندي إلى الهند من جنوب إفريقيا.

1916: حادثة كوماغاتا مارو: الحكومة الكندية تحرم مواطنين هنودًا حق الهجرة. ميثاق لكناو بين الكونغرس والرابطة الإسلامية.

1917: تم إحضار آخر عمال السخرة الهنود إلى المستعمرات البريطانية في فيجي وترينيداد.

1918: وباء الإنفلونزا الإسبانية يحصد 12.5 مليونًا في الهند، 21.6 مليونًا في جميع أنحاء العالم.

1918: انتهاء الحرب العالمية الأولى.

1919: مذبحة جليانوالا باغ. أمر الجنرال داير قوات جوركا بإطلاق النار على المتظاهرين العزل في أمريتسار، مما أسفر عن مقتل 379. تؤكد المذبحة لغاندي ضرورة مطالبة الهند بالاستقلال الكامل عن الحكم البريطاني القمعي. إصدار إصلاحات مونتاجو - تشيلمسفورد. تمرير قانون رولات.

1920: غاندي يصوغ استراتيجية ساتياغراها للاتعاون واللاعنف. انطلاق حركة الخلافة.

1922: المهاتما غاندي يلغي حركة عدم التعاون بعد أعمال العنف في تشوري تشورا.

1927 و 1934: سُمح للهنود بالجلوس كمحلفين وقضاة محكمة.

1930: جواهر لال نهرو رئيسًا لحزب المؤتمر. تمرير قرار بورنا سواراج في لاهور. ويل ديورانت يصل إلى الهند ويُصدم مما يكتشفه عن الحكم البريطاني. المهاتما غاندي يقود مسيرة الملح.

1935: قانون حكومة الهند.

1937: انتخابات مجالس المحافظات في إحدى عشرة مقاطعة، الكونغرس يفوز بثمانية.

1939: اندلاع الحرب العالمية الثانية. استقالة وزارات الكونغرس احتجاجًا على عدم استشارة نائب الملك قبل إعلان الحرب من قبل الهند.

1940: قرار لاهور للرابطة الإسلامية يدعو إلى إنشاء باكستان.

1942: بدء مهمة كريبس لضمان الدعم الهندي لبريطانيا في الحرب. حركة اتركوا الهند. سجن قادة الكونغرس. سوبهاس شاندرا بوس يؤسس الجيش الوطني الهندي (آزاد هند فوج) لمحاربة البريطانيين.

1945: إطلاق سراح قادة الكونغرس. مؤتمر شيملا في عهد اللورد أرشيبالد ويفيل.

1946: تمرد البحرية الملكية الهندية. بدء الانتخابات على الصعيد الوطني. الرابطة الإسلامية تفوز بأغلبية مقاعد المسلمين. مهمة مجلس الوزراء. تشكيل حكومة مؤقتة في عهد جواهر لال نهرو. جناح يدعو إلى يوم الحراك المباشر. اندلاع العنف في كلكتا.

1947: الهند تحصل على استقلالها في 15 أغسطس. تقسيم البلاد وسط عمليات قتل وتهجير جماعي. خروج بريطانيا من الهند.

شكر وتقدير

أود أن أشكر العديد من الأشخاص الرائعين لمساعدتي في هذا الكتاب.

بدايةً أشكر صديقي الناشر ديفيد دافيدار، الذي حثني على تنفيذ هذا المشروع -وهو قرار اتخذته بتهور دون أن أدرك حجم المجهود الذي سيتضمنه- وأوصَل المخطوطة إلى شكلها الحالي.

تستحق زميلته سيمار بونيت Simar Puneet، كلمة تقدير خاصة على مساعدتها الدؤوبة والدقيقة طوال عملية التحرير.

كل التقدير لنصائح مايكل دواير التحريرية القيِّمة في إعداد طبعة هيرست.

استلزم "إمبراطورية مشينة" قدرًا هائلًا من البحث والقراءة (وإعادة القراءة في كثير من الحالات) لمصادر المواد عن الراج[3] البريطاني في الهند.

في هذا المسعى، كان دور البروفيسور شيبا تاتيل لا يقدر بثمن، إذ قام بالبحث عن نسخ رقمية من الوثائق والنصوص والكتب الأصلية من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بالإضافة إلى العثور على مواد أكاديمية ذات مصادر أحدث في شكل كتب ومقالات صحفية تتعلق بالموضوعات التي يتناولها طرحي.

كشف الباحثان المثابران، وهما أبهيمانيو دادو، الذي تحمل الوطأة الأكبر من العبء، وبن لانجلي، رؤى قيمة وثبَّتوها بدلائل دقيقة.

امتناني الشديد لأبهيمانيو الذي واصل إعداد المخطوطة، بما في ذلك مراجعة وتدقيق المراجع والاستشهادات العديدة.

عدد قليل من الأصدقاء المقربين قرؤوا المخطوطة وقدموا تعليقات مفيدة: ابني كانيشك ثارور، مؤرخ وكاتب أفضل من والده. مساعدي المقرب مانو بيلاي، الذي أرَّخ لهذه الفترة بشكل رائع. صديقي، وأحيانًا زميلي الكاتب والمعلم الموسوعي كيرثيك ساسيدهاران. و"أختي من رحم آخر" المؤرخة الدكتورة نانديثا كريشنا.

قرأ زميلي في المدرسة وهو الآن زميلي في البرلمان البروفيسور سوجاتا بوس، المؤرخ البارز في جامعة هارفارد، مسودة متأخرة للمخطوطة وأفادني بحكمته.

على الرغم من أن أفكارهم وآراءهم كانت الأكثر قيمة، إلا أنني ما زلت المسؤول الوحيد عن جوهر واستنتاجات هذا الكتاب.

وفوق كل شيء، امتناني العميق لصاحب الجلالة جيغمه خيسار نامجيل وانغشاك، ملك بوتان، الذي لولا ضيافته ودعمه السخي ما كنت لأتمكن من كتابة هذا الكتاب أو الانتهاء منه في الموعد المحدد.

بفضل لطفه ومساعدته تمكنت من الهرب إلى جبال بلده الجميل والكتابة دون إزعاج، دون انقطاع أو مكالمات أو زوار، وبسرعة كبيرة.

كما أشكر داشو زيمبون يوجين نامجيل، حاجب جلالة الملك، والكابتن جاتو تشيرينغ وتيسيدون دورجي على ما قدموه من عونٍ وتقديرٍ متواصل لجهودي. لقد

دعمني طاقم العمل بمئات الطرق الحيوية طوال فترة تأليف هذا الكتاب، وعلى الأخص نارايان سينغ الذي سأظل ممتنًا له إلى الأبد.
وبالنسبة للصديق المميز الذي تركني وحدي لأكتب، ولكنه دعمني وشجعني يوميًّا، فإني لا أجد الكلمات الضرورية، ولن تكفي.

شاشي ثارور بارو، بوتان
أغسطس 2016

مقدمة

بدأ هذا الكتاب، على نحو غريب نسبيًا، كخطاب.في نهاية مايو 2015، تلقيت دعوة من اتحاد أكسفورد للتحدث عن مقترح "بريطانيا تَدين بتعويضات لمستعمراتها السابقة".

وإذ كان من المقرر بالفعل أن أتحدث في مهرجان هاي للأدب في وقت لاحق من ذلك الأسبوع، فقد ارتأيت أن أتوقف في أكسفورد في الطريق وأناقش هناك مرة أخرى (كما فعلت من قبل، نيابة عن الأمم المتحدة، قبل عشر سنوات).

كان الحدث، الذي أقيم في مبنى الاتحاد الرائع، المغطى بألواح خشبية، والذي يعود تاريخه إلى عام 1879، ناجحًا وغادرت مسرورًا بما فيه الكفاية، لكن دون أن أفكر للحظة في وقائع أعمال المؤتمر.

ومع ذلك، ففي أوائل يوليو، نشر الاتحاد المناقشة على شبكة الإنترنت، وأرسل إليَّ نسخة مصورة من خطابي. قمت على الفور بتغريد رابط له، وشاهدت انتشاره السريع بدهشة.

في غضون ساعات، تم تنزيله ونسخه على مئات المواقع، وإرساله عبر WhatsApp وإعادة إرساله عبر البريد الإلكتروني.

تجاوز موقع واحد بسرعة أكثر من ثلاثة ملايين مشاهدة، بينما لم يتتبع الآخرون المشاهدات لكنهم أبلغوا عن أرقام قياسية من نقرات التنزيل. علق منتقدون من اليمين على "التصيد" بي على وسائل التواصل الاجتماعي للترحيب بخطابي.

تكلّفت المتحدثة باسم مجلس الشعب -لوك سابها- بالبرلمان الهندي، عناء الإشادة بي في حفل حضره رئيس الوزراء، ناريندرا مودي، الذي هنأني بعد ذلك لقولي "الأشياء الصحيحة في المكان المناسب".

أذاعت المدارس والكليات الخطاب لطلابها، ونظمت إحدى الجامعات وهي الجامعة المركزية في جامو، ندوة لمدة يوم كامل تناول فيها علماء بارزون نقاطًا محددة كنت قد أثرتها.

كُتبت مئات المقالات تؤيد وتعارض ما قلته.

ظللت لشهور ألتقي الغرباء الذين جاؤوا إليَّ في الأماكن العامة للإشادة بـ"خطاب أكسفورد".

لقد فوجئت بسرور ولكنني كنت مرتبكًا بعض الشيء أيضًا، لسبب واحد، فعلى الرغم من أنني قد تحدثت من جانبي بشكل جيد بما يكفي لأفوز في المناظرة بأغلبية ثلثي الجمهور، فقد كنت أعلم أنني ألقيت خطابات أفضل لم تجلب لي عُشر الشهرة التي تلت هذا الخطاب.

من ناحية أخرى، لم أكن أعتقد بصراحة أنني قلت شيئًا جديدًا على نحو استثنائي. استند تحليلي لظلم الاستعمار البريطاني إلى ما قرأته ودرسته منذ طفولتي، واعتقدت أن الحجج التي قدمتها كانت بدائية لدرجة أنها شكلت ما يمكن

للأمريكان أن يطلقوا عليه "مبادئ القومية الهندية 101"، الحجج الأساسية والتأسيسية التي بررت النضال الهندي من أجل التحرر من الحكم البريطاني. وقد قال القوميون الهنود أشياء مماثلة في أواخر القرن التاسع عشر، كما قالها جواهر لال نهرو ومجموعة أخرى في القرن العشرين. ومع ذلك، فحقيقة أن حديثي أصاب وترًا حساسًا لدى العديد من المستمعين، توحي بأن ما اعتبرته أساسيًّا كان غير مألوف لكثير من الهنود المتعلمين، وربما معظمهم.

كان رد فعلهم كأنني فتحت أعينهم، بدلًا من مجرد تكرار ما كانوا يعرفونه بالفعل. هذا الإدراك هو ما دفع ديفيد دافيدار إلى الإصرار على تحويل حديثي إلى كتاب قصير، وهو شيء يمكن أن يقرأه الشخص العادي ويستوعبه، وفضلًا عن أنه يمكن أيضًا أن يكون مصدرًا قيمًا للطلاب وغيرهم ممن يبحثون عن الحقائق الأساسية حول تجربة الهند مع الاستعمار البريطاني.

اتضح أنه لا يمكن تنحية الإلحاح الأخلاقي للشرح لهنود اليوم -والبريطانيين- الرعب الذي مثَّله الاستعمار.

يختلف الكتاب عن الخطاب في بعض الجوانب المهمة، فالأمر لا يتعلق بالتعويضات، لسبب واحد هو أن خطابي دفع نحو هذه الحجة لأن هذا هو الموضوع الذي أعلنه اتحاد أكسفورد، وليس لتمسكي الشخصي بقضية التعويضات.

كنت مقتنعًا بالأخطاء التي لحقت برعايا الاستعمار من قبل الإمبراطورية البريطانية، لكنني اقترحت في نهاية خطابي أن تكتفي الهند بتعويض رمزي قدره جنيه واحد في السنة، يدفع لمدة 200 عام للتكفير عن 200 عام من حكم الإمبراطورية.

شعرت أن الكفارة هي الهدف -مجرد "نحن آسفون" ستكون كافية أيضًا- أكثر من العملة النقدية.

في الواقع، حاول معلق تلفزيوني هندي واحد، وهو منهاز ميرشانت، حساب المبلغ العادل للتعويضات، برقم فلكي -3 تريليونات دولار بأموال اليوم- بحيث لا يمكن بداهةً توقع قيام أي شخص بتسديده. (سيكون المبلغ أكبر من إجمالي الناتج المحلي لبريطانيا في عام 2015).

لا يدور هذا الكتاب كذلك حول الاستعمار البريطاني ككل، ولكنه ببساطة عن تجربة الهند فيه. هذا بشكل جزئي، فمناقشة التاريخ الكامل للاستعمار البريطاني، كما فعل المتحدثون في اتحاد أكسفورد، كان من الممكن أن تنتج كتابًا ضخمًا وغير عملي، بالإضافة إلى أنني ببساطة لا أعرف عنه ما يكفي، في حين تعمقتُ في مجال التاريخ الهندي منذ دراستي.

لا أقصد استبعاد أهوال الاستعمار البريطاني لإفريقيا، أو فظاعة تجارة الرقيق، والتي قد تكون تعويضاتها مبررة (من اللافت للنظر أنه عندما ألغيت العبودية،

دفعت الحكومة البريطانية تعويضات، ليس للرجال والنساء اللواتي أجبرن بشكل غير إنساني على العبودية، بل لأسيادهم السابقين لأنهم فقدوا ممتلكاتهم!).
هناك آخرون بوسعهم أن ينصفوا هذه القضايا؛ آمل أن أكون قد أنصفت في هذا الكتاب القضية المحددة بشأن الحكم البريطاني في الهند.4
هناك جانب ثالث يختلف فيه هذا الكتاب عن خطابي، ففي أكسفورد كنت أجادل من جانب واحد في النقاش، إذ كانت مجالات الاختلاف الصغيرة أو الاعتراف بالحجج المضادة محدودًا.
ومع ذلك، وفي كتاب يعرض "شرور الإمبراطورية"، شعرت أنه من واجبي أن آخذ في الاعتبار الحجج المؤيدة للراج البريطاني أيضًا. لقد فعلت ذلك في كل فصل، لا سيما في الفصل الثاني، ومن الفصل الثالث إلى الفصل السابع، إذ راعيت معظم الادعاءات البالية المتبقية للإمبراطورية البريطانية في الهند ورفضتها كذلك.
لقد استكملت سنواتي الخاصة في القراءة ببحوث مستفيضة في كل من نصوص الحقبة الاستعمارية وفي الإصدارات العلمية الحديثة حول البريطانيين في الهند، وكلها مذكورة كما ينبغي في الملاحظات في النهاية.
آمل أن تحظى حججي بدعم الخبراء الكافي لكي تؤخذ بجدية حتى من قبل أولئك الذين قد يختلفون معي.
أخيرًا، لا يحكي هذا الكتاب قصة بل يقدم حجة، لن يعثر القراء الذين يبحثون عن سرد زمني لصعود وسقوط الإمبراطورية البريطانية في الهند عليه هنا، تم تحديد تسلسل الأحداث فقط في التسلسل الزمني السابق لهذه المقدمة.
الغرض من هذا المجلد هو فحص تراث الراج، وإجراء دراسة نقدية للادعاءات المزعومة لصالحه، وتقديم الأدلة والحجج ضدها.
بالطبع لم يلق خطابي استحسانًا عالميًا، لسبب واحد، ففي سياق النقاش، بالكاد تمكنت من الاعتراف بأن العديد من جوانب الإمبراطورية كانت أكثر تعقيدًا في طبيعتها وأكثر غموضًا في تأثيرها، من أن يحقق لها تعميم صراع الخير أو الشر العدالة الكافية.
بُنيَ هذا الكتاب على فرضية أن العديد من القضايا المطروحة تتطلب معالجة وإثباتًا أكثر تعقيدًا مما هو ممكن في غرفة المناقشة. بالإضافة إلى ذلك، يجب الاعتراف بالعديد من الحجج الأخرى التي قُدمت ردًا على خطابي، على الرغم من أنها لا تتناسب بشكل مباشر مع مواضيع أي من فصول كتابي.
أكثر هذه الانتقادات شيوعًا هو أن إخفاقات الهند ما بعد الاستعمار تبطل هجومي على الأعمال الوحشية لبريطانيا. كتب أحد كتاب العمود في مجلة التايم: "ربما فاز ثارور في النقاش، لكن النصر الأخلاقي بعيد عن الهند"، مجادلًا بأن أداء الحكومة الهندية منذ الاستقلال يشير إلى أنه لا يوجد دليل على أن أي تعويضات مدفوعة للهند ستُنفق جيدًا، أو ستصل إلى المستفيدين المعنيين.

أضاف أحد المدونين على ذلك أن الموقف المؤسف لسلطات ما بعد الاستقلال الهندي واضح من خلال ملايين الأطنان من الحبوب الغذائية التالفة التي عُثر عليها في مستودعات التخزين الحكومية في عام 2010، كما لو أن عدم الكفاءة بعد الاستقلال برر المجاعات التي حدثت قبله.

عرّضني منصبي كعضو في البرلمان عن حزب المؤتمر الوطني الهندي، والذي حكم الهند لمدة 52 عامًا من استقلالها البالغ 68 عامًا (في الوقت الذي ألقيت فيه خطابي في أكسفورد)، لخط هجوم آخر.

قال المذيع جوناثان فورمان صراحة وبلهجة خطابية إلى حد ما: "لقد أساء حزب المؤتمر حكم الهند لأكثر من ستة عقود، وأصبح طوال الوقت متعجرفًا وفاسدًا بشكل متزايد، ويبدو منعزلًا عن الهنود العاديين، تمامًا كأسلافهم البريطانيين".

كان القادة الهنود من الكونغرس مسؤولين عن "معدل النمو الهندي" المؤسف في الهند، و"بسبب إهمال النخبة الحاكمة للتعليم الأساسي ومحو الأمية، وهوسهم بالتخطيط الاشتراكي، ورعايتهم لـ"ترخيص الراج"5 وصفقاتهم الفاسدة مع عدد قليل من العائلات التجارية الاحتكارية، في حين تجاوزت دول مثل كوريا الجنوبية وحتى المكسيك الهند في نصيب الفرد من ناتج الإجمالي المحلي بين عامي 1950 و1980".

بعض هذه الانتقادات مشروعة، في الواقع لقد أشرت إلى العديد منها بمختلف أنواعها بنفسي في كتبي، وإن لم يكن بمثل هذه الشروط اللاذعة والمبالغ فيها، لكن مجموعة من الإخفاقات لا يمكن أن تبطل الأخرى، ولا يمكن التراجع عن عشرين عقدًا من الاضطهاد الاستعماري في ستة عقود.

إن سجل الحكومات الهندية، وفي الواقع المؤتمر الوطني، أفضل بكثير في معظم النواحي من سجل أسلافهم الاستعماريين البريطانيين في الهند، لا سيما فيما يتعلق بمؤشرات مثل نمو إجمالي الناتج المحلي، ومحو الأمية، والقضاء على الفقر، ومتوسط العمر المتوقع، والتغلب على الجفاف وفشل المحاصيل.

على أي حال لا يمكن اختزال التاريخ في شكل من لعبة لمقارنة الأخطاء في عصور مختلفة. يجب الحكم على كل فترة على حدة بنجاحاتها وتجاوزاتها.

حقيقة أن التعويضات كانت محور نقاش أكسفورد زاد من تأجيج نيران منتقديَّ. احتج أحد المذيعين الهنود بأن المطالبة بالتعويض كشفت عن انعدام الأمن في الهند وتدني احترام الذات. إن الهنود الذين قدموا هذه الحجة يحمّلون البريطانيين مسؤولية الإخفاقات اللاحقة للحكم الهندي، بينما أشار آخرون إلى أنه من المستحيل تحديد المستفيدين المستحقين للتعويض عن الابتزاز الاستعماري.

على أي حال، أكد البعض أن بريطانيا قدمت بالفعل تعويضات على شكل مساعدات للهند على مر السنين، ليس كاعتراف بالذنب بأي وسيلة كانت، بل من كرم البريطانيين لرعاياهم المستعمرين السابقين.

بعد الاستقلال نُقل إلى الهند ما هو أكثر من كافٍ من جانب واحد من بريطانيا، وليس على شكل مساعدات وحسب. وفقًا للمؤرخ جون ماكنزي، أحد خصومي في أكسفورد، يمكن القول إن الشركات البريطانية "عززت جزءًا من طفرة مجال التعهيد التي شهدتها الهند والتي يمكن اعتبارها شكلًا من أشكال التعويضات".

وفي نقاش آخر ضد اقتراح أكسفورد، قال السير ريتشارد أوتاوي، عضو البرلمان، إنه بالنظر إلى المساعدة الطوعية التي تقدمها الدول الثرية إلى الدول الأفقر فإن "المطالبة بالمزيد يمثل حفاظًا على عقدة النقص القديمة".

بالتأكيد لستُ في حاجة للإشارة إلى أنني لم أطالب بالمزيد بل بالأقل، فقط جنيه واحد رمزي في السنة، لكن هذا أيضًا خارج عن الموضوع. لقد استخدمت اقتراح تعويضات أكسفورد لإثارة قضية الدَين الأخلاقي الذي تدين به بريطانيا لمستعمراتها السابقة، وليس الديون المالية.

أما بالنسبة للمساعدات، فإن المساعدات البريطانية تصل إلى أقل من 0.02% من إجمالي الناتج المحلي للهند، وأقل إلى حد ما مما تنفقه حكومة الهند على دعم الأسمدة -وهي ربما استعارة مناسبة لحجة المساعدات-.

كثيرون أشاروا إلى أن البريطانيين اليوم لا يتحملون أي مسؤولية عن تجاوزات أسلافهم، ولا ينبغي أن ننتظر تحملهم لعبء تصحيح الأخطاء التي لم يكن لهم فيها أي دور، وفي هذا الشأن لا يستحق هنود اليوم التعويض عن معاناة أسلافهم.

يجب دفع تعويضات للضحايا لا لأحفادهم ومن قبل المذنبين وليس من قبل أحفادهم. أمر عادل بما فيه الكفاية، لكن هذا يتجاهل الشعور بالهوية الوطنية والمسؤولية الذي يميز معظم البلدان.

عندما كان ويلي براندت مستشارًا لألمانيا، نزل على ركبتيه في غيتو وارسو عام 1970 للاعتذار لليهود البولنديين عن الهولوكوست. لم يبق في بولندا أي يهودي تقريبًا، وكان براندت، الذي تعرض للاضطهاد من قبل النازيين بصفته اشتراكيًا، بريئًا تمامًا من الجرائم التي كان يعتذر عنها، لكن بفعله ذلك، بالإضافة إلى كتابه التاريخي "وارسو تجثو على ركبتيها"، اعترف بالمسؤولية الأخلاقية للشعب الألماني الذي قاده كمستشار.

هذا هو بالضبط سبب دعوتي إلى الكفارة بدلًا من المساعدة المالية. بالطبع لا يتفق الجميع على أن حتى الكفارة واجبة، يقول المؤرخ جون كياي: "إن سلوك الدول كالأفراد، لا يمكن تقييمه إلا وفقًا لمعايير زمانها، وليس وفقًا لمعايير التقاضي اليوم، وإلا سنتكاتف جميعًا ضد حكومة إيطاليا انتقامًا من إطعام المسيحيين للأسود".

حجة مسلية، لكنها ضعيفة.

بالكاد يمكن اعتبار الراج البريطاني تاريخًا قديمًا، إنه جزء من ذكريات الناس الذين ما زالوا على قيد الحياة، وفقًا لتقرير صدر مؤخرًا عن قسم السكان في

الأمم المتحدة، فإن عدد الهنود فوق سن الثمانين هو ستة ملايين؛ أي إن الحكم البريطاني كان جزءًا لا يتجزأ من طفولتهم.
إذا أضفت إلى عددهم، أحفادهم من الجيل الأول، الهنود في الخمسينيات والستينيات من العمر، والذين حكى لهم آباؤهم قصصًا عن تجاربهم في الراج، فستتضخم أرقام من يعرفون الفترة بشكل وثيق إلى أكثر من 100 مليون هندي.
أزف وقت التكفير لكن لم يفت الأوان بعد؛ أنا، على سبيل المثال، آمل بشدة أن يجد رئيس الوزراء البريطاني القلب والروح ليجثو على ركبتيه في جاليانوالا با غ في عام 2019 ويستغفر الهنود باسم شعبه على المذبحة التي لا تغتفر، والتي ارتكبت في ذلك الموقع قبل قرن من الزمان.
إن وصف ديفيد كاميرون اللطيف إلى حد ما للمذبحة في عام 2013 على أنها "حدث مخجل للغاية" لا يشكل -في رأيي- اعتذارًا، كما أن الزيارة الاحتفالية للموقع في عام 1997 التي قامت بها الملكة إليزابيث ودوق أدنبرة، اللذان تركا توقيعيهما في كتاب الزائرين دون حتى إبداء الندم.
أيًّا من كان رئيس الوزراء في الذكرى المئوية لتلك الجريمة الفظيعة فليكن على قيد الحياة عند ارتكاب الفظائع، وبالتأكيد لا تتحمل أي حكومة بريطانية في عام 2019 ذرة من المسؤولية عن تلك المأساة، ولكن باعتباره رمزًا للأمة التي سمحت لهذا أن يحدث ذات مرة، يمكن لرئيس الوزراء أن يكفر عن خطايا أمته الماضية.
هذا ما فعله رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو في عام 2016، عندما اعتذر نيابة عن كندا عن تصرفات سلطات بلاده قبل قرن من الزمان، إذ رفضت السماح للمهاجرين الهنود في كوماغاتا مارو6 بالهبوط في فانكوفر، وبالتالي أرسل العديد منهم إلى أراضيهم ليلقوا حتفهم.
يجب أن تجد لحظة ويلي براندت التي كررها ترودو صدىً بريطانيًّا. في الواقع، قد يكون أفضل شكل من أشكال الكفارة من قبل البريطانيين، كما اقترح زعيم حزب العمال جيريمي كوربين، البدء في تدريس الوجه الحقيقي للتاريخ الاستعماري في المدارس البريطانية.
يجهل الجمهور البريطاني بشكل مؤسف حقائق الإمبراطورية البريطانية وما مثّلته للشعوب التي خضعت لها. في هذه الأيام، يبدو أن هناك عودة في إنجلترا إلى التوق إلى الراج؛ إن نجاح المسلسل التلفزيوني Indian Summers، المبني على الكتابات التي تحِن إلى الحكم الإنجليزي مثل رواية The Far Pavilions 19787ومسلسل The Jewel in the Crown، يلخص ما رآه الكاتب الهولندي البريطاني إيان بوروما من محاولة لتذكير الإنجليز بأحلامهم الجماعية عن هويتهم الإنجليزية، فهي "مجيدة للغاية ومؤثرة جدًا، وشديدة المرح وتحفل بالشجن مقابل الاستياء من الوضع الرث لإنجلترا الصغيرة المعاصرة".

إذا تمكن تلاميذ المدارس البريطانية من تعلم كيف تحولت أحلام الإنجليز هذه إلى كوابيس للشعوب الخاضعة لهم، فيمكن حينها تحقيق التكفير الحقيقي، من الجانب الأخلاقي البحت والذي ينطوي على اعتبار جاد للمسؤولية التاريخية بدلًا من مجرد الاعتراف بالذنب.

كان بوروما بالطبع يردد ما قاله الكاتب البريطاني المولود في الهند سلمان رشدي قبل بضع سنوات: "إن التراجع المستمر والفقر المتزايد وخفة الروح لدى الكثير من البريطانيين التاتشريين8 يشجع الكثير من البريطانيين على توجيه أعينهم بحنين إلى الماضي، إلى الزمن الضائع الذي كانت لهم فيه الأسبقية. إن عودة الأيديولوجية الإمبريالية وشعبية روايات الراج تعطي الانطباع بنفضات وهمية لطرف مبتور، في حين أن جوهرة التاج أصبحت تُصنع اليوم من ألماس صناعي".

لم تعد بريطانيا "تاتشرية"، رغم أنها قد تصبح أسوأ في أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. الحنين الإمبراطوري البريطاني بحاجة إلى أن تروضه مسؤولية ما بعد الاستعمار أكثر من أي وقت مضى.

ثم هناك قضية التواطؤ الهندي مع الحكم البريطاني. اقترح كاتب العمود الهندي، أكار باتيل، أننا لا نستطيع أن نتصالح مع حقيقة أن "الاستيلاء البريطاني قد سهله وشجعه الهنود"، في الواقع، كان الهنود متعاونين نشطين في العديد، إن لم يكن معظم الجرائم التي سأوضحها في هذا الكتاب.

ينطبق هذا بشكل خاص على الأمراء الهنود الذين -بمجرد ترسيخ الحكم البريطاني- قبلوا صفقة فاوستية9 لحماية ثرواتهم ووسائل الراحة الخاصة بهم مقابل رهن سلامتهم للبريطانيين.

بذل هؤلاء "الحكام" الاسميون قصارى جهدهم لإثبات ولائهم للتاج، وهكذا ألزم الأمير ولاعب الكريكيت رانجيتسينجي فلاحيه، أثناء الجفاف الشديد، بالمساهمة في الخزائن البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى، ووقتما كانت ولايته تخنقها قبضة المجاعة، قام حرفيًا بحرق إيرادات شهر في عرض للألعاب النارية من أجل زيارة نائب الملك.

على كل حالٍ كانت هذه الوقائع مألوفة عن التواطؤ الذي أظهرته الأرستقراطية الهندية المُهددة مع المشروع الاستعماري.

كان هناك مؤيدون هنود آخرون مشهورون للإمبراطورية، وأبرزهم المثقف البنغالي، نيراد تشاودهوري، الذي أشاد في سلسلة من الكتب بفضائل الإمبراطورية البريطانية وأعرب عن أسفه لوفاة الإمبراطورية. (سنناقش أمثلة محددة لاحقًا في هذا الكتاب).

أخذ العديد من الهنود العاديين أيضًا صف البريطانيين، وشعر كثيرون ألا خيار لهم أبدًا في هذه المسألة، لكن عندما يدمر أحد اللصوص منزلك ويسلب منك أموالك

ومجوهراتك فإن مسؤوليته عن أفعاله تتجاوز مسؤولية الخادم الذي فتح له الباب، سواء بدافع الخوف أو الطمع أو لأنه ببساطة لم يكن يعرف أي شيء غير ذلك.
في وصف ومواجهة ما فعله البريطانيون بنا، هل نرفض الاعتراف بمسؤوليتنا عن وضعنا اليوم؟ هل نقول إن البريطانيين وحدهم هم المسؤولون عن كل ما هو خطأ فينا؟ بالطبع لا.
أشار بعض الكتاب إلى أن النمو والتنمية يتطلبان بناء مؤسساتيًا سليمًا وسياسات اقتصاد كلي حكيمة، وليس تلاوة لمظالم الماضي، أود التشديد على اتفاقي مع هذا. لا أتطلع إلى التاريخ لإعفاء بلدي من ضرورة القيام بالأمور على النحو الصحيح اليوم، بل أسعى إلى فهم أخطاء الأمس، لفهم ما أوصلنا إلى واقعنا الحالي وفهم الماضي نفسه.
ليس بالضرورة أن يقوم الماضي بتوضيح المستقبل، لكنه يساعد جزئيًا في تفسير الحاضر، لا يمكن للمرء -كما كتبت في موضع آخر- أن ينتقم من التاريخ، التاريخ هو انتقامه.
تحذير أخير حول هذا الكتاب. أكتب عن الحكم البريطاني في الهند، مدركًا تمامًا لحقيقة أن "الهند" التي أشير إليها لم تعد موجودة بل أصبحت ثلاث ولايات منفصلة.
ينطبق الكثير مما يجب أن أقوله أيضًا على ما يُعرف اليوم بالدولتين المستقلتين بنغلاديش وباكستان، لا أسعى لإشراك أي أجانب غير راغبين في حججي، ولكن إقرارًا بأن قضيتي تخصهم أيضًا إذا رغبوا في تبنيها. ما زلت أكتب بصفتي هنديًا في عام 2016 عن الهند قبل قرنين من الزمان وأقل، مدفوعًا بالانتماء الأخلاقي والجغرافي، إلى الأرض التي تم قمعها بشكل مأساوي من قبل حكم الراج.
الهند بلادي، ومن هذا المنطلق فإن غضبي شخصي، لكنني لا أطلب شيئًا من التاريخ إلا شهادة وحسب.
لا يدعي هذا الكتاب العصمة من الخطأ، ناهيك عن العلم بكل شيء، قد تكون هناك حقائق أجهلها تضعف أو تقلل من مصداقية بعض حججي، لكن لا يزال الكتاب الذي بين أيديكم ينقل في جوهره ما أفهمه من الماضي القريب لبلدي.
وإذ تقترب الهند من الذكرى السبعين لاستقلالها عن الإمبراطورية البريطانية، يجدر بنا أن نفحص ما دفعنا إلى ذلك، نقطة انطلاقنا الجديدة في عام 1947 والإرث الذي ساعد في تشكيل الهند التي سعينا لإعادة بنائها. بالنسبة لي، هذا هو السبب الرئيس لوجود هذا الكتاب.
يقول قبطان بحري بريطاني في رواية الهندي أميتاف جوش بحر الخشخاش[10]:
"نحن نقتل الناس، نشعر بأننا مضطرون للتظاهر بأن هذا من أجل سبب أسمى، أعدك أن هذا التظاهر بالفضيلة لن يغفره التاريخ أبدًا".

لا أستطيع الادعاء بأنني أكتب نيابة عن التاريخ، لكن بصفتي هنديًا، فالتسامح أسهل كثيرًا من النسيان.

-1نهب الهند

في عام 1930 وصل المؤرخ والفيلسوف الأمريكي الشاب ويل ديورانت شواطئ الهند للمرة الأولى، كان قد انطلق في رحلة حول العالم تحولت فيما بعد إلى رائعته "قصة الحضارة" في أحد عشر مجلدًا.

لكنه -بحسب وصفه- أصابه الذهول والسخط لما قرأه وشاهده من استنزافٍ بريطانيٍ واعٍ ومتعمدٍ للهند، ما دفعه لتنحية بحثه عن الماضي جانبًا ليخُط، بحماسة، استنكاره لـ"أكبر جريمة في التاريخ". إلى يومنا هذا يُعد كتيبه المعنون بـ"دفاعًا عن الهند" واحدًا من أهم أعماله التي عبرت عن تعاطفه العميق وإشفاقه وغضبه، والذي انتقد من خلاله أيضًا مبررات بريطانيا لسجل أطماعها الوقح وطويل الأجل في الهند.

كتب ديورانت:

"إن الاحتلال البريطاني للهند كان غزوًا وتدميرًا ارتكبته شركة الهند البريطانية التجارية بحق حضارة عريقة، بلا أدنى تردد أو مبدأ، مدفوعين بالإهمال والجشع، يسيطرون بالسيف على بلد أصابه اضطراب وعجز مؤقتان، فمارسوا الرشوة والقتل والاستيلاء والسرقة، وبدؤوا سيرة من النهب المقنن وغير المقنن، والذي استمر بلا هوادة منذ مئة وسبعين عامًا حتى اليوم (1930)".

غزو الهند عن طريق مؤسسة:

استغلت بريطانيا انهيار سلطنة المغول في الهند وظهور عدد من الإمارات المتحاربة التي تنافست على السلطة طيلة القرن الثامن عشر. أخضع البريطانيون مساحات واسعة من الأرض بقوة سلاح المدفعية ووضاعة أخلاقهم. عزلوا "النَوّابين"11 والماهراجا بمقابلٍ، أخلوا خزائنهم كيفما شاؤوا، واستولوا على ولاياتهم بأكثر من وسيلة (من بينها مبدأ الزوال12 المثير للسخرية منذ عام 1840)، والذي طُبق على كل حاكم يموت بلا وريث، وانتزعوا من الفلاحين ملكيتهم لأراضيهم التي حرثوها لأجيال.

ومع احتواء كل ولاية محلية لاحظ مسؤول الشركة جون سوليفان (الذي اشتهر بإنشاء قرية أوتاكموند المرتفعة أو "أوتي") في 1840: اختفاء المحكمة الصغرى، فتور التجارة، اضمحلال العاصمة، وفقر الشعب، بينما يزدهر الرجل الإنجليزي كإسفنجة، يمتص الثروات من ضفاف نهر الغانج، ويعصرها على ضفاف نهر التيمز في إنجلترا.

لم تكن الهند التي غزتها شركة الهند الشرقية البريطانية أرضًا بدائية أو قاحلة، بل كانت الجوهرة اللامعة منذ القرون الوسطى، لقد وصف قس الكنيسة التوحيدية الأمريكي المولود في يوركشاير ج.ت.ساندرلاند باقتضاب إنجازاتها ورخاءها، والثروة التي أنتجتها العديد من الصناعات المتعددة:

"تقريبًا كل الصناعات والمنتجات التي توصل إليها العالم المتحضر، وكل اختراع بشري صنعته يداه أو أنتجه عقله في أي مكان، وعلت قيمته إما لفائدته أو جماله، أنتِجَ منذ زمنٍ طويل في الهند. كانت الهند أمة صناعية ومنتجة أكثر بكثير من أي بلدٍ أخر في أوروبا أو في آسيا. اشتهرت منسوجاتها في العالم المتحضر بأسره، والتي أنتجتها مناسجها فائقة الجودة من القطن والصوف والكتان والحرير. كذلك كانت مجوهراتها الرائعة وأحجارها الكريمة المطرزة بأجمل الأشكال، وأيضًا الفخار والخزف والسيراميك من أجود الأنواع والأشكال وأجمل الألوان، وظهر الإتقان كذلك في صناعات الحديد والصلب والذهب والفضة.

معمارها العريق يساوي في جماله أي مكان في العالم، وكان فيها أعمال هندسية عظيمة، ولها نصيب من أعظم التجار ورجال الأعمال والمصرفيين والمولين. لم تكن أمة تبرع في بناء السفن وحسب بل امتلكت أيضًا تجارة كبيرة وحركة بيع وشراء امتدت برًا وبحرًا إلى جميع بلدان العالم المتحضر.

هكذا كانت الهند حين وصل إليها البريطانيون".

في أوائل القرن الثامن عشر، وكما أوضح المؤرخ الاقتصادي البريطاني أنجوس ماديسون، بلغ نصيب الهند من الاقتصاد العالمي 23%، وهو ما يعادل نصيب كل دول أوروبا مجتمعة، كانت النسبة 27% في عام 1700 عندما جمعت خزانة الإمبراطور المغولي أورنجزيب 100 مليون جنيه إسترليني من عائدات الضرائب وحدها.

مع انسحاب بريطانيا من الهند انخفض نصيبها من الاقتصاد العالمي إلى ما يزيد قليلًا على 3% والسبب كان واضحًا؛ كانت الهند محكومة لخدمة المصالح البريطانية، لقد موّلت بريطانيا نهوضها لمدة 200 عام من خلال نهبها للهند.

بدأ الأمر كله بشركة الهند الشرقية، التي تأسست بموجب ميثاق ملكي من جلالة الملكة إليزابيث الأولى عام 1600 لتجارة الحرير والتوابل وغيرها من السلع الهندية المربحة. ولكي تعزز الشركة من تجارتها أنشأت بؤرًا استيطانية أو "مصانع" بطول الساحل الهندي، على الأخص في كلكتا ومدراس ومومباي، عزز ذلك من حاجتها لتأمين مبانيها، وموظفيها وتجارتها بالوسائل العسكرية، بما في ذلك تجنيد الجنود في بلد تمزقه نزاعات لا تنتهي، (منحها ميثاقها حق "شن الحرب" لتحقيق أهدافها).

سرعان ما تحولت الأعمال التجارية إلى شكل من أشكال الغزو، وتم تعزيز المراكز التجارية بالحصون، وحلت الجيوش محل التجار.

وجد أول "عامل" بريطاني، ويليام هوكينز، نفسه يعامل بأقل درجات الاحترام، يُسخر من ملكه ويُحَط من قدر ممتلكاته، وعندما قدَّم أول سفير بريطاني، سير توماس رو، أوراق اعتماده في عام 1615 في بلاط الإمبراطور المغولي جهانجير، امتثل الإنجليزي عند أقدام أقوى ملوك العالم وأكثرهم فخامة.

"تقريبًا كل الصناعات والمنتجات التي توصل إليها العالم المتحضر، وكل اختراع بشري صنعته يداه أو أنتجه عقله في أي مكان، وعلت قيمته إما لفائدته أو جماله، أنتِج منذ زمنٍ طويل في الهند. كانت الهند أمة صناعية ومنتجة أكثر بكثير من أي بلدٍ أخر في أوروبا أو في آسيا. اشتهرت منسوجاتها في العالم المتحضر بأسره، والتي أنتجتها مناسجها فائقة الجودة من القطن والصوف والكتان والحرير. كذلك كانت مجوهراتها الرائعة وأحجارها الكريمة المطرزة بأجمل الأشكال، وأيضًا الفخار والخزف والسيراميك من أجود الأنواع والأشكال وأجمل الألوان، وظهر الإتقان كذلك في صناعات الحديد والصلب والذهب والفضة.

معمارها العريق يساوي في جماله أي مكان في العالم، وكان فيها أعمال هندسية عظيمة، ولها نصيب من أعظم التجار ورجال الأعمال والمصرفيين والمولين. لم تكن أمة تبرع في بناء السفن وحسب بل امتلكت أيضًا تجارة كبيرة وحركة بيع وشراء امتدت برًا وبحرًا إلى جميع بلدان العالم المتحضر.

هكذا كانت الهند حين وصل إليها البريطانيون".

في أوائل القرن الثامن عشر، وكما أوضح المؤرخ الاقتصادي البريطاني أنجوس ماديسون، بلغ نصيب الهند من الاقتصاد العالمي 23%، وهو ما يعادل نصيب كل دول أوروبا مجتمعة، كانت النسبة 27% في عام 1700 عندما جمعت خزانة الإمبراطور المغولي أورنجزيب 100 مليون جنيه إسترليني من عائدات الضرائب وحدها.

مع انسحاب بريطانيا من الهند انخفض نصيبها من الاقتصاد العالمي إلى ما يزيد قليلًا على 3% والسبب كان واضحًا؛ كانت الهند محكومة لخدمة المصالح البريطانية، لقد موّلت بريطانيا نهوضها لمدة 200 عام من خلال نهبها للهند.

بدأ الأمر كله بشركة الهند الشرقية، التي تأسست بموجب ميثاق ملكي من جلالة الملكة إليزابيث الأولى عام 1600 لتجارة الحرير والتوابل وغيرها من السلع الهندية المربحة. ولكي تعزز الشركة من تجارتها أنشأت بؤرًا استيطانية أو "مصانع" بطول الساحل الهندي، على الأخص في كلكتا ومدراس ومومباي، عزز ذلك من حاجتها لتأمين مبانيها، وموظفيها وتجارتها بالوسائل العسكرية، بما في ذلك تجنيد الجنود في بلد تمزقه نزاعات لا تنتهي، (منحها ميثاقها حق "شن الحرب" لتحقيق أهدافها).

سرعان ما تحولت الأعمال التجارية إلى شكل من أشكال الغزو، وتم تعزيز المراكز التجارية بالحصون، وحلت الجيوش محل التجار.

وجد أول "عامل" بريطاني، ويليام هوكينز، نفسه يعامل بأقل درجات الاحترام، يُسخر من ملكه ويُحَط من قدر ممتلكاته، وعندما قدَّم أول سفير بريطاني، سير توماس رو، أوراق اعتماده في عام 1615 في بلاط الإمبراطور المغولي جهانجير، امتثل الإنجليزي عند أقدام أقوى ملوك العالم وأكثرهم فخامة.

امتدت إمبراطورية المغول من كابول حتى أقصى أطراف البنغال الشرقية، ومن كشمير شمالًا حتى كارناتاكا جنوبًا، لكن بعد أقل من قرن ونصف القرن كانت هذه الإمبراطورية المغولية على شفا الانهيار بعد النهب العظيم لدلهي على يد الفارسي نادر شاه عام 1739 وسلب جميع كنوزها.
على مدى ثمانية أسابيع تعرضت عاصمة المغول للنهب والحرق؛ تم الاستيلاء على الذهب والفضة والمجوهرات والحُلي، والتي تزيد قيمتها على 500 مليون روبية، بالإضافة إلى محتويات الخزانة الإمبراطورية بالكامل وعرش الطاووس الأسطوري للإمبراطور13؛ كذلك تم الاستيلاء على الفيلة والخيول، وتناثرت في الشوارع 50000 جثة.
يقال إنه عندما عاد نادر شاه وقواته إلى بلادهم كانوا قد سرقوا من الهند ما يكفي لإلغاء الضرائب في فارس عن السنوات الثلاث اللاحقة.
في خضم الفوضى التي تلت ذلك، أحكم حكام المقاطعات (المرزابانات) سيطرتهم على مناطقهم وكذلك حسب المتنافسين على السلطة (لا سيما سلالات المحاربين من الماراثا وبعدهم البيشوا) أنفسهم ضمن السلطة المركزية، وأطلق العديد منهم على أنفسهم ألقاب النوَّاب والمهراجا، بينما يدينون بالولاء الأسمى للإمبراطور المغولي في دلهي.
في 1757، وتحت قيادة روبرت كلايف، الذي نال لاحقًا لقب لورد، أحرزت الشركة انتصارًا كبيرًا على أحد النوَّابين الحاكمين في بلاسي، سراج الدولة البنغالي، عن طريق مزيج من المدفعية المتفوقة والغش الأكثر تفوقًا، والذي انطوى على تعرض النَوَّاب للخداع من أقرب النبلاء إليه، مير جعفر، الذي وضعته الشركة على عرشه كما يقتضي العرف، مقابل سيطرتهم الفعلية على البنغال.
سرعان ما قام كلايف بتحويل مبلغ 2.5 مليون جنيه إسترليني (ما يعادل 250 مليون جنيه إسترليني في يومنا هذا) وهو كامل ما احتوته خزينة النَوَّاب إلى خزائن الشركة في إنجلترا كغنائم للغزو. في أغسطس 1765 دُفع الإمبراطور المغولي الشاب والضعيف، شاه علم الثاني، لإصدار مرسوم إمبراطوري تم بموجبه استبدال مسؤولي إيراداته في مقاطعات البنغال وبيهار وأوريسا بمسؤولي الشركة. بهذا أصبحت تلك المؤسسة العالمية، رسميًا، بجيشها الخاص وأمرائها الذين يقدمون لها فروض الولاء والطاعة، مؤسسة لتحصيل الإيرادات، ما سيغير الهند إلى الأبد.
في المئة عام التي تلت واقعة بلاسي14 في بداية القرن التاسع عشر، بسطت شركة الهند الشرقية سيطرتها على معظم الهند، بجيش قوامه 260 ألف رجل، وبدعم من الحكومة والبرلمان البريطانيين (وكان العديد من أعضائه مساهمين في الشركة).

احتلت الشركة واحتوت عددًا من الولايات المستقلة أو التي تمتعت وقتئذٍ بالحكم الذاتي، وفرضت السلطة التنفيذية من خلال مجموعة من الولاة ذوي النسب العريق والمعينين من لندن، أدارت شؤون التجارة داخل البلاد، وجمعت الضرائب، وفرضت أوامرها على أغلب مناحي الحياة في الهند.

في عام 1803، تقدمت قوات الشركة إلى دلهي، وعثرت على الملك المغولي العجوز يختبئ مذعورًا تحت مظلة ملكية. ضمت الشركة خلال العقود التالية لنطاقها المزيد من الإمارات الهندية، وفي السنوات الثماني التي أعقبت توليه منصب الحاكم العام للشركة في عام 1847، استولى اللورد دالهوزي على ربع مليون ميل مربع من الأراضي التي انتزعها من الحكام الهنود.

استمر ذلك حتى اندلعت ثورة مفتوحة ضدهم في عام 1857، أطلق عليها "التمرد الهندي"، مما أدى إلى استيلاء التاج الملكي على المناطق البريطانية في العام التالي، وأصبحت شركة الهند الشرقية تتحكم في مصير أكثر من 200 مليون شخص، تقرر لهم حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعيد تشكيل المجتمع والتعليم، وتُدخل السكك الحديدية وتمول انطلاق الثورة الصناعية في بريطانيا.

لقد كان مثالًا مروعًا وفريدًا من نوعه للعالم القاتم الذي تنبأ به الماركسيون في السبعينيات في حقبة لاحقة؛ حيث تحكم شركة متعددة الجنسيات من خلالها ومن أجلها وحسب.

على الرغم من أن مرسوم الإمبراطور المغولي قد وصف مديري شركة الهند الشرقية بأنهم "الأعلون والأقوياء، وأنبل النبلاء وأجلّهم، وكبار ألمع المحاربين، وخدامنا ومهنئونا المخلصون، من يستحقون فضلنا الملكي، الشركة الإنجليزية" إلا أنه لم تكن هناك حاجة إلى أي خدمات ملكية، بخلاف التوقيع الملكي على الخط المنقّط.

قبِلت الشركة شاه علم الثاني وخلفاءه على مضض، كمساجين ومتقاعدين دون أن يعترفوا بذلك، "أي شرف تبقى لنا عندما يتعين علينا أخذ أوامر من حفنة من التجار الذين لم يتعلموا بعد غسل مؤخراتهم؟" هكذا نقل المؤرخ ويليام دالريمبل سؤال مسؤول مغولي يُدعى نارايان سينغ بعد عام 1765.

لم يكن أي من "خدام الإمبراطور والمهنئين المخلصين" ليعبأ بالشرف، لقد أدارت الشركة الهند، ومثل كل الشركات لم يكن يقلقها سوى أمر واحد يشترك فيه حكامها الرأسماليون في لندن: صافي الربح.

تراجع التصنيع في الهند: الضرائب والفساد و النواب

دعمت الحكومة البريطانية صعود الشركة بالموارد العسكرية والبحرية، وعن طريق التشريعات (التي مررها في كثير من الحالات برلمانيون مساهمون في الشركة)، ومن خلال قروض بنك إنجلترا، والسياسة الخارجية الداعمة التي سعت إلى التغلب على المقاومة المحلية ومواجهة المنافسين الأجانب مثل الفرنسيين والهولنديين، ولكن

بما أن الدافع الرئيس للشركة كان الاقتصاد، كذلك كانت العواقب الرئيسة لحكمها، سواء بالنسبة للهند أو لبريطانيا نفسها.
بُنيت الثورة الصناعية البريطانية على تدمير الصناعات المزدهرة في الهند. كانت المنسوجات خير مثال في هذا الصدد؛ إذ دأب البريطانيون بشكل منهجي على تدمير صناعة المنسوجات الهندية وصادراتها، واستبدال المنسوجات الهندية بالمنسوجات البريطانية المصنعة في إنجلترا. ومن المفارقة أن البريطانيين استخدموا المواد الخام الهندية وقاموا بتصدير المنتجات النهائية إلى الهند وبقية العالم، وهو ما أضاف مِلحًا على جرح المجال الصناعي.
أدى تدمير بريطانيا لمنافسة صناعة النسيج في الهند إلى أول وأكبر تراجع صناعي في العالم الحديث. إذ كانت الأقمشة الهندية للمنسج اليدوي مطلوبة بشدة في إنجلترا؛ لم تكن مصادفة أن أسست الشركة أول "مصنع" لها في عام 1613 في مدينة ماسوليباتنام الساحلية الجنوبية، والمشهورة بمنسوجات كالامكاري المطبوعة.
لقرونٍ ظل النساجون اليدويون في البنغال ينتجون أكثر الأقمشة المطلوبة عالميًا، وخاصة أقمشة الموسلين الرفيعة الخفيفة كأنها "هواء منسوج"، والتي كانت مطمعًا دائمًا لمصممي الأزياء الأوروبيين.
في أواخر منتصف القرن الثامن عشر، كانت المنسوجات البنغالية لا تزال تُصدَّر إلى مصر وتركيا وبلاد فارس غربًا، وإلى جاوة والصين واليابان في الشرق، على طول طرق التجارة القديمة، وكذلك أوروبا.
في خمسينيات القرن الثامن عشر قُدرت قيمة صادرات المنسوجات البنغالية وحدها بنحو 16 مليون روبية سنويًا، منها ما يقرب من 5 إلى 6 ملايين روبية تم تصديرها من قبل التجار الأوروبيين في الهند. (وفقًا لأسعار الصرف في تلك الأيام، كان هذا المبلغ يعادل ما يقرب من 2 مليون جنيه إسترليني، وهو مبلغ كبير في حقبة يُعد من يربح فيها جنيهًا إسترلينيًا أسبوعيًا من الأثرياء).
بالإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة صادرات الحرير من البنغال 6.5 ملايين روبية أخرى سنويًا حتى عام 1753، وانخفضت إلى نحو 5 ملايين بعد ذلك. خلال القرن وحتى 1757، بينما لم يكن البريطانيون سوى مجرد تجار وليسوا حكامًا، يُقدر أن حاجتهم أدت إلى زيادة إنتاج المنسوجات والحرير في البنغال بنسبة بلغت 33% حتى باتت صناعة النسيج الهندية أكثر إبداعًا وابتكارًا وإنتاجية؛ وازدهرت الصادرات، لكن مع تولى التجار البريطانيين زمام السلطة، تغير كل شيء.
باختصار كان البريطانيون حُكامًا قساة، لقد امتنعوا عن دفع ثمن المنسوجات والحرير بالجنيهات التي تم جلبها من بريطانيا، مفضّلين الدفع من الإيرادات المستخرجة من البنغال، ما دفع الأسعار للانخفاض. طردوا مشترين أجانب آخرين وأسسوا لاحتكار الشركة، ومنعوا أسواق التصدير عن المنسوجات الهندية، وأعاقوا

الروابط التجارية المستقلة والقائمة منذ زمنٍ بعيد، وقد تمادوا في الأمر مع ازدهار الصناعة البريطانية.
كان سعر المنسوجات الهندية منخفضًا بشكل ملحوظ، لدرجة أن مصنعي الأقمشة في بريطانيا، العاجزين عن المنافسة، أرادوا القضاء عليهم، فدأب جنود شركة الهند الشرقية على تحطيم أنوال بعض النسّاجين البنغاليين بشكل منهجي، ووفقًا لشهادة معاصرة واحدة على الأقل (بالإضافة إلى الاعتقاد السائد وإن لم يكن التحقق منه ممكنًا) كسروا إبهامهم كي لا يتمكنوا من مزاولة حرفتهم.
لكن لم يقتصر الأمر على التدمير الصريح، فكانت هناك تقنيات حديثة وأكثر تطورًا في هيئة رسوم وتعريفة جمركية بنسبة تتراوح بين 70 إلى 80% على ما نجا من أي منسوجات هندية، ما منع تصديرها إلى بريطانيا، وهكذا لم يعد القماش الهندي رخيصًا.
في غضون ذلك، أغرقت السوق الهندية بالات من النسيج البريطاني الرخيص، بل الأرخص حتى مما يصنعه الحرفيون البنغاليون ذوو الأجور المنخفضة، من مصانع البخار الجديدة في بريطانيا. لم يستطع الهنود فرض تعريفات انتقامية على البضائع البريطانية، إذ سيطر البريطانيون على الموانئ وعلى الحكومة، وأقروا شروط التجارة لصالحهم.
تمتعت الهند بحصة 25% من التجارة العالمية للمنسوجات في أوائل القرن الثامن عشر، لكن كل هذا دُمِّر. كتب اللورد وليام بنتينك، مدير الشركة الصارم، إن "عظام نسَّاجي القطن كانت تبيِّض سهول الهند".
ظلت الهند تنتج القطن ولكن لكي تصدره إلى بريطانيا. لم يعد هناك الكثير من الغزل والنسيج، تحول كبار النسَّاجون إلى شحاذين، أوضح مثال على هذا الدمار ما حدث في دكا، التي كانت مركز إنتاج الموسلين، وانخفض عدد سكانها من بضع مئات الآلاف في 1760 إلى نحو خمسين ألفًا في 1820، والآن أصبحت عاصمة بنجلاديش، وعلى نحو ملائم عادت مرة أخرى كمركز مزدهر لصناعة المنسوجات والملابس.
بالطبع ارتفعت الصادرات البريطانية من المنسوجات إلى الهند، وبحلول عام 1830 بلغت 60 مليون ياردة من السلع القطنية، وفي 1858 ارتفعت الأرقام إلى 968 مليون ياردة، تم تخطي المليار ياردة في 1870، أكثر من ثلاث ياردات لكل هندي، رجل أو امرأة أو طفل.
لم يؤثر تدمير الصناعات الحرفية من خلال سياسات التجارة الاستعمارية على الحرفيين أنفسهم وحسب، لقد دفع الاحتكار البريطاني للصناعات الهندية الهنود إلى الزراعة لأبعد مما يمكن لمساحات الأرض هناك أن تحتمل. أثر هذا بدوره، بطريقة غير مباشرة، على الفلاحين الذين عملوا في الأرض، إذ تسبب في تدفق

الأشخاص الذين حُرموا حديثًا من أعمالهم، وهم حرفيون سابقون، ما أدى إلى انخفاض الأجور الريفية.

في العديد من الأسر الريفية، كانت النساء يغزلن وينسجن في المنزل بينما يحرث رجالهن الحقول، تأثر كلاهما فجأة، وإذا قلل الطقس أو الجفاف من إنتاجهما الزراعي فلم يكن هناك مصدر احتياطي للدخل من القماش. كان الفقر الريفي نتيجة مباشرة للأعمال البريطانية.

يفترض المدافعون عن الإمبراطورية أن آلات الثورة الصناعية البريطانية هي التي قضت على المنسوجات الهندية، بالطريقة نفسها التي اختفت بها المنسوجات اليدوية التقليدية في أوروبا وبقية العالم، وليس بسبب السياسة البريطانية المتعمدة؛ ووفقًا لهذا الطرح، فلو لم ينهَر النسَّاجون أمام القوة البريطانية، فكانوا سيُستبدلون في غضون خمسين عامًا بمصانع نسيج هندية تستخدم آلات تصنيع حديثة، وبالتالي فإن النساجين في الهند كانوا مجرد ضحايا للتعاقب التكنولوجي. في وقتٍ ما كان سيكون بديهيًا ألّا تقوى المناسج اليدوية على منافسة المنسوجات المصنعة آليًا ذات الإنتاج الضخم، لكن بالتأكيد كانت ستتمكن من الاحتفاظ بسوقٍ متخصصة، كما هي الحال حتى يومنا هذا في الهند، على الأقل كانت العملية ستتم بشكل طبيعي وتدريجي في هندٍ حرة، وربما حتى تأخرت بسبب التعريفات الوقائية المناسبة على الواردات الإنجليزية من المنسوجات المصنوعة في المطاحن، بدلًا من تنفيذها بوحشية بأوامر بريطانية.

من المؤكد أن العديد من المصنعين الهنود كانوا سيستوردون تلك التكنولوجيا بأنفسهم إذا أتيحت لهم الفرصة لتحديث صناعاتهم النسيجية، كانت الأجور المنخفضة للعمال الهنود ستمنحهم دائمًا ميزة نسبية على منافسيهم الأوروبيين في ساحة لعب متكافئة، في ظل الاستعمار بالطبع، لكن اللعب لم يكن مستويًا، وكان القرن التاسع عشر يروي قصة حزينة عن انقراض المنسوجات الهندية واستبدالها بالمنسوجات البريطانية.

بلا شك أنشأ رجال الأعمال الهنود مصانع نسيج حديثة خاصة بهم بعد عام 1850 وبدؤوا إنتاج أقمشة يمكنها أن تنافس الواردات البريطانية. وأدت الحرب الأهلية الأمريكية، من خلال قطع إمدادات القطن عن العالم الجديد، إلى ازدهار وجيز في القطن الهندي، ولكن بمجرد استئناف الإمدادات الأمريكية في عام 1865 عانت الهند مرة أخرى.

في أواخر عام 1896، أنتجت المصانع الهندية 8% فقط من إجمالي القماش المستهلك في الهند. بحلول عام 1913، ارتفعت هذه النسبة إلى 20%، وأتاحت الانتكاسات التي واجهتها بريطانيا مع اضطرابات الحرب العالمية الأولى لمصنعي المنسوجات الهنود استعادة السوق المحلية ببطء.

بحلول عام 1936 كان الهنود يصنعون 62% من الملابس المباعة في الهند، و76% في عام 1945 وقت مغادرة البريطانيين للبلاد.

ولكن بالنسبة لمعظم الحقبة الاستعمارية، كانت قصة التصنيع الهندي هي السلب والتشريد والهزيمة. ما حدث لمنسوجات الهند تكرر في جميع المجالات. من دولة التصنيع العظيمة التي وصفها سندرلاند، أصبحت الهند مجرد مصدر للمواد الخام والمواد الغذائية والقطن الخام، وكذلك الجوت والحرير والفحم والأفيون والأرز والتوابل والشاي.

مع انهيار التصنيع وإلغاء السلع المصنعة من قوائم التصدير، انخفضت حصة الهند من الصادرات الصناعية العالمية من 27% إلى 2% وفي ظل الحكم البريطاني بالطبع ارتفعت صادرات بريطانيا إلى الهند، مع تبدل الميزان التجاري الهندي، وتحولها من دولة تصدير رئيسة إلى مستورد للسلع البريطانية والتي فُرضت على السوق الهندية معفاة من الرسوم الجمركية، بينما خنقت القوانين واللوائح البريطانية المنتجات الهندية التي لم يكن بوسعهم التنافس عليها بإنصاف لا في الجودة أو السعر.

بدأ تراجع الصناعة في الهند في أواخر القرن الثامن عشر، وانتهت في القرن التاسع عشر ولم تتراجع إلا ببطء في القرن العشرين. في ظل حكم البريطانيين، كانت حصة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي للهند 3.8% فقط في عام 1913، وبلغت ذروتها 7.5% عندما غادر البريطانيون في عام 1947.

كذلك ارتفعت حصة السلع المصنعة في صادرات الهند ببطء فقط إلى 30% في عام 1947. وفي نهاية الحكم البريطاني، كانت الصناعة الحديثة توظف 2.5 مليون شخص فقط من سكان الهند البالغ عددهم 350 مليون نسمة.

استخراج وضرائب وألماس:

لم تقف الآثار السيئة للحكم البريطاني عند هذا الحد، بل أصبحت الضرائب (والسرقة المصنفة على أنها ضرائب) شكلًا بريطانيًا مفضلًا من أشكال الإكراه؛ عوملت الهند كبقرة حلوب. وصف إيرل تشاتام15 العائدات التي تدفقت إلى خزانة لندن بأنها "خلاص أمة.. شكل من الهبة السماوية"، لقد انتزع البريطانيون من الهند ما يقرب من 18.000.000 جنيه إسترليني سنويًا بين عامي 1765 و1815.

كتب كومت دي شاتليه، السفير الفرنسي في لندن: "لم يكن يفوق مديري شركة الهند الشرقية الإنجليزية ثراءً سوى قلة من ملوك أوروبا".

كانت الضرائب، التي تفرضها الشركة عادةً بحد أدنى 50% من الدخل، مرهقة للغاية لدرجة أن ثلثي السكان الذين حكمهم البريطانيون في أواخر القرن الثامن عشر فروا من أراضيهم. كتب ديورانت أن "المتخلفين عن دفع الضرائب حُبسوا في أقفاص، وتعرضوا لأشعة الشمس الحارقة، وباع الآباء أطفالهم لمواجهة ارتفاع

الضرائب. عدم تسديد الضرائب كان يعني التعرض للتعذيب حتى الدفع، ومصادرة أرض الضحية البائسة من قبل البريطانيين. خلقت شركة الهند الشرقية، لأول مرة في التاريخ الهندي، فلاحًا بلا أرض، محرومًا من مصدر رزقه الطبيعي".

ومن المفارقة أن الحكام الهنود في الماضي موَّلوا أنظمتم إلى حد كبير من خلال الاستفادة من شبكات التجارة الإقليمية والعالمية، وليس من خلال فرض الضرائب على المزارعين. كان جشع الشركة خروجًا صارخًا عن القاعدة السائدة، وتوغَّل الفساد، الذي لم يكن معروفًا في الهند، في أعماق جديدة تحت حكم البريطانيين، خاصة مع تلقي الشركة مدفوعات من الهنود تتجاوز ما يمكنهم تحمله، وتعيّن الحصول على الباقي بالرشوة والسرقة وحتى القتل. كان الجميع وكل شيء، كما أشارت نسخة عام 1923 من تاريخ أكسفورد للهند، معروضًا للبيع.

لم يخجل المستعمرون أمثال روبرت كلايف، الذي انتصر في معركة بلاسي المحورية عام 1757 والتي اعتبرت تدشينًا حاسمًا للحكم البريطاني في الهند، من طمعهم وفسادهم. عند عودته الأولى إلى إنجلترا، جلب كلايف معه 234000 جنيه إسترليني حصاد استغلاله في الهند (23 مليون جنيه إسترليني اليوم)، مما يجعله واحدًا من أغنى الرجال في أوروبا. اشترى هو وأتباعه "في إنجلترا "أحياءهم الإدارية" من عائدات نهبهم في الهند (كلمة "نهب" Loot هي كلمة هندوستانية أضافوها إلى قواميسهم كما أضافوا عاداتهم)، بينما كانوا يتعجبون علنًا من قدرتهم على ضبط النفس إذ اكتفوا بما سرقوه ولم يطمعوا!

عاد كلايف إلى الهند عام 1765 ثم عاد بعد ذلك بعامين إلى إنجلترا بثروة تقدر بنحو 400 ألف جنيه إسترليني (40 مليون جنيه إسترليني اليوم) بعد قبول ملايين الروبيات على هيئة "هدايا"، وفرض جباية سنوية، واستيلائه على أي مجوهرات تثير إعجابه في خزائن من أخضعهم، وأعاد بيع المنتجات في إنجلترا بخمسة أضعاف سعرها في الهند، أعلن كلايف: "تحت رحمتي مدينة فخمة، يتراهن أغنى مصرفييها على رضاي، مشيت عبر أقبية لم تُفتح لغيري، غرفت بكلتا يديَّ الذهب والمجوهرات... عندما أفكر في الثروات الرائعة لذلك البلد، وصِغَر ما أخذته معي نسبيًا يذهلني اعتدالي". وكان لدى البريطانيين الجرأة لتسميته "كلايف الهند"، كما لو كان ينتمي إلى البلاد، في حين أن كل ما فعله حقًّا هو التأكيد على أن جزءًا كبيرًا من البلاد ينتمي إليه.

يمكن قياس حجم ومدى السرقة البريطانية في الهند من خلال تأثير الثروة التي اكتسبتها الهند على إنجلترا نفسها. في مقالته عن السيرة الذاتية لكلايف، تجاوز السياسي والمؤرخ في القرن التاسع عشر، اللورد توماس بابينجتون ماكولاي، تفاصيل حياة كلايف للتنديد ببعض التأثيرات الأكبر التي أطلقها نجاحه. (لا يعني ذلك أن ماكولاي كان معارضًا للإمبراطورية. فقد خدم شركة الهند الشرقية بأكثر من صفة، ووصفها بأنها "أعظم شركة في العالم"). لكنه وجه خطابه إلى "النابوب"

وهو مصطلح أُطلِق على موظفي شركة الهند الشرقية الذين عادوا إلى إنجلترا بعد تكوين ثروات في الهند. كان مصطلحًا اشتهر بإطلاقه إدموند بيرك في إدانته الشرسة للحاكم العام للشركة، وارين هاستينغز، الذي عزله البرلمان عام 1788 بتهمة الفساد المستشري وإساءة استخدام السلطة.
عرف ماكولاي أن كلمة "نابوب" كانت عبارة عن تحريف لفظي للقب الهندي الرفيع نوَّاب أو أمير، المتصل بالطبقة الأرستقراطية والسلطة التي وجد فيها ماكولاي إشكالية، وكتب: "ظهر النابوب في غفلة من الزمن، اكتسبوا ثروة كبيرة، عرضوها بوقاحة وأنفقوها بإسراف، وظهر عليهم ارتباك وتفاخر محدثي النعمة".
لقد رفعوا سعر كل شيء في أحيائهم، من البيض الطازج إلى المساكن الحقيرة، أصبحوا يعيشون في مستوى أعلى من الدوقات، كان مدربوهم أفضل من الذين يعملون عند أي لورد عمدة، وأساءت أسرهم الكبيرة معاملة نصف خدم البلد، لكن على الرغم من خيول السباق وحشود الخدم، على الرغم من الأطباق الثمينة والأواني الصيني، وعلى الرغم من لحم الغزال وشراب البورجوندي، كانوا وضيعين.
لم يكن كسب المال عسيرًا إذا كنت بريطانيًا في الهند. تباهى المسؤول في الشركة ريتشارد بارويل لوالده في عام 1765 بأن "الهند هي طريق مضمون للثراء. يكفي (في الوضع الحالي) أن تملك قدرًا معتدلًا من الانتباه وألا تكون غبيًا تمامًا لتحقق ثروة. غالبًا ما كان النابوب مسؤولين بالشركة ممن انغمسوا في التجارة لحسابهم الخاص أثناء قيامهم بأعمال الشركة. كان هذا مربحًا بشكل مهول، نظرًا لاحتكار الشركة لأراضيها؛ من كان يربح 25 % يُعتبر معتدلًا، أما المبالغ الأعلى كانت بشكل كبيرة هي القاعدة.
تابع والد كلايف مسيرة ابنه المهنية في الهند عن كثب، مدركًا أن ثروات العائلة تعتمد على نهب الهند. كتب إلى ابنه في عام 1752: "بما أن سلوكك وشجاعتك أصبحا الحديث العام للأمة، فهذا أنسب وقت لزيادة ثروتك، والاستفادة من الفرصة الحالية قبل مغادرة البلاد". فعل ذلك، حيث اشترى له ولوالده مقاعد في البرلمان، وحصل على رتبة النبلاء (كان ذلك في أيرلندا فقط، لذلك أعاد تسمية عزبته في مقاطعة كلير بأيرلندا إلى بلاسي).16
كتب السياسي والمؤلف اليميني هوراس وولبول: "هنا كان منزل اللورد كلايف الماسي، هذا شارع ليدنهول، وكان هذا العمود المكسور جزءًا من قصر شركة من التجار الذين كانوا ملوك البنغال! لقد جوّعوا الملايين في الهند بالاحتكارات والنهب، وكادوا أن يُحدثوا مجاعة في الوطن بسبب الترف الذي نتج عن ثرائهم، وبهذا البذخ رفعوا أسعار كل شيء، حتى لم يعد بمقدور الفقراء شراء الخبز!".
قام الأخوان كوكريل، جون وتشارلز، وكلاهما خدم في شركة الهند الشرقية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ببناء قصر هندي استثنائي في قلب كوتسوولدز، مكتمل بقبة خضراء على شكل بصل، وسراديب مقببة على شكل مظلة،

وأفاريز حائط متدلية، وحدائق كالتي كانت عند المغول، ونوافير أفاعٍ، ومعبد شمس، ومجسمات للإله شيفا، مع حراسة الثور ناندي Nandi للعزبة.
وهناك قصر سيز إنكوت، الذي صممه شقيق ثالث للكوكريل، المهندس المعماري صميل بابريس كوكريل (الذي على عكس أشقائه لم يذهب إلى الهند أبدًا)، لا يزال قائمًا حتى اليوم، وهو نصب تذكاري غير ملائم للبذخ الذي حققه نهب النابوب.
لكن الماس الهندي، الذي أحضره النابوب معهم إلى بريطانيا، هو الذي جعل الإمبراطورية حقيقية للجمهور البريطاني، إذ دلَّ استبدال النقود القديمة به على أن بريطانيا كانت تتحول إلى قوة إمبريالية، وأن البلاد تتغير.
لكن النقود القديمة احتقرت الحديثة. كثير في المؤسسة لم ترغب في أن يلطخ الماس أيدي الإنجليز الطيبين، كما سخر هوراس وولبول في عام 1790: "ما هي إنجلترا الآن؟ حوض للثروة الهندية!".
يأمل وولبول أن تسعى أمته إلى التصرف "بصدق" أكثر من النابوب الذين جلبوا ألماس البنغال إلى الوطن. كتب أنه لن يفعل مثل النابوب "ولن يغريه كل ألماس اللورد كلايف".
في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، لم يُرحب بألماس النابوب على أنها جواهر في التاج الإمبراطوري البريطاني أو رموز إمبراطورية ثمينة، مثل ماسة كوه نور17 التي اشتهرت لاحقًا، بل حُسدوا وهوجِموا على حد سواء باعتبارها واردات أفقرت البريطانيين، وهددت بتغيير السياسة البريطانية بشكل جذري.
ربما كان توماس بيت، حاكم مدراس، أول موظف في الشركة جلب الماس الهندي إلى العناوين الرئيسة (وبالتالي تكريس الماس الهندي باعتباره كليشيهًا إمبراطوريًّا). في عام 1702 استحوذ بيت (مقابل 24000 جنيه إسترليني -كما شاع- وهو مبلغ كبير يفوق قدرة 99% من الإنجليز) على ماسة يُقال إنها "أجمل جوهرة في العالم". قام بيت بشحن الجوهرة التي بلغ وزنها 400 قيراط إلى بريطانيا، مشيرًا في رسائله إلى أنها "مصدر قلقي الأكبر" و"كل ما لدي".
بعد فترة وجيزة من وصول الماسة بأمان إلى بريطانيا، تخلى عن سلطته، واشترى عقارًا كبيرًا ودفع ما يكفي للحصول على مقعد في البرلمان. يخبرنا المؤرخ البريطاني جون كياي أن "شائعات جامحة" انتشرت حول ألماسة بيت، وتشير إحداها إلى أنه "تم انتزاعها من محجر عين إله هندوسي أو تم تهريبها من المناجم من قبل أحد العبيد الذي أخفاها في جرح جرحه لنفسه في فخذه".
مثل الجوهرة المبطنة في عنوان رواية ويلكي كولينز عام 1868 "حجر القمر"، أصبح ألماس بيت أسطورة، رمزاً للثروة التي انتشرت في الهند، وقوة بريطانيا في استخراج تلك الثروة، والرفاهية التي جاءت مع السلطة في الهند خاصة إذا كنت بريطانيًّا.

استندت النظرة البريطانية التقليدية للثروة إلى ملكية الأرض، والتي يشير بقاؤها إلى استقرار قديم، وبما أنها احتفظت بالأرض لفترة طويلة، فقد عكس التسلسل الهرمي شعورًا ضمنيًا بالديمومة. تغير هذا إلى حد ما بفضل ظهور الطبقات التجارية، لكن ماسة بيت مثَّلت نموذجًا بديلًا بشكل كبير، يعتمد على شيء يميل أكثر إلى المغامرة وهو الاستغلال الاستعماري، إن لم يكن التسخير.

أفلت أصحاب هذه الماسات من حصر المصادر التقليدية للثروة لشيء يمكن أن يكتسبه المشروع الاستعماري بدلًا من الميراث التقليدي.

بعد خمسة عشر عامًا من إحضاره الماسة من الهند، باعها توماس بيت إلى حاكم فرنسا، دوك دورليان، مقابل مبلغ أميري قدره 135 ألف جنيه إسترليني، أي ما يقرب من ستة أضعاف ما دفعه مقابل ذلك.

تمكنت عائلة بيت بفضل المبلغ الفلكي (الذي يساوي عدة ملايين من أموال اليوم) من شراء مكانة جديدة في المجتمع الإنجليزي. وهكذا أعطت الألماس الهندي انفراجة مالية لسلالة بريطانية من شأنها -في وقت قصير جدًا- أن تُخرج لنا رئيسًا للوزراء - حفيده ويليام بيت، الذي أصبح إيرل18 قرية تشاتام الأول، وابن تشاثام، ويليام بيت "الأصغر".

بعبارة أخرى، كان النابوب وأموالهم يغيرون السياسة البريطانية أثناء توسع الإمبراطورية الهندية البريطانية في أواخر القرن الثامن عشر. كما ورد في مقال في مجلة The Gentleman's Magazine في عام 1786: "تجلب لنا الشركة كل عام عددًا كافيًا من نوع جديد من السادة ذوي العادات والأخلاق والمبادئ الجديدة، الذين يملؤون مكاتب سادة البلاد القدامى. كان الخطر هو أن هؤلاء الرجال الجدد سيعيدون تشكيل بريطانيا: "من الواضح أن دستورنا، إذا لم يتم تغييره بالفعل، فإنه يتغير بمعدل هائل".

لم تعد شركة الهند الشرقية مجرد مصدر قلق تجاري وقد تجاوزت شروط ميثاقها الأصلي. كان البعض في بريطانيا قلقًا ومنزعجًا، فقد استدعوا كلايف للمثول أمام البرلمان لشرح أفعاله في الهند والثروة التي حققها هناك. في مساءلة هاستينغز، علق بورك19 بوضوح: "اليوم يقاضي مجلس العموم في بريطانيا العظمى المجرمين في الهند، وغدًا قد يشكل هؤلاء المجرمون من الهند مجلس العموم في بريطانيا العظمى".

سعت حكومة إيرل تشاتام، المنحدرة من نسل بيت، إلى تأكيد السيادة البرلمانية على الشركة في عام 1766، ولكن بفضل صحته السيئة، وبما أن العديد من أعضاء البرلمان كانوا في الواقع مساهمين في شركة الهند الشرقية، فلم تنجح هذه المحاولة تمامًا.

في الواقع، لم يكتسب البرلمان قدرًا من السيطرة على أنشطة الشركة في الهند إلا بعد إقرار قانون لورد نورث التنظيمي لعام 1773. ولكن حتى حينها، استفاد

غالبية أعضاء البرلمان من نجاحات الشركة، وقاموا بتمرير تشريعات بدلًا من قوانين مقيدة.
في النهاية أصدر ويليام بيت الأصغر قانونًا خاصًا بالهند في عام 1784، إذ أنشأ مجلسًا للرقابة يتمتع بسلطة التصديق أو إملاء الأوامر على الشركة، لإحباط أي من الممارسات التي تسببت في ثراء سلفه. ومع ذلك، ورغم ما كثُر قوله بشأن الإصلاح، فقد أدرجت صحيفة "لندن كرونيكل"، في عام 1784، أسماء تسعة وعشرين عضوًا في البرلمان لهم صلات مباشرة بالهند؛ والكثير منهم امتلك أسهمًا في الشركة.
كان الكاتب المسرحي ريتشارد شيريدان لاذعًا في إدانته للشركة، "التي جمعت عملياتها بين خبث الباعة المتجولين وفجور القراصنة، وهكذا فقد وحدوا بين جلالة وهمية جلبتها لهم السلطة الوحشية، مع قليل من الربح غير المشروع، يمسكون هراوة بيد ويختلسون باليد الأخرى"'.
لا شك أن مسؤولي الشركة كانوا مدركين لتأثير أفعالهم.
أشار البارون تيغنماوث، أثناء وجود جون شور في منصب الحاكم العام للهند في الفترة من 1793 إلى 1797، في تقرير يعود إلى عام 1789 إلى أن شركة الهند الشرقية كانوا تجارًا وملوكًا في الهند على حدٍّ سواء: "في الحالة الأولى ينغمسون في التجارة وفي الأخيرة يستولون على عائداتها". وأشار تيغنماوث إلى ظلم سياسات استخراج واستنزاف العملة (الفضة) والموارد من البلاد ونقلها إلى أوروبا، والانهيار الناتج عن التجارة الداخلية للهند، والتي كانت قد ازدهرت قبل نهب الشركة.
هناك العديد من الروايات عن الغش والخداع والجشع الذي انتزعت به الشركة ثروة الأمراء المحليين، وواصلت الإطاحة بهم والاستيلاء على أراضيهم، سيكون مملًّا أن نعيد إحياء القصص التي كثُر تداولها منذ أواخر القرن الثامن عشر، عندما حاول البرلمان البريطاني دون جدوى عزل وارين هاستينغز، الذي يمكن اعتباره أحد أكثر رؤساء الشركة فسادًا وجشعًا.
لكن ثمة مثالان مفيدان لتوضيح النقطة التي أطرحها. قبِل هاستينغز رشاوى شخصية كبيرة، ثم ذهب لشن حرب ضد من قدموا الرشوة (يحتار المرء هل يأسى لجشعه أم يُعجب به لأنه على الرغم من أن "ثمنه دُفع" بالفعل إلا أنه رفض "أن يُشترى").
إن الوقاحة التي يتحلى بها في مثل هذه الأمور تثير الإعجاب؛ فحين عذب واستولى على كل أوقية الكنوز من أصول البيجمات[20] أرامل منطقة أوده، أبلغ هاستينغز المجلس -كما يفترض- أنه تلقى "هدية" بقيمة 10 آلاف روبية (100000 جنيه إسترليني في يومنا هذا، ثروة كبيرة) من الغنائم وطلب إذنهم الرسمي

للاحتفاظ بها لنفسه، وافق المجلس على طلبه، إذ كان يدرك بلا شك المبلغ الأكبر الذي سيدرج في الميزانية العمومية للشركة.
كما اتهم بورك، في خطابه الافتتاحي لعزل هاستينغز، شركة الهند الشرقية بارتكاب "أعمال وحشية لم يسمع بها من قبل ودمار تقريبًا لا يمكن وصفه، جرائم أظهرتها نزعات الشر عند ذوي الجشع والطمع والكبرياء والقسوة والخبث والتعالي والوقاحة". ووصف بتفاصيل مؤلمة ودقيقة انتهاك جباة الضرائب المعينين من قبل البريطانيين للنساء البنغاليات: "لقد تم جرهن عراة إلى الخارج وعرضهن على مرأى الجميع ثم جلدهن أمام كل الناس، وضعوا حلمات النساء على الحواف الحادة لخيزرانات مشطورة، والتي انقسمت فمزقتها وانتزعتها من أجسادهن، أدى ذلك إلى إغماء زوجة شيريدان من الرعب في البرلمان حيث حُملت إلى الخارج وسط هرج".
تلت أصوات شيريدان وتشارلز جيمس فوكس الجهورية الرنانة مزيد من الاتهامات، ولكن في النهاية، تمت تبرئة هاستينغز، الذي أعاد صورة الإمبراطورية القوية في نظر الجمهور البريطاني، وسعى لتبرير جشعها المستمر لمدة قرن ونصف أكثر.
لكن الأزمة تجاوزت حدود هاستينغز؛ تحدث الواعظ ويليام هاويت في عام 1839، عندما كانت الشركة لا تزال في السلطة، عن أسفه لأن "مشهد الابتزاز والجشع والنهب الذي أصبحت عليه الهند وجميع سكانها بسببنا، يشكل واحدًا من أكثر الفصول المشينة من التاريخ البشري.. لم يكن هناك سوى هدف واحد للذهاب إلى هناك، ومطمع واحد عند بلوغنا إياه، لقد كانت أرضًا مقدسة، أو بالأحرى محكومًا عليها بالنهب الحصري لقلة مميزة".
تمتع كبار الضباط في الحكومة بأقوى الدوافع للفساد، وبالتالي لم يكن بمقدورهم بأي حال من الأحوال ضبط الفساد نفسه في من هم أقل رتبة منهم. كان كل رجل، في كل دائرة، سواء كانت مدنية أو عسكرية أو تجارية، يستلم الهدايا الرائعة.
حتى اللورد ماكولاي (الذي، كما رأينا، كان يؤمن بشدة بالشركة، وعمل بها لعدة سنوات) دفعه التأثر لأن يكتب: "بلغ سوء حكم الإنجليز درجة لا يستقيم معها وجود مجتمع... أجبر خُدّام الشركة المواطنين على الشراء بأسعار مرتفعة والبيع بسعر رخيص. وهكذا تراكمت ثروات هائلة بسرعة في كلكتا، بينما وصل ثلاثون مليونًا من البشر إلى أقصى درجات البؤس. لم يكن يتعين عليهم أبدًا العيش تحت طغيان مثل هذا..".
أضاف ماكولاي أنه في حين يمكن الإطاحة بالأنظمة الظالمة من قبل شعب مظلوم، إلا أن خلع الإنجليز ليس سهلًا. من المستحيل معارضة اتهام كالذي صدر عن ليبرالي إنجليزي ومهندس الإمبراطورية، والذي سيكون لنا عنه حديث آخر في وقت لاحق.
تحصيل الإيرادات واستنزاف الموارد:

من المفيد أن نرى إلى أي مدى هيمنت أرقام الإيرادات من الهند على مناقشات مجلس العموم، والتي بدت للكثيرين تبريرًا لكل منفعة حصل عليها موظفو شركة الهند الشرقية وإلى أي مدى، في الوقت نفسه أصيب المراقبون حينها بالرعب من التجاوزات التي تحدث باسم بلادهم.
كتب الأسقف هيبر (الذي قاده ازدراؤه لعبادة الأوثان إلى تأليف السطور الشهيرة عن أرض "يُراضى فيها كل شيء إلا الإنسان وحده هو من يُحتَقَر) في عام 1826 أن "الفلاحين في مقاطعات الشركة، بشكل عام، أسوأ، وأفقر، وأكثر إحباطًا من رعايا الأمراء المحليين".
في اعتراف مذهل، أدلى المنتدب البريطاني في البنغال، ف.ج.شور، بشهادته أمام مجلس العموم في عام 1857: "كانت القاعدة الرئيسة للإنجليز هي إخضاع الأمة الهندية بأكملها بكل طريقة ممكنة لتحقيق مصالحهم، ففرضوا عليهم الضرائب إلى أقصى حد، كل مقاطعة تسقط في حوزتنا تصبح مجالًا أكبر للابتزاز، وكنا دائمي التفاخر بمدى زيادة العائدات بأكثر مما يستطيع الحكام المحليون من استخراجه".
ربما لم يكن العديد من هؤلاء "الحكام المحليين" مؤهلين للحصول على جائزة الحكم الرشيد الحديثة للأمم المتحدة، لكن الشركة، كما اعترف شور، كانت أسوأ بالتأكيد. اختار البريطانيون ألا يحكموا بشكل مباشر بل نصبوا حكام "الولايات الأميرية" الذين تحالفوا مع قضيتهم بحكم الظرف الراهن.
دفع هؤلاء الحكام "رسومًا" باهظة مقابل تنصيبهم على عروشهم وأمنهم من الدول المعادية، نسخة إمبراطورية من ابتزاز "أموال الحماية" الذي تمارسه المافيا، (أطلق عليه البريطانيون، بشكل مبتذل، سياسة "التحالفات الفرعية")، لقد تحالف الأمراء مع الشركة ودفعوا بسخاء للوحدات البريطانية الرابضة في ممالكهم لحمايتهم، فإن لم يفعلوا، يمكن لتلك الوحدات أن تنقلب ضدهم.
في أوائل القرن التاسع عشر في حيدر آباد على سبيل المثال، تم جر نظام الحاكم إلى الاشتراك في الحماية البريطانية بتكاليف باهظة اختارت الشركة فرضها (تلقى القائد مبلغًا ضخمًا قدره 5000 جنيه إسترليني شهريًا). خُصِمت جميع المدفوعات للبريطانيين من خزينته، والتي اضطرت للاقتراض بفائدة 24% من بنك تأسس في عام 1814 بمساعدة الحاكم العام.
وفي غفلة أصبح النظام مدينًا للبنك بالملايين، وصاغت الأصوات الحزينة العبارة الشهيرة: "الودعاء الطيبون يدفعون حساب كل شيء". أثقل اتفاق مماثل على نَوَّاب أركوت في الجنوب، والذي تجاوزت "ديونه" للشركة قدرته على السداد لدرجة أنه اضطر إلى التنازل عن معظم أراضيه للبريطانيين كشكل من أشكال السداد.
بعدما حصلت بريطانيا على حق تحصيل الإيرادات في وقت مبكر تحت سيادة الشركة، شرع البريطانيون في الضغط على الفلاح الهندي حتى اعتصروه.

من ناحية كان لديهم عدد قليل جدًا من المسؤولين الذين تم توزيعهم في الريف لتحصيل الإيرادات، ومن ناحية أخرى لم يتمكنوا من الوثوق بهؤلاء الوكلاء تمامًا، وكُتبت مجموعة من القواعد بشكل متزايد وأصبحت هي ما يتحكم في تحصيل الإيرادات.

فهم القادة المحليون الظروف المحلية، ومنحوا الفلاحين بدلات مستحقة في حالات الجفاف وفساد المحاصيل أو حتى الظروف الأسرية المتوترة وحالات الوفيات وحفلات الزفاف، في الوقت الذي أصبح محصلو الإيرادات البريطانيون يحكمون بقواعد نصية لا تتيح مساحة للتنفس أو التفاوض أو فهم المشاكل المحلية في أي وقت.

"كان الهدف من النظام الجديد هو تأمين تحصيل إيرادات الشركة دون الحاجة إلى التفاوض مع النخب المحلية في الهند، الفكرة هي استبدال المحادثة وجهًا لوجه بقواعد مكتوبة. شددت اللوائح على أن أصحاب الأراضي يدفعون مبلغًا ثابتًا من المال كل شهر مع الالتزام بالمواعيد الصارمة وعدم تكدير السلم العام.

لكن النظام قوض المفاوضات والمحادثات المباشرة التي كانت ضرورية للغاية لسياسات الهند في القرن الثامن عشر. ونتيجة لذلك، انتُزعت الملكية وانهارت ثروة المنطقة التي كانت غنية في السابق.

أدار البريطانيون ثلاثة أنواع رئيسة من أنظمة الإيرادات: زامنداري21 ومعظمها في شرق الهند وثلث رئاسة مدراس؛ ريوتواري أو ryotwari ريوتواري22 في معظم الجنوب وأجزاء من الشمال، و23ماهالواري في غرب الهند. أدخل البريطانيون التسوية الدائمة لعائدات الأرض في عام 1793 كجزء من نظام الزاميندار ي.

بموجب هذا المخطط، لم تُفرض رسوم على المزارعين الهنود على الأساس التقليدي لحصة المحاصيل المنتجة ولكن بنسبة مئوية من الإيجار المدفوع عن أراضيهم. كان هذا النظام يعني أنه إذا فسد محصول المزارع فلا يُعفى من دفع الضرائب. في بعض الأحيان تجاوزت الضريبة التي طلبها البريطانيون -بناءً على القيمة الجزافية وليس القيمة الفعلية للأرض- إجمالي إيراداتها.

في مناطق ريوتواري وماالواري لم يُسوَّ الطلب على الإيرادات بشكل دائم، بل تمت مراجعته وزيادته بشكل دوري، مع نتائج أكثر إرهاقًا. لمضاعفة الأمور، كان لا بد من دفع الإيرادات إلى الدولة الاستعمارية في كل مكان نقدًا، (سواء بشكل مباشر من قبل الفلاحين أو من خلال وسطاء الزاميندار ي) وكان هناك هجوم على الإيرادات أو الإيجار في كل مكان حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، وبعد ذلك صارت المبالغ أكبر، تم انتزاعها من الفلاحين منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى عام 1930 بنظام الدين.

حسب ويليام ديجبي[24]، أن "الفلاحين في المقاطعات الواقعة خارج المستوطنة الدائمة يحصلون سنويًا على نصف ما كان يأكله أجدادهم، وثلث ما كان يأكله أجداد أهاليهم. وعلى الرغم من هذه الحقائق، فإن ضريبة الأراضي كانت تُفرض بأكبر قدر من الصرامة وكان يتوجب دفعها للحكومة بالعملة المعدنية قبل جني المحاصيل!".

اعترف الأسقف هيبر[25] في عام 1826: "لا يطلب أي أمير محلي الإيجار، لكننا نفعل ذلك، أشار روميش تشوندر دوت، الذي تلقى تعليمًا إنجليزيًا، وهو من أوائل الأصوات الهندية التي نادت بالقومية الاقتصادية، معترفًا بأن بعض الحكام المسلمين السابقين قد فرضوا أيضًا ضرائب ضخمة، إلا أن الفرق أن الحكام المحمديين (المسلمين) لم يدعوا فهمهم لما أكد البريطانيون أنهم أدركوه بقوة.

تراوحت ضريبة الأرض التي فرضت في الهند بين 80 - 90% من قيمة الإيجار، وفي غضون ثلاثين عامًا ارتفعت إيرادات الأراضي التي جُمعت من البنغال وحدها من 817.553 جنيه إسترليني إلى 2680.000 جنيه إسترليني.

كان من الممكن التجاوز عن هذا الابتزاز جزئيًا لو كانت الضرائب تعود إلى المزارعين في شكل سلع أو خدمات عامة، غير أن الضرائب كانت تُرسل إلى الحكومة البريطانية في لندن.

أثبت نظام التسوية الدائمة أنه نظام قمعي على الاقتصاد الهندي وقد دمر الزراعة الهندية، كانت الضرائب المفروضة والحالة العامة تحت حكم شركة الهند الشرقية شاقة ومزعجة، لدرجة أنه كما ذُكر سابقًا، فر من استطاع من بيته ملتجئين بالمقاطعات الواقعة خارج سلطة الشركة، حيث لم يُسمع من قبل عن هجرة الفلاحين الهنود من بلدهم الأصلية إلى الهند البريطانية طيلة القرن التاسع عشر.

لم تعبأ الشركة بالخرافات أو الأنظمة المجتمعية أو الإهانات التي مارسها الهنود بعضهم على بعض بما أنهم واظبوا على دفع الضرائب للشركة، رسميًا فُرضت الضرائب صراحة لتطوير المُدن، بناء الجسور، وحفر القنوات والخزانات وبناء التحصينات، لكن كما أشار بورك في البرلمان سُرعان ما نُسي العمل واستمر جمع الضرائب.

أعلنت لجنة تابعة لمجلس العموم البريطاني أن نظام الإيرادات رسخ نفسه، من خلال موظفين عموميين اعتادوا الابتزاز والظلم، في حين أن "ما تبقى للفلاح كان أقل كثيرًا مما أتاحته سبل المراوغة والتمويه".

كان لأنظمة الضرائب ريوتواري وماهالواري ميزة إضافية تتمثل في إلغاء الملكية الخاصة التي كانت تنتمي إلى كل من الطبقات الغنية والطبقات الزراعية الأدنى، وبالتالي إلغاء التقاليد القديمة والروابط التي كانت تربط الناس بالأرض.

وكما رأينا صدر قانون بيت[26] للهند في عام 1784 ليضفي الطابع الرسمي على السلطة البريطانية لتحصيل الإيرادات من الهند.

في البنغال، تجاهل البريطانيون الحقوق الوراثية للزاميندار وباعوا عقاراتهم بالمزاد لتعزيز عائدات الشركة.
طوال فترة مسؤولية شركة الهند الشرقية ارتفعت أرباحها بشكل كبير لدرجة أن توزيعات أرباحها كانت أسطورية، مما جعل سهمها المرتفع هو الأكثر طلبًا من قبل المستثمرين البريطانيين. عندما بلغ سوء الإدارة والاضطهاد ذروته في تمرد 1857، والذي أطلق عليه العديد من مؤرخي الهنود أول حرب للاستقلال، لكن سفّه منها الإنجليز أنفسهم فأطلقوا عليها "تمرد سيبوي" (وهو لقب أطلق على الجنود الهنود الذين خدموا تحت إمرة البريطانيين)، تولى التاج إدارة درة التاج الملكي البريطاني لإمبراطورية جلالتها الشاسعة، لكنها دفعت للشركة مقابل الامتياز، وأضافت سعر الشراء المرتفع إلى الدين العام للهند، ليتم استرداد معدلات الفائدة الرئيسة والسخية عن طريق فرض ضرائب على الضحايا، أي الشعب الهندي.
استمر الهدف كما هو، مصلحة بريطانيا العليا، ظل استنزاف موارد الهند جزءًا أصيلًا من السياسة البريطانية، قال ماركيز سالسبوري باستفزاز، وهو وزير الدولة للهند في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر: "بما أن الهند ستنزف، يجب توجيه إبرة الوخز إلى أكثر المناطق تدفقًا بالدماء وليس المناطق المفتقرة إلى "الدم"، بالطبع كان المال و"احتقانه" يوفر مصادر دخل أكبر من "المناطق الضعيفة". (ظل سالزبوري يترقى حتى أصبح رئيسًا للوزراء).
أعلن سيسيل رودس27 صراحة إن الإمبريالية كانت الحل الأساسي لصرخات الطبقة العاملة العاطلة عن العمل في إنجلترا والتي لا تجد قوت يومها، حيث كانت مسؤولية رجال الدولة الاستعماريين الحصول على الأراضي لتوطين الفائض السكاني، وخلق أسواق للبضائع التي تنتجها المصانع البريطانية.
رأى سوامي فيفيكاناندا، الحكيم والمصلح والمفكر الهندي، البريطانيين على أنهم طبقة شبيهة بفيسياس (ثالث الطبقات الهندوسية الأربع)، يحكمها منطق التجارة والاعتبارات المالية البحتة، من عرفوا سعر كل شيء في الهند لكن لم يعلموا قيمته. كتب الروائي البنغالي بانكيم تشاندرا تشاترجي عن الإنجليز: "لم يسيطروا على جشعهم فاختفت من قواميسهم كلمة أخلاق".
بحلول نهاية القرن التاسع عشر، كانت الهند أكبر مصدر دخل لبريطانيا، وأكبر مشترٍ في العالم للصادرات البريطانية، وسوقًا للعمالة ذات الأجر المرتفع لموظفي الخدمة المدنية والجنود البريطانيين، وكل ذلك على نفقة الهند الخاصة. دفع الهنود حرفيًا ثمن اضطهادهم.
ظلت الضرائب عبئًا مرهقًا. بلغت الضرائب الزراعية ما لا يقل عن نصف الناتج الإجمالي بل تجاوزته على الأغلب، فلم يبق للمزارع من غذاء إلا ما هو أقل من حاجته لإعالة نفسه وعائلته، وأقرت التقديرات البريطانية بأن الضرائب تحت الحكم

البريطاني كانت أعلى بمرتين أو ثلاث مما كانت عليه في أي وقت مضى، وقطعًا أعلى من أي بلد آخر في العالم.
حولت "الرئاسات" البريطانية في الهند مبالغ ضخمة من "المدخرات" إلى إنجلترا، كذلك فعل موظفو الخدمة المدنية الإنجليزية والتجار والجنود العاملون في الهند. (بعد أربعة وعشرين عامًا فقط من الخدمة، تتخللها أربع سنوات من إجازة "زيارة الوطن"، كان للموظف المدني البريطاني حق التقاعد في المنزل على معاش تقاعدي سخي يدفعه دافعو الضرائب الهنود).
قدر رامزي ماكدونالد[28] في أواخر العشرينيات من القرن الماضي أن نحو 7500 إنجليزي كانوا يتلقون عشرين مليون جنيه إسترليني سنويًا من الهند كمعاش تقاعدي.
ومع ارتفاع الإيرادات البريطانية تضاعف الدين القومي للهند بشكل كبير. ذهب نصف عائدات الهند منها بشكل أساسي إلى إنجلترا. تم دفع الضرائب الهندية ليس فقط للجيش الهندي البريطاني في الهند، والذي كان ظاهريًا يحافظ على أمن الهند، ولكن أيضًا لمجموعة واسعة من الحملات الاستعمارية الأجنبية لتعزيز المجد الأكبر للإمبراطورية البريطانية، من بورما إلى بلاد ما بين النهرين.
في عام 1922 على سبيل المثال خُصص 64 % من إجمالي عائدات حكومة الهند لدفع تكاليف القوات الهندية البريطانية المرسلة إلى الخارج. لم يكن هناك جيش آخر في العالم، كما أشار ديورانت في ذلك الوقت، يستهلك كل هذه النسبة من الإيرادات العامة.[29]
مدهش كيف استُنزفت أموال الهند بهذه الوقاحة، فحتى جداول المحاسبة كانت يتم التلاعب فيها لإخفاء ما تم الاستيلاء عليه، وهكذا في حين أظهرت أرقام التجارة فائضًا كبيرًا، فإن طرح المبالغ الهائلة تحت اسم "رسوم منزلية" والاستقطاعات الجزافية هو ما جعل صافي العجز في الهند ضخمًا.
حسب بول باران أن 8% من إجمالي الناتج القومي الهندي كان يتم تحويله إلى بريطانيا كل عام. لا عجب أن عثر داداباي ناوروجي، القومي الهندي في القرن التاسع عشر، على دليل حتى في الروايات المنشورة للإمبراطورية البريطانية على تطوير "نظرية الاستنزاف" الخاصة بها في استخلاص الثروات، واتهم المستعمرين بتسببهم في فقر الهند من خلال ما أسماه دبلوماسيًا "ممارسات غير بريطانية".
زعم ناوروجي أن الهند صدّرت ما متوسطه 13 مليون جنيه إسترليني من البضائع إلى بريطانيا كل عام من 1835 إلى 1872 دون أي مقابل، في الواقع عوضت تلك المدفوعات للمقيمين في بريطانيا، سواء كانت أرباحًا لمساهمي الشركة أو توزيعات أرباح لمستثمري السكك الحديدية أو معاشات تقاعدية للمسؤولين المتقاعدين، خسارة قدرها 30 مليون جنيه إسترليني سنويًا.

لم يهدف أقل استثمار بريطاني سوى خدمة المصالح الإمبريالية فقط. كانت الهند "مستنزفة" و"منهكة" و"يدميها" استنزاف الموارد هذا، مما جعلها عرضة للمجاعة والفقر والمعاناة.
أشارت الحسابات الواسعة والمفصلة للكاتب البريطاني ويليام ديجبي إلى تضاؤل رخاء الشعب الهندي والمصادرة المنهجية لثروة الهند من قبل بريطانيا، بما في ذلك حقيقة أن راتب وزير الدولة لشؤون الهند في عام 1901، والذي كان يحصل عليه من أموال الضرائب الهندية، يعادل متوسط الدخل السنوي لـ90 ألف هندي.
واستنتج أنجس ماديسون بوضوح: "استمر التدفق الكبير إلى الخارج لمدة 190 عامًا. لو كانت هذه الأموال استُثمرت في الهند لكانت ساهمت بشكل كبير في رفع مستويات الدخل". وقد تفاقمت التحويلات الرسمية والخاصة إلى المملكة المتحدة من الأرباح الهندية بسبب رواتب المسؤولين البريطانيين المرتفعة للغاية. بالطبع لم تساعد حقيقة أن الحكم البريطاني للهند كان نظامًا للمنفيين الذين تكمن مصالحهم المالية في إنجلترا.
في الماضي، لو كانت هناك إدارة هندية في السلطة، لتم توفير الدخل من الخدمة الحكومية وإنفاقه محليًا، لكن بدلًا من ذلك ذهب كل شيء إلى الأجانب، الذين أرسلوه بدورهم إلى الخارج، حيث تكمن مصالحهم الحقيقية.
في أغلب المجتمعات، يعتبر دخل الزعماء مصدرًا مهمًا للتنمية الاقتصادية، إذ يضع القوة الشرائية في أيدي الأشخاص الذين يمكنهم إنفاقها من أجل الصالح المحلي وتعزيز الصناعة المحلية بشكل غير مباشر.
لكن الرواتب والمخصصات الباهظة لحكومة الهند كانت تُدفع لمن لهم التزامات في إنجلترا ويحبون البضائع الأجنبية في الهند. أدى هذا إلى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية البريطانية وألحق أضرارًا بالغة بالصناعات المحلية التي دأبت في السابق على تقديم خدماتها إلى الطبقة الأرستقراطية الهندية -صناع السلع الفاخرة- والحرفيين، والحرير الفاخر، والنساجين ونسّاجي الموسلين ممن لم تجد عروضهم سوى إقبال محدود أو حتى معدوم بين من البورا صاحب30 (وخاصةً زوجاتهم الإنجليزيات النيّقات) الميمصاحب.31
في عام 1901، قدّر ويليام ديجبي المبلغ الصافي المستخرج من الاستنزاف الاقتصادي في القرن التاسع عشر، بدقة ملحوظة (وقطعًا مثيرة للجدل) بـ 4.187.922.732 جنيه إسترليني. في حين أن هذا من شأنه أن يصل -في أموال اليوم- إلى نحو تسع حساب مينهاز ميرشانت32 وهذا في القرن التاسع عشر وحسب، الأسوأ يتبع في العشرين.
***
ثمة استطراد بسيط هنا: يمكن رؤية مساهمة الهند بهذا القدر الكبير في التوسع الإمبريالي لبريطانيا من زاوية تعاقب إرسال القوات إلى الخارج لخوض حروب لا

علاقة لها بالهند، بل بحماية أو توسيع المصالح البريطانية، وقد تم تحقيق كل هذا بتمويل هندي، وخاصة عائدات الأراضي التي تم انتزاعها من عمل الفلاحين البائسين أو حُصِّلت من مختلف الولايات الأميرية من خلال "التحالفات الفرعية".

من المهم أن نتعرف على قائمة عمليات انتشار الجيش الهندي في الخارج من قبل البريطانيين في القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين: الصين (1860، 1900-1901)، إثيوبيا (1867-1868)، مالايا (1875)، مالطا (1878)، مصر (1882)،السودان (1885-1886، 1896)، بورما (1885)، شرق إفريقيا (1896، 1897، 1898)، أرض الصومال (1890، 1903–1904)، جنوب إفريقيا (1899 القوات البيضاء فقط) والتبت (1903).

تشمل بعض الأرقام المهمة والجديرة بالذكر ما يلي: ساهم 5787 جنديًّا هنديًّا في الحرب الصينية 1856-1857 التي انتهت بمعاهدة تينتسين (1857) والسيطرة على مدينة كانتون (غوانزو). تم إرسال 11000 جندي في عام 1860 إلى الصين، والتي انتهت حملتها في الاستيلاء على بكين والسيطرة عليها؛ 12000 جندي لتحرير الأسرى البريطانيين من الحبشة (إثيوبيا)، وساهم 9444 جنديًّا وأُنفِق أكثر من 1.479.000 روبية في قمع التمرد في مصر في عامي 1882 و1896، وتم إرسال 1219 جنديًّا لقمع التمرد في شرق إفريقيا.

استخدمت بريطانيا الجيش الهندي البريطاني لإكمال غزوها لشبه القارة الهندية في حرب كانديان عام 1818 في سيلان (سريلانكا)، وحرب بورما 1824-1826، حيث سقط ستة من كل سبعة جنود في الجيش الهندي البريطاني كضحايا للمرض أو الحرب.

ومع الحرب العالمية الثانية، كان من بين "القلة القليلة" التي دافعت ببسالة عن إنجلترا ضد الغزو الألماني في معركة بريطانيا الطيارون المقاتلون الهنود، بما في ذلك الشجاع الذي انتمى للسيخ وأطلق على مقاتلته الهيوريكان "إعصار" اسم (أمريتسار).33

تمتع البريطانيون بجيش دائم قوامه 325000 رجل بحلول أواخر القرن التاسع عشر، تلقى ثلثاهم رواتبهم من الضرائب الهندية. كان لا بد من دفع رواتب كل جندي بريطاني أُرسِل إلى الهند وتجهيزه وإطعامه، وفي النهاية تأمين تقاعده من قبل حكومة الهند وليس بريطانيا.

برزت تفاوتات كبيرة في الرتب والأجور والترقيات والمعاشات والمرافق والحصص التموينية بين الجنود الأوروبيين والهنود، وقتما كان البسكويت والأرز والدقيق والزبيب والنبيذ ولحم الخنزير ولحم البقر المخصصين للجندي الأوروبي من الإنتاج الهندي.

بالإضافة إلى الجنود رسّخت العمالة والمهارات التجارية الهندية الحكم الإمبريالي في العديد من المستعمرات البريطانية بالخارج؛ إذ استُخدمت العمالة الهندية

لتشجيع الزراعة في المالايا وجنوب شرق إفريقيا، شيدوا السكك الحديدية في أوغندا، وجعلوا من بورما أكبر مصدر للأرز في جنوب شرق آسيا، طور تجار التجزئة والجملة الهنود بنية تحتية تجارية بنفقات عامة أقل من نظيراتها الأوروبية، كما أدار الهنود، في مناصب متواضعة بالطبع، مستعمرات الصين وإفريقيا، في القرن التاسع عشر أُجبر عدد كبير منهم على الهجرة كمُدانين أو عمال بالسخرة، إلى مستعمرات بريطانية نائية كما سنرى في الفصل الخامس.

لكن حُرمت الهند من أي مكافآت أو منافع ضخمة، لم يُعترف بالتضحية التي بذلتها القوات الهندية من أجل النهوض بالمصالح البريطانية، والتي لا تزال نتائجها قائمة حتى يومنا هذا، لا على شكل تعويض لهم أو لعائلاتهم التي تركوها وراءهم، ولا كتنمية إضافية لرخاء الهند (هذا إن أغفلنا مشاركة الهند الكبيرة وجنودها في الحربين العالميتين وهو ما سأناقشه لاحقًا).34

إبان حكم الشركة بلغ تجاهل البريطانيين للمعاهدات والالتزامات الرسمية، وحتى المبالغ التي طالبوا بها مقابل السلام، حدودًا فائقة. اعتبرهم الأمير المحارب حيدر علي، الذي هاجموه من دون أن يستفزهم، أكثر الناس خيانة واغتصابًا في الجنس البشري، واستنكر ويليام هويت35 "ضآلة قيمة الحياة البشرية ورفاهية الإنسان، حتى يومنا هذا، أمام السلطة والجشع، إننا لا نسمع شيئًا عن الرعب والعنف اللذين ارتكبناهما منذ غزو البنغال حتى بورما ونيبال، ليس لدينا سوى مديح لما حققته الإمبراطورية: "انظر كم هي رائعة تلك الإمبراطورية التي فزنا بها!"".

مع تحمل التاج الملكي المسؤولية ظهرت لهجة جديدة لتبرير الاستعمار، التظاهر بأن بريطانيا ستحكم الهند من أجل رفاهية الشعب الهندي. لقد لاحظ برنارد شو الآتي: "عندما يرغب الإنجليزي في شيء ما فإنه لا يعترف بذلك علانية، بل يعبر عن رغبته بكونها واجبًا دينيًا وأخلاقيًا بأن يغزو من يملكون ما يرغب فيه". كان ويل ديورانت لاذعًا بشأن هذا الادعاء: "أُضيف النفاق إلى الوحشية، بينما استمرت السرقة".

أحب البريطانيون المزاح، مع التقليل من شأن أنفسهم، مرددين أنهم اكتسبوا إمبراطوريتهم في الهند من فراغ "في نوبة من غياب العقل"، وفقًا للكلمات التي كثيرًا ما يقتبسها مؤرخ الإمبراطورية جون سيلي في كامبريدج، والذي زعم بشكل مخادع، في كتابه عن توسع إنجلترا، أن "غزو الهند لم يكن بمعناه الصحيح غزوًا على الإطلاق".

لكن الواقع كان أكثر وضوحًا وسوءًا؛ فلم يكن الاستغلال الاقتصادي على نطاق واسع متعمدًا وحسب، بل لم يكن ممكنًا إلا تحت مظلة سيطرة سياسية واقتصادية فعالة.

ربما نتج توسع الشركة عن سلسلة من القرارات التكتيكية، التي تم اتخاذها استجابة للأحداث، ورغبة في اغتنام الفرص التي أغرت مسؤولي الشركة شديدي

النهم، أكثر من كونها خططًا كبرى تنفذها الإمبراطورية.
لكنهم اتبعوا منطقًا لا يرحم، كما قال كلايف، لتبرير توسع الإمبراطورية البريطانية في الهند، "التوقف خطر والتراجع انهيار". فكما رأينا تم ضم مملكة بعد مملكة من خلال وسيلة بسيطة تتمثل في تخيير حاكمها بين الإبادة في الحرب أو الحياة المريحة في ظل الاستعباد.
عندما اشتعلت الحرب سُددت تكاليفها من الضرائب والإعانات المفروضة على الهنود. بعبارة أخرى، دفع الهنود مقابل امتياز الغزو البريطاني.
كتب ويليام هيويت ساخطًا في عام 1839: "إن الطريقة التي استحوذت من خلالها شركة الهند الشرقية على هندوستان هو أكثر ما يمكن تصوره إثارة للاشمئزاز وخروجًا عن التعاليم المسيحية. إن النظام الذي عمل جاهدًا لأكثر من قرن على تجريد الأمراء المحليين من سيادتهم، بدعوى الحق والمنفعة، هو نظام تعذيب أكثر روعة من أي استبداد ملكي أو ديني كُشف عنه من قبل".
لكن كما شرح فرديناند ماونت مؤخرًا، وهو سليل أحد رؤساء الشركة بنفسه: "ببساطة كان الأمر برمته رأسماليًا، لقد بُنيت الإمبراطورية البريطانية في الهند بأيدي التجار، ظلت في صميمها مؤسسة تجارية عليها أن تُدِر ربحًا وتستجيب لتقلبات السوق. فخلف الرتب العسكرية وصليل اللجام، وحفلات الاستقبال الخاصة ومباريات البولنغ العشبي في مقر الحكومة، تقبع العملة الصعبة لمدينة لندن".
في كتابه "الفقر والحكم غير البريطاني في الهند"، يقول داداباي ناوروجي، الذي أصبح عام 1892 أول هندي يُنتخب لعضوية مجلس العموم البريطاني، وهناك ناقش قضية الهند في "أم البرلمانات" (وناقش أيضًا دعم الحكم الداخلي الأيرلندي) وعبثًا ناشد أفضل ما في الطبيعة الإنجليزية. وضع لائحة اتهام تستند بالكامل إلى كلمات البريطانيين أنفسهم:
لقد قال السيد مونتغمري مارتن، بعد فحصه حالة بعض مقاطعات البنغال وبهار عام 1835 في الهند الشرقية: "من المستحيل تجنب ملاحظة حقيقتين مدهشتين بشكل غريب، أولًا: ثراء البلد الذي تمت دراسته. وثانيًا: فقر سكانه.
بلغ الاستنزاف السنوي 3.000.000 جنيه إسترليني على الهند البريطانية خلال ثلاثين عامًا، بفائدة مركبة ليصل إلى مبلغ هائل قدره 723.900.000 جنيه إسترليني.
كل هذا الاستنزاف الدائم والمتراكم، حتى في إنجلترا، سيفقرها في وقتٍ سريع.
كم هي وطأة شديدة على الهند عندما يكون أجر العامل من بنسين إلى ثلاثة بنسات في اليوم".
يقول ميلز في تاريخ الهند (المجلد السادس، ص 671 "الهند الإصلاحية" 2، ص 3): "إنه استنزاف مرهق لموارد البلد دون أي مقابل؛ إنه استنزاف الدم الجاري في عروق الصناعة الوطنية والذي لم يتم تقديم أي غذاء لاحق لتعويضه".

وقال السير جورج وينجيت (1859): "تختلف آثار الضرائب، التي تُنفَق في البلد الذي أُخذِت منه، تمامًا عن تلك التي تُجمع في بلد وتُنفَق في بلد آخر.
في الحالة الأولى تُعاد الضرائب المحصلة من السكان مرة أخرى إلى الطبقات الكادحة، لكن الأمر يختلف تمامًا عندما لا تُنفق الضرائب في البلد الذي جُمعت منه، فهي تشكل خسارة مطلقة وزوال كامل المبلغ المسحوب من البلد الخاضع للضريبة، فـ"خير" لـ"المال": "لو طوق بحجر رحى وطُرح في البحر". هذه هي طبيعة الجزية التي فرضناها على الهند لفترة طويلة".
أعلن اللورد لورانس، واللورد كرومر، والسير أوكلاند كولفين، والسير ديفيد باربور وآخرون الفقر المدقع في الهند، ورأى السيد ف.ج. شور: "لقد ولى العصر الذهبي في الهند؛ استنزِفت نسبة كبيرة من الثروة التي كانت تمتلكها ذات يوم، وضاقت قدراتها بسبب نظام قذر بُنيَ على إساءة استغلال الحكم، الذي من أجله تمت التضحية بمصالح الملايين لصالح القلة، وقد أدى الإفقار التدريجي للشعب والبلاد، في ظل نظام الحكم الذي أرسته الحكومة البريطانية، إلى التعجيل بسقوطه".
تدمير النقل البحري وصناعة السفن:
من المؤسف أن السرقة في ذلك الوقت كانت تجري بمنتهى الوضوح حتى إن الإنجليز وقتها اعترفوا بها. والأسوأ من ذلك تدمير الصناعة الهندية وكذلك التجارة، والشحن البحري وبناء السفن. قبل وصول شركة الهند الشرقية كان لدى كل من البنغال وماسوليباتنام وسورات وموانئ مالابار في كاليكوت وكويلون صناعة سفن مزدهرة، واستمر الشحن البحري الهندي في بحر العرب وخليج البنغال.
أدار الماراثا أسطولًا كبيرًا في القرن السادس عشر، ودافعت بحرية شيفاجي بونسل 36(1630-1680م) عن الساحل الغربي ضد التهديد البرتغالي، وأبعد من ذلك جنوبًا دفعت براعة كونجالي مارايكار37 إلى إصدار أمر بأن تنجب كل أسرة صياد في مملكته ابنًا واحدًا على الأقل وتنشئه مسلمًا ليدير البحرية المسلمة.
تضمن أسطول البنغال في أوائل القرن السابع عشر من 4000 إلى 5000 سفينة بحمولة 400 إلى 500 طن لكل منها، تم بناؤها في البنغال وعملت هناك. ازدادت هذه الأرقام حتى منتصف القرن الثامن عشر، نظرًا للإقبال الكبير على البضائع والمنتجات التي يحملونها.
بعد ذلك سيكبح الإنجليز جماح ثقافة الشحن وبناء السفن بقوة. فمن أجل تقليل المنافسة بعد عام 1757، مُنحت الشركة والسفن البريطانية التي تعاقدوا معها احتكارًا على طرق التجارة، بما في ذلك تلك التي كان يستخدمها التجار الهنود سابقًا.
فُرضت الرسوم على السفن التجارية الهندية التي تنتقل من وإلى الموانئ الهندية، وليس الموانئ الأجنبية فقط. أدى ذلك إلى خنق اقتصاد النقل البحري المحلي في

كل شيء باستثناء الشحن البسيط للسلع "المحلية" منخفضة القيمة للمستهلكين المحليين.
خلال الحروب النابليونية38 ظهرت طبيعة سياسة الشحن البريطانية، المتحيزة لخدمة المصالح الشخصية، مما أدى إلى نقص حاد في السفن التجارية البريطانية (دمرت حرب 1803، 173 ألف طن من السفن البريطانية، مما أجبر الحكومة في لندن على توظيف 112890 طنًا من السفن الأجنبية لممارسة التجارة البريطانية).
سرعان ما اعتُبِرت السفن الهندية بريطانية، وأعيد تصنيف البحارة الهنود كإنجليز، مما سمح لهم باستخدام الطرق الإنجليزية كإنجليز خاضعين لقوانين الملاحة، لكن فور انتهاء الحروب النابليونية تم تعديل قوانين الملاحة البحرية لتستبعد السفن الهندية، فتراجعت الصناعة مرة أخرى.
تكررت القصة في أوائل القرن العشرين، عندما سُمح لف.و شيدامبرام بتأسيس شركة نقل بحري في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، لفت نجاحه الانتباه، ولم تكن اللوائح والقوانين وحدها هي ما دمرت أعماله بل سُجن بسبب آرائه القومية، وحطموا معنوياته كما حطموا شركته.
لقد مُنع خط الشحن الهندي الناشئ من العمل. تؤكد تجربة الشحن الهندية أن السلطات البريطانية استغلت بشكل مشين ومتعمد الصناعات الهندية وقت حاجتها، وضيقت عليها في غير ذلك.
يقدم بناء السفن الهندي (الذي ازدهر منذ فترة طويلة في أرض لها خط ساحلي بمثل هذا الطول) قصة أكثر تعقيدًا ولكنها على نفس درجة الأهمية.
بعد ظهور شركة الهند الشرقية في السلطة ومرور فترة أولية من الركود والانحدار، انتعشت صناعة السفن الهندية في البنغال في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. كان هذا بفضل رجال الأعمال البريطانيين، الذين أدركوا مزايا بناء سفنهم في كلكتا نفسها مستخدمين العمال الهنود.
بحلول عام 1800، ذكر الحاكم العام ويليسلي أن ميناء كلكتا البريطاني الهندي كان به 10000 طن من شحن البضائع تم بناؤه في الهند، وبين عامي 1801 و1839 تم بناء 327 سفينة أخرى في البنغال، وكلها مملوكة لبريطانيا.
كان السبب وراء هذا النشاط التجاري الذي تقوده بريطانيا في الهند عمليًا بحتًا وقائمًا على حسابات اقتصادية دقيقة. حظيت البراعة الهندية وتراث بناء السفن الطويل في البلاد بتقدير كبير من قبل عمال السفن البريطانيين، الذين وجدوا أنفسهم يتبنون العديد من التقنيات الهندية للهندسة المعمارية البحرية في بناء السفن الخاصة بهم.
كتب أحد المراقبين البريطانيين المعاصرين أن السفن الهندية "تجمع بين التميز والفاعلية وهي نماذج تشير إلى الصبر والإتقان لدى من قاموا ببنائها".

عُدَّ العمال الهنود خبراء في جميع مواد بناء السفن: الخشب والحديد والنحاس الأصفر (كان النحاس عالي الضغط ضروريًا في بناء السفن الخشبية، إذ استُخدم لتوصيلات السفن ومضخات المياه وبطانات عمود المحرك وحتى المسامير). وقد أثبت عملهم أنه متين بشكل ملحوظ؛ فقد تجاوز متوسط عمر السفينة المبنية في البنغال عشرين عامًا، في حين لم تدم السفن الإنجليزية أبدًا أكثر من أحد عشر أو اثني عشر عامًا، وغالبًا ما كان يتعين إعادة بنائها أو إصلاحها في الموانئ الهندية. (قد يعود ذلك جزئيًا إلى جودة الخشب الصلب الذي استخدمه الهنود في بناء السفن، وخاصة خشب الساج والسال، على عكس خشب البلوط والصنوبر البريطاني).

وهذا يعني أن تكلفة إنتاج السفن التي تم بناؤها في الهند لم تكن أقل من تلك الموجودة في بريطانيا فحسب، ولكن الاستهلاك استغرق وقتًا أطول، مما زاد من قيمة عرض رجال الأعمال البريطانيين.

ونتيجة لانخفاض تكاليفها، تمكنوا من فرض أسعار شحن أقل من الشركات التي تستخدم سفنًا مصنوعة في إنجلترا.

فضل رجال الأعمال البريطانيون بناء السفن في الهند بشدة، حتى إنه بحلول العقد الثاني من القرن التاسع عشر، ارتفعت البطالة في صناعة بناء السفن في بلادهم، وتمت الإشارة إلى أن المئات من عمال الجلفنة والنشارة والنجارة كانوا عاطلين عن العمل في لندن.

لم يكن بوسع شركات بريطانيا المنافسة، ولذلك التمسوا في البرلمان فرض حظر على بناء السفن الهندية.

جاء أول تشريع لصالحهم في عام 1813، إذ صدر قانون يحظر السفن التي يقل وزنها عن 350 طنًا من الإبحار بين المستعمرات الهندية والمملكة المتحدة؛ أدى ذلك إلى إخراج نحو 40% من السفن المبنية في البنغال من التجارة المربحة بين الهند وإنجلترا.

حرم قانون آخر في عام 1814 السفن هندية الصنع من امتياز اعتبارها "سفنًا مسجلة في بريطانيا" للتجارة مع الولايات المتحدة والقارة الأوروبية.

على الرغم من أن هذا القطاع كان نظريًا ما زال بوسعه التجارة مع الصين، إلا أنه لم يعد مربحًا، إذ كان الإبحار في السابق يبدأ بتحميل البضائع الهندية من كلكتا إلى الصين، وتحميل الشاي هناك إلى لندن، ثم العودة إلى كلكتا مع البضائع البريطانية، ومع حظر قطاع لندن عنهم لم يعد بإمكان هذه السفن سوى الإبحار من كلكتا إلى الصين ثم العودة، لكن لم تكن هناك سوق للبضائع الصينية في الهند (لم يكن الهنود يشربون الشاي بعد) وغالبًا ما كانت السفن، التي حُرمت من الوصول إلى لندن، تعود فارغة.

علاوة على ذلك كان يُنظر إلى البحارة الهنود على أنهم غير بريطانيين، وتم تشجيع الشركات على عدم توظيفهم في الرحلات إلى إنجلترا، فمن المحتمل أن يتعرضوا لسلوك مشين من قبل السكان المحليين والذي من شأنه أن "يجردهم من الاحترام والرهبة التي تمتعت بها الشخصية الأوروبية في الهند".
يمكن دائمًا استخدام الوفيات والعنصرية لتزييف المصالح التجارية المحضة.
على الرغم من عدم وجود بحارة بريطانيين متاحين في الموانئ الهندية، كان يجوز السماح لهؤلاء البحارة باستخدام السفن الأكبر عند إصدار شهادة من الحاكم تفيد بعدم وجود بدائل بريطانية، فقد ألزم القانون مالك السفينة بتوظيف طاقم بريطاني في رحلة العودة من إنجلترا، وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في تكاليف الرحلة، إذ كان عليه أن يدفع لطاقمين، وكان البحارة البريطانيون يتقاضون أجورًا أعلى بكثير.
بعبارة أخرى، بدأت مزايا الشركات البريطانية في بناء السفن في الهند وتشغيلها من هناك تختفي نتيجة لسياسات التمييز التشريعي المتعمد.
انهارت صناعة بناء السفن المزدهرة في الهند، وبحلول عام 1850 اختفت تمامًا.
لم يكن لهذا علاقة بالتكنولوجيا المتغيرة التي زُعِم أن الهند لا تستطيع مواكبتها كما اقترح البعض؛ لقد بدأ الانهيار قبل استبدال المراكب الشراعية بالبواخر، وعلى أي حال أثبت البنغاليون مهاراتهم في بناء السفن البخارية أيضًا، حتى قبل أن تُسَن القوانين الجديدة وما نتج عنها من انخفاض في فرص السوق وما جعل هذا النشاط غير مربح، فكما لاحظ ويليام ديجبي، قتلت سيدة بحار العالم الغربي غريمتها في بحار الشرق.
ولم تُستَثنَ المؤسسات التجارية الأخرى من ممارسة التمييز؛ كان أحد أشكال التمييز الاستعماري الذي انتشر في كل مكان تقريبًا وبفاعلية هو استخدام العملة لفصل الشركات البريطانية عن الشركات الهندية، والتحكم في الفرص المتاحة لكل منها.
أدى تقسيم الأعمال إلى "إسترليني" (شركات تعمل من لندن) و"روبية" (شركات تعمل خارج الهند) إلى خلق صدع تجاري لا يمكن رأبه بسهولة؛ كان البريطانيون وحسب هم من يمكنهم الاستثمار في شركات الجنيه الإسترليني، بينما كانت شركات "الروبية" مفتوحة أمام كل من الاستثمار البريطاني والهندي.
تميل شركات الجنيه الإسترليني إلى التركيز على المرافق والشاي وألياف الجوت، ما يعني حواجز كبيرة أمام دخول الهنود في هذه الأسواق التي حجزها البريطانيون لأنفسهم. علاوة على ذلك، طُلب من جميع الشركات الإسترليني أن يكون لها وكيل إداري بريطاني للإشراف عليها قبل أن يودع المستثمرون المقيمون في لندن رأس المال. تم استبعاد المستثمرين الهنود ببساطة. وهكذا، من بين 385

شركة مساهمة في صناعة الشاي في الهند حتى عام 1914، كان مقر 376 شركة منها في كلكتا، وجميعها مملوكة للبريطانيين.
أثبت الدارسون أنه في عام 1915، كان 100% من مصانع الجوت في الهند يتحكم فيها البريطان، وبحلول عام 1929، انخفضت النسبة إلى 78% دون أن تمس بالهيمنة البريطانية.
لقد احتلت الهند البريطانية مكانة فريدة في نظام التجارة والمدفوعات الإمبراطوري. خضع الاقتصاد الهندي لسلسلة من التجارب النقدية وتجارب أسعار الصرف من عام 1910 إلى عام 1947، وشملت هذه التجارب، من بين أمور أخرى: الانتقال من السبائك الذهبية إلى معيار الصرف الإسترليني، وضع نظام لسعر الصرف الثابت المثير للجدل لإدارة الاستهلاك المتعمد للروبية، والتحسن التدريجي للنظام المصرفي الرسمي الضعيف، وأخيرًا إنشاء بنك الاحتياطي الهندي (1934/ 1935) بصلاحيات محدودة.
عانت الهند، التي ضربتها قوى العرض والطلب العالمية والإمبريالية، تقلبًا حادًّا في الأسعار يتراوح بين 20 و30% سنويًّا. حيث استخدم البريطانيون أنظمة سعر الصرف الثابت كما تناسبهم في الأساس لاستيعاب عجز الحساب الجاري البريطاني والمتطلبات المحلية الأخرى، مع أقل مراعاة لرعاياهم الهنود.
أدت هذه السياسات إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي في الهند، مما زاد من البؤس الذي عانى منه الهنود في ظل حكم الراج.
وصل التلاعب بالعملة، كإحدى سمات المشروع الاستعماري، إلى أسوأ حالاته أثناء الكساد العظيم في الفترة ما بين 1929 إلى 1930، عندما قام المزارعون الهنود (على غرار سكان مروج أمريكا الشمالية) بزراعة حبوبهم لكنهم اكتشفوا أن ما من أحد يمكنه شراؤها.
انهارت أسعار المنتجات الزراعية، لكن لم تنهَر المطالب الضريبية البريطانية، وقرر البريطانيون بقسوة تقييد المخزون النقدي في الهند، خوفًا من أن يتسبب تخفيض قيمة العملة الهندية في خسائر للبريطانيين من انخفاض مماثل في قيمة الإسترليني لأصولهم في الهند؛ لذلك أصرت بريطانيا على تثبيت الروبية الهندية عند 1 شلن وست بنسات، وأجبرت الحكومة الهندية على إخراج الأوراق النقدية والعملات المعدنية من التداول للحفاظ على سعر الصرف مرتفعًا.
انخفض إجمالي المبالغ النقدية المتداولة في الاقتصاد الهندي من نحو 5 مليارات روبية في عام 1929 إلى 4 مليارات في عام 1930 وإلى 3 مليارات في عام 1938. أصاب الجوع الهنود ولكن عملتهم ظلت مرتفعة، وكانت قيمة الأصول البريطانية في الهند محفوظة.
في أوقات أخرى، كان الانخفاض المطرد لقيمة الروبية جزءًا متعمدًا من السياسة البريطانية لتعزيز القوة الشرائية للجنيه الإسترليني وإضعاف النفوذ الاقتصادي

لمن يكسبون فقط بالعملة المحلية. بحلول نهاية القرن التاسع عشر انخفضت قيمة عملة كانت من بين أقوى العملات في العالم حتى القرن السابع عشر إلى كسور من قيمتها السابقة.

حتى الآنسة بريزم في مسرحية "أهمية أن تكون جادًا" لأوسكار وايلد عام 1895 لاحظت ذلك، حيث أمرت حارس سيسيلي الحساس "فلتقرأ اقتصادك السياسي في غيابي. يمكنك حذف الفصل الخاص عن انهيار الروبية، إنه مؤثر للغاية، فحتى هذه المشاكل المادية الجامدة لها جانبها الميلودرامي".

سرقة الصُّلب الهندي:

توضح لنا قصة سرقة الحديد كيف استمر الاستغلال حتى أواخر الحقبة الاستعمارية، التي أحيانًا كان يصوّرها المدافعون عن الإمبراطورية باعتبارها فصلًا أكثر استنارة في الحكم الاستعماري، لقد أصبح الاضطهاد والتمييز أكثر تطورًا وحسب.

عارض البريطانيون بشدة تطوير الهند لصناعة الصلب الخاصة بها. كانت الهند بالطبع رائدة في صناعة الصلب. في وقت مبكر من القرن السادس، تم تصنيع الفولاذ الهندي والذي أصبح يُعرف باسم 'wootz' (وهو تحريف لكلمة الكانادا 'ukku'، والذي يُنقل خطأً في اللغة الإنجليزية إلى 'wook' وتم تشويهها إلى 'wootz'). اكتسبت البلاد، والصلب الهندي شهرة عالمية باعتباره الأفضل في العالم.

إن إنشاء العرب لصناعة الصلب معتمدين على الخبرة الهندية في القرن الثاني عشر منح العالم حديد دمشق. كانت السيوف هندية الصنع أسطورية. في الواقع، في الأيام الأولى للتوسع الاستعماري البريطاني في الهند، كانت السيوف الهندية أفضل بكثير من السيوف الأوروبية لدرجة أن الجنود الإنجليز في المعركة غالبًا ما كانوا يستبدلون سيوفهم بمعدات العدو المهزوم.

تعلم البريطانيون أكبر قدر ممكن من التكنولوجيا ثم أغلقوا الصناعات المعدنية الهندية بحلول نهاية القرن الثامن عشر، وقوبلت محاولات إحيائها بالمقاومة ثم بسخرية عنصرية. عندما حاول جامستجي تاتا39 إنشاء أول مصنع حديث للصلب في الهند رغمًا عن العداء البريطاني العنيد في مطلع القرن (بدأ في تقديم التماس إلى البريطانيين للحصول على ترخيص في عام 1883، وجمع الأموال من المستثمرين الهنود بعد الرفض المتكرر والتأخير، في النهاية بدأ الإنتاج في عام 1912 تحت إشراف ابنه دورابجي)، سخر منه مسؤول ملكي كبير قائلًا إنه على استعداد أن يأكل شخصيًا كل أوقية الصلب إن استطاع أن يصنّعها هندي.

للأسف لم يعش لرؤية أحفاد جامستجي تاتا يستولون على ما تبقى من شركة الصلب البريطانية British Steel من خلال استحواذ مجموعة تاتا على شركة كورس في عام 2006؛ ربما كان سبب له ذلك عسرًا حادًا في الهضم!

عندما تقدمت عائلة تاتا على أي حال، وألهموا غيرهم من الهنود، ابتكر البريطانيون طرقًا فعالة للحد من نموهم. أصر أكبر مستهلكو الصلب في الهند، وهما الحكومة والسكك الحديدية (وكلاهما يسيطر عليهما البريطانيون) على المواصفات القياسية البريطانية للصلب (BSSS)، والتي كانت ذات جودة أعلى بكثير من الفولاذ بالمواصفات القياسية غير البريطانية (NBSSS) المستخدمة في معظم بلدان العالم.

تم تصميم متطلبات BSSS في الأصل لاستبعاد الفولاذ الأرخص ثمنًا الذي تنتجه المستعمرات من سوق المستعمرة الهندية، ولكنه أدى أيضًا إلى إعاقة شركات صناعة الصلب الهندية. أُجبر المنتجون المحليون للصلب في الهند، مثل تاتا، على تلبية هذه المعايير الأعلى وإلا استُبعِدوا من العقود مع الحكومة والسكك الحديدية. لا يمكن للشركات الهندية أن تركز على إنتاج BSSS كما يقتضي القانون وأن تُنتج في الوقت نفسه وفقًا لمعايير NBSSS الأرخص الذي تم استخدامه في معظم أنحاء العالم غير البريطاني.

منعت قاعدة التكلفة العالية للإنتاج المحلي الهندي، نتيجة لإنتاج BSSS، الفولاذ الهندي من المنافسة في السوق الدولية الأوسع خلال فترة الكساد الكبير وما تلاه من انتعاش في أواخر الثلاثينيات. في حين طورت دول نامية أخرى في وضع مشابه للهند في الثلاثينيات صناعاتها الفولاذية باستخدام مواصفات NBSSS دون مشاكل تُذكر.

بالطبع كان بوسعهم تصدير صلب BSSS إلى بريطانيا، وهو ما لم تكن سترحب به صناعة الصلب البريطانية؛ لذلك وضعت بريطانيا قيودًا على واردات الصلب الهندية. كشف البريطانيون ببراعة أن بإمكانهم خبز كعكتهم الفولاذية وأكلها أيضًا.

بعبارة أخرى، أُجبرت الهند على صنع واستهلاك فولاذ يفيض عن احتياجاتها، وغير قادر على إيجاد أسواق خارجية له، وممنوع عن كل محاولة للتوسع.

وبالتالي كان لدى الشركات الهندية مثل حديد تاتا فرص قليلة للنمو داخل النظام البيئي الاقتصادي البريطاني. كما نعلم، يقول بعض المدافعين عن الحكم البريطاني، إن إدانة بريطانيا لتدميرها الصناعة الهندية والنمو الاقتصادي غير مبرر. هم يزعمون أن بريطانيا لم تبطل الصناعة الهندية، بل إن حصة الهند من إجمالي الناتج المحلي العالمي انخفضت فقط لأن الهند فاتتها حافلة التصنيع وفشلت في اللحاق بالابتكارات التكنولوجية التي غيرت الغرب.

عندما كان العالم زراعيًا بدرجة كبيرة، كانت حصة الهند العالمية من إجمالي الناتج المحلي كبيرة. ومع تغير العالم، كما يقولون، تفوقت دول أخرى على الهند بسبب التقدم العلمي والصناعي الذي لم تتمكن الهند من تحقيقه.

يعد هذا اقتراحًا لافتًا للغاية، فكما أوضحت كان إبطال التصنيع سياسة بريطانية متعمدة ولم تكن من باب المصادفة. ازدهرت الصناعة البريطانية ولم تزدهرالصناعة الهندية بسبب التدمير المنهجي الذي حفزته التعريفات والتدابير التنظيمية التي تحيزت لصالح الصناعة البريطانية، تلك التي كانت تغزو السوق الهندية وليس العكس.

كان الاستغلال الاقتصادي للهند جزءًا لا يتجزأ من المشروع الاستعماري. لقد وفرت المبالغ الهائلة من العائدات الهندية والنهب المتدفق إلى إنجلترا، حتى لو كانت أقل من مليارات الجنيهات كما قدّرها ديجبي، وفرت رأس المال للصناعة البريطانية ومكّنتها من تمويل الثورة الصناعية.

لماذا لم تتطور الصناعة الهندية الحالية إذًا بعدما انتهى التدخل في شؤونها كما فعلت الصناعة في البلدان الأخرى غير المستعمرة؟ لا يمكن لأي ممن ينتقدون افتقار الهند إلى الابتكار التكنولوجي، أن يفسروا سبب فقدان بلد -كان في طليعة الابتكار والتقدم الصناعي في عصور سابقة- فجأة قدرته على الابتكار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

لقد تطرقت إلى مهارات صانعي الصلب وبناة السفن الهنود، ولكن في ظل حكام وأنظمة أخرى عززت الابتكار، برع الهنود في الرياضيات والفيزياء والطب والتعدين وعلم المعادن وحتى علم الصواريخ (تحت قيادة تيبو سلطان40 وحيدر علي).41

صحيح لا يمكن أن يكون هناك ابتكار علمي وتكنولوجي إلا إذا كان الحاكم هنديًا يتطلع إلى المستقبل ويمنح البلاد مؤسسات تعليمية وعلمية يمكن من خلالها إجراء مثل هذه الأبحاث.

لكن البريطانيين فشلوا في إنشاء مثل هذه المؤسسات، فحتى المؤسسة البحثية الهندية الأولى في ظل الإمبراطورية البريطانية (المعهد الهندي للعلوم) كان هبة من المصنّع الهندي الأسطوري جامستجي تاتا، وليس من قبل أي فاعل خير بريطاني، ناهيك عن الحكومة الاستعمارية.

وإذا كانت المنافسة مع أوروبا الرائدة في الصناعة تمثل تحديًا، فلماذا لا تستغل الهند الحرة الوضع لصالحها وتفرض تعريفاتها الخاصة عندما تكون هناك حاجة إلى الحماية، وتقدم الإعانات الخاصة بها وتطور أسواقها العالمية الحالية؟

من غير المعقول أن نقترح أن عجز الهند عن التصنيع الذي تفوق فيه العالم الغربي كان فشلًا هنديًا، أو كان نتيجة عجز محلي وليس نتيجة لسياسات منهجية متعمدة ومخططة من قبل أولئك الذين حكموا الهند، البريطانيين.

إذا انخفض الناتج المحلي الإجمالي للهند لأن "حافلة التصنيع فاتتها"، فذلك لأن البريطانيين ألقوا بالهنود تحت عجلاتها.

ثمة هامش مضحك لقضية الاستغلال الاقتصادي البريطاني للهند، في هذه الأيام التي تتصاعد فيها نبرة القومية الاسكتلندية والتكهنات المحمومة حول مستقبل

الاتحاد، غالبًا ما يُنسى ما عزز الاتحاد في المقام الأول: مشاركة الاسكتلنديين في فُتات الغنائم الاستعمارية لشركة الهند الشرقية.

قبل اتحادها مع إنجلترا، حاولت اسكتلندا ممارسة الاستعمار لكنها لم تنجح على الإطلاق، خاصة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وبمجرد أن حدث الاتحاد جاءت الهند معه، إلى جانب فرص لا تعد ولا تحصى.

تم توظيف عدد غير متكافئ من الاسكتلنديين في المشروع الاستعماري، كجنود وبحارة وتجار ووكلاء وموظفين، فعلى الرغم من أن الاسكتلنديين بالكاد شكَّلوا 9% من البريطانيين، إلا أنهم يمثلون 25% من العاملين لدى البريطانيين في الهند.

انتشلت المكاسب البريطانية في الهند اسكتلندا من الفقر وساعدت في ازدهارها. إن مصانع دَندي42 المزدهرة، وصناعة أحواض بناء السفن المنتعشة، والتحويلات المالية من الاسكتلنديين الذين يعملون في الهند، كلها تشهد على هذه العلاقة المربحة.

2- هل منح البريطانيون الهند وحدة سياسية؟

كتب السير والتر سكوت[43] عن الهند باعتبارها "فاتحة الخير لاسكتلندا". ومع رحيل الهند، لا عجب أن الروابط الاسكتلندية مع إنجلترا بدأت تتلاشى.

يطيب للبريطانيين أن يشيروا، في لحظات التبرير الذاتي لتبرئة أنفسهم، إلى أن الفضل يرجع إليهم في تحقيق الوحدة السياسية للهند، وأن فكرة "الهند" ككيان واحد (الآن هم ثلاثة ولكنهم كانوا واحدًا خلال فترة الحكم البريطاني) بدلًا من الإمارات والدويلات المتصارعة المتعددة، هي مساهمة لا يمكن الطعن فيها منحها الحكم الإمبراطوري البريطاني.

من الصعب دحض هذا الافتراض إلا بفرضية يمكن إثباتها: إنه طوال تاريخ شبه القارة الهندية، كان هناك دافع للوحدة، واتضح ذلك في العديد من الممالك عبر التاريخ الهندي التي سعت إلى توسيع نطاق انتشارها عبر جميع شبه القارة الهندية: موريا (322 قبل الميلاد - 185 قبل الميلاد)، جوبتا (في ذروتها، 320 - 550 م)، والمغول (1526 - 1857 م) م)، وبدرجة أقل مملكة فيجاياناجارا في ديكان (في ذروتها 1136-1565 م) واتحاد الماراثا (1674-1818 م).

كل فترة من الفوضى عبر التاريخ الهندي أعقبها دافع مركزي، ولولا أن البريطانيين كانوا أول من استفاد من اضطراب الهند بسلاحٍ متفوق لم يكن ليستحيل تمامًا على حاكم هندي أن يفعل ما فعله البريطانيون، وأن يعزز حكمه على معظم شبه القارة الهندية.

يتجلى نفس الدافع أيضًا في رؤية الهنود لأمتهم، كما هو الحال في الملاحم القديمة، ماهابهاراتا ورامايانا[44]، والتي تعكس "فكرة عن الهند" كان من الممكن أن يدركها القوميون في القرن العشرين.

شكَّلت الملاحم خيوطًا قوية ومعقدة للثقافة الهندية، التي نسجتها القبائل واللغات والشعوب في جميع أنحاء شبه القارة، ووحدتهم في احتفالهم بنفس الأبطال الخارقين ذكورًا وإناثًا، والذين رويت قصصهم في عشرات الترجمات والحكايات المختلفة، ولكن دائمًا بنفس الروح والمعنى.

كانت المناظر الطبيعية التي رآها الباندافاس في ماهابهاراتا (التي تم تأليفها تقريبًا في الفترة من 400 قبل الميلاد إلى 400م) عبارة عن وصف طبيعي للهند كلها. فعلى سبيل المثال، وكما أظهرت حكاياتهم ورحلاتهم خلالها، يتحدث الهنود مئات اللغات وآلاف اللهجات في كل الأماكن التي ذُكرت في الملحمة، وتمتعوا بوحدة حضارية. تعكس رحلة اللورد راما عبر الهند ومعركته الملحمية ضد ملك الشياطين في لانكا نفس الفكرة الوطنية.

تمتعت الهند في النهاية بالوحدة الثقافية والجغرافية على مر العصور، أقلّه حتى عهد الإمبراطور أشوكا[45] في القرن الثالث قبل الميلاد. تجسدت الوحدة الهندية بالفعل من خلال الحكيم الهندوسي آدي شانكارا، الذي سافر من ولاية كيرالا في

أقصى الجنوب إلى كشمير في أقصى الشمال ومن دواركا في الغرب إلى بوري في الشرق، منذ القرن السابع بعد المسيح، وأنشأ المعابد في كل من هذه الأماكن التي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

توضح كتابات ديانا إيك حول "الجغرافيا المقدسة" في الهند على نطاق واسع الأفكار القديمة للوحدة السياسية التي تتحقق بوساطة قدسية.

كما تشرح إيك: "إذا فحصنا تاريخ الهند الطويل سنكتشف أنها لم تنعم إلا بفترة وجيزة من الوحدة السياسية والإدارية. ومع ذلك، فقد تشكلت وحدتها كأمة بشكل أساسي من الجغرافيا المقدسة التي تشترك فيها وتقدسها: جبالها وغاباتها وأنهارها ومزاراتها على قمم التلال تلك المرتبطة بمسارات الحج".

ولم تكن هذه الوحدة فكرة "هندوسية" بحتة، فسائر العالم اعتبر الهند أمة واحدة: العرب على سبيل المثال اعتبروا شبه القارة الهندية بأكملها "الهند" وجميع سكانها على أنهم "هنود"، سواء كانوا من البنجاب أو البنغال أو كيرالا. ذات مرة، لاحظ القومي العظيم مولانا آزاد كيف كان جميع الهنود، في الحج يُعاملون على أنهم من أرض واحدة ويعتبرون أنفسهم كذلك.

هل تضمن مثل هذه الدوافع، التي تحققت في تلك العصور البعيدة من قبل الأباطرة والحكماء، أن تُتَرجم إلى وحدة سياسية في ظل وسائل النقل الحديثة والاتصالات وقادة اليوم من ذوي البصيرة؟

يمكن -من خلال هذه الحقائق المؤكدة- بناء سيناريو بديل للاستعمار البريطاني في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وذلك مع مد الماراثا لنطاق حكمهم في جميع أنحاء البلاد، ومع إدراك الضرورة السياسية لإخفاء قوتهم تحت حكم اسمي لإمبراطور مغولي، وهي عملية كانوا قد شرعوا فيها بالفعل.

على الرغم من أن الماراثا كانوا سيحكمون البلاد تحت السيادة الاسمية لملك مغولي ضعيف (كما فعل البريطانيون أنفسهم لفترة وجيزة)، فإن هذا كان حتمًا سيؤدي إلى الحكم الدستوري، تمامًا كما انتقلت إنجلترا (مع القرن السابع عشر في الثورة المجيدة وتعزيز دور مجلس العموم لاحقًا) من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية.

كان من الوارد أن يحدث هذا في الهند تمامًا كما حدث في العديد من البلدان الأخرى في العالم غير المستعمرة، وعبر أوروبا وفي بعض الدول الآسيوية غير المستعمرة، ولا سيما الصين واليابان وتايلاند. لم تكن العملية سهلة، ربما كانت ستندلع ثورات وصراعات عسكرية، اضطرابات وصراعات واردة الحدوث، لكن موارد الهند كانت ستبقى في الهند، ومستقبلها سيحدده شعبها.

عطّلت بداية الاستعمار البريطاني هذا التطور الطبيعي ولم تسمح له بالازدهار، لكن القول بأن الوحدة السياسية الهندية لم تكن لتحدث لولا البريطانيون هو أمر سخيف لا دليل عليه.

الافتراضات المغايرة للواقع بلا شك يستحيل إثباتها، فلا أحد يمكن أن يؤكد يقينًا أحداثًا لم تقع بالفعل، أو أن يحدد ذلك الشخص المحوري الذي ربما كان سيضحي بسمارك الهند، أو مازيني46، أتاتورك أو غاريبالدي47 في غياب البريطانيين. تعثر الأحداث التاريخية تعثر على شخصياتها الدرامية الملائمة لها، لكن من غير المنطقي افتراض أن ما حدث في كل مكان آخر في العالم لم يكن ليحدث في الهند.

من هذا النظام الهجين في بدايته كان يمكن أن تنشأ ملكية دستورية حديثة ومؤسسات سياسية مبنية على النظام الإداري المغولي كما عدّله الماراثا، لكن كل هذه افتراضات، فقد جاء البريطانيون ولم تظهر غير الهند المستعمرة. تظل الفرضيات المضادة مجرد نظريات وتبقى الحقائق على ما هي عليه.

تشير الحقائق بوضوح إلى تفكيك البريطانيين للمؤسسات السياسية القائمة في الهند، وإثارة الانقسام المجتمعي والتمييز السياسي المنهجي بهدف الحفاظ على الهيمنة البريطانية وتوسيعها.

عندما رحل البريطانيون في نهاية المطاف في عام 1947، غادروا الهند كدولة ديمقراطية فاعلة، وكان يُنسب الفضل للعديد من البريطانيين في غرس روح الديمقراطية وحكم القانون في رعاياهم الهنود، حتى لو حرم البريطانيون الهنود من فحواها، فإن هذا الادعاء يستحق الفحص الدقيق.

تدمير المؤسسات السياسية:

من الوارد أن تكون القيم الديمقراطية الإمبريالية عند البريطانيين أكثر تطورًا من قيم المستعمرين الآخرين.

مؤخرًا أظهرت إحصاءات لافتة لبعض العلماء (تستند إلى تحليلات الترابط الكلي للأنظمة السياسية)، أن عددًا كبيرًا من المستعمرات البريطانية السابقة هي ديمقراطيات، وفي الواقع فإن كونها مستعمرة بريطانية في يوم من الأيام هو العامل المرتبط بالديمقراطية.

أشار مايرون وينر48 إلى أنه باستثناء بلدان في الأمريكتين، فإن "كل بلد يبلغ عدد سكانه مليون نسمة على الأقل (وكذلك جميع البلدان الأصغر تقريبًا) خرج من الحكم الاستعماري بتجربة ديمقراطية مستمرة، كان في السابق مستعمرة بريطانية". (كانت هناك أيضًا مستعمرات بريطانية سابقة لم تستمر تجربتها الديمقراطية بل ظهرت في نوبات من الديكتاتورية العسكرية، بما في ذلك باكستان وبنغلاديش).

لذلك يبدو أنه على الرغم من فشلهم في الارتقاء لمستوى أفكارهم، وبغض النظر عن أنهم أنكروا بشدة على الهنود "حقوق المواطنين الإنجليز" كما فعلوا من قبل في الأمريكتين، إلا أن البريطانيين غرسوا جرعات كافية من روح الديمقراطية في

مستعمراتهم السابقة، وقد عاشت حتى بعد انتهاء وصايتهم، لكن التاريخ الفعلي للحكم البريطاني لا يشي بأنها كانت سياسة أو ممارسة معتمدة.

في السنوات التي تلت عام 1757، أثار البريطانيون بدهاء الانقسامات بين الأمراء الهنود، وعززوا سيطرتهم بثبات من خلال سياسة "فرِّق تسد" التي أطلق عليها بعد عام 1858 "فرِّق واحكم". في هذا الوقت كانت حيلة سياسية بحتة، وكانت الانقسامات، التي دعمتها الشركة، تستند بالكامل إلى الجشع والرغبة في التقدم الذاتي بدلًا من الدين أو العمل الجماعي.

استُبعد أحد أبناء العم الأرستقراطيين لصالح آخر دعمًا للشركة، غالبًا ما كان الأمر يتعلق فقط بمن يمكنه دفع المزيد للبريطانيين. كان الولاء يمكن شراؤه، وأحيانًا أكثر من مرة. وهكذا في عام 1757، كما رأينا، نصب كلايف مير جعفر على عرش البنغال مقابل مبلغ كبير، كمكافأة لخيانته للنوَّاب السابق سراج أود في بلاسي.

خلع خلفاء كلايف مير جعفر ووضعوا مير قاسم مكانه مقابل مبلغ أقل إلى حد ما (لأن المبلغ آل إليهم في النهاية وليس إلى كلايف). بعد ثلاث سنوات، أعادوا مير جعفر؛ لأنه دفع لهم الآن ضعفين ونصف ضعف ما دفعه مير قاسم، وبعد ذلك بعامين أخذوا أموالًا من نجم الدولة لإقالة مير جعفر مرة أخرى.

كان هذا النوع من نظام "الرشوة والإخضاع والحكم" مفهومًا من حيث الدوافع الحقيرة التي حركت شركة الهند الشرقية في الهند، لكنها ستكون بشارة لسياسة "فرق تسد" الأكثر غدرًا منذ أواخر القرن التاسع عشر، والتي حرضت الهندي ضد أخيه الهندي على أساس الانقسامات التي من شأنها أن تلحق أضرارًا يمكن لها أن تدوم أكثر.

تُعد أولى ممارسات تنصيب حكام اسميين تحت سلطة شركة الهند الشرقية، تقليلًا من احترام المؤسسات السياسية القائمة في الهند، ومن ضرورة تطويرها لمواجهة تحديات العصر الجديد.

لكن إضعاف المؤسسات السياسية في الهند كان أعمق من ذلك. كجزء من "التسوية الدائمة" أضعف البريطانيون المجتمعات القروية، إذ قاموا بترتيبات مباشرة مع الحكام المحليين من أجل زيادة تحصيل الإيرادات، كما قاموا بمركزة السلطات القضائية والتنفيذية، وهي وظائف استغنت عنها في السابق مجتمعات القرى الخاضعة لحكمها.

وصفت التقارير التي كتبها مراقبو الشركة المجتمعات القروية بأنها جمهوريات تتمتع بالحكم الذاتي ووحدات اقتصادية عاملة مرتبطة بالسوق العالمية الأوسع منذ ما قبل الاستعمار، والتي حكمت نفسها حتى بعد تعاقب السلطات المركزية عليها، لكن لم يعد هذا صحيحًا تحت الحكم البريطاني.

من المهم أن نذكر أن هذه القرى لم تكن تحيا في عزلة زراعية ريفية، بل كانت نشطة وعاملة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. كتب موظف حكومي إنجليزي بارز: "كان نظام القرية في الهند هو الكائن الحي الوحيد الذي نجا منذ سنوات طويلة من الفوضى والغزو، وكان بكامل قوته عندما احتللنا الهند".
يمكن للمهتمين بقراءة الموضوع مشاهدته في كتاب القرية الهندية للسير هنري سومنر مين.49

ولكن بدلًا من بناء البريطانيين لحكم ذاتي من مستوى القرية إلى أعلى، وهو ما كان بوسعهم القيام به لو كانوا صادقين، دمرت الشركة ما كان قائمًا، ومع تولي التاج مسؤولية البلاد، فوّض بعض سلطات الحكومة من الأعلى إلى المجالس "التشريعية" الإقليمية والمركزية غير المنتخبة، والتي يمثل أعضاؤها نخبة متعلمة صغيرة، ولا يخضعون للمساءلة أمام الجماهير، ولا يمررون أي تشريعات ذات قيمة، ولا يمارسون أي سلطة حقيقية، بل اكتفوا بدور استشاري لدى الحكومة حتى لو لم يصدروا قرارات فعلية.

كان جزءًا من المشكلة هو أن كثيرًا من التركيبة الاجتماعية الهندية لم يكن مألوفًا للبريطانيين الذين عاشت قراهم في ظل علاقة إقطاعية إلى حد كبير مع أصحاب الأراضي والعقارات. كانت الإمبراطورية من نواح كثيرة وسيلة لتوسيع ونقل تركيبتها الاجتماعية إلى المستعمرات التي احتلوها.

عكست التراكيب الاجتماعية والسياسية التي صنعها البريطانيون في إمبراطوريتهم بالأساس مجتمعًا تقليديًا وفردانيًا وغير متكافئ وطبقيًا كالذي ساد إنجلترا. سعى مهندسو الإمبراطورية، على مستوى علمهم، إلى إعادة إنشاء نعيم ريفي سياسي على غرار الفصائل السياسية في إنجلترا، حيث كانت الحكومة المحلية، منذ القرن السادس عشر، تحت سيطرة أولئك الذين تمتعوا بمكانة اجتماعية عالية وتحكمهم طبقة ملاك أراضٍ معترف بها.

بعكس حكومات القرى المستقلة التي فككها البريطانيون في الهند، كانت القرى الإنجليزية في أيدي اللوردات التقليديين، النبلاء ومن يصحبهم من أعضاء الطبقة العليا. حاول الإنجليز إيجاد هياكل مماثلة في المجتمعات التقليدية لمستعمراتهم، وعندما عجزوا عن ذلك، اخترعوا شكلًا قريبًا منها.

وهكذا ولد نظام الحكم "غير المباشر" الذي ميز أغلب الإمبراطورية، حيث انتقلت السلطة في تسلسل هرمي كامل ومحاكاة مصغرة لـ"السادة"، وأعطي العديد منهم ألقابًا اخترعها البريطانيون مثل "راي بهادور" أو حتى "فارس" (وفي بعض الحالات سمّوهم نبلاء) تقديرًا لآلامهم.

كان هذا أقل تكلفة بالنسبة للإمبراطورية، وكما هو الحال مع النظام الإنجليزي في وطنه، فقد أداره هواة متواطئون؛ لذلك لم تكن هناك حاجة لإنشاء طبقة مهنية من الهنود تسيطر على زمام الأمور ثم تسعى لممارسة السلطة السياسية.

تسببت تلك الممارسة البريطانية، التي لم تعرفها الهند من قبل، في أضرار طويلة الأمد. قال المؤرخ جون ويلسون إن الهند لديها نظام اقتصادي وسياسي ديناميكي -مجتمع يتألف من مجتمعات صغيرة- حيث كان التفاوض المستمر بين الحكام والمحكومين هو القاعدة.

لم تكن قرى الهند جمهوريات مستقلة تحيا في عزلة سعيدة، بل كانوا متشابكين ومتصلين، وكان تدمير الصناعة الهندية هو ما أجبر الناس على التراجع والتركيز على الزراعة، مما أدى إلى خلق مجتمع زراعي على نحو أكبر، وخلقت معه مشكلة نزع ملكية الفلاحين. بحلول أوائل القرن التاسع عشر، تحولت الهند من أرض الحرفيين والتجار والمحاربين والباعة، الذين يعملون في شبكات تجارية مزدهرة ومعقدة، إلى مجتمع زراعي من الفلاحين والمرابين.

أظهرت العديد من الدراسات الموسعة كيف خلق البريطانيون ظاهرة عدم امتلاك الأراضي، وحولوا المزارعين المعتمدين على أنفسهم إلى مستأجرين وموظفين وعبيد، وغيرت العلاقات الاجتماعية ونتيجة لذلك قوضت النمو الزراعي والتنمية.

استمر تأثير مثل هذه السياسات حتى يومنا هذا وكان لها تأثير مشوه على تطور الهند؛ فمثلًا يوضح بانيرجي وآير50، كيف أدت خيارات السياسة الاستعمارية البريطانية إلى نتائج اقتصادية مختلفة: "كانت استثمارات وإنتاج المناطق التي كانت حقوق ملكية الأرض فيها تاريخية، في فترة ما بعد الاستقلال، أقل بكثير من المناطق التي مُنحت فيها هذه الحقوق للمزارعين".

لا توجد أفعال استعمارية بلا ضحايا؛ كل ما فعله البريطانيون يتردد صداه على مر العصور.

كان أساس التوسع الإمبريالي البريطاني في الهند عبارة عن مزيج من الدوافع والافتراضات، نهب تجاري فج، كما أوضحنا، والحاجة إلى تعزيز السلطة السياسية من أجل حماية الأرباح، ولكن هناك أيضًا الفكرة الأوروبية العنصرية، التي تم التعبير عنها بصراحة خلال عصر الغزو الأيبيري للعالم الجديد، أن الأمم الهندية "الوثنية" لم تكن جديرة بوضع الكيانات القانونية ذات السيادة.

في الأمريكتين، اعتُبر العداء للتجار الأوروبيين ومقاومة الإنجيل المسيحي من الأسباب المناسبة للحرب "العادلة"، مما يبرر الغزو الإقليمي واستعباد الخاسرين. في حين لم يُطرح مثل هذا الاقتراح بشكل صريح في الهند، إلا أن البريطانيين يشتركون على نطاق واسع في نفس الاعتقادات شأنهم شأن معارفهم الأوروبيين في الغرب.

في البداية انطلقت لعبة العروش خطوة واحدة فور دعم الشركة للنَّوَّابين بصفتهم الحكام الرسميين.

كما كان الحال مع النواب الذين دعمتهم الشركة ليصبحوا حكامًا رسميين، كان هذا لأن الوضع الرسمي للشركة -اعتبارًا من عام 1764- أنهم مسؤولون عن

الإيرادات في ثلاث مقاطعات مغولية رئيسة في شرق الهند، وهي سلطة منحها فرمان من الإمبراطور المغولي الضعيف، الذي أصدر مرسومًا بهذا المعنى.
شرح روبرت كلايف دوره لمجلس إدارة شركة الهند الشرقية في رسالة بتاريخ 27 يناير 1764:
"قد يُنظر إلينا على أننا نبع مخفي تحت ظل النواب، نحرك تلك الآلة الحكومية الضخمة دون أن نمس الدستور بسوء، تزيد قوتنا وتقل قوته دون التعدي على صلاحياته. يحمل النابوب بين يديه -كما فعل دائمًا- الإدارة المدنية بأكملها، ويتولى توزيع العدالة، والتصرف في المناصب، وجميع تلك الحقوق السيادية التي تشكل جوهر كرامته، وتشكل الحاجز الأنسب بيننا وبين غيرة المستوطنات الأوروبية الأخرى".
جدير بالقول إن التفوق البريطاني على الهند اتضح بالفعل بفضل الانتصارات العسكرية العديدة لشركة الهند الشرقية على الأمراء الهنود، والمعاهدات غير المتكافئة التي كرَّست لإخضاعهم.
كتب ويليام بولتس، وهو تاجر هولندي عمل لبضع سنوات في شركة الهند الشرقية، في عام 1772 أن الشركة لم تكن أكثر من حكم الأقلية الاستبدادية للتجار الذين اغتصبوا مكانة الملوك. كان نواب البنغال أكثر بقليل من "خدم برواتب" وكان الإمبراطور المغولي "متقاعدًا" و"مجرد أداة لسلطتهم".
وفقًا لبولتس، فقد كانت إدارة الإيرادات هي ورق الجنة الذي ظلت تخصِفه الشركة على هذه الممتلكات الإقليمية التي اكتسبتها واستحوذت عليها حديثًا "للأغراض الخاصة للشركة وموظفيها".
يقول المؤرخ البريطاني إدوارد طومسون أنه بعد عام 1819، عندما هزم اللورد لايك الماراثا: "إن الادعاء بأن شركة الهند الشرقية لم تكن القوة العظمى أو أن أيًّا من الأمراء الهنود كانت له مكانة مساوية لها هو ضرب من الغباء أو النفاق، أو إفراط في اللباقة".
ترأس كل هذا الحاكم العام للهند، وهو مسؤول تنفيذي عيّنته شركة الهند الشرقية، ولكنه في الواقع امتلك كل ما يقع في حدود بصره، يقتبس ويليام دالريمبل، أحد المراقبين المعاصرين قوله: "من بين جميع الظروف البشرية، ربما تكون ألمع وأكثر الحالات غرابة في الوقت نفسه، هي حالة الحاكم العام للهند البريطانية، رجل إنجليزي نبيل ومنعزل، خدم شركة مساهمة خلال الفترة القصيرة لحكومته، وهو الحاكم المنتدب لأعظم إمبراطورية في العالم، يحكم مئة مليون شخص، بينما يسجد له الملوك والأمراء التابعون له برهبة وخضوع. لا يوجد في التاريخ ما يضاهي هذا المنصب".
أضفت طبيعة توسع القوة البريطانية الطابع المؤسسي على حكم الهند. بين عامي 1746 و1763، خاضت الشركة ثلاث "حروب كارناتيك"51، والتي جمعت بين

السعي للسيطرة المحلية والصراع البريطاني من أجل التفوق على الفرنسيين، مما يعكس الحروب الموازية التي تدور في أوروبا في الوقت نفسه.
لم تتردد الشركة في إسناد جهودها العسكرية إلى المرتزقة والعصابات المسلحة من مختلف الأنواع في العديد من غزواتها وحملاتها. يرى العلماء أن شركة الهند الشرقية مثال على دولة المحسوبية العسكرية، التي وزعت حمايتها على مجموعات من المحاربين المتجولين دون اعتبار لأي هياكل رسمية أو مؤسسية.
دفعت الشركة للجنود مقابل خدمتهم ودفعت الآخرين مقابل توريدات أساسية أخرى، وقدمت مزايا مختلفة لضمان دعمهم.
بلغة اليوم أُسنِدت أدوار العنف لممثلين غير حكوميين. كشفت هذه الأساليب الطبيعة غير الرسمية وغير المؤسسية للغزو البريطاني للهند، مما أدى إلى إعاقة احتمالات التطور الطبيعي للمؤسسات السياسية في البلاد.
أضر اللجوء إلى المحاربين المرتزقة الذين لا يربطهم أي انتماء. فعلى سبيل المثال، لم يكن لدى اللورد كورنواليس الموارد اللازمة لتزويد وحدات الخيالة غير النظامية بحصص إعاشة منتظمة، لذلك أمرهم بالعثور على وسائل معيشتهم الخاصة؛ أدى ذلك إلى النهب والابتزاز مع تقدم القوات، مما زاد من معاناة السكان الأصليين وحرمانهم، ولكن بعد ذلك لم تعد رفاهية السكان أولوية بالنسبة للشركة.
حصل المحاربون المستقلون والمرتزقة المتعاملون مع الشركة على رخصة لنهب كل ما يمكنهم الحصول عليه؛ بالكاد يمكن اعتبارها مساهمة بريطانية في الحكم الرشيد في الهند.
ومع ذلك، وبفضل التفوق العسكري الذي لا جدال فيه للشركة، لا سيما مع هزيمة أو انحسار "المستوطنات الأوروبية الأخرى" التي أشار إليها كلايف فلم يكن هناك ما يمنع الشركة -رغم أنها لا تزال شركة تجارية- من عزل الأمراء المحليين وامتصاص ممالكهم.
عندما تولى التاج المسؤولية عن الراج، من خلال مرسوم الملكة فيكتوريا لعام 1858، ارتأى أن يترك الحكام التقليديين للهند في مناصبهم مع إخضاع سلطتهم للبريطانيين. (لقد مارسوا سلطتهم من خلال مسؤول في المحكمة الأميرية يحمل لقبًا متواضعًا "المقيم"52 وهي حالة أخرى من التقليل البريطاني الذي يخفي الحقيقة القبيحة للسلطة الغاشمة).
استولى البريطانيون بالتدريج على الهند، لم يضموا أراضي حاكم مقهور، بل جعلوه يوقع على معاهدة ظالمة. أعاق هذا المزيج من الوسائل التي حكم البريطانيون من خلالها الهند -كما أشرت في هذا الفصل- المؤسسات السياسية الهندية عن التطور، ولم يولد احترامًا للسلطة الاسمية التي يُفترض أن السلطة تمارس باسمها.

ينبغي علينا أن نحذر من الكذبة القائلة بأنه مهما كانت أوجه القصور في الشركة، فإن حكمها لم يكن أسوأ من الأمراء الجشعين الذين من المفترض أن البريطانيين حلوا محلهم. هذا مجرد ادعاء كاذب؛ فكثير من الغزو والتوسع البريطاني قبل عام 1857 حدث ضد حكام أصليين راشدين لم يمارسوا الاضطهاد بشكل مطلق.

لم يُتهم بيشوات ماراثا وحكام مايسور والنواب لاعبو الشطرنج في أوده، على سبيل المثال لا الحصر، بسوء الحكم: لقد كانوا شديدي القوة وحسب بالنسبة للرفاهية الاستعمارية أو بالغي الثراء بالنسبة للجشع البريطاني. (في الواقع، كانت هناك أمثلة بارزة للحكم الرشيد في الهند في ذلك الوقت، ولا سيما مملكة ترافانكور، التي أصبحت في عام 1819 أول حكومة في العالم تنص على التعليم الابتدائي الشامل والإلزامي والمجاني للبنين والبنات على حد سواء).

كانت التهم البريطانية ضد الحكام الذين أطاحوا بهم مزيفة إلى حد كبير؛ خلصت دراسة أجريت عام 1907 إلى أنه "نكتشف أنه لا يوجد أساس يذكر لكل هذا التشاؤم من الماضي غير التوق إلى تمجيد تفوق الأساليب الأوروبية، مهما تم ذلك بطريقة غير شريفة".

وعلى الرغم من أن التهم البريطانية بإساءة الحكم لم يكن لها أساس من الصحة فقد وُجهت في الأساس ضد الحكام الذين نصبتهم الشركة في المقام الأول، أو الأمراء الذين انتُزعوا من بيئتهم الثقافية وتعلموا في إيتون وهارو53 في القرن العشرين، ما جعلهم كالمغتربين في بلادهم.

لا يعني هذا أن الهند قبل الاستعمار كانت خاضعة لحكم عالمي جيد، فكما نعلم كانت الهند تمر بفترات من التفكك، وانهيار سلطة المغول، وفي العديد من الأماكن قاربت الظروف على الفوضى، ولكن الهدف من الطرح هو رفض فكرة أن يُصنَّف الجشع البريطاني من قبل معظم الهنود في ذلك الوقت على أنه تحسن.

في أجزاء كبيرة من الهند خلال فترة التوسع الاستعماري البريطاني، أُطيح بحكوماتٍ جيدة بدرجة كبيرة بل ومقبولة على نطاق واسع من قبل الشعب، واستُبدِلت بحكام بريطانيين كانت دوافعهم وأساليبهم، بشكل عام، تستحق الاستهجان أكثر من أولئك الذين أطاحوا بهم.

التاج يستحوذ على درته:

في حين ألا جدال بشأن سوء حكم الشركة في الهند، بعدما أشار إليه كثيرون كإدموند بيرك في إدانته الشهيرة لوارن هاستينغز، وماكولاي في إدانته لجشع النابوب، وكلايف نفسه من خلال عمله الجريء، أدى تولي التاج البريطاني للسلطة "جوهرته" إلى تغيير الحجة إلى حد ما.

مع إعلان الملكة فيكتوريا في عام 1858، قدم البريطانيون رواية مختلفة عن حكمهم للهند: أنهم سيحكمون سعيًا وراء "هذا الازدهار والتقدم الاجتماعي الذي لا يمكن ضمانه إلا من خلال السلام الداخلي والحكم الرشيد"، وأضافت الملكة

رغبتها الجادة في تحفيز الصناعة السلمية في الهند، وتعزيز أعمال المنفعة العامة وتحسين إدارة الحكومة لصالح "جميع رعايانا المقيمين فيها، ففي ازدهارهم ستكون قوتنا، وفي رضاهم أمننا، وفي امتنانهم أفضل مكافأة لنا".

كان هذا بيانًا مثيرًا لمدرسة "نحن نحكمك لمصلحتك"، لكنه بعيد كل البعد، على الأقل في النية المعلنة، عن الجشع المفضوح لشركة الهند الشرقية.

مع تتويج عام 1877، أعاد بنجامين دزرائيلي اختراع النظام الملكي البريطاني كأداة إمبراطورية، أصبحت الملكة إمبراطورة، وكانت الهند هي الحيازة الأحدث والأكثر لمعانًا، وامتدت نطاقاتها عبر العالم إلى حد غير مسبوق.

لم يقِل إدراك عظمة المشروع الإمبراطوري أهمية عن المشروع نفسه، أنفق البريطانيون في الهند الكثير على العرض الباهظ، لكن البهرجة اللامعة كان لها أيضًا غرض إمبراطوري؛ كان يقصده البريطانيون، كما يقترح جان موريس: "جزء منه لإبهار السكان الأصليين، وجزء آخر لتحصين أنفسهم".

في بلد الأمراء، عمدوا لاستخدام سحر الملكية كأداة للسيطرة.

وفقًا لاستراتيجية "الهيمنة السريعة" أقيمت ثلاثة احتفالات تنصيب ملكية عملاقة للاحتفال بالمناسبات الإمبراطورية؛ تم الاحتفال بتتويج الملكة فيكتوريا كإمبراطورة للهند بالمهرجان الكبير للاحتفال الإمبراطوري برئاسة نائب الملك لورد ليتون في عام 1887، ووصول إدوارد السابع باحتفال إمبراطوري أكبر أقامه اللورد كرزون في يوم رأس السنة الميلادية 1903، والاحتفال الإمبراطوري الأخير للراج في عام 1911 للترحيب بالملك جورج الخامس والملكة ماري في العاصمة الجديدة دلهي.

في ذروة مراسمها، ابتكرت الإمبراطورية البريطانية في الهند وشيدت في نيودلهي عاصمة إمبراطورية جديدة هائلة ومذهلة.

أبدى السياسي الفرنسي جورج كليمنسو حيالها شكوكًا، إذ اعتبرها آخر الأحداث في سلسلة طويلة من الحماقات الإمبراطورية. يقال إنه ضحك عندما رأى نيودلهي نصف مبنية في عام 1920 وسط أنقاض سبع مدن سابقة في نفس المنطقة، وأشار: ستكون أروع من كل هذه الأطلال. بعد سنوات، سيستشهد المُنظر الإداري س.نتكوت باركنسون ببناء نيودلهي من بين العديد من الأمثلة في كتابه "القانون الثاني"، وهو أن المؤسسات تبني أعظم المعالم الأثرية قبل أن تفقد أهميتها مباشرة.

يصف موريس بالتفصيل الدقيق الحفل الإمبراطوري الذي أقامه اللورد كرزون في دلهي، حيث المهراجات المزدانون بالجواهر يقدمون إجلالهم وسط الأفيال والأبواق، واحتشاد الجمهور من جميع أنحاء شبه القارة الهندية لمشاهدة المشهد الإمبراطوري، "نبض المسرح بالحياة"، قام كرزون بتصوير حفل التنصيب إلى حدٍّ كافٍ، باستخدام تقنية جديدة للصورة المتحركة.

(على الرغم من أن المهاتما غاندي أشار في سيرته الذاتية، إلى أن العديد من المهراجا يأسفون بشكل خاص على ما بذلوه من مجهود بالغ، والأزياء المتقنة والأناقة التي كان عليهم ارتدؤها، من أجل إبهار وإقناع البريطانيين بما يكفي للاحتفاظ بعروشهم وامتيازاتهم).54

كان كرزون، الذي أجرى أعظم ثلاث حفلات تنصيب بعد عامين فقط من مجاعة مدمرة، مثالًا على الجلالة الإمبراطورية بصفته نائب الملك. ما أسماه جان موريس "مذاق كرزون في الوقار"، ويصف نيال فيرغسون "استشراقه" بأنه جزء لا يتجزأ من منصبه كنائب ملك، وقد مارسه برقي وأبوية تليق بسليل من الطبقة الأرستقراطية البريطانية القديمة (تنحدر عائلته من سلالة نورمان).

لطالما كانت حياة كرزون العامة تطاردها أربعة أبيات شعرية منذ دراسته في أكسفورد، والتي استشهدت بها الصحافة الشعبية باستمرار كلما تبوأ منصبًا جديدًا: "اسمي جورج ناثانيال كرزون.. أنا الأكثر تفوقًا.. شعري أسود ووجهي أملس، أتناول العشاء في بلينهايم كل أسبوع".55

إذا كانت هذه الفكاهة الجامعية قد خلدته، كذلك كان ولاؤه، الذي كان سيطغى على كل إنجاز آخر في حياته السياسية المخيبة للآمال في نهاية المطاف. نشأ لدى كرزون الطموح ليكون نائب الملك منذ الطفولة، وقد أضاف إليه رؤية للعظمة الإمبراطورية التي سعى لتحقيقها من حيث الجوهر والأسلوب. يعكس الأسلوب الذي جلبه كرزون إلى منتهاه ما أطلق عليه الكاتب البريطاني ديفيد كانادين "الزخرفة".

كان كرزون، بالنسبة إلى كانادين "مديرًا احتفاليًا"، خصص كانادين كتابًا كاملًا لاقتراح أن الإمبراطورية البريطانية لم تدُر إلا حول "العصور القديمة والمفارقة التاريخية والتقاليد والشرف، والنظام والتبعية، حول المجد والفروسية، والخيول والفيلة، والفرسان والأقران، والمواكب والاحتفال، والقبعات ذات الريش وأردية الفرو، حول الرؤساء والأمراء والسلاطين والنواب ونائبي الملك، حول العروش والتيجان، السيادة والتسلسل الهرمي، التباهي والزخرفة".

استمر هذا السياق حتى الاستسلام النهائي، عندما بدت الأزياء الاحتفالية لنائب الملك الأخير، اللورد لويس مونتباتن، غير ملائمة لتضاؤل قبضته على السلطة السياسية.

لم تدفع الأبهة البريطانيين لتمجيد التسلسل الهرمي وحسب حتى يضمنوا احترام ملكتهم، بل قاموا بتوسيعه ليشمل الهند، وتكريم "الأمراء الأصليين"، وتكريم الآخرين وتعزيز اختراع التقاليد الأرستقراطية المبتذلة من أجل إضفاء الشرعية على حكمهم.

وهكذا أنشأ البريطانيون ثقافة بلاط ملكي كان على الأمراء اتباعها، وتسلسلًا هرميًا سعى لإظهار التاج كخلفاء للإمبراطور المغولي. تقدم البنادق تحيات مختلفة

الدرجات، من تسع رصاصات إلى تسع عشرة (وفي خمس حالات فقط، إحدى وعشرين) 56 بحسب أهمية وتعاون الحاكم المعني، وتنظيم من له حق "السمو" ومن لم يكن، وأي نوع من "السمو". (تحول نظام حيدر آباد من صاحب السمو إلى صاحب الرفعة، خلال الحرب العالمية الأولى، ويرجع ذلك أساسًا إلى تبرعه الهائل بالمال لصالح المجهود الحربي)، المعجم الدقيق الذي بموجبه جاء "الزعماء الأصليون" (وليس "الملوك") من عائلات "حاكمة" وليست "ملكية"، والذين كانت مناطقهم وأراضيهم عبارة عن "ولايات أميرية" وليست "ممالك"، كل هذه كانت جزءًا من نظام مفصل لبناء ملكي وهمي.

حتى إن مكتب الهند في لندن كان لغرفته بابان متطابقان للدخول، في حالة تعين استقبال اثنين من الحكام الهنود من نفس الرتبة في الوقت نفسه، حتى لا يسبق أي منهما الآخر وهكذا.

على الرغم من كل البروتوكولات المفصّلة والتباهي، كما يشير المؤرخ ديفيد جيلمور، لم يكن البريطانيون يحترمون كثيرًا الطبقة الأرستقراطية الهندية التي كانوا ينغمسون فيها. سخر كرزون نفسه من فئة الـ"نصف أنجليكانية، ونصف منزوعة الجنسية ممن يصطادون الأوروبيات، والرياضات الزائفة، وفي كثير من الأحيان ينتهي الأمر بالزعماء المحليين الشباب كشاربي خمر".

لكنه أدرك أن بريطانيا وحدها هي المسؤولة عن ابتداع أفراد العائلة المالكة الهندية كفئة إمبراطورية. في عام 1888 أشار مسؤول إمبراطوري في الهند الوسطى إلى أنه في نطاق مسؤوليته كانت نتيجة "تدريب اللغة الإنجليزية للشباب الأمراء حتى الآن: حالتا لواط، حالة بله، وسكير ونبيل واحد فقط منعه مرض السيلان المزمن من تقديم احترامه للملكة في عيد ميلادها".

اشتكى كرزون نفسه في عام 1900 من "المبذرين والعاطلين" الذين يشكلون صفوف الأمراء الهنود المرصعين بالجواهر وكتب إلى الملكة فيكتوريا أن حاكم مملكة ذولبور57 كان "سكيرًا يغرق بسرعة في الثمالة والرذيلة"، وأن مهراجا باتيالا لم يكن أكثر من فارس سباقات، كان المهراجا هولكار "نصف مجنون" و"مدمنًا على أبشع الرذائل"، ولم يكن مهراجا كابورتالا يرضيه سوى المغازلة في باريس.

بالطبع، كان هناك أمراء هنود مثقفون وخيّرون، بل ويمتلك بعضهم رؤية، على سبيل المثال لا الحصر بارودا وترافانكور وميسور، تمتعوا بسمعة ممتازة كحكام نموذجيين مهتمين برفاهية رعاياهم، لكن قصص الأمراء الفاسدين كانت أكثر تكرارًا من حكايات الحكم الرشيد.

الخدمة المدنية غير الهندية:

إذا كانت زخرفة وتزيين استيلاء التاج الملكي البريطاني على الهند كبيرة بما يكفي، فقد ذهبت الملكة لأبعد من ذلك فيما يتعلق برعايا حكمها. في إعلانها الاحتفالي لعام 1858، أعربت عن رغبتها في أن يتم قبول "رعايانا، بغض النظر

عن العرق أو العقيدة، بحرية وحيادية في مناصب إدارتنا، والتي يمكن أن يؤَهلّوا لها على النحو الكافي من خلال تعليمهم وقدرتهم ونزاهتهم".
لكن كيف كان الواقع؟ كما يقول ويل ديورانت، كان يتسم بـ"الإقصاء السياسي والازدراء الاجتماعي". في عام 1857، ف.ج. شور، مدير المستعمرة في ولاية البنغال الذي اقتبست منه سابقًا، في شهادته أمام مجلس العموم، اعترف بأن "الهنود قد استبعدوا من كل شرف وكرامة أو منصب يمكن لأقل إنجليزي أن يقنعوه بالموافقة عليه، في وقت لاحق لم يُتح للهنود، الذين تخرجوا من أفضل جامعات الهند وأوروبا وأمريكا، إلا أسوأ المناصب الحكومية، ووفقًا لديورانت لم يشغل الهنود حتى أواخر 1930 سوى 4% من وظائف التكليف في الخدمة المدنية الهندية (كانت تدعى في البدء خدمة إمبراطورية).
كما أشار النقاد، فإن الأمر ليس كما لو أن الأفضل والأذكى هم من شغلوا الوظائف المتاحة للبريطانيين في الهند. أعلن اللورد أسكويث58 في عام 1909: "إذا أعطيت مرتبة عالية للهندوس ممن هم بنصف كفاءة الإنجليز حين احتلوهم ستكون فضيحة عامة".
هيمن الأشخاص ذوو المقدرة المتوسطة على المشهد، وكانوا يتقاضون رواتب أكثر بكثير من الهنود، إذ تحملوا "صعوبات" الحرارة الهندية، على الرغم من دفء الشمس الذي كان يوفر عطلة من البرد والضباب الرمادي في إنجلترا المدلهمة. كما قال روديارد كيبلينج بشكل غير مبهر في روايته "الضوء الذي خفت"، واصفًا العودة إلى لندن: "ضباب رمادي رقيق معلق فوق المدينة، وكانت الشوارع شديدة البرودة؛ لأن الصيف كان قد حل في إنجلترا".
كانوا أيضًا، بشكل عام متعجرفين على نحو لافت، معتدّين بأنفسهم ومتعالين بشكل لا يُطاق في مواقفهم تجاه الهنود (إن لم تكن ازدراء). عبّر جواهر لال نهرو عن ذلك بحدة وقال إن الخدمة المدنية الهندية "ليست هندية ولا مدنية ولا خدمة".
حكم البريطانيون الهند في القرن التاسع عشر بثقة لا تتزعزع، مدعومة بالبروتوكول والكحول والكثير من الوقاحة.
وجد ستالين أنه من "السخف" أن "يُترَك بضع مئات من الإنجليز ليهيمنوا على الهند". لم يكن دقيقًا من الناحية الحسابية، لكنه كان على حق من حيث المبدأ؛ كان من اللافت أن الحكم البريطاني يديره عدد قليل جدًا من الأشخاص.
كان هناك 31000 بريطاني فقط في الهند في عام 1805 (منهم 22000 في الجيش و2000 في الحكومة المدنية). ارتفع العدد بشكل كبير بعد عام 1857، ولكن حتى عام 1890، حكم 6000 مسؤول بريطاني 250 مليون هندي، مع نحو 70.000 جندي أوروبي وعدد أكبر من الهنود يرتدون الزي العسكري.
في عام 1911 عاش في الهند 164.000 بريطاني (منهم 66.000 في الجيش والشرطة و4000 فقط في الحكومة المدنية). بحلول عام 1931، ارتفع هذا العدد

إلى 168000 فقط (بما في ذلك 60.000 في الجيش والشرطة وما زال هناك 4000 فقط في الحكومة المدنية) لإدارة بلد يقترب من 300 مليون شخص.

لقد كان مزيجًا غير عادي من الثقة العرقية، والتكنولوجيا العسكرية المتفوقة، وسحر الحداثة وزخارف التقدمية التنويرية، وكذلك ودون مواراة، الجرأة والغطرسة والانتهازية وغياب المقاومة المنظمة من جانب المهزوم الذي دعم الإمبراطورية إلى جانب التطبيق الحكيم للقوة الغاشمة عند الضرورة.

لم يمثل البريطانيون في الهند أبدًا أكثر من 0.05% من السكان. كانت الإمبراطورية في كلمات هوبسباوم59: "تم الفوز بالإمبراطورية بسهولة، والتضييق عليها وحكمها بسهولة عبثية بفضل تفاني القليل وسلبية الكثيرين".

في زمن كلايف، ترأست الشركة نظامًا "مزدوجًا"؛ كانت الشركة تمارس السلطة ولكنها تدعم نوابًا كدُمى. أنهى وارن هاستينغز60 هذا الزعم وأطاح بالنواب؛ أصبحت الإدارة المباشرة الآن تحت سيطرة الشركة.

أنشأ كورنواليس61 في عام 1785 كادرًا محترفًا من موظفي الشركة الذين كانوا سيحكمون البلاد لصالح الشركة، محتفظًا بجميع المناصب رفيعة المستوى للبريطانيين، وعيَّن إنجليزاً مسؤولين عن كل منطقة ملقبين بـ"محصل"، إذ كان جمع الإيرادات سبب وجودهم.

عادة ما يمارس المحصل الوظيفة المزدوجة كقاضٍ في منطقته62 وهكذا أدار البريطانيون الحكومة، وجباية الضرائب، وأداروا ما تم إقراره لتحقيق العدالة.

تم استبعاد الهنود من كل هذه الوظائف، مع وجود العديد من المهام التي يجب إتمامها ظهرت الخدمة المدنية، والتي رشح لها كبار الشخصيات في الشركة شبابًا مؤثرين من معارفهم وتم تدريبهم بعد عام 1806 في كلية هايليبيري بالقرب من لندن، لخدمة الشركة.

بعد عام 1833، أُدخِلت الاختبارات التنافسية، بالرغم من أنه كان ما زال من الممكن تعيين مرشحي المديرين بمجرد إيماءة وغمزة. بعد عام 1853، أصبح الاختيار يتم على أساس الاختبار وحسب، وفتح الباب أمام جميع البريطانيين البيض. زاد الطلب على الخدمة المدنية في الإمبراطورية، نظرًا لأن العمل كان مجزيًا على نحو يبعث على السخرية، ومارس موظفو الشركة سلطة سياسية حقيقية في الهند، سلطة لم يكن بإمكانهم أن يأملوا في القيام بها في أي وظيفة مماثلة قد يحصلون عليها في بريطانيا.

لم ترسخ الاختبارات أي معرفة حقيقية بالهند أو أي تعاطف مع شعبها، سعوا لتحديد السادة الإنجليز المناسبين، وشددوا على التعلم الكلاسيكي والمهارات الأدبية الجيدة.

بعد عام 1860، سُمح للهنود بالخضوع للاختبارات أيضًا، لكن الخدمة المدنية الهندية ظلت في حقيقتها بريطانية. أعلن نائب الملك، اللورد مايو: "نحن جميعًا

رجال بريطانيون انخرطوا في عمل نبيل لحكم عرق أدنى".

قلة هم من شاركوا "مشاعر فيكتوريا الرومانسية تجاه البشرة السمراء". في رواية ديفيد جيلمور، لم تكن لديهم أوهام حول إعداد الهنود للحكم الذاتي، كانت نظرتهم للهنود في أفضل الأحوال أبوية، وفي أسوأ الأحوال ازدراء (حتى القرن العشرين، تحدثوا وكتبوا عن الحاجة إلى معاملة الهنود على أنهم "أطفال" غير قادرين على حكم أنفسهم).

خدمت عدة أجيال من بعض العائلات في الهند، على مدى ثلاثة قرون، دون أن ترسخ جذورها هناك؛ فكانوا يرسلون أطفالهم إلى "الوطن" من أجل الدراسة، و"يتحملون" سنوات الانفصال عن أحبائهم. لم يكن ذلك بالطبع تضحية بالنفس وتفاني في العمل الجاد، فقد حصل رجال المركز الدولي للطوارئ على أعلى رواتب مقارنة بأي مسؤول في العالم كما رأينا من خلال إجازات سخية ومعاش تقاعدي مضمون، وقد وجد البعض على الأقل أن دخلهم من المستحيل أن ينتهي مهما أنفقوه، لا غرابة في وصف المصلح السياسي الإنجليزي جون برايت للإمبراطورية بأنها "نظام هائل للترفيه عن الطبقة الأرستقراطية البريطانية بالخارج".

تدهورت سلوكيات رجال المركز الدولي للدراسات حول عملهم في الهند إلى حد كبير بحلول نهاية القرن التاسع عشر من الفضول والقلق إلى التراخي وعدم القدرة على العمل.

كتب فيلدنج هول بعد ثلاثين عامًا من الخدمة في ICS (الخدمة المدنية الهندية): "إن موقف الحكومة الكامل تجاه الشعب الذي تحكمه فاسد"، ثمة حاجة إلى المعرفة والفهم لكن بدلًا من ذلك تحل محلهما آراء ثابتة تستند عادةً إلى التحيز أو الملاحظة الخاطئة، أو على الظروف التي تغيرت بلا تصحيح. يقرأ الأمناء الشباب المنشورات العامة ويكررون أخطاءهم إلى أجل غير مسمى... "في ضوء ما سبق".

وصف السياسي البريطاني من حزب العمال، كير هاردي، الحكم البريطاني في الهند بأنه "استبداد عسكري ضخم يخفف إلى حد ما ببيروقراطية مدنية".

كانت تلك البيروقراطية شاملة ومكلفة، وغارقة في التبلد، وغير فعالة بشكل ملحوظ وغير مبالية إلى حد كبير برفاهية الناس الذين تم إنشاء حكمهم من أجلهم. ووصف اللورد ليتون، بنبرة أقل حدة، الحكم البريطاني في الهند بأنه "استبداد لصناديق المكاتب يخفف من فقدان المفاتيح في بعض الأحيان".

يعود هذا الاستبداد البيروقراطي إلى السنوات الأولى من حكم الشركة في أواخر القرن الثامن عشر، عندما أعلن اللورد كورنواليس أن "جميع الحقوق تم اختزالها كتابيًا"، كما قال جون ستيوارت ميل، الذي أضاف معلومات أكثر عن شركة الهند الشرقية في "مختبر المراسلات الهندية"، كان نجاح إدارتنا الهندية "أنها استمرت في التوثيق".

لكن هذا كان في الواقع الخلل الكبير في النظام البريطاني. في الماضي تفاوض الحكام الهنود مع رعاياهم المحليين لأنهم اضطروا للعيش معهم. الآن ابتعدت الشركة عن رعاياها ولم تهتم إلا بشيء واحد: شبكة توفير الأموال للمديرين في لندن البعيدة بأسرع ما يمكن وبكفاءة.

في الواقع، كما يشير جون ويلسون، فإن التدفق الاستثنائي للورق الذي احتفل به ميل "أدى إلى بناء عالم من الحروف ودفاتر الأستاذ ودفاتر الحسابات التي كان لها ترتيبها الأصلي ولكنها لم تستطع فهم أو حكم القوى التي شكلت المجتمع الريفي، فقد أعاقت المتاهة الجديدة للأعمال الورقية إنشاء علاقة عامة متبادلة بين الدولة واللوردات المحليين الذين كانت تعتمد عليهم السلطة السياسية والازدهار الاقتصادي من قبل"، كما يعني أن القرارات تُتخذ بشكل متزايد في المكاتب، خلف الأبواب المغلقة، من قبل الأجانب الذين لا صلة لهم بمن يقررون مصائرهم، تم استبدال العرض العلني لسلطة الحكام بتداول شخصي لأوراق غير مفهومة.

اتخذ القرارات أشخاص بعيدون كل البعد عن أولئك المتأثرين بالقرارات، نظرًا لأن الأماكن العامة التي يمكن للهنود فيها محاسبة حكامهم كانت خارج الحدود، وكذا اتسع نطاق المؤامرات والفساد.

شعر الهنود من اتخاذ قرارات لا رأي لهم فيها. تم رشوة الكتبة لمعرفة ما تمت كتابته في جميع الملفات المهمة.

كان راجا ناديا63 قلقًا للغاية مما كان يجري خلف الأبواب المغلقة لدرجة أنه دفع لموظف بنغالي في مكتب المحصل لكي يخبره بمضمون الرسائل المتبادلة بين عاصمة المقاطعة وكلكتا.

تم استبدال الحكام الهنود القدامى الذين يمكن الوصول إليهم من قبل بيروقراطيين بريطانيين كُلّفوا حديثًا، يجيدون التلاعب بالأوراق التي أنشأتها القواعد الجديدة، لكن لم يكن لديهم اهتمام كبير برفاهية رعاياهم ولا القدرة على تأسيس سلطتهم إلا بالرجوع إلى قواعدهم، ومع انتهاك هذه القوانين، لم يكن أمامهم إلا فرض القانون والنظام بالقوة.

يقول ويلسون: "لم يكن النظام الجديد مصممًا لتحقيق أي نظام سياسي مستقر في الريف الهندي". وكان هدفه الدفاع عن سمعة شركة الهند الشرقية من الاتهامات في بريطانيا بالفساد والرذيلة. لقد بدأ كمحاولة لإدارة المعاناة الأخلاقية للمدينة، وليس للتعامل مع شكاوى الهنود حول ما كان يفعله ضباط الشركة في الهند. سمحت "السجلات المنظمة المحفوظة في مكاتب الشركة" للمسؤولين البريطانيين أن يتخيلوا أنهم قد خلقوا نظامًا موحدًا فعالًا للحكم، لقد عززوا وهم القوة.

كان هذا هو التقليد الذي نقلته الشركة إلى التاج الملكي، والتي استمرت عليه دون تغيير. أشار ليتون64 إلى أن البيروقراطية البريطانية كانت شكلية على نحو

مفرط، ربما كان الهوس بالإجراءات والأعمال الورقية ناتجًا عن أمل بعيد في انتفاء الظلم مع ملء الاستمارات الرباعية. (أو المكتوبة على ورق الطوابع، وهو اختراع بريطاني أضفى إحساسًا بالسلطة على المستند وأعطى البريطانيين شعورًا بالسيطرة). أدت صياغة اللوائح المكتوبة إلى إخفاء طبيعة السيطرة الهشة على المجتمع الذي كانوا يحكمونه.

تم تأطير اللوائح وكان من المفترض أن يتم تطبيقها في جميع المجالات دون الرجوع إلى السياق ودون أي حساسية لظروف الأفراد الخاضعين للتنظيم، واستندت القرارات إلى اللوائح بدلًا من الحقائق، "غالبًا ما يكون مجرد فصل الضباط عن الظروف السياسية التي دفعتهم لاتخاذ قرارات في المقام الأول".

كان نظام الحكم البريطاني في الهند، بكل المقاييس، رائعًا.

وُكِّل ضابط مقاطعة يبلغ من العمر 24 عامًا بالمسؤولية عن 4000 ميل مربع ومليون شخص. تم تعداد الأدوار التي كان على الضابط القيام بها في شهادة حديثة على النحو التالي: "محصل إيرادات الأرض. مسجل ملكية الأرض في المنطقة. القاضي بين المؤجر والمستأجر. موظف وزاري بمحاكم العدل. أمين الصندوق ومحاسب المنطقة. مدير ضريبة المنطقة. رئيس لجنة الأسعار المحلية بحكم منصبه. محكِّم لجميع مسائل التعويض عن الأراضي المأخوذة للأغراض العامة. وكيل للحكومة في جميع الدعاوى المحلية التي تكون طرفًا فيها. محكِّم في الأشغال العامة المحلية. مدير أملاك القصر. قاضي صلح وقاضي شرطة وقاضٍ جنائي. رئيس الشرطة. رئيس البلديات بحكم المنصب".

تم تنفيذ كل هذه المهام من قبل شاب، في بلد أجنبي، معرفته باللغة أو الظروف المحلية قليلة، متتبعًا قواعد إجرائية موحدة وضعتها الحكومة البعيدة، لكنه على اقتناع بتفوقه الفطري على أولئك الذين كُلِّف بحكمهم، كحق إلهي يمارس من خلاله السلطة في كل هذه الوظائف.

السلطة وليس الرفاهية، لم يُكلف مسؤول بريطاني بأي "أعمال تطوير" في المنطقة. لو لم يكن كل هذا كافيًا، فكان الشاب يتعرض لاستبداد "ضمان الأسبقية"65 وقيود البروتوكول في مجتمع واعٍ للتسلسل الهرمي، والتعرف على الأهمية القصوى للعب الويست66 كعلاج للوحدة، وفي الوقت المناسب، من أجل الترفيه عن الالتزامات الاجتماعية المستمرة لمنصب أعلى (يستضيف نائب الحاكم في يوم واحد، غداء في مركب، وحفلة في الحديقة، وعشاء في النادي).

كانت الطرق الفرعية كثيرة. ارتبطت البيروقراطية البريطانية دون مبرر بمتعها الخاصة، حيث انعزلت لشهور متتالية في معاقل جبلية في التلال هربًا من حرارة السهول الحارقة، وقضاء وقتهم في الترفيه والرقصات والمناسبات الاجتماعية أثناء حكمهم، بينما تم استغلال الشعب الهندي بلا رحمة في الأسفل.

في العاصمة الصيفية شيملا67، حيث يستمتع سكانها من "النساء المنفصلات" بالهواء البارد بينما يعمل أزواجهن في السهول الحارة، كانت "المهن الرئيسة" هي "القمار والشرب وكسر الوصية السابعة".

ومع ذلك، ليس هناك شك في الجهود البطولية للعديد من الأفراد المدنيين، الذين حفروا القنوات، وأسسوا الكليات، وأقاموا العدالة، وفي بعض الحالات دافعوا عن الحكم الذاتي الهندي.

أصبحت أسماؤهم جزءًا من جغرافية شبه القارة الهندية؛ مدن تسمى بأسماء إنجليزية: أبوت آباد وليالبور وكوكس بازار وكوربيت بارك وكوتون هيل وقناة مكنابواه. بصفته لاعبًا يساريًّا نادرًا في ICS68 (الخدمة المدنية الهندية)، أوضح جون ماينارد، أن "الرجال ذوي الوجوه الشاحبة القبيحة كانوا قادرين على القيام بأشياء عظيمة في غمرة استيائهم وتطلعاتهم التافهة".

لكن أسلوب حياتهم في الغالب فصلهم عن الجماهير التي سعوا إلى حكمها. أنشأ البريطانيون في الهند جزرًا صغيرة إنجليزية صرفًا، وزرعوا السراخس والورود وسمّوا منازلهم الريفية أسماء تحن إلى الماضي مثل جرازمير لودج69 في أوتي، وويلودايل70 في دارجلينغ.

بحلول أوائل القرن التاسع عشر، كان البريطانيون قد رسخوا أنفسهم كطائفة حاكمة، لكن في أعلى الهرم؛ لم يتزوجوا أو يتزاوجوا مع الطبقات "الدنيا"، بعبارة أخرى عاش الهنود في أكواخ صغيرة في مناطقهم الخاصة، والمعروفة باسم المعسكرات و"الخطوط المدنية"، منفصلة عن "المدن السوداء" حيث يعيش السكان المحليون. ظلوا في تجمعاتهم، التي لم يُسمح للهنود بدخولها؛ وارتبط ولاؤهم بوطنهم البعيد. تم شحن أطفالهم إلى نظام التعليم العام البريطاني ولم يختلطوا مع "السكان الأصليين"، جاءت ملابسهم ومشترياتهم من بريطانيا وكذلك كتبهم وأفكارهم.

في نهاية حياتهم المهنية في الهند، عادوا في الغالب إلى "الوطن". كما لاحظ الكاتب الإنجليزي هنري نيفينسون في العقد الأول من القرن العشرين: "حفنة من الناس من بلد بعيد يحافظون على هيمنة لا يخفف من وطأتها تواصل اجتماعي أو زواج أو إقامة دائمة".

كتب رجل إنكليزي متعاطف آخر في عام 1907 أن "الهند، في الواقع، تناوب على إدارتها بالتوالي عدد من متسولي السجاد الإنجليز، الرجال الذين يخرجون بأكياس سجاد ويعودون بصناديق، ولا يتعاطفون كثيرًا مع السكان الأصليين لأنه ليست لديهم أي معرفة عميقة بعاداتهم وتقاليدهم".

أصرت الخدمة المدنية الهندية، بشكل غريب، على أن يظل جميع رجال المركز عزابًا حتى سن الثلاثين، وقد جعلهم هذا عرضة للإمساك بهم من قبل "أسطول الصيد"، حيث كثرت القوارب المحملة بالإنجليزيات، اللاتي وصلن إلى الهند للبحث عن أزواج

في منتصف القرن التاسع عشر وأواخره. هؤلاء السيدات كن عادة مرفوضات من الطبقات المتوسطة والعليا في بريطانيا، النساء اللائي كن إما أذكياء جداً أو غير مبهرات على النحو الكافي بحيث لا يجدون "زوجًا جيدًا" وكانوا في أواخر سن المراهقة أو أوائل العشرينيات.

بمجرد أن تُصنف كبيرة في السن بالنسبة لسوق الزواج الإنجليزي، فليس أمامها إلا قارب إلى الهند أو حياة العانس كمربية في المنزل، وقد دفعتهن الحكايات عن الرفاهية البريطانية في المستعمرات للاعتقاد بأن القارب خيار أكثر جاذبية بالتأكيد.

إن ضباط الخدمة المدنية (وغيرهم من المدنيين) في الثلاثين وممنوعون من التزاوج مع النساء المحليات، يشعرون بالملل والوحدة والإحباط، كانوا قد نضجوا وحان قطافهم. في النوادي الإنجليزية ومباريات التنس، والكريكيت واصطياد النمور، سمحت نساء "أسطول الصيد" للمدنيين اللائقين بالتودد إليهن.

هؤلاء النسوة في كثير من الأحيان هم أكثر من تسببوا في العنصرية والازدراء في البلد. فقد عُزلن عن الهند بسبب تربيتهن وظروفهن الاجتماعية الجديدة، وينتظرهن أسطول من الخدم، ويجهلن التعامل مع أي هندي آخر، وشديدات التأثر بتحيزات إنجلترا الفيكتورية البيضاء، لقد كن مسؤولات عن تحويل المجتمع البريطاني إلى أشكال أكثر تزمتًا وأصولية وفظاظة في تعامله مع الهنود.

كانت تلك حياة رجال الخدمة المدنية الهندية. بعد ذلك، بعد خمسة وعشرين عامًا أو أكثر في شبه القارة الهندية، كما رأينا، سيتقاعدون في شلتنهام أو جنوب كينسينغتون، إلى الضواحي الإنجليزية التي أصبحت تُعرف باسم "آسيا الصغرى" أو "الحي الأنجلو الهندي"، محاطين بالتذكارات وبقايا الأرض التي حكموها ذات يوم.

استقر أحد المدنيين في تيدينجتون على نهر التايمز وسمّى منزله الأخير "كويتا" على اسم عاصمة بلوشستان. وقام آخر، ويليام ستراشي، بضبط ساعته على توقيت كلكتا حتى في إنجلترا، "تناول الإفطار في وقت الشاي وعاش معظم حياته على ضوء الشموع".

كم هي صورة مؤثرة، لكن ضوء الشموع خفت، وتم تغيير الأماكن المسماة على أسماء البريطانيين في الغالب. أعيدت تسمية ليالبور، في باكستان، باسم فيصل آباد نسبة للملك السعودي. لم تعد للطبقة الحاكمة القديمة الأسبقية.

الهنود في الخدمة الإمبراطورية:

إن ما يدين هذا النظام في نظر الهندي -غربته وانفصاله عن الشعب الهندي الذي كان من المفترض أن يحكم لصالحه- اعتبره الإنجليز فضيلة. تم رفض وعد قبول الهنود في الخدمة المدنية ICS على كل مستويات الحكومة البريطانية، وكان لا بد من انتزاعه من قبضة البريطانيين كانتزاع آخر كتلة ذهب من قبضة منقِّب ميت.

حتى ش. فيلدينغ هول، الموظف المدني المعتدل (الذي كتب بعد التقاعد كتبًا عن الهند كانت مليئة بالتعاطف مع الهنود لكنها كانت معتقة بتأييد الإمبريالية)، قال هذا في اعتراضه على قبول الهنود في النظام المدني بالمعاهد: "حكومة الهند ليست هندية، إنها إنجليزية، إن لغتها إنجليزية بشكل أساسي، وتزداد ضرورة ذلك لأنها في الهند، وقد نصبت إنجلترا نفسها مسؤولة عن الهند، ولا يمكنها التهرب من هذه المسؤولية أو تقسيمها".

وأضاف: "على الحكومة أن تقوم بعملها بطريقتها الخاصة، وهذه هي الطريقة الإنجليزية. لا يوجد هندي يعرف ما هي".

وكانت النتيجة أن تماثيل الملكة فيكتوريا على الأراضي الهندية كانت أكثر من الهنود في المناصب العليا للخدمة المدنية. بالطبع ظل الجدال الثابت، أو بالأحرى الحجة العنصرية: "سيكون من المستحيل وضع المدنيين الهنود في مواقع يكون التعاون فيها مع الجيش أو ضباط الشرطة العسكرية أمرًا ضروريًّا".

لكن اتضح جوهر المشكلة بسرعة كافية؛ لن يقبل ذوو البشرة البيضاء في الهند أبدًا بوجود هندي في موقع سلطة حقيقية.

أكد فيلدينغ هول في عام 1913: "لا يمكن تصور تولي هندي للحكم على الأوروبيين، وأن يتطلعوا إليه للحفاظ على السلام والنظام وإقامة العدل الجنائي والمدني. إن استقرار الإدارة يرجع إلى كونها إنجليزية، ولن يُقبل بأي تهديد لذلك الاستقرار".

وإثباتًا لقضيته، روى فيلدينغ هول التجربة..

من أوائل الهنود في الخدمة المدنية، "السيد شيتي"، الذي حصل على درجة عالية في اختبار الخدمات المدنية بعد تعلم اللغة الإنجليزية في وورين وأوكسفورد وأُرسِل إلى منطقة خدمة في الهند، لكن هناك، رفض النادي -مركز الحياة الاجتماعية للمسؤولين والمدنيين الإنجليز الآخرين- قبوله كعضو.

كان هذا أكثر من مجرد حرمان شخصي، بل عقبة مطلقة في حياته المهنية، إذ إن أغلب المعاملات الرسمية وعلاقات العمل مهنية، تحدث وتُنجز أثناء تناول مشروب في النادي. فيلدنج هول، الذي لم يعارض التمييز العنصري الذي مارسه زملاؤه الإنجليز، ألقى باللوم على السياسة غير الحكيمة المتمثلة في تجنيد الهنود للوظائف التي يجب على الإنجليز فقط القيام بها.

إنه يتأمل ضباط الخدمة المدنية من أمثال شيتي قائلًا: "هو لا ينتمي على الصعيد الاجتماعي إلى أي عالم. لقد ترك عالمه ولم يسعه دخول الآخر.

ولا يمكنك فصل الحياة الاجتماعية عن الحياة الرسمية، فالاثنان أمر واحد؛ في النهاية أطلق شيتي النار على نفسه. كانت نهاية حزينة لرجل موهوب ومحبوب، وعلى الرغم من أنها لم تكن طبيعية، لكن الأسباب التي أدت إليها كانت عادية. لقد عرفت العديد من المدنيين الهنود، وأعتقد أنهم كانوا جميعًا غير سعداء".

يعد ذلك أمرًا مفزعًا لأي عقل في العصر الحديث، لكن فيلدينغ هول لم يكن بأي حال من الأحوال أسوأ من في قبيلته، ومن خلال كتاباته، نلمس أنه كان أكثر استيعابًا وإنسانية من معظم أقرانه.
شاع التمييز العنصري في الخدمة المدنية الهندية، في حين كان الهنود مؤهلين نظريًا لشغل مناصب عليا في الخدمة المدنية الهندية، واقتحم ساتيندراناث طاغور 71 صفوف نخبتها في وقت مبكر من عام 1863، إلا أن معظم المتقدمين تم رفضهم، ولم يخلفه سوى عدد قليل في العقود التالية.
عانى ساتيندراناث طاغور ومن جاء من بعده من أبشع أشكال التمييز العنصري والإذلال الشخصي في حياتهم المهنية. بعد ثلاثين عامًا من الخدمة المدنية الهندية، في سلسلة من الوظائف التافهة، لم يستطع ساتيندراناث، الذي كان لغويًا لامعًا وشاعرًا غنائيًا ومصلحًا اجتماعيًا، أن يتقاعد كقاضٍ في بلدة ساتارا الإقليمية في ولاية ماهاراشترا.
كتب اللورد ليتون سرًا بصفته نائبًا للملك في عام 1878 لرؤسائه في لندن، وكان صريحًا بشأن خيانة "الهنود المتعلمين الذين تشجع الحكومة تنميتهم دون أن يكونوا قادرين على تلبية تطلعات أعضائها الحاليين، يحق لكل هندي بمجرد قبوله في الوظائف الحكومية المحددة سلفًا كتعيين "أي الخدمة المدنية العليا"، أن يُعيَّن ويطالب بذلك في مسار ترقية عادل إلى أعلى المناصب في تلك الخدمة. نعلم جميعًا أن هذه الادعاءات والتوقعات لن تتحقق أبدًا. كان علينا الاختيار بين حظرهم وخداعهم، وقد اخترنا أقل الطرق مباشرةً".
استمر الغش بطرق مروعة لعدة عقود أخرى. استُبعِد من الخدمة شخص آخر من أوائل الهنود المتقدمين إلى الخدمة المدنية الهندية، والثاني بعد ساتيندراناث طاغور، وهو سوريندرا ناث بانيرجيا، والذي التحق بها في عام 1869، وذلك بدعوى تزوير سنه. استأنف على القرار وتم تعيينه في منصب ثانوي في سيلهيت، ولكن لم يُغفر له، وتم فصله من الخدمة تمامًا في عام 1874 لارتكاب مخالفة بسيطة (مخالفة إجرائية غير مقصودة إذ طلب الإقامة في خطوط مدنية مساوية لتلك الممنوحة للبريطانيين، لو كان ارتكبها ضابط بريطاني لما نال حتى توبيخًا).
مضى ليصبح أكاديميًا وصحفيًا ومحررًا وخطيبًا متميزًا، وأشاد به صحفي إنجليزي باعتباره أفضل خطيب سمعه يتكلم بالإنجليزية منذ جلادستون72ورئيسًا للمؤتمر الوطني الهندي مرتين، ولكن من اللافت أن مثقفًا كهذا، ذا قدرة إدارية تفوق كثيرًا معظم معاصريه، لم يعتبره البريطانيون موهبة يجب الاستفادة منها في مصلحة الحكومة، بل عنصر يجب التخلص منه بالفصل من وظيفته.
(على الرغم من ذلك، بعد ما يقرب من أربعة عقود من النضال، فإن بانيرجا، الذي حرض مواطنيه بشكل لا يُنسى على تكدير السلم العام "كدِّر، كدِّر، كدِّر، يجب أن

تتعلم فن التذمر العظيم!"، قد قبل وسام الفروسية. لقد تغير كما يقول القوميون الذين أصيبوا بالخيبة، ولكن حينئذٍ كان البريطانيون أيَضًا قد تغيروا إلى حد ما.
أصبح الطريق الذي مهّده واخترقه أول اثنين من الهنود في الخدمة المدنية في أصعب الظروف، مفتوحًا بعض الشيء أمام أعداد أكبر أبناء وطنهم).
وكذلك احتل أوروبيندو غوش73 -الذي كان يُدعى آنذاك أكرويد غوش، بعد الدراسة في مانشستر ومدرسة سانت بول وجامعة كامبريدج- المرتبة الثانية من بين عدة آلاف من المرشحين في اختبارات الخدمة المدنية الهندية، لكن على عكس بانيرجا، لم يتم اختياره لأنه فشل في اجتياز اختبار ركوب الخيل.
(ربما حال هذا بينه وبين تجربة الرفض في وقت لاحق مثل سلفه الشهير؛ لأن طبعه الحاد لم يكن ليتماشى مع السادة البريطانيين، واستمر في تحقيق شهرة عالمية خالدة مثل سري أوروبيندو).74
فقط عندما دفعت الحرب العالمية الأولى الآلاف من الشبان البريطانيين إلى الخدمة في الخنادق بدلًا من الخدمة في الإمبراطورية، أدرك البريطانيون على مضض حاجتهم لتجنيد المزيد من الهنود، وارتفعت ببطء أعداد الهنود في الخدمة المدنية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من حكم الراج.
لكن حتى ذلك الحين، ربما كان للهنود مناصب، لكن دون سلطة حقيقية. من بين القضاة الهنود القلائل الذين تلقوا تعليمهم في كامبريدج، عُين القاضي سيد محمود رئيسًا لمحكمة الله آباد العليا في عام 1887، وعانى من التمييز والتحيز يوميًا، وعلى الأخص من رئيس المحكمة العليا السير جون إيدج، الذي شعر محمود أنه عامله كأحد رعايا الاحتلال وليس كقاضٍ مثله.
في شبابه حين عاد حديثًا من إنجلترا متحمسًا للإمبراطورية، كان محمود يحلم بيوم "نرى فيه الشعب الإنجليزي كأصدقاء وإخوة أكثر من كونهم حكامًا وغزاة أجانب". لم يكن هذا وارد الحدوث.
في عام 1892، حين كان على وشك أن يُطرد، استقال محمود -الابن الثاني للمصلح الشهير السير سيد أحمد خان الذي كان دعمه مهمًا جدًا للبريطانيين بين المسلمين الهنود- إذ لم يعد قادرًا على التوفيق بين إيمانه بالقانون البريطاني واستبعاده من الطاولة العليا للمؤسسات التي تطبقه، تحول للشرب والاكتئاب، وتوفي رجلًا محطمًا عن عمر يناهز ثلاثة وخمسين عامًا.
كتب والده، السير سيد أحمد خان، مؤسس الكلية الأنجلو إسلامية، والمدافع الشهير عن الحكم البريطاني في الهند، في وقت استقالة ابنه القسرية من منصب قاضٍ في محكمة الله آباد العليا:
"إذا حاول هندي في موقف كهذا أن يحافظ على احترامه لذاته الذي يلائم النبل والاستقامة، فإن العلاقات بينه وبين زملائه الأوروبيين تزداد تأزمًا، أما إذا خضع

تمامًا لرغبات زميله الأوروبي، بغض النظر عن احترام الذات، وإذ يؤمن الأوروبي بتفوقه لانتمائه إلى العرق الذي يحتله بطبيعة الحال، سيندمج على نحو جيد.
لكن لا يمكننا أن نتوقع هذا أبدًا من رجل يريد أن يظل مخلصًا لضميره، وتسري في عروقه دماء أسلافه (النبلاء).
لا يخفى على أحد أن ثمة فرقًا كبيرًا بين معاملة الرجل الإنجليزي لأبناء وطنه ومعاملته للآخرين كما هو الحال بين الأسود والأبيض".
الأسود والأبيض، الليل والنهار، مُحيت الفروق على كل الأصعدة. لقد تطرقت إلى مدى ارتفاع أجور البيروقراطيين البريطانيين في الهند، ولكن ما زاد الطين بلة هو عدم توازن رواتبهم عند مقارنتها بنظرائهم المحليين.
في العقود الأولى من القرن العشرين، لاحظ ج. ت. ساندرلاند75 أن الفرق في الرواتب والمكافآت كان كبيرًا جدًا لدرجة أن 8000 ضابط بريطاني حصلوا على 13.930.554 جنيهًا إسترلينيًا، بينما حصل 130.000 هندي في الخدمة الحكومية على ما مجموعه 3284163 جنيهًا إسترلينيًا.
تم الإبقاء على الهنود في مكانة متواضعة في رتبهم وسلطتهم ومناصبهم المخصصة وغياب التقدم الوظيفي وعند استلامهم رواتبهم الشهرية.
تضمنت العواقب طويلة المدى لذلك فشلًا في بناء رأس المال البشري في الهند، كما قال داداباي ناوروجي في عام 1880: "مع زوال الثروة المادية، تزول أيضًا حكمة وخبرة البلاد. يحتل الأوروبيون تقريبًا جميع المناصب العليا في كل دائرة حكومية تخضع لسيطرتهم بشكل مباشر أو غير مباشر. يكتسبون أثناء وجودهم في الهند أموال الهند وخبرتها وحكمتها، وعند رحيلهم يحملون كل هذا بعيدًا، تاركين الهند أكثر فقرًا من حيث الثروة المادية والمعنوية. وهكذا تُركت الهند دون هؤلاء الأكابر في الحكمة والخبرة ودون إمكانية الاستفادة منهم وهم يمثلون في كل بلد المرشد الطبيعي للأجيال الصاعدة في سلوكها الوطني والاجتماعي ومصير بلادهم. يا لها من خسارة حزينة!".
العنصرية الإمبراطورية: قطع الاتصال
لكن تلك السياسة كانت متعمدة. تحدث ويليام ميكبيس ثاكيراي عن الحاجة إلى قمع "التعجرف" و"التفكير العميق" و"الاستقلال المعنوي" في الهند: "إنهم يتعارضون بشكل مباشر مع سلطاتنا ومصالحنا. لا نريد جنرالات أو سياسيين أو مشرعين بل نحتاج إلى فلاحين كادحين".
كانت النتيجة بالطبع تمييزًا عنصريًا في كل المجالات كما أوضحت الدراسة التي طرحها "الحزب الوطني الهندي" في لندن عام 1915: "لم تعتمد إنجلترا النظام الروماني المتمثل في احتواء واستيعاب أجناس رعاياه المحتلين وتحويلهم إلى لاتينين، بل اعتمدت نظام استغلال وإذلال عرق لآخر من مصالح العرق الأول المادية".

أصابت هذه العنصرية كل جانب من جوانب الإمبراطورية، وليس فقط الخدمة المدنية فيها. بالطبع كانت العنصرية مركزية في المشروع الإمبراطوري؛ لقد انتشرت بشكل واضح ومهين للغاية، وتفاقمت مع نمو القوة البريطانية. من الأمور اللافتة هي المواقف الأولية لذوي البشرة البيضاء في الهند عندما لم يحصلوا بعد على موقع مهيمن.

أجاد ويليام دالريمبل وصف حكم شركة الهند الشرقية، في أول قرنين من 1600 إلى 1800، حيث تمتعت بمستوى رائع من التفاعل بين المستعمِر والمستعمَر، لم يشمل ذلك العلاقات التجارية والعلاقات السياسية والمالية فحسب، بل شمل الصداقات وشؤون الحب والزواج في كثير من الأحيان.

كتب دالريمبل أنه خلال القرن الثامن عشر، كان من الشائع تقريبًا أن يتخذ الغربيون عادات وحتى ديانات الهند كنقيضٍ لعاداتهم، على عكس الصورة النمطية، استجاب عدد مذهل من رجال الشركة للهند من خلال التخلص ببطء من هويتهم البريطانية كأنها زيادات جلدية غير مرغوب فيها، واعتمدوا الزي الهندي متخذين أساليب الطبقة الحاكمة المغولية التي جاؤوا ليحلوا محلها.

وقد أطلق سلمان رشدي على هذا لفظ "تسبيك"76. يصف دالريمبل ممارسي هذا النهج بـ"المغول البيض".

بين عامي 1780 و1785، يقول دالريمبل: "تُظهر توصيات مسؤولي الشركة أن واحدًا من كل ثلاثة كان يترك كل شيء لزوجته الهندية، وغالبًا ما تكون مصحوبة بتصريحات حب مؤثرة يطلبون فيها من أصدقائهم المقربين رعاية شريكة حياتهم الهندية "المحبوبة"، أو كما قال أحدهم: "الأم الممتازة والمحترمة لطفليَّ والتي أكِن لها حبًّا وعاطفة واحترامًا لا حدود لهم".

تعد الصور العائلية في تلك الفترة لفتة رائعة لسهولة التعايش بين عرقين وديانتين، حيث يرتدي رجال بريطانيون عمائم وبيجاما كورتا، بينما تجلس زوجاتهم الهنديات بأسلوب أوروبي على أثاث أوروبي.

أحد المسؤولين، السير ديفيد أوترلوني المولود في بوسطن، والذي اعتاد كل مساء أن يصطحب قريناته الهنديات الثلاث عشرة حول دلهي، كل واحدة على ظهر فيلها الخاص، ذهب إلى حد بناء مقبرة بحديقة مغولية لنفسه ولزوجته الأولى، حيث يعلو القبة المركزية صليب وتحيط بها غابة من المآذن.

توضح لنا ملحوظة من السير ديفيد أوشتيرلوني77 مقياس التناغم المذهل بين الأديان المتعددة في هذه الفترة، إذ أرسل إلى كالكتا قائلًا: "تقدمت السيدة أوشتيرلوني بطلب للحصول على إذن الحج إلى مكة".

يبدو التناقض صارخًا في النصف التالي من الحكم البريطاني، مع تثبيت السيطرة العسكرية والسياسية البريطانية بقوة، ومع وصول "أسطول الصيد"، وأيضًا الخوف من الغضب الذي تضاعف بعد الثورة أو "التمرد" في 1857. كتب

السير جون مالكولم، الذي أصبح لاحقًا حاكم بومباي في 1823: "لقد حصلنا على مملكتنا الشرقية وعلينا أن نحافظ عليها بحد السيف".
لم يقتصر الأمر على عدم وجود ذريعة لحكمٍ يرضى عنه المحكومون، أضاف مالكولم: "الولاء السلبي كان كل ما سيعطيه الهنود لأسيادهم الأجانب" كان هناك، في جوهره فصل عنصري شبه كامل، وإيمان عميق بالاختلافات العرقية "وقليل من الصداقة أو الزواج عبر الحدود العرقية والدينية الخاضعة للرقابة الصارمة".
أصبح هذا واضحًا مرة أخرى في وقت متأخر من عام 1942 أثناء الانسحاب البريطاني الكارثي من مالايا وسنغافورة وبورما. كما كتب المهاتما غاندي في عموده الصحفي في أغسطس 1942: "لقي المئات حتفهم، إن لم يكن الآلاف، في طريقهم من بورما دون طعام أو شراب، بينما يُمارس التمييز الرهيب ضد هؤلاء البائسين. طريق للبيض وأخرى للسود! توفير الطعام والمأوى للبيض، ولا شيء للسود! تتعرض الهند للإهانة والإذلال حتى قبل ظهور اليابانيين".
كان غضب غاندي من التمييز العنصري الذي استمر حتى في أوقات السلم، أحد الدوافع الهامة وراء تأسيسه لحركة "اتركوا الهند" في ذلك الشهر، والتي دعت إلى مغادرة بريطانيا للهند.
وصف الكثير من الأدب الإمبريالي الإمبراطورية البريطانية على أنها "عائلة"، والملكة بصفتها الأم الحاكمة التي تشرف بحزم على ذريتها البعيدة، والهنود كأطفال بسطاء بحاجة إلى انضباط صارم، والمساحة الإمبراطورية نفسها كمرسم فيكتوري معتنى به، حيث يمكن نقل الأخلاق المتحضرة إلى الأجناس الوثنية الهمجية.
يتضح هذا المجاز تحديدًا في الخلاف بين روني والسيدة مور في كتاب ممر إلى الهند لـ أ. م فورستر، عندما يجادل روني بأن "الهند ليست غرفة رسم" بينما ترى والدته أن الفضائل المحلية من اللطف والاحترام تقود الإمبراطورية البريطانية لتصبح "مؤسسة مختلفة".
يبدو انقلاب القيم شديدة الأهمية بالنسبة للمشروع الإمبريالي في قصة نابوت لروديارد كيبلنج، وهي قصة متسول أو شحاذ يستغل لطف أحد المستعمرين الإنجليز حتى يستولي بالتدريج على المزيد من أراضيه ليبني لنفسه فيها كوخًا، في النهاية بالتأكيد يطرد الإنجليزي الهندي (من الأرض الهندية أصلًا!) وتنتهي القصة بانتصار الراوي الوحيد على الهندي الجاحد: "رحل نابوت الآن، وسويَ كوخه بطين أرضه وغُطيَ بالحلوى بدلًا من الملح كإشارة على أن المكان ملعون. شيدتُ منزلًا صيفيًا يطل على نهاية الحديقة، وهو بمثابة حصن على حدود بلدي حيث أحرس إمبراطوريتي".
على الرغم من رفضه عدة دعوات ليصبح شاعرًا بريطانيًا، إلا أن روديارد كيبلينج (1865-1936) كان طوال حياته هو الشاعر غير الرسمي الحائز على تقدير

الإمبراطورية. لقد تأصلت جذوره ككاتب مثالي مؤيدٍ للإمبريالية؛ كان كيبلينج، مراسلًا تحت التمرين لسبع سنوات مع صحف في لاهور ولوكناو. في الثامنة عشرة من عمره عندما حاول اللورد ريبون، دون جدوى، السماح للقضاة الهنود بمحاكمة الأوروبيين، وقد شكَّل هذا الجدل (الذي تعاطف فيه بالطبع مع زملائه العنصريين المستوطنين) موقفه من الحاجة إلى "السيادة" على "السلالات الأقل دون القانون".

كتب كيبلينج مقالات قصد بها إظهار عجز الهنود عن حكم أنفسهم، ممهدًا لكيبلينج النبي الإمبراطوري اللاحق الذي صرخ ببلاغة مدوية عن عبء الرجل الأبيض.

في كلا التجسدين، كتب كيبلينج المؤيد للإمبريالية عن الهنود، كاعتراف من كاتب سيرة متعاطف: "أحيانًا بتفهم نادر، وأحيانًا بازدراء نمطي وعنيف".

ما يهم في عمل كيبلينج ليس الهنود، ولا حتى التفاصيل المادية والاجتماعية للهند التي ذكرها عن قصد في رواياته، بل الرحابة والعاطفة التي تحرك رؤيته وتقديمه للإمبراطورية نفسها. أصبح العلماء ينظرون إلى كتابات كيبلينج على أنها "جزء من الخطاب التعريفي للاستعمار" الذي "يعيد ترسيخ الهيمنة الثقافية والفصام الثقافي الذي رسخ الانقسام بين الرجل الإنجليزي باعتباره نصف إله ونصف إخفاق بشري، وكمستعمِر وشبه ساكن أصلي".

اعتبر البريطانيون أنفسهم قوة حضارية، "حصن الجزيرة الشجاع في عاصفة البحر الهائج" كما تقول أبيات الشاعر السير لويس موريس، والتي كتبها بمناسبة اليوبيل الماسي للملكة فيكتوريا.

كان ماكولاي، رغم كل عيوبه، أكثر وعيًا بتناقضات المهمة الإمبراطورية: "كن الأب والقمع للشعب، كن عادلًا وظالمًا، معتدلًا وجشعًا" لا يمكن اتهام كل إنجليزي في الهند بأن لديه مفاهيم عظيمة لخدمة مثل هذه الأفكار المشوهة عن الإمبراطورية.

كثيرون، مثل المعلم سيريل فيلدينغ في رواية ممر إلى الهند لفورستر رأوا أنهم موجودون في الهند لأنهم كانوا بحاجة إلى الوظيفة، رجال صغار في خدمة قضية عظيمة لم يفكروا فيها شخصيًا، قضية رأوها تنتشر في الهند على شكل أناجيل وحراب وبراندي.

وبطبيعة الحال، رأت الأرستقراطية البريطانية أنها تجاوزت كل تمييز يمكن لأي سلالة هندية أن تحصل عليه.

ذكرت كلية نبلاء هيرالدز في لندن ذات مرة: "يعتبر الأغا خان أتباعه من نسل الله المباشر، لكن الدوقات الإنجليز لهم الأسبقية".

كان روديارد كيبلينج رمزًا لمفارقات أواخر القرن التاسع عشر؛ نظر الإمبرياليون إلى مهمتهم ليس فقط من منظور الأراضي التي أخضعوها وحكموها، ولكن كجزء من مهمة حيوية لتقوية العمود الفقري لعاصمة غير محصنة، فكانت الحدود البرية

مكانًا للرجل الإنجليزي القوي ليختبر قوته ويظهرها، ويحتفل بفضائل الرجولة والإخلاص لمجموعة من الإخوة، والولاء للملكة والوطن.

تبدأ رواية "كيم" لروديارد كيبلنغ بالبطل الإنجليزي على قمة مدفع زمزمة الذي يرمز إلى السلطة والسيطرة على البنجاب، بعد أن أطاح بالهندوس والمسلمين أمامه.

"من يحمل زمزمة ذلك التنين الذي ينفث النار يمسك بالبنجاب؛ لأن القطعة البرونزية الخضراء الثمينة هي دائمًا أول غنائم الفاتح". كان كيم معذورًا بعض الشيء، إذ سيطر الإنجليز على ولاية البنجاب وكانت رواية كيم إنجليزية"

وفقًا لهذا التفكير تطلب المشروع الإمبراطوري رجالًا شجعانًا قادرين على العنف، وعلى استعداد للعمل في جميع الأوقات للانتصار ضد الجحافل الدنسة، وهي الصفات التي أعيد تأكيدها في أعمال كيبلينج (مثل ستاكي ورفاقه، حيث ينتصر تلاميذ المدارس البريطانية من خلال الوحشية) وغيرهم من الكتاب "الذكوريين" في الإمبراطورية.

يعد هذا التأكيد الأدبي أكثر من مجرد سخرية، إذ يحتفي بالصفات التي يتم نشرها بفخر سعيًا لتحقيق مهمة حضارية. بعبارة أخرى، كان أبطال الإمبراطورية رجالًا استخدموا البربرية لترويض من يُفترض أنهم برابرة، كما كتب الملازم هربرت إدواردز في عام 1846 عن مهمته في الهند: "ثمة شيء نبيل في وضع يد الحضارة على أمة متوحشة مثل البنجاب وترويض مشاعرها الغاشمة". ومن المدهش أن البنجاب في هذه الاستعارة يشبه الوحش الجامح الذي يجب أن توضع عليه يد البريطانيين المتحضرين بحزم.

أخبر اللورد كرزون جمهور جامعة أكسفورد في عام 1907 أنه في الضواحي غير المتحضرة للإمبراطورية تم العثور على "الحافز النبيل والمنشط لشبابنا، مما سينقذهم على حد سواء من الرفاهية المتآكلة والهوس بملذات الحضارة الغربية".

انطلاقًا من أفكار كهذه، تطور الإمبرياليون خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأعربوا عن تفضيلهم الشديد للوحشي النبيل (البدائي، القاسي، العسكري، رجل القبيلة وأمثاله) على "المتعلم" العاجز الشرقي الذي تم صبغة بالثقافة الغربية فأصبح مهجنًا واشتُق له لاحقًا اسم Macaulay Putras[78] استهزاءً.

في قصة كيم المنفرة عنصريًا لكيبلنج، ترمز الرواية إلى شخصية هوراي شوندر موخيرجي، عالم الإثنوغرافيا "البابو"[79] الذي يعمل لدى السلطات البريطانية، والذي مع لغته الإنجليزية المشوهة وآماله البائسة في أن يتم انتخابه لعضوية الجمعية الملكية البريطانية، يتعرض للسخرية بسبب تطلعه لأن يصبح ما لا يمكن أن يكونه أبدًا، عضوًا في الطبقة المستعمرة وليس مجرد فرد من رعاياها.

حتى أ.م. فورستر، الروائي الإنجليزي الذي تلقى كتابه "ممر إلى الهند" حفاوة لا يشوبها النقد من القوميين الهنود في وقته (حتى إن رئيس رابطة الهند، كريشنا مينون، نشره بواسطة ألين لين) ردد فكرة الإمبراطورية، وعلى الأخص في وصفه

لاستحالة الصداقة بين إنجليزي وهندي في السطور الختامية الشهيرة لروايته:
"لماذا لا نستطيع أن نكون أصدقاء الآن؟" فيقول الآخر وهو يمسكه بمودة "هذا ما أريد، هذا ما تريده، لكن الخيول لم ترغب في ذلك، فقد انحرفوا بعضهم عن بعض؛ لم ترغب الأرض في ذلك، وأرسلوا صخورًا يتعين على الراكبين المرور من خلالها، المعبد والدبابة والسجن والقصر والطيور والجيفة ودار الضيافة، والتي ظهرت للعيان عندما خرجوا من الفجوة ورأوا الضريح تحتها؛ لم يرغبوا في ذلك، قالوا بمئة نبرة "لا، ليس بعد"، فقالت السماء "لا، ليس هناك".

لم يكن البطل الهندي في رواية فورستر، وهو طبيب من الطبقة الوسطى مع عائلة مسلمة تقليدية، مساويًا اجتماعيًا أو فكريًا للإنجليزي فيلدينغ، وربما كانت الصداقة الحقيقية بينهما مستحيلة حتى في الهند غير الإمبراطورية، لكن فورستر الذي أغفل أي ذكر للحركة القومية الهندية والذي رسم شخصيته الهندية الرئيسة بشكل هزلي، يبدو أنه لا يستطيع تصور أي طراز آخر من الهنود (مثل سوريندرا ناث بانيرجيا) الذين تم قبولهم في الخدمة المدنية أو من طراز جواهر لال نهرو الذي كانت انتقاداته للإمبراطورية تتحدى أسس الراج.

إنها نظرة سفيهة ومحدودة، لا تعلو أبدًا فوق الغموض والتشويش اللذين رأى بهما ذلك الإنجليزي الهند بحُسن نية. يقول الاقتباس الخالد في رواية نهاية هاورد لفورستر: "فقط تواصَل". كقارئ هندي، لا يسع المرء إلا أن يتمنى لو أنه هو والبريطانيون في الهند تواصلوا.

الحكم البريطاني، حركة سواديشي وظهور المهاتما غاندي:

ربما كانت دوافع البريطانيين أنانية تمامًا كما أشرت في الفصل الأول، لكن إمبرياليتها جلبت معها النظام والقانون إلى ما يمكن اعتباره فوضى خطيرة، فسوَّت النزاعات الدائمة بين الجماعات والإمارات المتحاربة، وسمحت بشكل أقل عنفًا من المنافسة السياسية خلافًا لما كان يحدث في الهند. يقترح روبرت كابلان أن "الإمبريالية تمنح شكلًا فضفاضًا ومقبولًا من السيادة، وتحتل أرضية وسطًا بين الفوضى والسيطرة الكاملة للدولة".

"مقبول" هو مصطلح يمكن الاختلاف حوله بالطبع، لكن الإذعان هو أيضًا شكل من أشكال القبول، وقد قبل العديد من الهنود في النهاية السيادة البريطانية، فقط لأنهم لم يكن لديهم خيار. غير قانون حكومة الهند في 1858 منصب الحاكم العام (الذي أعيد تعيينه في وقت لاحق نائبًا للملك)، والذي سيكون مسؤولًا بشكل مباشر عن إدارة الهند، جنبًا إلى جنب مع حكام المقاطعات.

تم تزويد الحكام العوام أو نواب الملك بالمجالس التي تم ترشيح أعضائها. في عام 1861، سمح تشريع جديد بإضافة الهنود عن طريق الترشيح إلى المجالس التشريعية للحاكم العام وحكام المقاطعات. كان على الهنود الانتظار حتى صدور قانون المجالس الهندية لعام 1892 (الذي عدل قانون عام 1861) وإصلاحات

مينتو مورلي اللاحقة لعام 1909، وكلاهما بعد تأسيس المؤتمر الوطني الهندي عام 1885 بواسطة آلان أوكتافيان هيوم وويليام وديربورن، جنبًا إلى جنب مع عدد من أبرز الهنود الناطقين بالإنجليزية والذين استفادوا من ارتفاع مشاركة الهنود في المجالس في كل من المركز والمحافظات.

ومع ذلك، فإن قوانين 1892 و1909 كانت في أفضل الأحوال تعديلات تجميلية للنظام القائم ولم تؤثر إلا بشكل هامشي على كيفية تشكيل تلك المجالس الهندية وتشغيلها، زودوا عضويات المجلس من خلال الانتخاب غير المباشر، (في قول آخر باختيار بريطاني)، لكن في الواقع لم يكن لتلك المجالس أي سلطة تضاهي اسمها.

كان لديهم الحق في رفع القضايا داخل المجلس لكن دون أن يتخذوا قرارات بشأنها. كان يحق لهم التحدث بصوت الجمهور الهندي (على الأقل النخبة إنجليزية التعليم) لكن لم يكن من سلطتهم تمرير قوانين أو الميزانية، إذ ظلت هذه ضمن سلطات الحاكم العام، الذي كان يحق له أن يرفض أي قرار يتقدم به المجلس، أو أن يفرض عليه الحاجة لمناقشة أو تمرير قرار لو اعتبره يصب في مصلحة الهند.

حتى إن جون مورلي، وزير الدولة في الهند الذي أطلق اسمه على إصلاحات عام 1909،عارض زيادة عضوية الهنود في المجالس الهندية مؤكدًا أن الحكومة البريطانية في الهند تدار بكامل موافقة وتمثيل الشعب الهندي.

قال: "لو أدى هذا الفصل من الإصلاح بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إنشاء نظام برلماني في الهند، فلن يكون لدي أي علاقة به على الإطلاق"، والواقع أن مثل هذه الفكرة لا يمكن أن تكون بعيدة عن أذهان الإصلاحيين. كل "إصلاح" أدخلته الحكومة البريطانية في حكم الهند، حتى قانون حكومة الهند لعام 1935، كان يحمي السلطة المطلقة للحاكم العام والبرلمان البريطاني.

كانت المجالس الهندية على مستوى المركز والمقاطعات دائمًا هيئات بلا سلطة حقيقية في أي مسألة مهمة، وظلت الميزانيات والدفاع والقانون والنظام في أيدي البريطانيين. كان الهدف هو زيادة تدريجية في الحكومة المثلة، وليس إقامة ديمقراطية كاملة.

في كتاب "استعادة الحريات"، قدم البروفيسور الراحل س.أ. بايلي طرحًا مثيرًا للإعجاب بأن بريطانيا ساعدت في ترسيخ جذور الليبرالية في الهند عبر إضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال المدارس والكليات والصحف ومحاكم القانون الاستعماري، وبالتالي تحول جيل كامل من الهنود إلى أسلوب تفكير في مستقبلهم أدى إلى الديمقراطية الهندية اليوم.

المشكلة هي أن هذه الليبرالية كانت تمارس ضمن حدود صارمة. تأسس المؤتمر الوطني الهندي في عام 1885 كصوت للرأي الهندي المعتدل والدستوري من قبل الاسكتلندي آلان أوكتافيان هيوم ومجموعة من المؤسسين الهنود المثقفين. بغض

النظر عن الترحيب والاحتفاء بمثل هذا التطور كنظام ليبرالي حقيقي يسعى إلى غرس الديمقراطية كما تفرض عليه مسؤوليته، تجاوب البريطانيون معه بدرجات متفاوتة من العداء والازدراء.

كتب الصحفي الإنجليزي هنري نيفينسون عام 1908:

"لمدة اثنين وعشرين عامًا، كان مجلس العموم البريطاني نموذجًا للنظام والانضباط الدستوري. لقد أصدر قرارات ممتازة وطالب بتصحيح المظالم المعترف بها، وفي إطار الولاء الأمين رتّب انتدابًا لممثلي التاج.

في الوقت الذي أطلق بريطانيو الهند80على هذا الانضباط الدستوري جُبنًا، وأن قراراته أهمِلَت، وأن المظالم لم تُعالَج، بل رفض ممثلو التاج استلام انتدابهم، أدرك الهنود أنه من غير المجدي توجيه قرارات وهمية لسلة المهملات الرسمية".

كان هذا الموقف، أكثر من أي شيء آخر، هو تحويل الحركة القومية الهندية لمنحى أكثر تشددًا.

أظهرت محاولات بريطانيا لقمع الأنشطة السياسية، التي اقتصرت على ممارسة حرية التعبير، كذب أو على الأقل ضعف الادعاءات الليبرالية. على سبيل المثال، سجَّل نيفنسون، الذي حضر اجتماعًا سياسيًّا هنديًّا على الشاطئ في مدراس في مطلع القرن، انطباعه:

لخص الرئيس تاريخ العام الماضي من الاشتباه والقمع والترحيل والسجن والجلد للأولاد والطلاب لأسباب سياسية، وقانون اجتماعات إثارة الفتنة. تم كل ذلك دون عاطفة أو مبالغة، وانتهى بقرار بسيط يدعو الحكومة إلى إلغاء قانون الترحيل باعتباره مخالفًا للحقوق التي ضمنتها إنجلترا لنفسها بموجب أمر المثول أمام القضاء.

أيد أربعة متحدثين القرار، وتحدثوا جميعًا بنفس المعقولية الهادئة، والمختلفة تمامًا عن مفهومنا للعقل الشرقي.

الهنود الأنجلو فقط "أي الإنجليز في الهند" يمكن أن يطلقوا على الخطاب تحريضًا على الفتنة. بالنسبة لنوع شائع من العقول الأنجلو-هندية، فإن أي انتقاد للحكومة وأي ادعاء بمزيد من الحرية، هو فتنة.

ولكن على الرغم من أن هذا كان اجتماعًا صريحًا للمتطرفين، إلا أن المطالبة في مطالبات البيان كانت أيضًا من أجل حقوق الإنسان البسيطة التي تتمتع بها الشعوب الأخرى، بالحق في أن يكون لها صوت في شؤونها الخاصة وفي إنفاق أموالها الخاصة.

بعد فشل تلك المحاولات سرعان ما بدأت الحركة الوطنية في اتخاذ نهج مختلف، وهو التحريض السياسي الجماهيري ضد تقسيم البنغال عام 1905 بواسطة كرزون، من أجل إحداث تأثير فعال ضد البريطانيين.

شن الشباب البنغاليون الغاضبون حملة في البلدات والقرى لإظهار معارضتهم للتقسيم الاستعماري لوطنهم، ودعوا إلى السواديشي (الاعتماد على السلع المصنوعة في الهند) وحثوا على مقاطعة البضائع البريطانية.
أحيطت المتاجر التي استمرت في بيع البضائع الأجنبية بالشباب الذين يتوسلون للزبائن، في كثير من الأحيان بالسجود لدعوة المشترين المحتملين، وليس بالترهيب أبدًا، للمغادرة دون شراء من أجل وطنهم. هذا الشكل من الاعتصامات لم يكن عنيفًا أبدًا، لكنه لم يكن كما اعتاد البريطانيون.
عندما اشتكى التجار البريطانيون في البنغال من تراجع كبير في مبيعاتهم وتحويل الأرباح العادية إلى خسائر غير معتادة، انتصر التحريض؛ ألغى البريطانيون التقسيم.
بعدما أدرك تمامًا نجاح هذا الانتفاض قصير الأمد للسياسة الجماهيرية عاد المحامي النحيف الذي يرتدي نظارة طبية وصوفًا خشنًا، مهندس كارماشاند غاندي إلى الهند في عام 1915 بعد إقامة طويلة في جنوب إفريقيا. هناك، أكسبته "تجاربه مع الحقيقة" وقيادته المشحونة أخلاقيًا للشتات الهندي، لقب المهاتما (الروح العظيمة).
بدأ غاندي كمحام غير موهوب بشكل خاص استعان به هندي في جنوب إفريقيا للمرافعة في قضية روتينية، ثم أصبح شخصية مرموقة. راعه التمييز العنصري الذي تعرض له بنو وطنه في جنوب إفريقيا، فشرع غاندي في سلسلة من الإجراءات القانونية والسياسية المصممة للاحتجاج وقلب الظلم الذي فرضه البريطانيون والبوير81 على الهنود.
بعد فشل محاولاته لتقديم التماس إلى السلطات من أجل العدالة (وكسب تأييدهم من خلال تنظيم لواء إسعاف متطوع من الهنود)، طور غاندي طريقة فريدة للمقاومة من خلال العصيان المدني.
توافقت موهبة غاندي في التنظيم (أسس المؤتمر الهندي القومي) مع ميل صارم بنفس القدر للبحث في الذات والتحقق الفلسفي، وبدلًا من احتضان وسائل الراحة البرجوازية التي كان من الممكن أن توفرها له مكانته في المجتمع الهندي في جنوب إفريقيا، اعتزل غاندي في مزرعة جماعية أقامها خارج ديربان، قرأ هنري ديفيد ثورو، راسل جون روسكين وليو تولستوي، في سعي دائم للوصول إلى فهم "الحقيقة" في كل من الحياة الشخصية والشؤون العامة.
لم تكن الرحلة من سياسة الالتماسات إلى ساتياغراها (التمسك بالحقيقة أو، كما أُشيع عنها وإن لم يكن المصطلح دقيقًا تمامًا، المقاومة السلمية) قصيرة ولا سهلة، ولكن بعد أن نجح فيها ثم عاد إلى موطنه الأصلي، قدم المهاتما للحركة القومية الهندية الوليدة سمعة غير عادية بوصفه قديسًا واستراتيجيًا.

بالنسبة له، كان على الحكم الذاتي أن يشتمل على تمكين الجماهير، الجموع الكادحة في الهند التي كانت الطبقات العليا تطالب باسمها بالحكم الذاتي، والذي لم يكن ليتحقق أبدًا من خلال القرارات التي تمررها النخبة غير المنتخبة.
لم يتماشَ هذا الموقف مع النخبة السياسية في الهند، والتي تألفت في تلك الأيام إلى حد كبير من الأرستقراطيين والمحامين، وهم رجال ذوو نفوذ تحدثوا باللغة الإنجليزية وطالبوا بحقوق الإنجليز. كذلك لم يكن إصرار غاندي على حشد الجماهير بأساليب "الأمراء والحكام" (عبارته) ولكن من خلال القيم الأخلاقية المستمدة من التقاليد القديمة والمتجسدة في مبادئ سواديشي Swadeshi وساتيا غراها satyagraha.
ولكي يُخضع مبادئه قيد التنفيذ، عاش المهاتما حياة بسيطة من الفقر شبه المطلق في الأشرم وسافر عبر الأرض في مقصورات السكك الحديدية من الدرجة الثالثة، وقام بحملات ضد النبذ وسوء الصرف الصحي وزواج الأطفال، والدعوة لمجموعة منتقاة من الفضائل من الامتناع عن ممارسة الجنس إلى نسج الـ"خادي" (قماش منزلي) والآثار المفيدة للحقْن الشرجي المتكرر.
بدا أنه غريب الأطوار بلا شك، من الواضح أيضًا أنه لمس وترًا حساسًا عند الجماهير؛ سرعان ما سيتضح أنه كان يمثل قوة سياسية فعالة. إن صعود غاندي، الذي مكنه فشل راج في الالتزام بالمبادئ والقيم التي أعلنها، أثبت رفضًا لليبرالية البريطانية، وليس -كما يقترح بايلي- تبريرًا لها.
* * *

حتى في القرن العشرين، عندما تحرك البريطانيون على مضض وبشكل متقطع نحو ما وصفه وزير الدولة في الهند اللورد مونتاجو "بالحكم الذاتي المسؤول"، لم تكن هناك نية جادة لتطوير مؤسسات سياسية ذات مصداقية حقيقية في الهند.
كانت ثمة توقعات واسعة النطاق بأنه استجابة لدعم الهند، وتحديدًا المهاتما غاندي، لبريطانيا في الحرب العالمية الأولى، ناهيك عن تضحيات القوات الهندية، ستُمنح الهند في نهاية الصراع وضع دومينيون (الحكم الذاتي المستقل داخل الإمبراطورية، كما تتمتع به أستراليا وكندا وبقية "الكومنولث الأبيض").
في عام 1917، وضع اللورد مونتاجو أمام مجلس الوزراء البريطاني إعلانًا مقترحًا يتعهد فيه "بالتنمية التدريجية للمؤسسات الحرة في الهند بهدف الحكم الذاتي النهائي".
ظن نائب الملك السابق ووزير الخارجية في وقت لاحق، اللورد كرزون، أن هذا مبالغ فيه، واقترح صياغة بديلة مباشرة مثيرة للسخرية كأنه اقتبسها من السير همفري أبلبي في مسلسل "نعم، أيها الوزير"82 أن الحكومة ستعمل من أجل "زيادة مشاركة الهنود في كل فرع من فروع الإدارة والتطوير التدريجي لمؤسسات الحكم

الذاتي بهدف الوصول بالتدريج لحكومة هندية مسؤولة كجزء لا يتجزأ من الإمبراطورية البريطانية".

وافق مجلس الوزراء على هذه الصيغة الملتوية المخادعة بدلًا من الصياغة الأصلية لمونتاجو وتراجع على الفور عن النية التي أبدتها. اتضح أن الحكم الذاتي في ظل "إصلاحات مونتاجو-تشيلمسفورد" الذي بدأ، تنفيذًا لهذا الإعلان، بعمل نظام يعمل فيه الهنود كواجهة للقوة الإمبريالية البريطانية.

كان للممثلين المنتخبين عن طريق امتياز مقيد وانتقائي (لدرجة أن واحدًا فقط من كل 250 هنديًا كان له الحق في التصويت) الحق في السيطرة على الملفات "غير الضارة" التي لم يهتم بها البريطانيون مثل التعليم والصحة، في حين أن السلطة الحقيقية، بما في ذلك الضرائب وتنفيذ القانون وسلطة إلغاء أي تصويت من قبل المشرعين الهنود، تقع على عاتق الحاكم البريطاني للمقاطعات.

احتفظ الحاكم ونائبه في الوسط بالحق في رفض أي تصويت للمشرعين المنتخبين وسن أي قوانين رفض المثلون المنتخبون تمريرها. صحيح أن هذا يؤدي بالتدريج إلى "تحقيق حكومة مسؤولة في الهند" إلا أنه كان تقهقرًا حقيقيًا، وقد تم رفضه بالإجماع من قبل الرأي العام الهندي والمهاتما، الذين شعروا بإحساس عميق بالخيانة الشخصية.

عقب ذلك تأسست حركة عدم التعاون، وعلى الرغم من تعليقها من قبل غاندي بعد حادثة عنف مروعة من قبل القوميين الهنود، فإن رفض التسوية مع الاستعمار البريطاني لم يعد محل نقاش.

بحلول عام 1930، قرر المؤتمر الوطني الهندي تجاوز أهدافه المتواضعة لعام 1918. أصدر إعلان الاستقلال في 26 يناير 1930: لم تحرم الحكومة البريطانية في الهند الشعب الهندي من حريتهم فحسب، بل دأبت على استغلال الجماهير، ودمرت الهند اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا وروحيًا، لذلك يجب على الهند قطع الاتصال البريطاني وتحقيق بورنا سواراج (الحكم الذاتي الكامل والمستقل عن الإمبراطورية البريطانية) أو الاستقلال الكامل.

الحرب العظمى والخيانة العظمى:

إن خلفية هذا الشعور بالخيانة مهمة لفهمها. قبل ثماني سنوات من عودة غاندي إلى الهند، وقبل الحرب بفترة طويلة، كان هنري نيفنسون قد أوضح بالفعل في عام 1908 الأسباب التي جعلت الهنود غير راضين عن الراج:

سبب الاضطرابات في الهند: الاستخفاف المهين بالمشاعر الهندية في تقسيم البنغال وخطاب اللورد كرزون في الجامعة حول الكذب الهندي، استبعاد الهنود المؤهلين بالكامل من المناصب العامة بما يتعارض مع إعلان الملكة فيكتوريا لعام 1858العديد من قضايا الظلم سيئة السمعة في المحاكم القانونية حيث تورط مجرمون إنجليز، وحالات عديدة من الاضطهاد المصغّر بسبب الآراء السياسية،

والتدابير المألوفة لقمع الحرية الشخصية وحرية التعبير، تجسس الشرطة ومسؤولي البريد، زيادة الابتذال الوقح بين الهنود الأنجلو كما يظهر في السلوك العادي وفي الصحف التي تمثل وجهات نظرهم.
يضاف إلى ذلك الدعم الهندي الاستثنائي للمجهود الحربي وتعويضه البريطاني المهين.
قُتل ما يصل إلى 74187 جنديًا هنديًا خلال الحرب العالمية الأولى وأصيب عدد أكبر بكثير. حُذِفت قصصهم وبطولاتهم إلى حد كبير من التواريخ الشعبية البريطانية للحرب، أو تم إهمالها في الهوامش.
ساهمت الهند بعدد من القطاعات والكتائب في مسارح الحرب الأوروبية والمتوسطية وبلاد ما بين النهرين وشمال وشرق إفريقيا، بالرجال والدواب وحصص الإعاشة والإمدادات والأموال الممنوحة لبريطانيا، تجاوزت مساعدة الهند لها أي دولة أخرى.
في النصوص التاريخية، غالبًا ما يبدو رسميًا أن حكومة الهند "عرضت" مثل هذه المساعدة على البريطانيين وأن حكومة جلالة الملك "قبلت بلطف" عرض دفع مبالغ كبيرة بشكل غير عادل، بما في ذلك مبلغ إجمالي قدره 100 مليون جنيه إسترليني كمساهمة خاصة في نفقات حكومة جلالته تجاه حرب أوروبية. يلغي هذا حقيقة أن "حكومة الهند" تتكون من إنجليز مسؤولين أمام حكومة جلالة الملك في بريطانيا.
كان عدد الجنود وموظفي الدعم الذين أرسلوا إلى الخارج من الهند خلال الحرب العالمية الأولى هائلًا: من بينهم 588.717 ذهب إلى بلاد ما بين النهرين، 116159 إلى مصر، 131.496 إلى فرنسا، 46936 إلى شرق إفريقيا 4428 إلى جاليبولي، 4938 إلى سالونيكا، 20243 إلى عدن و29457 إلى الخليج الفارسي.
من بين هؤلاء الهنود، قُتل 29762 وأصيب 59296، وفُقد 3289 افتُرض أنهم قتلوا وقسم أسر. فمن إجمالي 1215318 جنديًا تم إرسالهم إلى الخارج، سقط منهم 101.439 ضحية.
جمع البريطانيون من الهند رجالًا وأموالًا، بالإضافة إلى إمدادات كبيرة من الطعام والنقود والذخيرة، تم جمعها من خلال الضرائب البريطانية على الهنود ومن الولايات الأميرية ذات الحكم الذاتي اسميًا. كذلك دفعت الهند 3.5 ملايين جنيه إسترليني كـ"إكراميات حرب" للضباط البريطانيين ورجال الحاميات العادية في الهند.
تم دفع مبلغ إضافي قدره 13.1 مليون جنيه إسترليني من الإيرادات الهندية نحو المجهود الحربي. وقد قُدر في ذلك الوقت أن قيمة مساهمة الهند النقدية والعينية بلغت 146.2 مليون جنيه إسترليني، بقيمة نحو 50 مليار جنيه إسترليني من أموال اليوم. (تشير بعض التقديرات إلى أن قيمة مساهمة الهند أعلى من ذلك بكثير).

في أوروبا كان الجنود الهنود من بين الضحايا الأوائل الذين عانوا من أهوال الخنادق. لقد قُتلوا بأعداد كبيرة قبل أن تدخل الحرب عامها الثاني وتحملوا وطأة العديد من الهجمات الألمانية.
أوقف جنود المشاة الهنود التقدم الألماني في إيبرس ببلجيكا في خريف عام 1914، بعد وقت قصير من اندلاع الحرب، بينما كان البريطانيون ما زالوا يجندون ويدرّبون قواتهم الخاصة.
قُتل المئات في اشتباك شجاع ولكنه غير مجدٍ في نوف شابيل بفرنسا. مات أكثر من ألف منهم في جاليبولي، وذلك بفضل حماقة تشرشل في الأمر بهجوم غير مدروس أو مخطط يذكرنا بقائم اللواء الخفيف في حرب القرم83، قاتل ما يقرب من 700000 جندي هندي في بلاد ما بين النهرين ضد الإمبراطورية العثمانية، حليفة ألمانيا، وكثير منهم من المسلمين الهنود حملوا السلاح ضد إخوانهم في الدين للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية.
تتحدث الرسائل التي أرسلها الجنود الهنود في فرنسا وبلجيكا إلى أفراد عائلاتهم في قراهم الأصلية بنبرة حنين عن شعورهم بالنفي الثقافي المأساوي. قال أحدهم: "القذائف تتساقط مثل المطر في الرياح الموسمية". وكتب آخر: "الجثث تغطي البلاد مثل قطع الذرة".
هؤلاء الرجال كانوا بلا شك أبطالًا؛ خاضوا معركة في أرض غير مألوفة، في ظروف مناخية قاسية وباردة لم يعتادوا عليها ولم يستعدوا لها، يقاتلون عدوًّا لم يعرفوا عنه ويخاطرون بحياتهم كل يوم من أجل ما هو أكثر من مجرد كبرياء.
ومع ذلك، كان من المقرر أن يظلوا مجهولين إلى حد كبير بمجرد انتهاء الحرب؛ أهملَهم البريطانيون الذين قاتلوا من أجلهم، وتجاهلهم بلدهم الذي أتوا منه. يرجع ذلك جزئيًّا إلى أن قتالهم لم يكن من أجل الهند. لم يكن أي من المجندين جنودًا؛ كان التجنيد مهنتهم، لقد خدموا الإمبراطورية البريطانية التي كانت تضطهد شعوبهم في الوطن.
في مقابل الدعم المذهل الذي قدمته الهند، تعهد البريطانيون بتقديم حكم ذاتي تقدمي للهند مع نهاية الحرب. لو كانوا حافظوا على عهدهم، لربما اعتُبِرت تضحيات جنود الهند في الحرب العالمية الأولى في وطنهم مساهمة في حرية الهند.
لكنّ البريطانيين لم يفوا بوعدهم كما رأينا، فإن المهاتما غاندي الذي عاد إلى وطنه للأبد من جنوب إفريقيا في يناير 1915 دعم الحرب كما دعم البريطانيين في حرب البوير. وكان يأمل، كما كتب: "أن تصبح الهند من خلال هذا الفعل بالذات، الشريك المفضل للبريطانيين، وأن تصبح الفروق العرقية شيئًا من الماضي".
كان السير رابندرانات طاغور أكثر تهكمًا إلى حد ما بشأن القومية، كتب خلال الحرب: "نحن الجائعين.. صعاليك الشرق ممزقي الثياب، يجب أن نفوز بالحرية

للبشرية جمعاء في حين تغيب عن لغتنا كلمة "أمة"".
تعرضت الهند لضرائب عالية مدمرة لدعم الحرب والتضخم المرتفع المصاحب لها، بينما أدى اضطراب التجارة الناجم عن الصراع إلى خسائر اقتصادية واسعة النطاق. كل هذا بينما كانت البلاد تعاني أيضًا من وباء إنفلونزا مستعر أودى بحياة الملايين.
لكن فهم القوميون على نطاق واسع، من إعلان مونتاجو عام 1917، أن الهند في نهاية الحرب ستحصل على وضع دومينيون المحجوز حتى الآن لـ"الكومنولث الأبيض".
لكن لم يكن مقدرًا لهذا أن يتم. عندما انتهت الحرب بانتصار بريطانيا حُرمت الهند من المكافأة الموعودة. وبدلًا من الحكم الذاتي، عرض البريطانيون إصلاحات مونتاجو-تشيلمسفورد الاحتيالية في عام 1918 والتي تركت كل السلطة في أيدي البريطانيين وحاولت إبعاد الهنود بأقل قدر من السلطة على القضايا غير المهمة.
أصيب الهنود بخيبة أمل، في حين كان البريطانيون يتمتعون بحس اللعب النظيف.
أعلن النائب البريطاني الدكتور فيكرمان رذرفورد:
لم يحدث قط في تاريخ العالم أن تم ارتكاب مثل هذه الخدعة ضد شعب عظيم مثلما فعلت إنجلترا ضد الهند، في مقابل خدمة الهند التي لا تقدر بثمن خلال الحرب، قدمنا للأمة الهندية مثل هذا الدستور الاستبدادي المشين وغير الديمقراطي.
بدلًا من تقديم المزيد من الديمقراطية، تمادت بريطانيا في الاتجاه المعاكس. أقِر قانون رولات القمعي على الهند في عام 1919، فأعاد فرض جميع قيود الحرب على حرية التعبير والتجمع على الهند والتي كان قد تم رفعها مع الهدنة.
منح القانون حكومة نائب الملك سلطات غير عادية لقمع "الفتنة" ضد الإمبراطورية من خلال إسكات وفرض الرقابة على الصحافة، واحتجاز النشطاء السياسيين دون محاكمة، واعتقال أي أفراد يشتبه في خيانتهم للإمبراطورية دون أمر قضائي.
منح القانون السلطات حق اعتقال الهنود لمجرد الاشتباه ومحاكمة الهنود سرًا دون الحق في الاستعانة بمحام أو الحق في الاستئناف. لقد كانت عودة إلى ممارسات محاكم التفتيش الإسبانية التي يحركها افتراض الجرم ودون حقوق للمتهم، وضد شعب ظن أنه قد اكتسب لتوه الحق في التحكم في مصيره السياسي..
تم قمع الاحتجاجات العامة ضد هذا التشريع الصارم بلا رحمة. كان أسوأ حادث هو مذبحة جاليانوالا باغ التي راح ضحيتها مئات الأبرياء العزل في أبريل 1919، والتي تمت مناقشتها بشكل كامل في الفصلين الثالث والرابع.
حقيقة أن الجنرال ريجنالد داير، الذي أظهر في أمريتسار عنفًا استثنائيًا وعنصرية، قد أشاد به البريطانيون كبطل، وكافؤوه بسخاء على عمله، كانت بمثابة الانقسام الأخير بين الإمبريالية البريطانية ورعاياها الهنود.

تخلى السير رابندرانات طاغور عن لقب الفروسية إلى البريطانيين احتجاجًا على "عجز وضعنا كرعايا بريطانيين في الهند". تم استبدال ازدواجية طاغور المبكرة حول ثمن وفوائد الحكم البريطاني بعد أمريتسار بما أسماه "خيبة أمل جاحدة" بسبب "تعاسة أن تُحكَم من عرق أجنبي". لم يكن يريد "وسام شرف" في "إطار غير لائق من الإذلال".

مع الخيانة البريطانية التي قدمت مثل هذه النهاية الحزينة لرواية الحرب، والتي أسهمت فيها الهند بكل ما لديها وفي المقابل تم ازدراؤها، شعر القوميون الهنود أنه لا يمكن الحصول على الحكم الذاتي بالوسائل القانونية من ألبيون84 الغادر، ولكن يجب يُنتزع من قبضة البريطانيين العنيدة بالنضال من أجل الحرية.

3 - الديموقراطية، والصحافة، والبرلمان، وسيادة القانون

يكمن جزء كبير من الحجة البريطانية لقيامها بإنشاء الوحدة السياسية والديمقراطية في الهند، في تطور لبِنات الديمقراطية الثلاث خلال الحقبة الاستعمارية: الصحافة الحرة، والنظام البرلماني الناشئ، وسيادة القانون. هذه الثلاثية، التي تحتفظ بها الهند وتواصل تطويرها بطرقها الخاصة، كانت موجودة في الحقبة الاستعمارية، ولكن مع تشوهات كبيرة، وهي بالتالي تستحق الدراسة.

في أوج الغطرسة الإمبريالية في أوائل القرن الحادي والعشرين، مع استعداد أمريكا لغزو العراق، وتراجع روسيا، وتخبط حركة طالبان، واختباء بن لادن، وتدفق تيارات العولمة بقوة (وبلا مقاومة على ما يبدو) حول العالم، نشر المؤرخ الاسكتلندي المثير للجدل نيال فيرغسون كتاب "الإمبراطورية: كيف صنعت بريطانيا العالم؟"، والذي رأى في الماضي جميع الفضائل التي كان يرغب في الاحتفال بها في الوقت الحاضر. كتب فيرغسون أن البريطانيين جمعوا بين التجارة والغزو وبعض "الإمبريالية الإنجيلية" في شكل مبكر من العولمة، أو في تعبير غير موفق: "العولمة الإنجليزية" وبذلك ورّثت بريطانيا للعوالم التسعة85 نصيبًا واسعًا من أكثر سماتها تميزاً وإعجابًا، تلك التي جعلت بريطانيا عظيمة: اللغة الإنجليزية، الأشكال الإنجليزية لحيازة الأراضي، التقاليد المصرفية الاسكتلندية والإنجليزية، القانون العام، البروتستانتية، الرياضات الجماعية، دولة "الحارس الليلي"، المجالس التمثيلية وفكرة الحرية.

يخبرنا أن آخر هذه العناصر هو "السمة الأكثر تميزاً للإمبراطورية" إذ إنه "كلما تصرف البريطانيون باستبداد، زاد النقد الليبرالي لهذا السلوك من داخل المجتمع البريطاني". سنعود إلى العناصر الأوسع لتحليل فيرغسون (وتحليلات المدافعين الآخرين عن الإمبراطورية مثل لورانس جيمس) في الفصل السابع، لكن الادعاءات بالديمقراطية الليبرالية هي التي تستوقفنا الآن.

فيرغسون لا يقبل المساومة: "إن الهند، وهي أكبر ديمقراطية في العالم، مدينة بأكثر مما هو شائع الاعتراف به، إلى الحكم البريطاني. إذ لا تزال مدارسها النخبوية وجامعاتها وخدمتها المدنية وجيشها وصحافتها ونظامها البرلماني جميعها تمتلك نماذج بريطانية واضحة" يضيف: "من الصعب تصديق أن أغلب دول العالم كانت ستبني مؤسسات البرلمان الديمقراطية كما هي اليوم دون تأثير الحكم الإمبريالي البريطاني".

يؤكد فيرغسون، كما يليق بمؤرخ اقتصادي، في أطروحة لاحقة تمضي إلى أبعد من الهند، أن الإمبراطورية "لا تضمن التبادل الدولي الحر للسلع والعمالة ورأس المال فحسب، بل تخلق أيضًا وتدعم الظروف التي لا يمكن للأسواق أن تعمل من دونها، السلام والنظام وسيادة القانون والإدارة الحكيمة واستقرار السوق فضلًا

عن توفير السلع العامة مثل البنية التحتية للنقل والمستشفيات والمدارس والتي لم تكن لتوجد لولا ذلك".

تعني ليبرالية الإمبراطورية أن أولئك الذين يصبحون رعاياها يستفيدون بشكل كبير من خضوعهم وهذا بالنسبة لفيرغسون يثبت أن الإمبراطورية تفيد المستعمر وكذلك المركز الإمبراطوري.

يعتبر الحكم البريطاني في الهند أحد النقاط التي تناولها فيرغسون في هذه الأطروحة، وفي هذا الفصل (كما في الفصلين السابق والتالي) سنقوم بفحص السجل الفعلي لبريطانيا في دفع عناصر الديمقراطية الليبرالية التي طالما تبجح بها المدافعون عن الراج..

الصحافة الحرة (جزئيًا):

يميل المدافعون عن بريطانيا والعديد من النقاد إلى منح الإمبراطورية الفضل في تقديم مفهوم الصحافة الحرة إلى الهند، وبدء الصحف الأولى وتعزيز الوعي بالحقوق التي يتمتع بها المواطن الحر. من المؤكد أن القومية الهندية وحركة الاستقلال لم تكن لتنتشر في جميع أنحاء البلاد دون المشاركة النشطة من جانب الصحافة الحرة.

وبالرغم من أن أول مطبعة كان البرتغاليون هم من قدموها إلى شبه القارة الهندية عام 1550، إلا أنها لم تطبع سوى الكتب، كما فعلت أول مطبعة بريطانية تأسست في بومباي عام 1664.

استغرق الأمر أكثر من قرن حتى تُطبع أول صحيفة في الهند عندما نشر جيمس أوغسطس هايكي في عام 1780 جريدة البنغال غازيت، أو بيان كلكتا، لكن شركة الهند الشرقية سرعان ما نظرت بارتياب إلى آرائه المزعجة، وبعد عامين من الغضب المتصاعد، استولت على صحافته في عام 1782.

لكن لم يثنِ ذلك آخرين أقل إثارة للجدل من هايكي، وسرعان ما بدأت مجموعة كبيرة من الصحف البريطانية في الطباعة في الهند: أول أربع صحف في عاصمة الشركة كلكتا - The Calcutta Gazette في عام 1784، The Bengal Journal وThe Oriental Magazine من كلكتا في عام 1785، Calcutta chronicle في عام 1786 - ثم اثنان في المراكز التجارية البريطانية الرئيسة الأخرى، Madras courier في عام 1788 وbombay Herald في عام 1789.

عكست جميع هذه الصحف مصالح المجتمع الأوروبي الصغير، ولا سيما المصالح التجارية، وقدمت معلومات مفيدة، إن لم تكن دقيقة على الدوام، حول وصول السفن ومغادرتها والتطورات في إدارة المستعمرة. لقد أسسوا ثقافة صحفية في الهند البريطانية، وعلى الرغم من عدم بقاء أي من الصحف الأولية، سرعان ما اتضح أن الصحافة كانت قد رسخت وجودها.

طرح اللورد ويليسلي قانون الرقابة على الصحافة 1799 مدفوعًا بانزعاجه من انتشارها، وقلقه من أن منتقدي الشركة وأعداءها (بما في ذلك الفرنسيون) يمكن أن يستخدموا الصحافة بما يضر الشركة. وقد وضع القانون جميع الصحف في الهند تحت رقابة حكومة الهند قبل النشر.

تم تمديد هذا القانون لاحقًا في عام 1807 ليشمل جميع أنواع المطبوعات: الصحف والمجلات والكتب والنشرات، وأُغلقت بعض المنشورات الأكثر تشددًا، حتى إن محرري Indian World وBengal Gazette وCalcutta Journal تم اعتقالهم وترحيلهم إلى إنجلترا بسبب انتقاداتهم الشديدة لمسؤولي الشركة وسياساتها.

لم تكن بداية مبشرة لفكرة الصحافة الحرة في الهند. تم تخفيف القيود الصارمة في وقت سريع، إذ فرضت الشركة قبضتها الخانقة على الهند واختفت التهديدات التي تواجهها من المنافسين الأوروبيين.

بدأ الاستقلال المتزايد للصحافة في البلد الأم ينعكس أيضًا على الهند، في حين تلاشت العديد من الصحف الأولى، أحيانًا مع وفاة ناشريها أو رحيلهم، وأحيانًا لأنها لم تكن قابلة للاستمرار تجاريًا نظرًا لقاعدة قرائهم الصغيرة، وأحيانًا لأن المحررين والموظفين ببساطة نفد حماسهم لمهمتهم ولم يمكنهم العثور على بدائل مناسبة، وهناك لآخرين لم ينجوا فحسب بل أسسوا قاعدة من المتابعين.

تأسست صحيفة Times of India في بومباي عام 1838، وCalcutta statestman (التي بدأت في عام 1875، ثم اندمجت مع صحيفة حليف الهند التي تأسست عام 1818) سرعان ما رسختا أنفسهما كأعمدة موثوقة للمؤسسة، ملتزمتين بشدة بالمصالح الإمبراطورية البريطانية لكنهما احتفظتا بالقدرة على انتقاد سياسات الحكومة وأفعالها بشكل مسؤول.

مع توسع البريطانيين عبر شمال الهند، أثبتت صحيفة الرائد The Pioneer وجودها في لكناو كواحدة من ثلاثية الصحافة الاستعمارية التي يمكن اعتبار وجهات نظرها تمثل على نطاق واسع المجتمع البريطاني في الهند.

لذلك يجب الاعتراف بأن البريطانيين هم من أنشؤوا الصحف لأول مرة في الهند، والتي لم تكن معروفة قبل الحكم الاستعماري، ويرجع الفضل في ذلك إلى أنهم سمحوا للهنود بتقليدهم في القيام بذلك باللغة الإنجليزية تلبية لاحتياج النخبة الصغيرة المتعلمة باللغة الإنجليزية (ومقلديها الطموحين) وباللغات الهندية العامية.

تأسست بومباي ساماشار في غوجاراتي عام 1822 (وهي لا تزال تعمل، وتطلق على نفسها بفخر: أقدم صحيفة ما زالت تطبع في آسيا) وبعد بضعة عقود، حذت صحيفتان بنغاليتان حذوها في كلكتا فكتبت: صحيفة البنغالي في عام 1879 (تم شراؤها لاحقًا وتحريرها لمدة سبعة وثلاثين عامًا من قبل سوريندرا ناث بانيرجيا بعد أن ترك الخدمة المدنية الهندية)، وصحيفة أمريتا بازار باتريكا العريقة في عام

1868 (والتي تأسست كمنشور باللغة البنغالية، ثم تحولت إلى صحيفة ثنائية اللغة أسبوعية لبعض الوقت، قبل أن تتحول إلى صحيفة باللغة الإنجليزية في عام 1878 للدفاع عن المصالح القومية. أصبحت أمريتا بازار باتريكا صوتًا رائعًا مؤيدًا لمجلس العموم البريطاني واستمرت حتى أواخر القرن العشرين، قبل إغلاقها في عام 1986).

أما الصحف الأخرى الصادرة باللغة الإنجليزية والمملوكة للهنود، فقد وجهت نفسها إلى القراء الهنود وهم مدركين أن آراءهم ستجذب اهتمام السلطات الاستعمارية. جعلهم هذا مؤثرين بشكل متزايد في حركة الحرية.

يمكن القول إن أبرز هؤلاء كانت The Hindu in Madras، التي تم تأسيسها كجريدة أسبوعية في عام 1878 وتحولت إلى صحيفة يومية من عام 1889، والتي اعتبرها البريطانيون لفترة طويلة صوت الرأي الهندي المسؤول.

(بلغ أول عدد من صحيفة "الهندوسي" ثمانين نسخة، طُبعت بـ"روبية واحدة وثمانية أنس من الأموال المقترضة من قبل مجموعة من أربعة طلاب قانون واثنين من المدرسين).

في أوائل القرن العشرين بدأ الهنود تأسيس الصحف خصيصًا من أجل دعم قضيتهم، كانت أفضلهم البومباي كرونيكل، والتي أسسها الرئيس السابق للمؤتمر الوطني السير فيروز شاه ميهتا في عام 1910، Hindustan Times أطلقتها عائلة رجال الأعمال بيرلا الداعمة للمؤتمر الوطني في عام 1924، وNational Herald لجواهر لال نهرو، والتي بدأت النشر في عام 1938.

حذت الرابطة الإسلامية حذوها، عندما انتعشت ثرواتها السياسية خلال سنوات الحرب، أسس محمد علي جناح صحيفة فجر في كراتشي ودلهي في عام 1941.

بحلول عام 1875، قُدر عدد الصحف الهندية بـ 475 صحيفة، يمتلك الهنود الغالبية العظمى ويحررونها.

لقد قدموا خدمتهم للأقلية المتعلمة -أقل من 10% من السكان في ذلك الوقت- لكن امتد تأثيرهم إلى ما بعد هذه الشريحة، إذ تكررت الأخبار والآراء التي ينشرونها ويتناقلونها شفهيًا. وساعدت حركة المكتبات الوليدة في الهند، كما فعلت غرف القراءة العامة، ونالت كل نسخة مباعة بما لا يقل عن اثني عشر قارئًا.

على الرغم من طباعة الصحف ونشرها في المدن الكبرى، إلا أن الطبعات شقت طريقها، أحيانًا بعد ثلاثة أيام، إلى المناطق الريفية وبلدات المفصل86، حيث كانت ينتظرها السكان بفارغ الصبر وتُقرأ بشغف.

لا شك أن الصحافة ساهمت بشكل كبير في تطوير ونمو المشاعر القومية في الهند، وغرس فكرة الوعي العام الأوسع، وكشف العديد من إخفاقات الإدارة الاستعمارية، ولعبت دورًا مؤثرًا في إثارة المعارضة للعديد من جوانب الحكم البريطاني.

بالطبع بدأت السلطات البريطانية تشعر بالقلق؛ جلب اللورد ليتون قانون الصحافة العامية في عام 1878 لتنظيم صحف اللغة الهندية، وراقبت حكومته الصحف الصادرة باللغة الإنجليزية. (كان إدخال هذا القانون هو ما دفع أمريتا بازار باتريكا إلى التحول إلى صحيفة باللغة الإنجليزية بين عشية وضحاها، لتجنب الوقوع تحت اختصاص القانون الجديد).

ومع ذلك، فلم تكن الرقابة الصريحة والقمع لينجحا مع الجمهور البريطاني في الداخل، وكان على السلطات أن تخطو بحذر.

بينما في مناسبات محددة من الخطر الجسيم على بريطانيا، خاصة في أوقات الحرب، وأثناء فترات المقاومة الوطنية المتصاعدة، تم تقليص الصحافة بشكل مباشر لحماية المصالح الإمبريالية، يتبادر إلى الذهن قوانين رولات (أقره المجلس التشريعي الإمبراطوري في دلهي في 18 مارس 1919) والذي سمح بانتقاد الإدارة البريطانية أغلب الوقت، بل معظم الوقت، في الواقع سُمح للصحافة العامية الهندية بأن تفلت من تهم السب والقذف. فعلى سبيل المثال، في عام 1889، وصفت صحيفة بنغالية تدعى Halishaher Patrika الملازم البريطاني السير جورج كامبل بأنه "قرد بجسم مشعر... وميض عينيه صاعد في غضب، وذيله مشتعل بالكامل". ولكن لو اتخذت مناهضة الاستعمار نبرة سياسية أكثر وضوحًا، على سبيل المثال في التشكيك في أسس الحكم البريطاني على الإطلاق أو الدعوة إلى الإطاحة به، فلم تكن السلطات تتسامح.

المفارقة أن أحد أبرز الإنجازات التي حققتها وسائل الإعلام القومية الهندية، خلال فترة الحرية النسبية، له آثار تطارد شبه القارة الهندية حتى يومنا هذا. في عام 1891 تمكن صحفي من أمريتا بازار باتريكا من البحث في سلة المهملات في مكتب نائب الملك اللورد لانسداون. هناك وجد فتات رسالة ممزقة، والتي تمكن من تجميعها بعد مجهود كبير.

احتوت الرسالة على أخبار صادمة، كشفت بالتفصيل عن خطط نائب الملك لضم ولاية جامو وكشمير ذات الأغلبية المسلمة المهجورة والهندوسية، ونشرت أمريتا بازار باتريكا الرسالة على صفحتها الأولى لإثارة ذعر السلطات البريطانية، أفلتت القطة من الحقيبة؛ وصلت الصحيفة إلى مهراجا كشمير الذي احتج على الفور، وأبحر إلى لندن وضغط بشدة على السلطات هناك لاحترام ضمانات أسلافهم بوضع دولته "المستقلة".

نجح المهراجا، وهنأ القوميون الهنود الباتريكا لإحباطها المخططات الإمبريالية للمستعمرين. لولا هذا الكشف لما ظلت كشمير "دولة أميرية" لها حرية اختيار البلاد وشروط انضمامها لاستقلال عام 1947؛ بل مقاطعة تابعة للهند البريطانية، ينحتها قلم بريطاني مهمل أثناء التقسيم، وكانت ملامح "مشكلة كشمير" ستبدو مختلفة للغاية اليوم.

ومع ذلك، كانت واقعة باتريكا في لانسداون استثناءً؛ في معظم الأوقات، عملت وسائل الإعلام الهندية في ظل قيود شديدة. صُمم قانون الصحافة المنقح في عام 1910 للحد من تأثير المحررين على الرأي العام، أصبح أداة رئيسة للسيطرة البريطانية على الصحافة الهندية. وبموجب أحكامه، كان على الصحافة أو الصحيفة القائمة تقديم وديعة تأمين تصل إلى خمسة آلاف روبية (مبلغ كبير في تلك الأيام)، وأن تدفع أي دورية جديدة ما يصل إلى ألفي دولار. إذا نشرت الصحيفة ما لم توافق عليه الحكومة، فيمكن لأموالها أن تُصادَر، وتُغلق الصحيفة، ويُقاضى أصحابها ومحرروها.

على سبيل المثال رفضت زعيمة الكونغرس آني بيسانت، دفع تأمين على ورقة بحثية نشرتها تدعو إلى الحكم الذاتي، وتم القبض عليها لعجزها عن الدفع وبالتالي انتهاك القانون.

تجدر الإشارة إلى أن المطبوعات الهندية فقط كانت عرضة لمصادرة التأمين المادي الكبير الذي كانوا قد أرسلوه إلى السلطات إذا أخفقت في تعهدها بعدم نشر مقالات تحريضية أو مسيئة. إن عنصرية الصحافة المملوكة لبريطانيا لم تخضع أبدًا لقيود مماثلة.

تمتعت الحكومات الاستعمارية البريطانية في المقاطعات بالحق في تفتيش مقر أي صحيفة ومصادرة أي مادة تجدها "مثيرة للفتنة". بعبارة أخرى كانت الصحافة الهندية مقيدة ولم تكن حرة، لكن ربما كان وجودها بمثابة نقطة حشد للرأي العام، يعود الفضل في ذلك إلى كل من السلطات البريطانية والهنود الذين عملوا في وسائل الإعلام.

تم تغريم وقمع وإغلاق الصحف الهندية، وخاصة العامية التي تميل إلى أن تكون أقل تحفظًا في إساءة معاملة الأسياد الاستعماريين، وكثيرًا ما كان محرروهم يُسجنون، وحُكم عليهم عدة مرات بأشغال شاقة لمدة ثلاثة وعشرين شهرًا بتهمة التشهير، وبموجب قانون الصحافة كان مخزونهم من الحروف المطبعية، التي دونها لا يمكنهم طباعة الصحف، عرضة للمصادرة.

لكن مثل هذه التهديدات لم تركز أبدًا على الصحف البريطانية الموالية للإمبريالية في الهند.

ففي 1908 كتب المراقب البريطاني المنصف، هنري نيفينسون، قائلًا: "لم أر من بين كل الصحف الهندية محاولات متعمدة لإثارة الكراهية العرقية والتحريض على العنف أكثر مما في الأنجلو-هندية" (أي صحف المستوطنين البريطانيين التي لا تعاني من شيء).

يقدم نيفنسون كمثال على "هذا التحريض الواضح للقتل العشوائي من قبل صحيفة The Asian، وهي صحيفة أسبوعية أنجلو هندية في كلكتا (9 مايو 1908)":

""السيد كينجسفورد" قاضٍ بريطاني في كلكتا تعرضت محكمته لهجوم بقنبلة لديه فرصة كبيرة، ونأمل أن يكون تسديده من المسافات القريبة جيدًا إلى حد ما. نوصي إليه بمسدس ماوزر، الذي يرتفع فيه النيكل من طرف الرصاص، أو آلي كولت الذي يحمل رصاصة ثقيلة ناعمة وهو سلاح قوي وضربته فعّالة.

نأمل أن يتمكن السيد كينغسفورد من تأمين "كيس" كبير، ونحسده على فرصته، فلديه كل المبررات لطعن كل مواطن غريب يقترب من منزله أو شخصه، ومن أجله نحن على ثقة من أنه سيتعلم إطلاق النار بشكل متمرس إلى حد ما دون إخراج سلاحه من جيب معطفه.

إنه يوفر الوقت ويعطي الارتفاع بشكل صحيح إلى حد ما على أي مسافة تصل إلى نحو عشر أو خمس عشرة ياردة. نتمنى للرجل الوحيد الذي أظهر أن لديه وجهة نظر صحيحة عن متطلبات الموقف حظًا سعيدًا".

يضيف نيفنسون أن "نبرة الصحافة الأنجلو-هندية تكاد تكون وقحة واستفزازية على الدوام. إذا كانت كلمة "مثير للفتنة" تعني فقط "من المحتمل أن تؤدي إلى العنف"، فهي أيضًا مثيرة للفتنة".

بعبارة أخرى، كانت الصحافة حرة، لكن بعض الصحف (المملوكة لبريطانيا) كانت أكثر حرية من غيرها.

النظام البرلماني في الهند:

بحلول وقت الاستقلال، تمتعت الهند البريطانية والعديد من المستعمرات البريطانية الأخرى، بانتخابات وأحزاب وصحافة حرة إلى حد ما وسيادة القانون، على عكس نظيراتها الإسبانية والبرتغالية والفرنسية والهولندية والبلجيكية.

ربما كان التحول الديمقراطي بطيئًا ومترددًا وتدريجيًا، لكنه أيضًا كان أكثر نجاحًا في المستعمرات البريطانية السابقة أكثر من أي مكان آخر. النضال القومي الهندي وتطوره عبر مراحل مختلفة: ليبراليون شكليون يسعون للحصول على حقوق تشريعية، ومتطرفون يطالبون بسواراج (الحكم الذاتي)، وغاندي وأتباعه يدافعون عن النضال السلمي، والكونغرس والرابطة الإسلامية والأحزاب الأخرى تتنافس على الأصوات حتى في أقل الحدود، كل هذه التجارب السابقة للاستقلال كانت بمثابة تنشئة اجتماعية في الديمقراطية وساعدت في تسهيل انتقال البلاد إلى الاستقلال.

من اللافت للنظر أنه عندما جلس القوميون الهنود، منتصرين في نضالهم من أجل الحرية، لكتابة دستور للهند المستقلة، فقد أنشؤوا نظامًا سياسيًا قائمًا بالكامل على الديمقراطية البرلمانية البريطانية.

أكان هذا لمجرد أنهم تنبؤوا به وحُرموا من الوصول إليه بأنفسهم، ولذا أرادوا نسخة طبق الأصل من وستمنستر في الهند، أو ربما أقنع البريطانيون الهنود، كمثال يُحتذى به، بأن نظامهم يستحق المحاكاة؟

ثمة استطراد هنا: أنا شخصيًا لست مقتنعًا بأن النظام البريطاني مناسب للهند. تتضمن الديمقراطية البرلمانية التي اعتمدناها انحراف بريطانيا لانتخاب هيئة تشريعية تشكِّل هيئة تنفيذية، وقد أوجد هذا سلالة فريدة من المشرعين غير المؤهلين إلى حد كبير للتشريع، والذين سعوا للانتخاب فقط من أجل ممارسة (أو التأثير) على السلطة التنفيذية. لقد أنتج حكومات ملزمة بالتركيز على السياسة أكثر من تركيزها على سياسات العمل أو الأداء.

لقد شوهت تفضيلات التصويت للناخبين الذين يعرفون الأفراد لكن ليس بالضرورة السياسات، وأنتجت أحزابًا تعمل على تغيير تحالفات المصالح الفردية بدلًا من دمج مجموعات متماسكة من الأفكار. فقد أجبر الحكومات على التركيز بدرجة أقل على الحكم أكثر من التركيز على البقاء في مناصبها، وفرض عليها تلبية أدنى قاسم مشترك في تحالفاتها. كان وقت التغيير قد حان.

إن الديمقراطية التعددية هي أعظم قوة في الهند، لكن أسلوب عملها الحالي هو مصدر نقاط ضعفها الرئيسة. تتطلب تحديات الهند العديدة ترتيبات سياسية تسمح باتخاذ إجراءات حاسمة، في حين أنها تعزز بشكل متزايد الاندفاع والتخبط.

يجب أن يكون لدى الهند نظام حكم يمكن لقادته التركيز على الحكم بدلًا من البقاء في السلطة. لم يعمر النظام البرلماني بما يكفي ليحصد أي فوائد. كان منذ البداية غير مناسب للظروف الهندية وهو مسؤول بشكل أساسي عن العديد من العلل السياسية الرئيسة في البلاد.

لهذا السبب دعوت مرارًا وتكرارًا إلى نظام رئاسي للهند ليس فقط للحكومة الفيدرالية في نيودلهي، ولكن نظام من الرؤساء التنفيذيين المنتخبين مباشرة على مستويات القرى والبلدات والولايات والمركز، المنتخبين لفترات محددة وخاضعين للمساءلة أمام الناخبين كل خمس سنوات، بدلًا من نزوات الهيئات التشريعية وأغلبية المجالس المحلية المتغيرة أو البانشايات القروية (المجالس).

يفترض النظام البرلماني الذي تم ابتكاره في بريطانيا -وهي دولة جزرية صغيرة عدد ناخبيها في البداية بضعة آلاف من الناخبين لكل عضو في البرلمان، وحتى اليوم أقل من 100000 ناخب لكل دائرة انتخابية- عددًا من الشروط التي لا توجد ببساطة في الهند.

إنه يتطلب وجود أحزاب سياسية محددة بوضوح، ولكل منها مجموعة متماسكة من السياسات والأولويات التي تميزه عن غيرها، في حين أن الحزب في الهند غالبًا ما يكون علامة على الرفاهية التي يتبناها السياسي حينًا ويتجاهلها أحيانًا كما يقوم أحد نجوم بوليوود بتبديل زيه.

الأحزاب الرئيسة، سواء كانت "وطنية" أو غير ذلك، تشعر بالضيق بشأن معتقداتها: "أيديولوجية" كل حزب هي شكل أو آخر من الشعبوية الوسطية المستمدة بدرجة أكبر أو أقل من اشتراكية نهرو في المؤتمر الوطني الهندي. لكن لا

يمكننا أن نلوم البريطانيين على إغراقنا بهذا النظام، على الرغم من أنه "أم البرلمانات" التي سعى أجدادنا إلى الاقتداء بها.
أولًا لم يكن لدى البريطانيين نية لنقل الديمقراطية إلى الهنود. ثانيًا اختار الهنود بأنفسهم النظام البرلماني بحرية في جمعية تأسيسية، وحارب القوميون الهنود من أجل "حقوق الإنجليز" مثلما حارب الثوار الأمريكيون قبل قرنين من الزمان، معتقدين أن تكرار البرلمان سيوجز هذه الحقوق ويضمنها.
عندما اقترح رئيس الوزراء البريطاني السابق كليمنت أتلي، بصفته عضوًا في لجنة دستورية بريطانية، النظام الرئاسي الأمريكي كنموذج للقادة الهنود، قال: "لقد رفضوه بشدة. كان لدي شعور بأنهم اعتقدوا أنني أعرض عليهم سمنًا بدلًا من الزبدة".
أبدى العديد من البرلمانيين المخضرمين -وكثير منهم تلقوا تعليمهم في إنجلترا وشاهدوا التقاليد البرلمانية البريطانية بإعجاب- تمسكهم بالاتفاقية البرلمانية البريطانية وأثنوا على أصالة تقليدهم.
لا يزال أعضاء البرلمان الهنود ينقرون بأصابعهم على مكاتبهم باستحسان بدلًا من التصفيق بأيديهم عند طرح مشاريع القوانين للتصويت، فالدعوة الإيجابية تظل "أينعم"، بدلًا من "نعم".
حتى الشيوعيون لدينا اعتنقوا النظام بسعادة كبيرة؛ فقد اعتاد النائب الماركسي الإنجليزي، البروفيسور هيرين موخيرجي، أن يؤكد بفخر أن رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن كان يشعر بأنه في وطنه خلال ساعة الأسئلة في البرلمان الهندي87 أكثر من البرلمان الأسترالي.
لكن ستة عقود من الاستقلال أحدثت تغيرًا كبيرًا، حيث تلاشى التعرض للممارسات البريطانية وأعاد الصخب الأصلي في الهند تأكيد نفسه.
لقد شهدت بعض مجالس الولايات في نظامنا الفيدرالي بالفعل مشاهد إسقاط الأثاث، وميكروفونات محطمة، والقذف بالنعال من قبل المشرعين العنيدين، ناهيك عن المشاحنات والملابس الممزقة في المشاجرات بين السياسيين، وتم إطلاق رذاذ الفلفل من قبل عضو البرلمان محتجًا على أعضاء الهيئة التشريعية الوطنية.
وبالكاد يمكننا أن نلوم البريطانيين على ذلك أيضًا.
****

ومع ذلك، فإن الحجة القائلة بأن بريطانيا تركتنا بمؤسسات تتمتع بالحكم الذاتي وزخارف الديمقراطية تفشل في مواجهة واقع القمع الاستعماري.
اسمحوا لي أن أستشهد بشخص واحد عاش بالفعل خلال التجربة الاستعمارية، جواهر لال نهرو، الذي كتب في عام 1936 رسالة إلى رجل إنجليزي، اللورد لوثيان، أن الحكم البريطاني "يقوم على شكل متطرف من العنف المنتشر والعقوبة الوحيدة هي الخوف. إنه يقمع الحريات المعتادة التي من المفترض أن تكون

ضرورية لنمو الشعب؛ إنه يسحق المغامر الشجاع الحساس، ويشجع الخجول والانتهازي القابع في وظيفته، والمتسلل والمتنمر.
يحيط نفسه بجيش ضخم من الجواسيس والمخبرين والعملاء المحرضين. أهذا هو الجو الذي تنمو فيه الفضائل المرغوبة أكثر أو تزدهر فيه المؤسسات الديمقراطية؟".
تابع نهرو حديثه عن "تحطيم الكرامة الإنسانية واللياقة، والإضرار بالنفس وكذلك الجسد الذي يحط من قدر أولئك الذين يستخدمونه وكذلك أولئك الذين يعانون منه".
لم تكن هذه طرقًا لغرس أو تعزيز احترام الديمقراطية ومبادئها في الهند. هذا الضرر الذي لحق بروح الهند، وهو أساس احترام الأمة لذاتها، هو ما يغفله دائمًا المدافعون عن الاستعمار.

"سيادة القانون": الحذاء والطحال

إحدى النتائج الطبيعية للحُجة القائلة بأن بريطانيا أعطت الهند الوحدة السياسية والديمقراطية هي أنها أسست "سيادة القانون" في البلاد.
كان هذا، من نواح كثيرة، أمرًا أساسيًّا للمفهوم البريطاني عن الأهداف الإمبريالية. لاحظنا سابقًا جوانب أخرى لما اعتبره البريطانيون "مهمتهم" في الهند. يمكن القول إن إحضار القانون البريطاني إلى السكان الأصليين كان أحد أهم العناصر المكونة لهذه المهمة، تحدث كيبلينج ببلاغة فيما يتعلق بالواجب النبيل لإيصال القانون لمن لا يملكه.
وضع البريطانيون القانون واستمدوا الشرعية، في نظرهم وفي عيون العالم، من ذلك. وبطبيعة الحال، كان "القانون" هو المنفذ الذي مارست منه بريطانيا سلطتها، ولكن في حالة وجود نظام قانوني أسبق من النظام البريطاني، كما كان الحال في الهند، كان لا بد من فرض القانون البريطاني على حضارة أقدم وأكثر تعقيدًا ولها ثقافتها القانونية الخاصة، وهنا أصبحت الحجج الكيبلينجية أقل فعالية.
في الهند أُجبر البريطانيون على استخدام الإكراه والقسوة ليشقوا طريقهم. في كثير من الأحيان كان عليهم اللجوء إلى تفكيك الممارسات السابقة والأنظمة التقليدية، وكذلك، في العملية ذاتها، إعادة تشكيل المجتمع المدني. في ظل هذه الظروف، كما لاحظ باحث بريطاني: "لا يمكن القول بأن القانون وُضع لخدمة مصالح رعايا الاستعمار".
الثناء الأكبر الذي يحق للإمبريالية البريطانية في الهند لأنها منحت الهند قانونها الجنائي الذي صاغه ماكولاي بهدف معلن وهو "التشريع من أجل عرق مهزوم لا يمكن حتى الآن الإنعام عليه بدستورنا بأمان".
جلس ماكولاي لمدة ثلاث سنوات خلف جدران عالية، ومنفصلًا تمامًا عن الأشخاص الذين كان يعمل معهم ظاهريًّا، وأسس قانونًا جنائيًّا كان "مجموعة من الاجتهادات القانونية مكتوبة للجميع وليس لأي شخص، ليس له علاقة بالقوانين الهندية السابقة أو أي شكل آخر من أشكال الحكم على الإطلاق".

حتى البريطانيون شككوا في جهوده، وظل قانون عقوبات ماكولاي دون أن يُسَن غير فعال لأربعة وعشرين عامًا بعد أن أنهاه في عام 1837. تم سنه أخيرًا في عام 1861، ولا يزال ساريًا إلى حد كبير في الهند اليوم بكل مجده الفيكتوري.

إضافة إلى أن البريطانيين قدموا أفكارهم حول المحاكمة أمام هيئة محلفين وحرية التعبير والإجراءات القانونية الواجبة.

هذه قيم قانونية لا جدال فيها، باستثناء طريقة عملها الفعلية؛ لأنه في تطبيقها خلال الحقبة الاستعمارية، لم تكن سيادة القانون نزيهة تمامًا.

كان العدل في الهند البريطانية بعيدًا عن أن يكون أعمى، بل كان شديد الانتباه إلى لون بشرة المدعى عليه. أما الجرائم التي يرتكبها ذوو البشرة البيضاء ضد الهنود فكانت عقبوتها مخففة؛ قتل رجل إنجليزي خادمه الهندي بالرصاص وحكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر وغرامة متواضعة (ثم نحو 100 روبية)، بينما حُكم على هندي أدين بمحاولة اغتصاب امرأة إنجليزية بالسجن المشدد لمدة عشرين عامًا.

لم يُدن سوى عدد قليل من الإنجليز بارتكاب جريمة قتل في الهند في أول 150 عامًا من الحكم البريطاني. لطالما كانت وفاة هندي على يد بريطاني حادثًا، وكانت وفاة بريطاني على يد هندي دائمًا جريمة عقوبتها الإعدام.

كما عانى القضاة الهنود من التمييز العنصري، كما رأينا في قضية القاضي سيد محمود. عندما حاول اللورد ريبون، نائب الملك الوحيد الرؤوف وغير العنصري الذي أرسِل إلى الهند في القرن التاسع عشر، السماح للقضاة الهنود بمحاكمة المتهمين البريطانيين ولعب دور أقوى في الشؤون البلدية (من خلال مشروع قانون "إيلبرت بيل") وكانت ردة الفعل العنيف شديدة.

احتج مساعدوه على أنه من الصعب "تخريب الإمبراطورية البريطانية بالسماح لقرد البنغالي بأن يناقش شؤون مدارسه ومصارفه"، لكن رأي البريطانيون أنه لا المحاكم ولا البلديات مناطق تقبل المشاركة الهندية. قاطع المغتربون البريطانيون ريبون وأدت الاحتجاجات العنصرية إلى سقوط مشروع قانون إيلبرت بيل وإقالة ريبون المبكرة من منصبه.

ظهر نوع معين من القضايا بشكل متكرر في محاكم الاستعمار البريطاني. عانى العديد من الهنود من تضخم الطحال نتيجة الملاريا (أو أمراض أخرى) عندما ركل سيد بريطاني خادمًا محليًا في بطنه -وهو سلوك مألوف في تلك الأيام- فإن طحال الهندي المتضخم ينفجر، مما يتسبب في وفاته.

وكان السؤال الفقهي: هل ترقى الركلة القاتلة إلى القتل أو سوء السلوك الجنائي؟ عندما اعتدى روبرت أوغسطس فولر على خادمه في هذه الظروف عام 1875، ادعى فولر أنه ضربه على وجهه، لكن ثلاثة شهود شهدوا أنه ركله في بطنه، أدين

فقط بتهمة "التسبب في الأذى طواعية"، وحُكم عليه بالسجن خمسة عشر يومًا أو بغرامة قدرها ثلاثون روبية تدفع للأرملة.

(وفقًا للطبيب الشرعي، كان طحال الخادم متضخمًا لدرجة أنه حتى العنف "المعتدل" كان سيؤدي إلى تمزقه).

كتب الكابتن ستانلي دي فير جوليوس في "مذكرات حول السكان الأصليين المضربين"88 عام 1903: "في منتصف الليل الحار تتوقف المروحة، يندفع رجل إلى غرف الثكنات يائسًا من الحرارة والأرق، يسرع في تهور دون الالتفات للعواقب، ويركل المروحة في المكان الخطأ، طحاله. هل تلومه؟ نعم ولا. يعتمد ذلك جزئيًا على ما إذا كان قد توقف لارتداء حذائه".

نشرت صحيفة بانش نشيدًا كاملًا عن "الحذاء البريطاني السميك" كأداة مفضلة للحفاظ على النظام بين السكان الأصليين، وانتهى بـ: "دعونا نغني، دعونا نصرخ من أجل القدم ذات الجلد الضيق، ونكتب على لافتاتنا "الحذاء البريطاني السميك".

انعكس إحجام القضاة البريطانيين في الهند عن إدانة أي مذنب إنجليزي بقتل أي هندي، على انخفاض مسجل في تهم القتل بشكل مثير للفضول في لندن الفيكتورية. اقترح مارتن وينر نموذجًا ممتازًا؛ فقد انخفض معدل القتل في بريطانيا، كما اقترح؛ لأن "أكثر المواطنين عدوانية كانوا منشغلين بإحداث الفوضى في الخارج".

بالطبع ساعد ذلك في التعامل مع الركل المميت في لندن على أنه "قتل متعمد"، بينما في الهند سيُتهم فقط بـ"التسبب في الأذى" أو "ارتكاب فعل متهور أو إهمال" بشرط أن يكون الضحية هنديًا.

صحيح كان هناك تهديد إرهابي من القوميين الهنود في السنوات الأولى من القرن العشرين، والذي ربما يكون قد أثر على القضاة في الفصل في قضايا عنف البيض ضد السكان الأصليين، لكن معظم القتلى الهنود على أيدي أوروبيين كانوا خدمًا أو وصفاء وليسوا رماة قنابل سواديشي89، ولم ترتبط قضاياهم بالإرهاب السياسي. ومع ذلك، فإن الظروف يمكن دائمًا أن تتسع بمرونة للتخفيف من السلوك القاتل للرجل الإنجليزي.

عندما قُتل صبي هندي برصاص الملازمين طومسون ونيف في بنغالور، وصادر القرويون الهنود بندقية نيف بالقوة، حُكِم على اثنين من القرويين بالسجن ستة أشهر بتهمة اختلاس سلاح الرجل الأبيض، في حين ذهب القتلة دون عقاب. وبالفعل تم رفع القضية على أنها حادثة "سكان أصليين ضد أوروبيين".

لم تكن الأحكام التي يصدرها الحكام البريطانيون بحق الهنود والأوروبيين متساوية، ففي كالكتا قُدر أن عقوبة السجن للهندي تزيد عشر مرات على تلك التي تصدر بحق الأوروبيين، بالرغم من أنه وفقًا للإحصائيات فقد كانت الاعتداءات

الأوروبية على الهنود أكثر تكرارًا من تلك التي يشنها الهنود على الأوروبيين، ومع ذلك تمت إدانة جميع المتهمين الهنود تقريبًا بالقتل بينما اعتُبرت معظم الأفعال الأوروبية السيئة إما عرضية أو دفاعًا عن النفس، وخُفِّضت على كل حال من القتل للاعتداء.

في إحدى القضايا التي وجد فيها قاض بريطاني دليلًا على أن الجريمة كانت جريمة قتل "صريح"، وجد القاتل البريطاني مجنونًا وبالتالي لم يكن مسؤولًا عن أفعاله.

لم يكن كل البريطانيين بنفس القدر من الارتياح لهذا الشكل من العدالة. في عام 1902 عندما قام ثلاثة جنود من فوج الفرسان الرمّاحين التاسع بضرب رجل هندي حتى الموت في سيالكوت لرفضه إحضار امرأة ليقضوا معها الليلة، لم تبذل السلطات الفوجية أي جهد للتحقيق، وحاولوا الهرب من خلال تصوير الضحية على أنه سكير.

لكن الحادث أثار غضب عدد كبير من البريطانيين الذين يعيشون في الهند. حتى نائب الملك، اللورد كرزون، الذي لم يكن محبًا للهنود، شعر بالرعب بدرجة كافية ليعلن: "لن أكون طرفًا في أي تكتم فاضح على الحالات السيئة التي يوجد منها الكثير في هذا البلد، أو للنظرية القائلة بأن الرجل الأبيض قد يركل أو يضرب رجلًا أسود حتى الموت مع الإفلات من العقاب لأنه مجرد زنجي". لم يستطع كرزون تغليظ العقوبة، لكن نُقل الفوج البريطاني بأكمله إلى عدن.

ومع ذلك فقد أُجبر على مشاهدة موكب استعراضي في دلهي بعد بضعة أسابيع دون تعاطف، حيث كانت الأقسام الإنجليزية من الحشد تهتف للفوج نفسه بحماس أثناء مروره أمامهم. إذا كان كرزون، من بين كل الناس، قد تأثر لدرجة الإدلاء ببيان متعاطف مع الهنود، فيمكن للمرء أن يتخيل حجم المشكلة.

يشير أحد الباحثين، جوردانا بايلكين، إلى وجود استثناءات قليلة (وإن كانت قليلة جدًا) لهذه القاعدة للعدالة الواعية بالعرق.

في ثلاثة قضايا نادرة أُعدِم بريطانيون بتهمة قتل هنود، جون راد في البنغال (1861)، أربعة بحارين: ويلسون، أبوستل، نيكولاس وبيتر في بومباي (1867)، لكن عبر مئتي عام من الحكم البريطاني، وآلاف القضايا التي مات فيها الهنود على أيدي أسيادهم المستعمرين، كانت تلك القضايا الثلاث الاستثناء الوحيد.

بشكل عام عارض القضاة المدنيون البريطانيون وقضاة الصلح في المناطق الريفية معاقبة الأوروبيين، في حين كانت المحاكم العسكرية والمحاكم المدنية العليا على استعداد لإنزال عقوبات أشد نسبيًا على من يهاجم الهنود، فبحسب ضابط في الخدمة المدنية الهندية، خدم ثلاثين عامًا في أواخر القرن التاسع عشر: "هناك فجوة كبيرة وخطيرة بين الشعب والمحاكم لا سبيل إلى ردمها".

قالت مجلة برابهات القومية المعتدلة في عددها الصادر في ديسمبر 1925، والتي كتبت بعد العفو عن رجل إنجليزي وبراءته من ركله هنديًا حتى الموت:
إن الإجابة عن سبب عدم رضا الهنود عن الحكم البريطاني يمكن العثور عليها في مثل هذه الحوادث. مثل هذا التجاهل المؤلم للحياة الهندية لا يمكن إلا أن يترك انطباعًا عميقًا في قلب كل هندي، ولا عجب أنه على الرغم من نصيحة المهاتما غاندي الملحة بشأن اللاعنف، فإن المؤامرات الثورية تُسمع في الهند المضللة.
طالما توجد هذه العلاقة بين الحذاء والطحال، فإن الهند ستكون الدولة الأكثر تحطمًا وتدهورًا في العالم.
خلق عرق أجنبي النظام القانوني، وفُرض فرضًا على الشعب المحتَل الذي لم يؤخذ رأيه بشأن هذا الخلق، كان بمنتهى البساطة والوضوح أداة استعمارية لفرض السيطرة، كما أشار أيضًا هنري نيفينسون: "طبق القانون في ظل نظام يُجبر فيه الهنود على العيش دائمًا تحت المراقبة الرسمية التي تقرأ خطاباتهم الشخصية، وتحجز على طرودهم وتلغرافاتهم، وتعيِّن أشخاصًا ليراقبوا أفعالهم".
هذا هو حكم القانون كما علمنا إياه البريطانيون، كان أمامنا الكثير لكي نتحرر من تعلمه.
***

ثمة مشاكل أخرى، لقد وقف حكم القانون دائمًا في صف المستوطنين البيض، أجاز القانون التمييز العنصري، فجانب الأندية الخاصة التي لم تفتح أبوابها إلا للبيض، علقت الكثير من الفنادق البريطانية والمنشآت الأخرى لافتات تقول: "ممنوع دخول الهنود والكلاب". كانت واحدة من تلك الحوادث التي مُنع فيها الهندي من دخول فندق واتسون في بومباي هي ما دفعت جاميستجي تاتا لأن يشيد واحدًا من أكبر الفنادق فخامة ورقيًا في زمانه، تاج محل، والذي فتح أبوابه للهنود.
تمت معاملة النساء بأبوية فيكتورية وليس مجرد كراهية للنساء، على الصعيد المؤسسي مثلًا استفادت نساء ساحل مالابار من قانون الأم وتمتعن بممتلكات وحقوق اجتماعية واسعة، ناهيك عن الاستقلالية الجسدية، تم دفعهن لقبول القيود الأبوية باعتبارها طريقة العيش "الصحيحة" و"الأخلاقية" وإخضاع أنفسهن للأزواج والأبناء جسديًا واجتماعيًا واقتصاديًا.
اضطرت النساء الهنديات الجنوبيات، اللواتي كن يكشفن نهودهن بحكم العرف، للخضوع لمهانة الامتثال لمعايير الأخلاق الفيكتورية، سرعان ما أصبح الحق في تغطية الثدي علامة على الاحترام الذي يميز الطبقة العليا، وبُذلت الجهود لحرمان نساء الطبقة الدنيا من هذا الامتياز، مما أدى إلى فضول استعماري مستوحى من البعثات التبشيرية كتمرد قماش الثدي من 1813 إلى 1859 في ترافانكور مدراس.90

وضع قانون الاغتصاب في الهند، المنصوص عليه في قانون العقوبات الهندي في الحقبة الاستعمارية، عبئًا على الضحية لإثبات "حسن سيرها وسلوكها" وإثبات وقوع اغتصاب، مما جعلها عرضة للتشكيك من قبل محامٍ معارِض. لم يتم الإبلاغ عن العديد من حالات الاغتصاب نتيجة الإذلال الذي تعرض له الضحايا من هذا النظام.

ونظرًا لأن حكم القانون كان يهدف إلى إدامة السيطرة البريطانية على الهند، فقد صيغ كأداة للحكم الإمبراطوري. تم قمع الانشقاق السياسي قانونيًّا من خلال أعمال مختلفة، إذ اشتمل قانون العقوبات على تسعة وأربعين مادة عن الجرائم المتعلقة بالاعتراض على الدولة (و11 مادة فقط تتعلق بجرائم الموت).

كما انعكست عنصرية الدولة الاستعمارية في قانون العقوبات، إذ أعطى قانون القبائل الإجرامية لعام 1911 السلطة للبريطانيين لتقييد الحركة والتفتيش وحتى احتجاز الأشخاص من مجموعات معينة، إذ اعتُبر أفرادها منخرطين بشكل مزمن في نشاط "إجرامي".

كان هذا يخلق مجتمعًا سيئًا يخلقه قانون أسوأ، لكنه ظل موجودًا حتى ما بعد الاستقلال. والأسوأ من ذلك أن آثاره لم تكن إنسانية.

أوضح الباحث سانجاي نيجام كيف أن الاختراع البريطاني لمفهوم "القبائل الإجرامية"، وتشريعاتها التي تم تمريرها لتأكيد هذا التصنيف، أدت إلى جمع سجلات متطفلة من التفاصيل الشخصية، والقيود المفروضة على حركة أفراد هذه القبائل، والإخلاء القسري لأشخاص ينتمون لـ"القبائل الإجرامية" ونقلهم إلى مستوطنات نائية أو إلى معسكرات إصلاحية (إعادة تأهيل).

بالطبع يُعد النظام القضائي وقانون العقوبات واحترام القضاة وقيمة العدالة حتى لو لم تُطبق بإنصاف على الهنود في عهد الاستعمار إرثًا جديرًا بالتقدير، والهنود سعداء به، لكن خلال العملية أرهقتنا بريطانيا بنظام قضائي معادٍ تعثر بشكل مفرط في الإجراءات الشكلية، والتي هي بعيدة كل البعد عن أنظمة العدالة التقليدية في الهند.

ليس من شك أن الأنظمة التقليدية مثل خاب البانشايات91 في الشمال كانت لها قيود شديدة خاصة بها وغالبًا ما كانت تُستخدم لدعم نظام اجتماعي جائر، ولكن كما أظهرت رواندا بمحاكم الجاكاكا92 يمكن للأنظمة التقليدية أن تتكيف مع المعايير الحديثة للعدالة دون التأخيرات المفرطة الناتجة عن الإجراءات والشكليات وتكاليف النظام الغربي.

كان الإرث الاستعماري يعني نظامًا من المحاكمات التي لا نهاية لها والقضايا المعلقة منذ فترة طويلة، مما ترك الهند مع سجل عالمي لا تحسد عليه من الأعمال القضائية المتراكمة التي تتجاوز إلى حد بعيد أي دولة أخرى في العالم. (لا تزال

هناك قضايا معلقة، في بعض المحاكم الدنيا في الهند، والتي تم رفعها في أيام الحكم البريطاني).

عدم تدخل أم تلاعب؟

جزء من حجة كرم الاستعمار البريطاني هو أن البريطانيين كانوا بدرجة كبيرة حكامًا غير متطفلين ولا يرغبون في التدخل في الشؤون المحلية للسكان الهنود، الذين اعتقدوا أن تقاليد وعادات الهند رغم أنها "بغيضة وبدائية" لكن قد يكون من الواجب احترامها.

كما أوضح إعلان الملكة لعام 1858 صراحة: نحن نعلن أنه بإرادتنا وسعادتنا الملكية ألا يتعرض أي منهم للاعتداء أو المضايقة بسبب معتقداتهم أو شعائرهم الدينية، بل يجب أن يتمتع الجميع على حد سواء بحماية القانون المتساوية والنزيهة، ونحن نطالب بشدة جميع من في السلطة تحت قيادتنا، ونفرض عليهم الامتناع عن أي تدخل في المعتقد الديني أو عبادة أي من رعايانا وإلا أثار استياءنا الشديد.

نظرًا لأن البريطانيين لم يكونوا مدفوعين إما بالمسيحية الصليبية لدى الإسبان أو الحماس الثقافي لدى الفرنسيين، بل لم يحركهم سوى الجشع المالي، فلم يحرصوا على تغيير المجتمع الهندي أو تشكيله على صورتهم، لكن صحيح أن العنصرية البريطانية شكّلتها قناعات التفوق المسيحي، كما قال ويليام ويلبرفورس، أشهر المسيحيين الإنجيليين في بريطانيا: "ديننا سامٍ ونقي وصالح، بينما دينهم حقير وفاجر ووحشي".

بالنسبة للعديد من البريطانيين تم تبرير الإمبريالية على أنها حملات صليبية أخلاقية لتحرير الهنود من الوثنية والرزيلة لكنهم ترددوا كثيرًا في الشروع في ذلك، في الوقت الذي قام فيه البرتغاليون بتنصير غوا93، فعلى سبيل المثال لم يستورد الهنود أسقفهم الأول حتى العام 1813، كتب جون ويلسون: "كان الهدف الأول والوحيد تقريبًا، للقوة البريطانية في الهند، هو الدفاع عن حقيقة الوجود البريطاني على الأرض الهندية". بالنسبة لمعظم الإمبرياليين، كانت الهند مهنة وليست حملة صليبية. لم يكن تغيير الهند هو الهدف بل جني الأموال منها.

وفقًا لملاحظات أنجوس ماديسون: "لم تكن هناك تغييرات كبيرة في مجتمع القرية، أو في نظام الطوائف، أو وضع المنبوذين اجتماعيًّا أو نظام الأسرة المشتركة أو في تقنيات الإنتاج الزراعي". لم يكن محقًّا تمامًا، في الواقع، كما سنرى، أصبح النظام الطائفي أكثر صرامة في ظل حكم البريطانيين مما كان عليه في الهند قبل الاستعمار.

ومع ذلك ينسب البريطانيون أيضًا الفضل لأنفسهم في إنهاء الممارسات البربرية للساتي (أو سوتي، وهي تضحية الأرامل بأنفسهن على محارق جنازات أزواجهن، مما جعلها أكثر بشاعة لأن العديد من الضحايا كن فتيات صغيرات متزوجات من

رجال أكبر سنًا بكثير) والبلطجية (طقوس سطو وقتل تم تنفيذه باسم الإلهة كالي من قبل مجموعة من المجرمين الذين منحوا اللغة الإنجليزية لقبهم الجماعي، البلطجية).94

الحقيقة أن البريطانيين تدخلوا في العادات الاجتماعية فقط عندما كان من مصلحتهم القيام بذلك. كانت الفجوة شاسعة بين المبادئ الليبرالية العالمية والممارسة الاستعمارية الفعلية في الحكم والقضاء.

أتطرق إلى بعض المزاعم الأكثر تضليلًا للإصلاحات الاجتماعية البريطانية لاحقًا في الكتاب، ما أود قوله هنا هو أن البريطانيين في كل الأحوال سيتدخلون في الممارسات المحلية عندما يهتمون بذلك، وسيمتنعون عندما يفقدون اهتمامهم، وسيدّعون الفضيلة الكُبرى في أي مسلك منها.

في هذه العملية، أثناء تقنين النظام القانوني وإرساء قانون العقوبات الهندي، ألقى البريطانيون على الهند بأحكام مسبقة من الحقبة الاستعمارية تخلوا عنها منذ فترة طويلة في الداخل ولكنها لا تزال راسخة في الهند، مما تسبب في بؤس لا يوصف للملايين.

سلط عدد من الخلافات المحتدمة في الهند في عام 2016 والتي تبدو غير مترابطة، تركيزاً شديدًا على العنصر الوحيد المشترك بينهما، كلها تتعلق بالجرائم الجنائية المقننة في التشريعات البريطانية التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية والتي أثبتت الهند أنها غير قادرة أو غير راغبة في تجاوزه.

جرَّم قانون العقوبات الهندي من بين أمور أخرى (وهي مجرد أمثلة قليلة)، والذي صاغه حكام الإمبراطورية البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر، المثلية الجنسية بموجب القسم 377، وابتكر جريمة "الفتنة" التي تم بموجبها اعتقال الطلاب وهم يهتفون بالشعارات، وطبق معايير مزدوجة على ارتكاب الزنا.

تم سن المفهوم القاسي لـ"الفتنة" كجريمة في عام 1870 لقمع أي انتقاد للسياسات البريطانية. بموجب المادة 124 أ من قانون العقوبات الهندي، يمكن توجيه تهمة إثارة الفتنة إلى أي شخص يستخدم "كلمات أو إشارات أو تمثيلًا مرئيًا لإثارة السخط ضد الحكومة" ويحتمل أن يُحكم عليه بالسجن المؤبد.

تم تبرير هذا صراحة من قبل مؤيدي القانون في ذلك الوقت على أساس تقييد حرية التعبير في دولة خاضعة: تحدث بريطاني بصراحة في عام 1870 عن حاجته إلى قانون للحد من "جرائم الفتنة التي لا تنطوي على انتهاك مطلق للسلم". بعبارة أخرى، لا توجد حرية تعبير للهنود.

عندما تم تشديد القانون في عام 1898، حتى يصبح أكثر قسوة مما كان عليه في إنجلترا، اعترف نائب حاكم البنغال البريطاني: "من الواضح أن قانون التحريض على الفتنة مناسب لشعب تحكمه حكومة من جنسيته ودينه وقد يكون غير مناسب، في بعض النواحي لدولة خاضعة لحكم أجنبي".

لذلك كان القصد من التحريض على الفتنة أن يكون أداة لإرهاب القوميين الهنود، كان المهاتما غاندي من بين ضحاياه البارزين.
لقد صدم العديد من الهنود برؤية هذا القانون مطبقًا في الهند الديمقراطية. اعتقال طلاب في جامعة جواهر لال نهرو بنيودلهي في فبراير 2016 بتهمة التحريض على الفتنة ورفعوا شعارات "معادية للهند" في سياق احتجاجات ضد إعدام شريك إرهابي مُدان، ولم يكن من الممكن رفع دعوى قضائية ضد منظمة العفو الدولية في أغسطس 2016 بشأن نفس التهم لولا الصياغة الفضفاضة القائمة على صياغة الاستعمار للقانون.
بصفتي عضوًا في البرلمان غضبت أيضًا من أحكام القانون التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية، وقدمت مشاريع قوانين في مجلس النواب سعيًا لتعديلها، قلت بأن وجود هذه الأحكام في كتب القانون جعل قانون العقوبات لدينا عرضة لسوء الاستخدام من قبل السلطات بطرق تنتهك الحق الدستوري للهنود.
سيسمح مشروع القانون الذي قدمته بتوجيه الاتهام للفرد بالتحريض فقط عندما تؤدي أقواله أو أفعاله مباشرة إلى استخدام العنف أو التحريض على العنف أو تشكل جريمة يعاقب عليها بالسجن مدى الحياة بموجب قانون العقوبات الهندي، مثل القتل العمد والقتل أو الاغتصاب. إن مجرد الكلمات أو الإشارات التي تنتقد الإجراءات أو القرارات الإدارية للحكومة لن تشكل فتنة.
هدفي هو تعزيز حرية التعبير والحق في معارضة الحكومة، مع توكيد الضمانات ضد استخدام الكلمات للتحريض على العنف، وهي خيارات لم تكن متاحة للهنود تحت الحكم البريطاني. وبالمثل، فإن القسم 377 من قانون العقوبات الهندي، الذي سُن في عام 1860، يجرم "الجماع الجسدي المخالف للطبيعة" وهو مصطلح قديم جدًا لدرجة أنه قد يثير السخرية في معظم المجتمعات الحديثة.
لم تكن هناك محرمات قط ضد المثلية الجنسية في الثقافة الهندية والممارسات الاجتماعية، حتى أتى بها البريطانيون الفيكتوريون.
المادة 377 بقدر ما تجرم الأفعال الجنسية التي تتم بالتراضي بين البالغين في أماكن خاصة فهي تنتهك الحقوق الأساسية المكفولة بموجب المادة 21 (الحياة والحرية، بما في ذلك الخصوصية والكرامة)، والمادة 14 (المساواة أمام القانون) والمادة 15 (حظر التمييز) من دستور الهند الحرة. إن تعديلي للقسم 377 كان سيؤدي إلى إلغاء تجريم ممارسة الجنس بالتراضي بين البالغين من أي جنس أو توجه.
ومع ذلك، صوّت نواب محافظون من حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم ضد تقديمه إلى البرلمان، مما دفع نشطاء مجتمع الميم95 إلى المحكمة العليا، التي وافقت على الاستماع إلى التماس "إعادة نظر" ضد حكمها السابق بتأييد القانون.

قد يوفر المسار القضائي، في الواقع، طريقة أكثر فعالية لإلغاء هذا القسم الجائر من قانون العقوبات.

تم القبض على 58 هنديًا بموجب المادة 377 في عامين فقط (2014 و2015) بسبب أفعال تمت في خصوصية منازلهم. ثمانية وخمسون هنديًا عدد كبير جدًا. المفارقة أنه في الهند كان هناك دائمًا مكان للأشخاص من مختلف الهويات والتوجهات الجنسية.

لم يكشف التاريخ الهندي والأساطير عن أي مثال على التحيز ضد الاختلاف الجنسي، على العكس من ذلك، في ملحمة ماهابهاراتا العظيمة، قام شيكاندي مغاير الجنس بقتل بيهيشما، وكذلك مفهوم أردان أريشوارا96 عن الإله على أنه نصف رجل ونصف امرأة، مما دفع رئيس وزراء ولاية أندرا براديش في الثمانينيات، ن.ت. راما راو، إلى ارتداء ملابس أردان أريشوارا ومفاجأة أتباعه، وهو تصرف غير عادي، بل وغريب الأطوار، لكن لا يزال يُنظر إليه على أنه يتماشى إلى حد كبير مع التقاليد الهندية.

تم الاعتراف بالمتحولين جنسيًا كجنس نابونساك97 في الأدب الفيدي والبوراني، ومُنحوا الأهمية الواجبة في الهند عبر التاريخ (وحتى في المحاكم الإسلامية خلال عصر المغول).

اعترفت النصوص الجاينية بمفهوم أوسع للهوية الجنسية من خلال التحدث عن فكرة اختلاف الجنس النفسي عن الجنس المادي. لسوء الحظ، فإن قانون العقوبات الهندي الذي صاغته بريطانيا يجرم جوانب السلوك البشري والواقع الإنساني التي لم تكن تعتبر في السابق جنائية أو تستحق عقوبة قانونية.

يستهدف القسم 377 من قانون العقوبات الهندي وقانون القبائل الجنائية لعام 1871 مجتمع المتحولين جنسيًا وكذلك مجتمع المثليين جنسيًا. ينتهك هذا الروح الهندية وتقاليد ما لا يقل عن 2000 عام من الممارسات الثقافية الهندية، والأساطير، والتاريخ، وأساليب بوراناس، وأساليب العيش الهندية.

بدلًا من التسامح التقليدي للهند ومبدأ "عش ودع غيرك يعيش"، أرهق البريطانيون البلاد خلال الحقبة الاستعمارية بشرح وتقرير ما هو جيد وصحيح للهنود. من المفارقات أن نرى المدافعين الذين نصبوا أنفسهم عن بهاراتيا سنسكريتي (الهند الفيدية التقليدية) على مقاعد وزارة المالية يدافعون الآن عن أسوأ الأحكام المسبقة للأخلاق البريطانية الفيكتورية.

قانون العقوبات الهندي ليس أسهل على النساء المستقيمات منه على المثليين. فالمادة 497 التي تجرم الزنا، تعاقب العلاقات خارج نطاق الزواج التي تشمل النساء المتزوجات وليس الرجال المتزوجين. يمكن للزوج مقاضاة زوجته بتهمة الزنا، أو الرجل الذي يقيم علاقة جنسية مع زوجته، لكن لا يمكن للمرأة أن تقاضي زوجها لعلاقته خارج إطار الزواج، بشرط ألا تكون شريكته قاصرًا أو متزوجة.

هذه المعايير المزدوجة، التي تم الكشف عنها في سلسلة من القضايا مؤخرًا تعكس مرة أخرى القيم الفيكتورية بدلًا من أفكار القرن الحادي والعشرين عن الأخلاق.

ومن المفارقات، أنه في جميع الحالات الثلاث، قام البريطانيون بمراجعة قوانينهم الخاصة، لذلك لم تعد أي من الجرائم التي جرَّموها في الهند غير قانونية في بريطانيا.

من أسوأ تركات الاستعمار أن آثاره السيئة استمرت لفترة أطول من الإمبراطورية.

لا أقصد إلقاء اللوم على البريطانيين وحدهم في استمرار هذه المظالم، لكن البريطانيين كرّسوا هذه القوانين التي ثبت صعوبة تعديلها.

من اللافت أنه لم يكن هناك من هو أكثر سماحة من رئيس الهند السابق، براناب موخيرجي، الذي اختار الذكرى السنوية الـ155 لقانون العقوبات الهندي للتأكيد على الحاجة إلى مراجعة شاملة له، وأعلن أن قانوننا الجنائي "سنّه البريطانيون لتلبية احتياجاتهم الاستعمارية". لقد احتاج إلى المراجعة ليعكس "وعينا الاجتماعي المعاصر" بحيث يمكن أن يكون "مرآة مخلصة لحضارة تؤكد على القيم الأساسية التي تقوم عليها".

إن عدم قيام الهنود بهذا الأمر حتى الآن ليس خطأ بريطانيا بالطبع، ولكن من خلال وضع قوانين جائرة في الكتب، تركت بريطانيا وراءها إرثًا قمعيًا.

لقد حان الوقت للهند في القرن الحادي والعشرين لإخراج الحكومة من غرفة النوم التي لم يتحرج البريطانيون من دخولها. لقد حان الوقت أيضًا لإدراك أن نطاق الآراء السياسية المسموح به في ديمقراطية حيوية ومثيرة للجدل لا يمكن التوفيق بينها وبين قانون الفتنة الاستعماري الخبيث.

***

4- "فرِّق تسد"

إذا كانت ادعاءات البريطانيين بإنشاء مؤسسات سياسية قابلة للنمو في الهند، والروح الديمقراطية، والبيروقراطية الفعالة وسيادة القانون تبدو كلها فارغة بعد التحليل في الفصل السابق، فإن تأكيدهم المطلق على أنهم أورثوا الهند وحدتها السياسية هو الذي يدعم هذه الادعاءات.

ولكن أثناء وقوع الأحداث المذكورة أعلاه، بدأ مشروع بريطاني آخر مناهض للديمقراطية يؤتي ثماره من شأنه أن ينزع المصداقية عن أي رأي موثوق بأن الوحدة السياسية للهند كانت هدفًا للاستعمار البريطاني.

إن مشهد الجنود الهندوس والمسلمين وهم يثورون معًا في عام 1857 ويقاتلون جنبًا إلى جنب، مستعدين للالتفاف تحت قيادة بعضهم بعضًا، والتعهد بالولاء المشترك لملك المغول الضعيف، أثار قلق البريطانيين، الذين لم يمر عليهم وقت طويل حتى استنتجوا أن تقسيم المجموعتين وتحريضهم ضد بعضهم هو الطريقة الأكثر فعالية لضمان استمرار الإمبراطورية بلا منازع.

في أوائل عام 1859، نصح حاكم بومباي البريطاني آنذاك، اللورد إلفينستون، لندن بأن "تفرق لكي تسود" "Divide et impera" كانت الحكمة الرومانية القديمة، وينبغي أن تكون لنا". (لم يكن محقًّا تمامًا؛ لم يكن الرومان هم من صاغوا المصطلح، بل فيليب الثاني ملك مقدونيا، على الرغم من اتباع بعض الفاتحين الرومان لتعاليمه).

بعد بضعة عقود، رأى السير جون ستراشي أن "وجود عقائد معادية بين الشعب الهندي" كان ضروريًّا "لموقفنا السياسي في الهند".

الطائفة والعرق والتصنيف:

كان لدى البريطانيين موهبة استثنائية في خلق هويات خاصة وتفخيمها ورسم خطوط إدارية قائمة على العرق في جميع مستعمراتهم.

لقد افترض العلماء أن هذه الممارسة قد تكون نابعة من الرعب البريطاني من إضعاف هويتهم الإنجليزية المثالية، والتي لم يُسمح لرعاياهم الاستعماريين بالتطلع إليها. في هذا الشأن اختلفوا تمامًا عن الفرنسيين، الذين ذهبت سياستهم في الاستيعاب الثقافي إلى حد العثور على الأطفال الأفارقة والآسيويين الصغار وهم يرددون بإخلاص: nos ancêtres les Gaulois (أسلافنا الغالون) في فصول مدارسهم في السنغال أو فيتنام.

كان الهنود دائمًا رعايا وليسوا مواطنين أبدًا طوال أيام الإمبراطورية، لم يكن من الممكن أن يفترض أي هندي أن يقول "أنا بريطاني" بالطريقة التي شجع بها الفرنسي الإفريقي على قول "أنا فرنسي" "Je suis français".

اتضح هذا الميل للانفصال في المواقف البريطانية منذ البداية. في الواقع تم إثبات ذلك في البلد الوحيد ذي البشرة البيضاء الذي استعمره البريطانيون؛ أيرلندا. فبدلًا

من استيعاب الأيرلنديين في العرق البريطاني، تم إخضاعهم من قبل أسيادهم الجدد، وحُظِر الزواج المختلط (كذلك تعلم اللغة الأيرلندية أو اعتماد أنماط الملابس الأيرلندية) وتعرض أغلب الأيرلنديين للفصل لأبعد الحدود.

إذا كان بوسع البريطانيين فعل ذلك مع أناس يشبهونهم، فقد مالوا إلى ما هو أسوأ بكثير مع الشعوب ذات البشرة الداكنة التي غزوها في الهند. وإذ فحصنا بعض جوانب هذه الظاهرة في الفصول السابقة، أود أن أفحص كيف صنفوا الهنود إلى فئات مختلفة غير قابلة للتغيير، لا سيما تلك المتعلقة بالطائفة والدين.

لنبدأ بافتراض حسن نية البريطانيين وأنهم ربما كانوا يميلون إلى الشك في أن الهنود أيضًا مثلهم ولا يريدون أكثر من حماية أنفسهم وراء هوياتهم، لكن الجهد البريطاني لفهم الاختلافات العرقية والدينية والطائفية والطبقية بين رعاياهم أصبح حتمًا تمرينًا في تحديد هذه الاختلافات وتقسيمها وإدامتها.

وهكذا كتب المسؤولون الاستعماريون بانتظام تقارير وأجروا تعدادات صنفت رعاياهم في مصطلحات ضيقة محيرة أكثر من أي وقت مضى، بناءً على لغتهم ودينهم وطائفتهم وطبقاتهم وعرقهم ولون بشرتهم. في عملية هذا التصنيف والترتيب، لم تُجسد أفكار المجتمع فحسب، بل تم أيضًا إنشاء مجتمعات جديدة بالكامل من قبل أشخاص اعتقدوا بوعي أنهم مختلفون بشكل خاص عمن يحيطون بهم.

يشرح عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي نيكولاس ديركس الأمر بشكل واضح: "أصبح الاستعمار ممكنًا، وتم الحفاظ عليه وتقويته من خلال تقنيات الحكم الثقافية كما كان من خلال أنماط الغزو الأكثر وضوحًا ووحشية التي أوصلت قوى الاستعمار لأول مرة إلى الشواطئ الأجنبية... الاستعمار نفسه كان مشروعًا للسيطرة الثقافية.

سهّلت المعرفة الاستعمارية الغزو وفي الوقت نفسه كانت نتاجًا له، من نواحٍ مهمة ومحددة، كانت المعرفة هي كل ما يدور حوله الاستعمار.

تم إعادة بناء وتحويل الأشكال الثقافية في المجتمعات المصنفة حديثًا على أنها "تقليدية" من خلال هذه المعرفة، والتي خلقت تصنيفات وتعارضات جديدة بين المستعمِرين والمستعمَرين، الأوروبيين والآسيويين، الحديث والتقليدي، الغربي والشرقي... وبينما تتحول الهند إلى أطروحة أنثروبولوجية ضمن المصالح الاستعمارية، مهَّد سرد تكوينها الاجتماعي، وقدراتها السياسية وإرثها الحضاري بشكل متزايد للترويج لحتمية الاستعمار واستمرارية الحكم الإمبراطوري البريطاني".

أكد برنارد كوهن، الباحث في الاستعمار البريطاني في الهند، أن البريطانيين أساؤوا فهم الميزات التي رأوها في المجتمع الهندي وأفرطوا في تبسيطها في الوقت نفسه، ووضعوا الهنود في قوالب نمطية حددوها وتم تعيينهم فيها باسم

التقاليد القديمة، المخطط المفاهيمي الذي ابتكره البريطانيون لفهم الهند والعمل فيها، لقد اتبعوا باستمرار نفس المنطق، وقللوا الرموز المعقدة إلى حد كبير والمعاني المرتبطة بها إلى بضعة أسماء مجازية. كان لا بد من ترجمة القوانين إلى مصطلحات يمكن أن يفهمها البريطانيون ويطبقونها. مجتمع معقد وفوضوي في كثير من الأحيان ورخو دائمًا مثل الهند أعيد تعريفه من قبل البريطانيين ليكون مكانًا للقواعد والأنظمة، بمجرد أن حدد البريطانيون، بما يرضيهم، ما فسروه على أنه قواعد وعادات هندية، كان على الهنود الالتزام بهذه التركيبات.

ربما لم يكن مثل هذا التمرين ممكنًا في عصر ما قبل الحداثة، حيث كانت الهويات أكثر مرونة وأقل تمييزاً، وصعوبات اختراق المسافة وتوسيع الاتصالات جعلت من الصعب خلق وعي بالهوية يتجاوز المحلية.

أشار الكاتب والمفكر الرائد في القومية، بنديكت أندرسون، بشكل مقنع إلى أن الهويات التي توحد أعدادًا كبيرة من الناس لا يمكن أن تنشأ إلا بعد أن يتحقق مستوى تكنولوجي معين. لا جدال في أن التعبير الحاد للهويات التي تشمل مجتمعات واسعة هو ظاهرة حديثة نسبيًا، ولأن مثل هذه الهويات تم "تخيلها" و"اختراعها" إلى حد كبير، كما افترض أندرسون الشهير.

حكم البريطانيون الهند في الوقت الذي أصبح فيه هذا النوع من إنشاء الهوية ممكنًا، وذلك بفضل التطورات الحديثة في النقل والاتصالات. في حين أن أكبر المغولي العظيم98 ربما استخدم مثل هذه التقنيات لدمج شعبه المتنوع معًا، لكن البريطانيين استخدموها للفصل والتصنيف والتقسيم.

يشير بعض النقاد إلى أنه نادرًا ما يمكن إلقاء اللوم على البريطانيين بسبب الانقسامات الموجودة مسبقًا في المجتمع الهندي، ولا سيما الطائفية منها، التي قسمت (ولا تزال تقسم) غالبية السكان الهندوس إلى طوائف اجتماعية متعارضة ومتنافرة في كثير من الأحيان.

يبدو هذا عادلًا بما فيه الكفاية، لكن صحيح أيضًا أن البريطانيين، بعلم أو بغير علم، ساعدوا في ترسيخ وإدامة ظلم النظام الطائفي، إذ جاء البريطانيون من مجتمع هرمي مع نظام طبقي راسخ، كانوا يميلون بشكل غريزي إلى البحث عن نظام مماثل في الهند.

بدؤوا بتشريح المجتمع الهندي في "طبقات" أشاروا إليها على أنها "دينية في المقام الأول" بطبيعتها. ثم استولوا على قمة الهرم الطبقي الاجتماعي، لكن لم تكن الطائفية بنية اجتماعية مستقرة بشكل خاص في أيام ما قبل بريطانيا. على الرغم من وجود متغيرات، بالطبع عبر الزمان والمكان، إلا أن الطائفية كانت على نطاق واسع شكلًا متحركًا من التنظيم الاجتماعي يُعاد تشكيله وخلقه باستمرار من خلال المعتقدات والسياسة والمصالح الاقتصادية في كثير من الأحيان للرجال المهيمنين في ذلك الوقت.

ومع ذلك، صدَّر البريطانيون النظرية القائلة بأن التسلسل الهرمي الطائفي والتمييز يؤثران على طريقة عمل المجتمع الهندي. يمكن القول إن هذا تعريف ضيق للغاية لكيفية عمل المجتمع الهندي فعليًا في حقبة ما قبل بريطانيا، وبفضل الحكم الاستعماري أصبح الآن حكمة تقليدية.

شرح ديركس بالتفصيل في كتابه المميز "طوائف العقل" "Castes of Mind" كيف أصبحت هذه "الطائفية" تحت حكم البريطانيين، مصطلحًا واحدًا قادرًا على التعبير عن، وتنظيم وفوق كل شيء منهَجة الأشكال المتنوعة للهوية الاجتماعية في الهند، ومجتمعها ونظامها.

خصص الاستعمار للطائفية المكانة التي تحتلها اليوم، وذلك نتيجة لقاء ملموس مع الحداثة الاستعمارية خلال مئتي عام من الهيمنة البريطانية ينتقد ديركس الدور الإمبراطوري البريطاني في تجسيد الطائفية الاجتماعية، مستخدمين قوتهم الاستعمارية لترسيخ دور الطائفة في المجتمع كمقياس لجميع الجوانب الاجتماعية.

في الواقع، كانت الطائفية كما يقولون "مجرد تصنيف واحد من بين العديد من التصنيفات الأخرى، طريقة واحدة لتنظيم وتمثيل الهوية". علاوة على ذلك، لم تكن الطبقة الطائفية فئة واحدة أو تتبع حتى منطقًا واحدًا للتصنيف، حتى بالنسبة للبراهمة، الذين كانوا المستفيدين الأساسيين من مبدأ الطائفية.

يمكن للمجتمعات الإقليمية أو القروية أو السكنية، ومجموعات القرابة، والأحزاب الفئوية، والفرق الرئيسة، والانتماءات السياسية وما إلى ذلك أن يحلوا محل الطائفية كقاعدة للهوية وإعادة تشكيل الطرق التي تم بها تنظيم الطوائف بشكل أكثر انتشارًا وأكثر شمولية وأكثر اتساقًا مما كانت عليه من قبل. يرى ديركس في ذلك سمة أساسية للقوة الاستعمارية لتشكيل المعرفة في المجتمع الهندي.

وهو يقترح، عن قصد، أن "النظام الطائفي أصبح الشكل الاستعماري للمجتمع المدني" أو كما يقول أستاذ العلوم السياسية الهندي بارثا تشاترجي99 إنها الحجة الاستعمارية لعدم تمكن المجتمع المدني من النمو في الهند، لقد برر حرمان الهنود من الحقوق السياسية (الذين كانوا في النهاية رعايا وليسوا مواطنين)، وشرح الضرورة الحتمية للحكم الاستعماري.

يرفض العلماء الذين درسوا العلاقات الطائفية ما قبل الاستعمار الطرح القائل بأن نظام فارنا (تقسيم جميع الطوائف إلى أربع مجموعات هرمية مع البراهمة في القمة وحتى الملوك والمحاربين في الدرجة الأدنى) يمكن أن يرسم صورة كاملة للواقع، فمثلًا طبقة كشاتريا التي ضمت الجيش النخبة والحاكمة لم يكونوا مرؤوسين من البراهمة بل هم من وظفوهم، ودفعوا رواتبهم، وتعهدوا برعايتهم، واستمعوا لهم أو انتبذوهم بحسب ما بدا لهم مناسبًا في أوقات مختلفة.

ولا يمكن لمثل هذا التصنيف المبسط أن ينظم -بشكل واقعي- الهويات والعلاقات الاجتماعية لجميع الهنود عبر شبه القارة الشاسعة، بهوياتها البديلة وطبقاتها

الفرعية وعشائرها وغيرها من الصيغ التي كانت موجودة وازدهرت بطرق متعددة في أماكن مختلفة.
تم تطوير نظام الطوائف الرباعي والذي يمتد عبر جميع أنحاء الهند ويحتضن امتدادها الحضاري المعقد، كما يؤكد العلماء المعاصرون بأدلة كبيرة، في ظل الظروف الخاصة للحكم الاستعماري البريطاني. إما أن البريطانيين لم يفهموا أو فضلوا تجاهل الحقيقة الأساسية التي مفادها أن النظام لا يجب أن يعمل كما هو موصوف من الناحية النظرية.
النقاهة البريطانية:
في أواخر القرن الثامن عشر، عندما كانت شركة الهند الشرقية تفرض سيطرتها على الهند، وكان من بين كبار مسؤوليها بعض ممن لديهم اهتمام حقيقي بفهم البلاد، بدأ البريطانيون في دراسة الشاسترا، أو الأطروحات السنسكريتية التي تشمل القانون وغير ذلك، من أجل تطوير مجموعة من المبادئ القانونية لمساعدتهم على الفصل في النزاعات في المجتمع المدني الهندي.
استأجر الحاكم العام، وارن هاستينغز، أحد عشر خبيرًا (علماء براهمة) لإنشاء ما أصبح يُعرف باسم قانون قوانين جينتو أو مرسوم الBانديت. نظرًا لأن البريطانيين لم يتمكنوا من قراءة النصوص السنسكريتية القديمة أو تفسيرها، فقد طلبوا من مستشاريهم من البراهمة صياغة القانون بناءً على النصوص الهندية الدينية ومعرفتهم بالعادات الهندية.
كان الناتج عبارة عن نص "أنجلو براهميني" ينتهك الممارسة الفعلية نصًا وروحًا على حدٍ سواء؛ نصًا لأنه لم يكن دقيقًا فيما يتعلق بالأصول، وفي الروح لأن الباندت100 استفادوا من المهمة التي كُلفوا بها لصالح طائفتهم الخاصة، من خلال تفسير وحتى خلق "عادات" مقدسة لم يكن لها في الواقع أصل ديني. أدى هذا إلى تضخيم مشكلة التسلسل الهرمي الطائفي في البلاد.
قبل ذلك، يوضح الدارسون أن النزاعات في المجتمع المدني الهندي تمت تسويتها عن طريق جاتي أو بيرادري (الطائفة أو العشيرة)، أي إن مصير الشخص داخل مجتمع أو عشيرة يحدده أقرانه وفقًا لتقاليدهم وقيمهم المحلية ودون الحاجة إلى موافقة من أي سلطة طبقات أعلى.
عكس هذه الممارسة المنتشرة على نطاق واسع، استشهد الباندتات بتفسيرات فقهية من النصوص التي تم إهمالها منذ فترة طويلة لتكريس وضعهم كرموز وحيدة للسلطة، وقد أمَّن معظم البريطانيين على كلامهم.
كان لدى البعض شكوكهم. أكثر المستشرقين البريطانيين علمًا، ويليام جونز، الذي أسس عام 1797 الجمعية الآسيوية في كلكتا وخدم في المحكمة العليا للقضاء، قال: "لم يعد بإمكاني أن أكون تحت رحمة أهلنا الذين يتعاملون مع القانون الهندوسي كما يحلو لهم، ويضعون له أسعارًا معقولة حين لا يخدمهم".

لكن جونز مات شابًا بشكل مأساوي ولم تتكرر حكمته في خلفائه. كان واضحًا، من نظرة خاطفة إلى المجتمع الهندي، أن الممارسات الاجتماعية الفعلية لم تتبع بالضرورة القانون الرسمي أو "الشاستر" ولكن تم الاستشهاد بالنصوص القديمة الآن، وبالنظر إلى غياب المرونة التي لم يمتلكوها من الأصل، وذلك بشكل أساسي لتقييد استقلالية المجتمع وبالتالي السيطرة عليه بسهولة أكبر باسم السلطة الدينية.
خدم هذا مصالح السياسة البريطانية، التي سعت صراحة إلى "عد وتصنيف وتقييم سكانهم المستعمَرين ومواردهم" للأغراض الإدارية. تم إجراء التصنيفات العرقية والاجتماعية والطائفية والإثنية كجزء من استراتيجية إمبريالية بشكل أكثر فاعلية لفرض سيطرة بريطانيا على السكان الهنود المستعمرين والحفاظ عليها.
أكدت العملية أيضًا قناعتهم الأولية بأن البراهمة، بمعرفتهم بالفيدا، كانوا الأكثر تأهيلًا وملاءمة كوسطاء لهم لحكم الهند. تمتع البراهمة بالرعاية البريطانية على المجموعات الأخرى وبدؤوا يعتبرون أنفسهم فوق كل الطوائف الأخرى، التي اعتقد البريطانيون، بعدما احتووا تحيز البراهمة، أنهم طبقات أدنى.
كانت النتيجة غلبة ملحوظة للبراهمة في مناصب ذات أهمية في الراج البريطاني. شغل البراهمة، الذين لم يكونوا أكثر من عُشر السكان، أكثر من 90% من المناصب المتاحة للهنود في الخدمة الحكومية، باستثناء الوظائف الوضيعة، سيطروا على المهن المفتوحة للهنود وعلى الأخص المحاماة والطب، ودخلوا الصحافة والأوساط الأكاديمية، لذلك كانت أصواتهم هي التي تسمع بصوت عالٍ، حتى صاروا هم من يمثلون الرأي العام الهندي.
يمكن القول إن الهند كانت مجتمعًا ميريتوقراطي101 قبل أن يستقر راج البريطاني لتكريس البراهمة في مثل هذا الموقف المهيمن.
كما دخلت أفكار القرن التاسع عشر عن العرق في المزيج، فقد كشف الباحث الأمريكي، توماس ميتكالف، كيف عرَّفت أيديولوجية العرق في تلك الحقبة، الحضارة الأوروبية بأنها ذروة التحقق الإنساني، في حين تم تصوير الأجناس ذات البشرة الداكنة على أنها بدائية وضعيفة وتعتمد على الوصاية الأوروبية من أجل التطور.
استوعب الهنود كثيرًا من هذا الإجحاف الذي غرسه في نفوسهم قرنان من هيمنة الرجل الأبيض وطبول عبادة التفوق البريطاني عليهم. أتذكر أنني قرأت في طفولتي قصة هندي من أوائل من زاروا إنجلترا، وقد اندهش من أنه حتى الأطفال الذي يلمعون الأحذية هناك كانوا بريطانيين، لذلك تم استيعاب العجرفة الإنجليزية تمامًا في الهند.
عند وصول الأمير الشاب ولاحقًا نجم الكريكيت رانجي إلى إنجلترا كطالب، فوجئ "بمشهد البريطانيين المنخرطين في أعمال الطبقة الدنيا" (تم التأكيد له على أن عمال الشحن والتفريغ هم "أيرلنديون فقط").

كيف قوض إحصاء السكان وحدتهم؟
في بريطانيا حدد رسم الخرائط البريطاني المساحات على النحو الذي يخدم ويضيف لحكمها، أصبحت الخريطة أداة للسيطرة الاستعمارية. حتى المتحف، ذلك التراث البريطاني الثمين، صُمم لتعزيز المشروع الإمبراطوري لأنه هنا يمكن تخصيص الأشياء والمصنوعات اليدوية والرموز وتسميتها وترتيبها وتقسيمها وتصنيفها وبالتالي التحكم فيها، تمامًا كما يمكن التحكم في الناس.
انضم التعداد السكاني إلى الخريطة والمتحف كأدوات للهيمنة الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر.
استمر الولع البريطاني بعلم التصنيف والتقسيم الاجتماعي في الظهور طوال فترة حكمهم، وتم إضفاء الطابع الرسمي عليه من خلال التعداد الذي أجروه أولًا في عام 1872 ثم كل عشر سنوات من عام 1881، وتحويله إلى "تعداد إثنوغرافي" في عام 1901.
أعاد التعداد التأكيد على عملية تعريف الطوائف، وتخصيص سمات معينة لهم، وابتكار تسميات غير عادية لمجتمعات بأكملها، مثل "السباقات العسكرية" و"القبائل الإجرامية".
تمامًا كما أصبح "البراهمة" تسمية يُسعى إليها تكريسًا للمكانة الاجتماعية، كان تعريف التعداد لطبقة الفرد يميل إلى تحديد مصير أي "شودرا"102 من خلال تحديد هويته في جميع أنحاء البلاد. في حين أنه قبل الحكم البريطاني كان على المنتمي لطبقة الشودرا مغادرة قريته فقط وتجربة حظه في ولاية أميرية مختلفة في الهند حيث لا يكون مرتبطًا بطائفته، لكن الاستعمار جعله شودرا مدى الحياة أينما كان.
كما أدى الإيمان البريطاني بالصفات القتالية لـ"سباقات الدفاع عن النفس" إلى تقييد الاحتمالات المهنية لأولئك غير المصنفين على هذا النحو، نظرًا لأن سياسات التجنيد في الجيش البريطاني كانت تستند عادةً إلى التصنيفات الطائفية.
في الأيام الخوالي، يمكن لأي فرد لديه الطول والعضلات المطلوبة أن يكسب رزقه كمحارب، بغض النظر عن خلفيته الطبقية. في الهند البريطانية كان هذا أكثر صعوبة إن لم يكن مستحيلًا، حيث تم إنشاء الأفواج بأكملها على أساس الهويات الطبقية.
اختلف إجراء التعداد في الهند البريطانية بشكل كبير عن إجراء التعداد السكاني في بريطانيا؛ لأنه على عكس البلد الأم كان التعداد في الهند بقيادة علماء الأنثروبولوجيا البريطانيين الذين يسعون إلى تشريح المجتمع الهندي، من أجل التحكم فيه وحكمه على النحو الأمثل.
كما ذكرت سابقًا، عاش الهنود في فترات ما قبل الاستعمار في مجتمعات ذات ممارسات ثقافية متداخلة، وأدنى حد من الوعي الذاتي، وغياب الوعي بتفاصيل

اختلافاتهم عن المجتمعات الأخرى، باستثناء الأحكام العامة.
هذا ما أكده الباحث سوديبتا كافيراج، الذي لاحظ أن المجتمعات ما قبل الاستعمار كانت لها حدود غير دقيقة "غامضة" لأن بعض الهويات الجماعية لم تكن قائمة على أساس إقليمي، ولأن "جزءًا من ضبابية الخرائط المجتمعية يرجع إلى كون المجتمعات التقليدية على عكس المجتمعات الحديثة لا يتم تعدادها".
غير أن الإحصاء بالطبع غيَّر ذلك كما فعلت الخطوط الإقليمية الأكثر استقرارًا التي رسمها المستعمرون على خرائطهم الجديدة والدقيقة للغاية.
في حقبة ما قبل الاستعمار، كانت حدود المجتمع أكثر ضبابية، ونتيجة لذلك لم تكن هذه المجتمعات واعية بنفس الطريقة التي أصبحت بها تحت الحكم الاستعماري.
في غياب "الولاءات الواضحة والحادة" للعصر الحديث، كان من غير المرجح أن تعادي جماعات ما قبل الاستعمار بعضها بعضًا بسبب الاختلافات المجتمعية أو الطائفية المتصورة.
لقد أصبحوا كذلك كنتيجة لـ"تعريفهم" من قبل البريطانيين بعبارات حصرية للطرفين.
لم يتمكن البريطانيون من العثور على أي شخص ليخبرهم بشكل رسمي أين أو كم عدد أي مجتمع معين؛ اكتشف مفوضو الإحصاء، أن خطوط الحدود بين الهندوس والسيخ والجاين بالكاد كانت موجودة، وأن العديد من الجماعات الهندوسية والمسلمة في أجزاء مختلفة من البلاد تشترك في ممارسات اجتماعية وثقافية مماثلة فيما يتعلق بالزواج والمهرجانات والطعام والعبادة.
يتعارض ذلك مع الافتراض الاستعماري بأن المجتمعات يجب أن تكون متنافرة وأن الفرد يجب أن ينتمي إلى مجتمع أو آخر، حتى ركّب البريطانيون ببساطة افتراضاتهم على الواقع الهندي، وصنفوا الناس حسب الدين أو الطبقة أو القبيلة على أساس إجابات غير دقيقة عن أسئلة مفوضي التعداد.
عانى النهج البريطاني حتمًا من تحيزات وقيود العصر، وهكذا، اتخذ هربرت ريسلي، مفوض التعداد عام 1901 ومؤلف كتاب The People of India الموجز، من الخدمة المدنية الهندية نهجًا أنثروبولوجيًا وعلمًا لتحسين النسل، حيث قام بإجراء قياسات فيزيائية للجماجم الهندية وأنوف على الافتراض السائد آنذاك بأن هذه الصفات الجسدية تعكس القوالب النمطية العرقية.
(هو الذي أعلن أن عام 1901 سيكون تعدادًا إثنوغرافيًا، وتزعم ذلك شخصيًا).
مدعومًا بصور مكثفة لسمات الوجه والممارسات الاجتماعية، ساعد عمل ريسلي البريطانيين على استخدام هذا التصنيف لتأكيد قناعاتهم الخاصة حول التفوق البيولوجي الأوروبي على الهنود، ولإنشاء اختلافات عرقية واجتماعية و"قبلية" بين شرائح مختلفة من شعب الهند. التي عملت على إعادة تشكيل وإثبات "النماذج السائدة للمعرفة الاجتماعية".

الهنود الذين استجوبهم فريق ريسلي أكدوا بشكل متوقع كلًّا من هوياتهم الطائفية وحقهم في امتيازات خاصة على الطوائف الأخرى، مما يبرز الاختلافات ذاتها التي أراد البريطانيون رؤيتها والتي أبرزوها في المقدمة.

سعوا من خلال ذلك للحصول على فوائد لمجموعتهم، القبول في بعض الأفواج العسكرية، على سبيل المثال، أو المنح الدراسية لبعض المؤسسات التعليمية، على حساب آخرين أو تساويًا بهم. لم تكن تلك المنافسة الطبقية معروفة بشكل واسع في أيام ما قبل بريطانيا، لم يكن الوعي الطائفي واضحًا كما كان في أواخر القرن التاسع عشر.

خدمت كل هذه التصنيفات بدورها مصالح المستعمرين من خلال تزويدهم بأداة لخلق تصورات للاختلاف بين الجماعات لمنع الوحدة فيما بينها، وتبرير الهيمنة البريطانية، والتي يمكن اعتبارها وحدها بمثابة تجاوز لهذه الاختلافات وتوجيه الهنود إلى مستوى الوجود الأعلى والأكثر تحضرًا، تحت الوصاية الحميدة للإمبراطورية طيبة النوايا.

اعتبر البريطانيون هذه الانقسامات أمرًا مسلّمًا به حتى إن الكاتب الذي يُنظر إليه على أنه متعاطف على نطاق واسع مع الهنود، أي.م فورستر، قال بطله الهندي عزيز، في "ممر إلى الهند": "لا شيء يحتضن الهند بأكملها، لا شيء، لا شيء".

برزت هذه العملية الاستعمارية، التي استهدفت خلق الهوية في الهند البريطانية، حتى في تشكيل الهويات اللغوية. يعتقد كل من المؤرخين ديفيد واشبروك وديفيد ليليفيلد أن الديموغرافية اللغوية المحددة وفقًا للأقاليم قد ظهرت من المشروع الاستعماري البريطاني لتصنيف وإحصاء المجتمع الهندي من أجل السيطرة عليه. يقترِحان أن فكرة الهويات اللغوية نفسها نشأت من اعتقاد القرن التاسع عشر في اللغة باعتبارها الرابطة الراسخة للعلاقات الاجتماعية، والاقتناع الضمني بأن "الأجناس" أو "الأمم" تتحدث لغة مشتركة وتعيش في مواقع إقليمية محددة.

وبالمصادفة صنف البريطانيون، في ذروة حماستهم للتصنيف، حتى المهن القديمة غير المخزية، مثل ديفاداسيس (راقصات المعابد) أو البيجيس (موسيقيو البلاط)، الذين ماثلوا في بعض النواحي مكانة شبيهة بالجيشا في اليابان، ضمن فئة "البغايا"، وبذلك يتم إخراجهم لأول مرة من المجتمع المحترم.

كان التأثير الجانبي المقلق لهذا النمط المتغير من الهيمنة الاجتماعية سياسيًا؛ لم تمتد أفكار الديمقراطية إلى جميع طبقات المجتمع الهندي تحت الحكم البريطاني. تكمن إشارة مفيدة لهذا في صعود "الطبقات المتخلفة" الأكثر عددًا إلى مناصب بارزة سياسيًا في الهند المستقلة، والتي لم تصبح ممكنة إلا عندما سمحت الديمقراطية للهنود الأحرار بالتراجع عن الجمود الخبيث للنظام الاجتماعي الهندي المدعوم من بريطانيا.

نتجت عن هذه السياسات البريطانية، سواء كانت مقصودة أو من قبيل الصدف أو كليهما، عملية فصل اجتماعي سرعان ما تجلت على أنها انفصال نفسي وتمييز للاختلافات، مما أدى بدوره -حيثما أمكن ذلك- إلى الانفصال الفعلي وعند المطالبة بالحكم الذاتي ظهر الانقسام السياسي في الوقت المناسب، حيث تم تحفيز كل مجتمع على الخوف من أن نجاح الآخرين قد يعرض مصلحتهم الشخصية للخطر.

الانقسام الهندوسي الإسلامي:

كان أبرز هذه الاختلافات في الهوية هو الانقسام الديني، الحقيقي أو الوهمي، ولكن ما تم التركيز عليه فورًا هو ذاك الذي وقع بين الهندوس والمسلمين.

أصبح الدين وسيلة مفيدة لفرق تسد؛ كان الانقسام بين الهندوس والمسلمين، كما يوثق عالم الدين الأمريكي بيتر جوتشالك، قد حدده وأبرزه البريطانيون وحرضوا عليه كاستراتيجية متعمدة. أوضحت المؤرخة البارزة روميلا ثابار، أن ثلاث حجج هي أساس التفسير الاستعماري للتاريخ الهندي.

الأول كان التقسيم البريطاني للتاريخ الهندي إلى "فترات" مصنفة وفقًا لدين الحكام، وهكذا كانت الفترات "الهندوسية" و"الإسلامية" و"البريطانية" التي صاغها جيمس ميل في تاريخ الهند البريطانية (نُشرت بين 1817 و1826).

كان هناك افتراض ضمني في مثل هذه الفترة الزمنية بأن الهند دائمًا مكونة من مجتمعات دينية متجانسة ومعادية بعضها لبعض، في المقام الأول الهندوس والمسلمون.

كانت الحجة التأسيسية الأخرى هي أن الاقتصاد السياسي في الهند ما قبل الاستعمار كان شكلًا من أشكال "الاستبداد الشرقي"، والذي اعتبر أساسًا أن المجتمع الهندي جامدًا يحكمه "حكام مستبدون وقمعيون" أفقروا الناس.

سبق أن تطرقتُ إلى هذه الفكرة ورفضتها في هذا الكتاب. الحجة التأسيسية الثالثة -أن المجتمع الهندوسي كان دائمًا مقسمًا إلى أربع طبقات رئيسة أو فارنات- يتم تناولها بشكل منفصل في هذا الفصل.

بحلول منتصف القرن التاسع عشر، كان الثلاثي ميل (جون ستيورات ميل) وماكولاي (توماس ماكولاي) وفريدريك ماكس مولر وهو عالم الدراسات الهندية الألماني العامل في بريطانيا، قد أسسوا فعليًا بناءً استعماريًا للماضي الهندي، حتى إن الهنود تعلموا استيعابها.

في قراءتهم، كان يُنظر إلى الحضارة الهندية على أنها هندوسية في الأساس، كما حددتها الطوائف العليا وتنحدر من العرق الآري الذي زُعم أنهم قاموا بغزو نحو 1500 قبل الميلاد من سهول آسيا الوسطى في الشمال، ثم تشردوا واندمجوا مع السكان الأصليين، وطوروا حضارة زراعية مستقرة، وتحدثوا السنسكريتية وألّفوا الفيدا.

جاء المسلمون كموجة أولى من الغزاة والفاتحين، وحل محلهم البريطانيون بدورهم. أصبح هذا التاريخ بدوره الحكمة التي تلقاها القوميون الهنود في أواخر القرن التاسع عشر، والإحيائيون الهندوس والمسلمون، وحتى الحركات العالمية الراسخة في الروحانية الهندية القديمة مثل الجمعية الثيوصوفية، التي أصبح مؤسسها، العقيد ه.س. أولكوت، من أبرز الداعين لنظرية "الأصول الآرية" في القرن التاسع عشر.

كان أولكوت، رغم ذلك، أول من جادل بأن الآريين كانوا من السكان الأصليين للهند ونقلوا الحضارة من الهند إلى الغرب، وهي الفكرة التي يروج لها اليوم منظرو الهندوتفا.103

من خلال استبعاد المسلمين من السرد القومي الأساسي، ساعد التفسير الاستعماري للتاريخ الهندي في القرن التاسع عشر على ولادة نظرية الدولتين التي قسمت البلاد في نهاية المطاف، كما أنه أضفى شرعية تحت ستار العلم، على السياسة الاستراتيجية البريطانية "فرق تسد"، والتي بذل فيها الإمبرياليون كل جهد لتسليط الضوء على الاختلافات بين الهندوس والمسلمين لإقناع الأخير بأن مصالحهم تتعارض مع تقدم الدولة الهندوسية.

مرة أخرى، كما هو الحال مع الاختلافات الطبقية واللغوية، لم يكن لهذا أي أساس في تاريخ ما قبل الاستعمار. يقترح الباحث جيانيندرا باندي أن الطائفية الدينية كانت في جزء كبير منها بناءً استعماريًا.

توضح أعماله كيف أدت جهود المستعمرين في حصر وتصنيف وتفصيل الهنود الذين حكموهم بشكل مباشر لزيادة "الوعي الطبقي الأفقي"، كما ساهم في الوعي بالاختلاف الديني بين الهندوس والمسلمين. طلبت السلطات الاستعمارية في كثير من الأحيان من ممثلي الطائفتين أن يكوّنوا بوعي ذاتي عادة "راسخة" مثل سؤالهما عن المعتقدات والممارسات السائدة حول ذبح البقر، الأمر الذي دفع كلا المجموعتين إلى تقديم نسخة متزمتة بشكل مبالغ فيه لما يعتقدان أنه يجب أن تكون عليه المعتقدات والممارسات! على الرغم من تأكيد باندي على وجود مثل هذه الهويات في فترة ما قبل الاستعمار، إلا أنه اعتقد بأن السياسات الاستعمارية أدت إلى جمود هذه الهويات المجتمعية.

يبدو هذا معقولًا تمامًا. تكثر القصص عن المجتمعين اللذين يعملان بشكل معتاد سويًا في أوقات ما قبل الاستعمار حول قضايا مفيدة بشكل أساسي، على سبيل المثال، يساعد الهندوس المسلمين في إعادة بناء ضريح، أو يفعل المسلمون الشيء نفسه عندما تكون هناك حاجة لإعادة بناء معبد هندوسي.

يُطلق على الهندوس المتدينين أحيانًا أسماء إسلامية وكانوا في كثير من الأحيان علماء يجيدون اللغة الفارسية؛ خدم المسلمون في جيش الماراثا (الهندوسي) تحت

إمرة المحارب الملك شيفاجي، كما فعل الهندوس راجبوت في قوات الإمبراطور المسلم أورنجزيب.
شمل جيش فيجاياناجارا فرقًا من المسلمين على ظهور الخيل. على مستوى القرية، يؤكد العديد من المؤرخين بأن الهندوس والمسلمين يتشاركون في طيف واسع من العادات والمعتقدات، حتى إنهم أحيانًا يبجلون نفس القديس أو المكان المقدس.
في موقع الحج الشهير ساباريمالا بولاية كيرالا، بعد صعود شاق إلى ضريح اللورد أيابا على قمة تل، يقابل المؤمن أولًا مزارًا لتلميذه المسلم، فافار سوامي، تماشيًا مع الممارسة الإسلامية، لا يوجد فيها صنم بل لوح حجري رمزي، سيف (إذ كان فافار محاربًا) وقطعة قماش خضراء، لون الإسلام.
يدير الدراويش المسلمون الضريح. (في مثال آخر مذهل، مذهل لأنه يعد مفارقة تاريخية وتوفيق بين الأديان في آن واحد، يستضيف معبد تاميل نادو في جنوب أركوت، قبر متعال رافوتان، وهو زعيم قبلي مسلم كامل اللحية، وكوم كوم104 وقدور نبيذ النخيل -الذي يحمي دروبادي في المهابهاراتا-. لاحِظ بالطبع، أن الإسلام لم يكن موجودًا عندما تم تأليف ماهابهاراتا، ولكن في روايات ما بعد الإسلام دخل زعيم قبلي مسلم في المؤامرة!).
عاش الهنود من جميع الطوائف الدينية حياة متشابكة لفترة طويلة، وحتى الممارسات الدينية نادرًا ما كانت إقصائية؛ وهكذا عزف الموسيقيون المسلمون وغنوا الأغاني التعبدية الهندوسية، واحتشد الهندوس في الأضرحة الصوفية وعبدوا القديسين المسلمين هناك، وصنع الحرفيون المسلمون في بيناريس الأقنعة التقليدية لعروض رام ليلا105 الهندوسية.
احتفل شمال الهند بما كان يسمى "جانجا-جاموني تهزيب"، وهي ثقافة توفيقية مزجت الممارسات الثقافية لِكلا العقيدتين. روَت روميلا ثابار كيف كتب بعض الشعراء، الذين ولدوا مسلمين لكنهم كانوا يعبدون آلهة هندوسية، شعرًا تعبديًّا عميقًا، ولا سيما سيد إبراهيم، المعروف شعبيًا باسم راسخان، وكان يتلى له على نطاق واسع أعماله ضحى وباجانس المهداة للإله كريشنا في القرن السادس عشر.
تشير أيضًا إلى أن محكمة المغول أصبحت الراعي المبهر لترجمة العديد من النصوص الدينية السنسكريتية إلى الفارسية، بما في ذلك ملحمة ماهابهاراتا (المترجمة باسم رزمنامه) والبهاغافاد جيتا، مع تعاون الكهنة البراهميين في الترجمة مع علماء فارسيين.
بالنسبة لجيانيندرا باندي، فإن مثل هذه الحكايات، بالإضافة إلى أمثال الجنرالات الهندوس في محاكم المغول، أو الوزراء الهندوس والمسلمين في حاشية حاكم السيخ رانجيت سينغ، تشير إلى "ضبابية" الهويات الواعية لذاتها ونقص التعريف

الذاتي على أساس الدين (أو حتى الطائفة)، داخل كل من السكان الهندوس والمسلمين.
لا تشير هذه القصص إلى أيديولوجيات معادية أو متعارضة بشكل متبادل. كان قبول الاختلاف، كما أعلن سوامي فيفيكاناندا في البرلمان العالمي للأديان في شيكاغو، أمرًا أساسيًا للتجربة الهندية طوال تاريخها الحضاري الطويل. ولم يكن الدين في الماضي بالضرورة هو الأساس العام للعمل الجماعي، ناهيك عن التعبئة السياسية؛ لعبت الطائفة والمجتمع، والجاتي106 والبراداري107 دورهم.
ولكن الدولة الاستعمارية فككت الروابط التي جمعتهم معًا لأجيال، عبر هذه الانقسامات من خلال التعدي على تضاريس المجتمعات المختلفة، وبالتالي إبطال العلاقات الاجتماعية للسكان الأصليين.
الحقائق واضحة؛ بدأت الصراعات واسعة النطاق بين الهندوس والمسلمين (والمحددة دينيًا) فقط في ظل الحكم الاستعماري. تم تصنيف العديد من أنواع الصراع الاجتماعي الأخرى على أنها دينية بسبب افتراض المستعمرين الاستشراقيين بأن الدين هو الانقسام الأساسي في المجتمع الهندي.
ثمة إجماع عام على أنه أمر مشكوك فيه ما إذا كانت الهوية الهندوسية أو الإسلامية الشاملة كانت موجودة بأي شكل له معنى في الهند قبل القرن التاسع عشر.
أدرك أن هذا التأكيد سيثير المتشككين الذين سيجادلون بأن المسلمين والهندوس كانوا يذبحون بعضهم بعضًا منذ 712 م على الأقل، عندما غزا المحارب العربي المراهق محمد بن قاسم مملكة السند الهندوسية. في الواقع، فإن الحجة القائلة بأن التوتر كان موجودًا منذ 1200 عام، منذ ظهور الإسلام في شمال الهند، غالبًا ما يتم طرحها من قبل كل من الباكستانيين (لتبرير الانفصال) وأتباع قضية الهندوتفا (القومية الهندوسية)، الذين يؤكدون بشكل روتيني أن 60.000 معبد هندوسي تم تدميرها على يد الحكام المسلمين على مر القرون، وبنيت المساجد على أنقاض 3000 من تلك المعابد.
لا جدال في أن بعضًا من هذا قد حدث: على المرء فقط زيارة مسجد السلطان شمس الدين إلتمش الشهير والهندسة المعمارية المحيطة به في مُجمع قطب في دلهي لرؤية المنحوتات الدينية الهندوسية المتقنة التي لا تزال تزين الأعمدة.
لكن البحث الذي تم إجراؤه بشكل منفصل من قبل المؤرخين سينثيا تالبوت وريتشارد.م. إيتون في جزأين مختلفين من الهند يشير إلى أن تدنيس المعبد كان إلى حد كبير "ظاهرة تقدم نحو الحدود"، بسبب الحرب وتحدث بشكل رئيس في ذروة حماسة النزاع المسلح عبر تغيير الخطوط الإقليمية.
يعتقد إيتون أن تدمير المعبد من قبل الحكام الأتراك وغيرهم من الحكام المسلمين في جميع أنحاء الهند حدث بشكل رئيس في الممالك التي كانت في طريقها للغزو؛

كان المعبد الملكي يرمز إلى سلطة الملك في الفكر السياسي الهندوسي، وبالتالي فإن تدميره يدل على إذلال مطلق للملك، وتؤكد أبحاث تالبوت في ولاية أندرا براديش وقت انتشار المسلمين في المنطقة نتائج مماثلة.
بعبارة أخرى، كانت دوافع هجمات الغزاة على المعابد سياسية وليست دينية.
يوضح كل من إيتون وتالبوت بأن تصوير المسلمين على أنهم إسلاميون محطمو أوثان، مدفوعون لتدمير المعابد بسبب التعصب الديني، بعيد كل البعد عن الحقيقة.
من الواضح أن المغيرين الذين جاؤوا وذهبوا مثل محمود الغزنوي ومحمد غوري ونادر شاه كانوا مصممين على التدمير والنهب، لكن المسلمين الذين بقوا في الهند هاجموا المعابد ليس لتدميرها، ولكن لأنهم قدّروها وفهموا أهميتها.
مثل هذه الحجة لا بد أن تثبت لتكون مثيرة للجدل، لا سيما بالنظر إلى العديد من الأمثلة على تحطيم المقدسات التقليدية من جانب المحاربين المسلمين، لكن هناك عددًا أكبر من الأمثلة على الانسجام والتعايش. أفضل مثال على التعايش الديني الهندي في حقبة ما قبل الاستعمار، حيث كانت الهويات متماسكة على نحو مبهر، ويمكنها أن تتكيف بسهولة بعضها مع بعض، يأتي من ولاية كيرالا الحالية، التي أطلق عليها البريطانيون ساحل مالابار.
انعكس الانفتاح على التأثيرات الخارجية، العربية والرومانية والصينية والبريطانية والإسلامية والمسيحية والبراهمية التي دخلت في تكوين شعب المالايالي (كيرالي)، على تراثهم التجاري.
منذ أكثر من ألفي عام كان للكيرياليين علاقات تجارية ليس فقط مع أجزاء أخرى من الهند ولكن مع العالم العربي والفينيقيين والإمبراطورية الرومانية، لذلك انفتح المالاياليون منذ فترة طويلة على باقي البشرية ورحبوا بهم.
وجد اليهود الفارون من الاضطهاد الروماني ملجأ هنا؛ ثمة ما يدل على استيطانهم في كرانجانور منذ عام 68 م. وبعد 1500 عام، استقر اليهود في كوتشي، حيث بنوا كنيسًا رائعًا لا يزال قائمًا. ينتمي مسيحيو كيرالا إلى أقدم مجتمع مسيحي في العالم خارج فلسطين. وعندما أحضر القديس توما، أحد رسل يسوع الاثني عشر، المسيحية إلى ولاية كيرالا، قيل إن فتاة يهودية تعزف على الفلوت رحبت به على الشاطئ.
بعض من نصَّرهم القديس توماس كانوا من النخبة عريقة النسب، براهمة النامبوديري Namboodiri Brahmins، مما يعني أن هناك هنودًا مارست عائلاتهم المسيحية لفترة أطول بكثير مما يمكن لأسلاف أي بريطاني ادعاؤه.
لم ينتشر الإسلام في كيرالا بحد السيف كما حدث في الشمال بل عن طريق التجار والمسافرين والدعاة، الذين جلبوا رسالته في الأخوة والمساواة إلى الشعب الساحلي. تم تشجيع واعتناق الدين الجديد بسلامٍ أكثر من تعرضه للرفض.

في الواقع، كما ذكرت سابقًا، أعجب زامورين108 كاليكوت بمهارات الملاحة البحرية لهذا المجتمع لدرجة أنه أصدر مرسومًا في القرن السادس عشر يلزم أسرة كل صياد في مملكته، بتربية ابن واحد كمسلم ليقود أسطوله الإسلامي الذي يقوده بحارة ذوو أصول عربية كنجالي مارايكار.
كان أول حادث عنف مسجل في ولاية كيرالا، والذي شارك فيه المجتمع المسلم وتم تعريفه دينيًا على أنه تعارض الجيوش المتصارعة من المحاربين أو الملوك المتنازعين في الهند البريطانية، عندما حدث "تمرد مالابار" في عام 1920.
بالنظر إلى شبه جزيرة جنوب الهند في وقت الغزوات الإسلامية (من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر)، لاحظت سينثيا تالبوت أنه مع بقاء الأغلبية من سكان جنوب الهند في العصور الوسطى غير مسلمين، حتى داخل المناطق التي كان المسلمون يهيمنون سياسيًا عليها، إلا أن كلا المجتمعين ظلا منسجمين دائمًا. كانت درجة معينة من التعاون والتعاضد حتمية في هذه الظروف. فقد اعتمدت الأنظمة السياسية الإسلامية في شبه الجزيرة على المسؤولين والمحاربين الهندوس لتحصيل الضرائب والحفاظ على النظام في الريف. فيما يتعلق بالتصوير المجازي بعضهم لبعض، "فقد تعايش كل من تشويه السمعة والتسامح على حد سواء جنبًا إلى جنب في أي مرحلة كانت"، لكنها كانت تميل إلى إبراز الغربة بدلًا من الدين. والغربة، بالطبع كانت سمة تميل إلى التلاشي، إن لم تكن تختفي تمامًا مع مرور الوقت.
أصبحت العواقب السياسية لهذا الإنكار البريطاني لما قبل الاستعمار، والبناء الإمبراطوري المتعمد لـ"الانقسام الهندوسي الإسلامي" بعد عام 1857 واضحًا للعيان في أواخر القرن التاسع عشر. عندما أسس آلان أوكتافيان هيوم المؤتمر الوطني الهندي، رحب بشكل نشط، بكل الهنود من جميع الأديان في المنظمة، وكان من بين الرؤساء القلائل الأوائل للمنظمة هندوس ومسيحيون وفرس ومسلمون.
لم يوافق البريطانيون على موقف هيوم الليبرالي. لو كانوا صادقين في تمكين طبقة متعاونة من الهنود الحاصلين على تعليم إنجليزي، لأمكنهم فعل ذلك بسهولة، واستمالة هؤلاء المحامين الليبراليين، كما كان أغلبهم، ضمن الحكم البريطاني للهند. لكنهم بدلًا من ذلك شاهدوا بروز الكونغرس، كهيئة علمانية تتجاوز الدين فأبدوا رفضهم، وأعلنوا أنه منظمة يهيمن عليها الهندوس.
لقد حرضوا نبيلًا مسلمًا، وهو النَّوَّاب خواجة سليم الله من دكا، على تأسيس منظمة منافسة في عام 1906 لأتباعه في الدين وحده، الرابطة الإسلامية.
في الوقت نفسه أثار قرار اللورد كرزون، بتقسيم البنغال في 1905 لأسباب إدارية في ظاهرها لكنها في الواقع بهدف خلق مقاطعة ذات أغلبية مسلمة في الشرق، أثار معارضة شرسة من جميع شرائح المجتمع البنغالي ومن القوميين الهنود في كل مكان، الذين رأوا في ذلك محاولة واضحة لتقسيم البلاد.

عاد البريطانيون إلى تسويق "تقسيم البنغال" للمسلمين على أنه تعزيز لمصالحهم، لذلك تم إقناع نائب دكا، الذي كان قد أدان في البداية تقسيم مقاطعته بهذه الوحشية، بتغيير رأيه بتأثير من زيارة اللورد كرزون له.

جاء ذلك في أعقاب الخطب التي وعد فيها نائب الملك بأن التقسيم "سوف يمنح المسلمين في شرق البنغال وحدة لم يتمتعوا بها منذ أيام الوكلاء والملوك المسلمين القدامى". وكشكل أكبر من الإغراء، قدمت الحكومة البريطانية قرضًا خاصًا للنائب بقيمة 100000 جنيه إسترليني بسعر فائدة ميسّر، وسرعان ما قام النائب وأتباعه بدورهم ليصبحوا من أشد المؤيدين لتقسيم البنغال.

لم يبذل البريطانيون أي جهد لإخفاء تحيزهم. اعترف هربرت ريسلي، مهندس المخطط، بصراحة أن "أحد أهدافنا الرئيسة هو التقسيم وبالتالي إضعاف مجموعة صلبة من المعارضين لحكمنا".

قال نائب حاكم البنغال، السير بامفيلدي فولر، علنًا -ادعى لاحقًا أنه فعل ذلك على سبيل الدعابة- "أن من بين زوجتيه (بمعنى الطائفتين المسلمة والهندوسية في مقاطعته) كانت المحمدية هي المفضلة". وقد أخذ بعض العناصر الإسلامية "دعابته" على محمل الجد إلى حد ما، وخلصوا إلى أن السلطات البريطانية بهذه الكلمات كانت مستعدة لمنحهم الإفلات من العقاب على أعمال العنف ضد الهندوس، والتي انتشرت بعد ذلك في شرق البنغال.

وتبع ذلك اعتداءات واغتصاب واختطاف ضد الأقلية الهندوسية، عقَّب هنري نيفينسون قائلًا: "وهكذا نشأ نزاع ديني جديد في شرق البنغال". اعتبر المتظاهرون التقسيم الإداري بوضوح بمثابة اعتداء على الوحدة الاجتماعية للمجتمعات البنغالية.

يواصل نيفنسون:

وجدت دائمًا ضباطًا ومسؤولين إنجليزاً إلى جانب المسلمين أثناء أي تنافس عرقي أو ديني على الإطلاق. وفي شرق البنغال، تم تشجيع هذا الميل الوطني الآن من خلال تصميم الحكومة الصريح على الاحتفاظ بدعم المسلمين للتقسيم بأي وسيلة ضمن سلطتها.

تم توجيه كل أشكال الاضطهاد الطفيف من قبل المسؤولين ضد الهندوس وحسب، فاستُبعدوا من المناصب الحكومية؛ وسُحبت من المدارس الهندوسية رعاية الحكومة. عندما قام المسلمون بأعمال شغب قامت الشرطة العقابية بنهب منازل الهندوس، وتم إطلاق مجموعات من صغار الجوركاس109 على السكان الهندوس، الذين مُنعوا من الجلوس على ضفة النهر. بالطبع، كان التبرير أن الهندوس فقط هم من عارضوا سياسة الحكومة المتمثلة في فصلهم عن بقية عرقهم، وبالتالي هم وحدهم من يحتاجون إلى القمع.

ومع ذلك، اختار الكونغرس أن يتعامل مع هذه الخطوة بحكمة؛ نظرًا لأن الرابطة كانت تمثلها الأرستقراطية المالكة للأراضي وتجار الطبقة العليا وملاك الأراضي بين السكان المسلمين، فلم يعتبر أنها تشكل تهديدًا.

وبالفعل، بدا أن انتخاب آغا خان المعتدل كأول رئيس للرابطة الإسلامية يؤكد هذا الحكم. أعلن الكونغرس أن عضوية الرابطة لا تتعارض مع عضوية الكونغرس، واستمر في دعوة أعضاء الرابطة لحضور اجتماعات الكونغرس، وفي ثلاث مناسبات رائعة، انتخب أعضاء الرابطة الإسلامية لرئاسة المؤتمر.

(تمتع حكيم أجمل خان ومولانا محمد علي ود.م.أ. أنصاري بامتياز رائع كونهم رأسوا كلًا من الكونغرس والرابطة دون الحاجة إلى التنازل عن أي منهما).

في عام 1916، اختار الكونغرس موتيلال نهرو لصياغة المبادئ التي ستحكم التعاون مع الرابطة الإسلامية مع محامٍ مسلم شاب لامع يُدعى محمد علي جناح.

إن عملهم، الذي أقر بمبدأ عدم اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصالح ومعتقدات الأقلية دون موافقة غالبية ممثلي هذا المجتمع، أسس بعدما تم الترحيب به على نطاق واسع باسم ميثاق لكناو110، أشادت الشاعرة ساروجيني نايدو، أبرز الشخصيات الأدبية في الكونغرس، بجناح باعتباره "سفير الوحدة الهندوسية الإسلامية" وشرعت في تحرير مجموعة من خطاباته وكتاباته.

في الواقع، على الرغم من كل التشجيع البريطاني، لم يفكر مسلمو الهند ككل في مستقبلهم كشيء منفصل عن إخوانهم الهندوس. من اللافت أنه في أواخر عام 1918، في كتابه الأكثر أهمية عن "المسألة الهندية"، أوضح الآغا خان رؤية الهند باعتبارها ملتقى لأربع حضارات -"الغربية" و"الشرق الأقصى" و"البراهمية" و"المحمدية"- وعبر عن "الوطنية الهندية" التي تفترض وجود تفاهم وثيق بين الهندوس والمسلمين (بما في ذلك رغبة مشتركة للهند، بدلًا من بريطانيا، لاستعمار شرق إفريقيا!). وبالمثل، فهو يرفض "الوحدة السياسية الإسلامية"، ويتحدث عن الإسلام كقوة اجتماعية وثقافية وروحية توحد المؤمنين أخلاقيًا في جميع أنحاء العالم، لكنه يؤكد أن "الدين أصبح قوة أكثر روحية في العالم الحديث، وأقل دنيوية.

في هذا العصر سادت المصالح الوطنية والمادية على الروابط الدينية. كانت هذه الآراء على نطاق واسع من قبل المسلمين الهنود المثقفين الآخرين، وقد تم التعبير عنها بعبارات متطابقة تقريبًا من قبل القاضي سيد محمود قبل أربعة عقود.

سعى المهاتما غاندي، عند توليه قيادة المؤتمر، لإيجاد قضية مشتركة مع الرأي العام الإسلامي، من خلال قيادة تحريض الخلافة لدعم مطالب المسلمين الهنود، عن طريق إعادة الخلافة في تركيا، بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

تلاشت تلك الحركة عندما تجاوزتها التطورات المحلية (بما في ذلك بعض الاعتداءات من قبل المتحمسين للخلافة على الهندوس الذين اعتبروا غير داعمين

للقضية بشكلٍ كافٍ)، وعلى أي حال لم يعد لها أهمية بعد الأحداث التي وقعت في تركيا، لكنها كانت عرضًا لجهود الكونغرس الجادة والدؤوبة لتمثيل جميع الهنود، بغض النظر عن العقيدة، وعدم الاستسلام لمشروع الانقسام الديني البريطاني.
كان للتعدادات التي أجرتها بريطانيا أهمية سياسية معلنة، إذ كانت أرقام التعداد حاسمة في المناقشات السياسية في بداية القرن العشرين، لكن تم تجاهلها مع تشكيل الجيش الهندي البريطاني، حيث كان المسلمون يمثلون 50% من الهنود الذين يخدمون بالزي العسكري على الرغم من أنهم يمثلون 20% فقط من السكان.
(اقترح زعيم داليت111 الدكتور بي آر أمبيدكار أن هذا التمثيل غير المتكافئ في الجيش قد تم تصميمه عمدًا "لمواجهة قوى التحريض الهندوسي" ضد الحكم البريطاني).
ولكن عندما يتعلق الأمر بالسياسة، تثبت أرقام التعداد أنها مفيدة للغاية للبريطانيين في إذكاء شعور بعض المسلمين بأنهم أقلية مهددة بالانقراض.
أصبحت الهوية والتمثيل الطائفي من القضايا الرئيسة عمدًا، في تحديد الناخبين المنفصلين على أساس الهوية الدينية لأول مرة من قبل إصلاحات مينتو مورلي.
وكذلك أحدثت أرقام التعداد اضطرابًا كبيرًا في الحكم الاستعماري كما رأينا، عندما سعى البريطانيون إلى تقسيم مقاطعة البنغال. وبالطريقة نفسها تمامًا، عندما تم تمديد امتياز محدود أخيرًا إلى الهنود العاديين من قبل إصلاحات مونتاجو-تشيلمسفورد، للتصويت لشغل مناصب ذات سلطة محدودة في الهيئات التي وافقت عليها بريطانيا، قدم مسؤولو الإمبراطورية امتيازًا سياسيًا للعديد من الهويات الطائفية التي ابتدعتها الحكومة البريطانية داخل المجتمع الهندي، فتنافس كل واحد ضد الآخر لكسب تأييد المستعمرين.
وهكذا كانت هناك مقاعد مخصصة للهندوس والمسلمين والسيخ وغيرهم. أدى ذلك إلى تفاقم الهويات الطائفية، إذ إن السياسات القليلة المسموح بها يمكن أن تتحول بسرعة إلى منافسة طائفية على الموارد المحدودة. يمكن إثارة المشاعر العامة للمبالغة في الاختلافات بين الهنود، والتي عادت بالنفع على البريطانيين، الذين كانوا بالطبع فوق كل شيء.
لذا، فإن الإنجليز الذين كانوا يرتجفون من فكرة السماح ليهود جولدرز جرين 112 Golders Green بالتصويت بشكل منفصل في انتخابات لندن، رتبوا بحماسٍ ناخبين منفصلين لمسلمي الهند، حيث كان بإمكان الناخبين المسلمين التصويت لمرشحين مسلمين فقط، والسيخ بالنسبة للسيخ والمسيحيين للمسيحيين.
وقد دفعت هذه الممارسة ويل ديورانت إلى ملاحظة أن النهج البريطاني "يكثف ويشجع الانقسامات العرقية والدينية التي يسعى رجال الدولة إلى معالجتها".

لكن لم يكن العلاج من سياسات الحكومة، كما رأينا منذ بداية هذا الفصل؛ من الأسهل إخضاع الشعب المنقسم. اعترف اللورد أوليفييه، وزير الدولة لشؤون الهند في عشرينيات القرن الماضي، علانية "بالتحيز السائد في السلطة الرسمية البريطانية لصالح المجتمع المسلم... باعتباره يحقق توازن قوى مع القومية الهندوسية بدرجة كبيرة".

ضِف إلى ذلك ميل البريطانيين إلى إعطاء المسلمين أكثر مما طلبوا. وهكذا عندما طالبت الرابطة الإسلامية بواحد من اثنين من الامتيازات المحتملة في المقاطعات الخمس ذات الأغلبية المسلمة، إما الأغلبية القانونية، المنصوص عليها في القانون مع ناخبين مشتركين، أو ناخبين منفصلين للمسلمين. منحهم البريطانيون أغلبية قانونية مع ناخبين منفصلين في إطار نظام الحصص الطائفية، تاركة كلا الاختيارين أمام رؤساء الرابطة الإسلامية.

ومن المفارقة أنه لو تم تشجيع السياسة الهندية على التطور مثلما فعلت السياسة البريطانية، بمختلف التوجهات الأيديولوجية، لكنا شهدنا ظهور حزب محافظ وآخر اشتراكي، مع بعض الليبراليين بينهما؛ فكل هذه الاتجاهات كانت حاضرة بين الهنود.

كان من الممكن أن يحافظ هذا الشكل من الخلاف السياسي التقليدي على وحدة الهند، خاصة مع تحول جناح ونهرو إلى دزرائيلي وجلادستون في عصرهما في ظل سيادة هندية ناشئة، إلا أن السياسات الاستعمارية دفعت المحافظين والاشتراكيين على حد سواء إلى تعريف أنفسهم في المقام الأول فيما يتعلق بالمسألة المجتمعية، مما أدى في النهاية إلى الانقسام المأساوي للبلاد.

كانت التغييرات التي أحدثها هذا على المشاعر الهندية عميقة.

يلقي معظم علماء التاريخ الهندي باللوم على البريطانيين في التراجع التدريجي للتقاليد المختلطة التي وصفتها سابقًا. كما أشارت أليكس فون تونزيلمان في تاريخها، الصيف الهندي: التاريخ السري لنهاية إمبراطورية، عندما "بدأ البريطانيون في تحديد "المجتمعات" على أساس الهوية الدينية وإرفاق التمثيل السياسي بها، كف العديد من الهنود عن قبول تنوع أفكارهم الخاصة وبدؤوا يسألون أنفسهم لأي صندوق ينتمون".

وقد ازدادت هذه الانقسامات ليس فقط بين الطوائف الدينية، ولكن أيضًا داخلها، وبالتالي يمكن إلقاء اللوم على البريطانيين إلى حد كبير في خلق توترات شيعية - سنية لم تكن موجودة في السابق داخل السكان المسلمين في لكناو.

قبل ضم البريطانيين لأودة (أفاد) عاشت الطائفتان في وئام تحت حكم نَوَّاب شيعي، وشملت احتفالاتهم شهر محرم الشيعي إلى جانب احتفالات السنة والهندوس أيضًا، تأكيدًا علنيًا على أخوة شعبه.

بمجرد خلع البريطانيين نَوَّاب في عام 1856 فقد الرمز الموحد للعرش، وتحولت العلاقة بين طبقة النبلاء الشيعية الحاكمة ورعايا المملكة من غير الشيعة (السنة والهندوس) بشكل لا رجعة فيه. احتضنت المبالغة البريطانية في تحديد الهويات الطائفية الآن الاختلافات بين الطائفتين المسلمتين.

كما يروي الباحث كيث هجورتشوج: "بحلول عام 1905، بلغ الخطاب الديني بين الشيعة والسنة مستويات عالية لدرجة أن السنة في لكناو لم ينضموا إلى مرثيات شهر محرم، لكنهم بدلًا من ذلك تلوا مدحًا للخلفاء الثلاثة الأوائل يُدعى مدح الصحابة، ورد الشيعة بلعنات تبرؤ من الصحابة".

تمكن القادة الشيعة أيضًا من إقناع الحكومة البريطانية بعدم ملاءمة الممارسات السنية خلال شهر محرم، لذلك سن البريطانيون قوانين صارمة ضد ممارسات السنة التي يمكن أن تسيء للشيعة. بعد فترة قصيرة قرر البريطانيون السماح بمواكب شيعية وسنية منفصلة لإحياء ذكرى محرم.

يُعد الانقسام الشيعي السني الذي ترعاه بريطانيا في لكناو أحد أوضح الأمثلة على كيفية تشجيع البريطانيين على الاختلافات، وكيف سعى الهنود إلى إنشاء مجتمعات يعترف بها الراج ويمنحها وزنًا سياسيًّا.

حدث هذا في الوقت نفسه الذي تنافست فيه مجموعات سياسية مختلفة، على مساحة التمثيل الهندي، الذي تم توسعته من قبل نائب الملك والحاكم العام، في إطار إصلاحات مينتو مورلي. وأوضح هجورتشوج أنه "مع تولي السلطات البريطانية مسؤولية حظر أو إجازة إحياء ذكرى، والتحكيم في النزاعات، وتنظيم طرق المواكب" حولت الاختلافات الدينية إلى قضايا عامة وسياسية وقانونية، وهكذا بقي البريطانيون.

بعيدًا عن تعزيز الوحدة السياسية الهندية، حددت السياسات البريطانية هذه الانقسامات وأبرزتها وشرعتها. ليس الانقسام بين الهندوس والمسلمين وحسب هو ما يمكن نسبه إلى البريطانيين، لكن أيضًا يُنسب إليهم الفضل في منحهم تعريفًا قانونيًّا للانقسام السياسي الجديد بين المجتمعات السنية والشيعية.

كما أدى الانقسام الذي روج له البريطانيون إلى تقسيم الجالية المسلمة. كتب رجل دين ديوبندي113 بارز، عارض الاستقطاب الطائفي الذي روج له البريطانيون، وحارب مشروع الرابطة في باكستان، كتب مولانا حسين أحمد مدني، بحماسة إلى أحد المتدينين في أواخر عام 1945:

كان المسلمون مع الهندوس منذ انتقالهم إلى هندوستان. وأنا معهم منذ ولادتي. لقد ولدت ونشأت هنا. إذا عاش شخصان معًا في نفس البلد ونفس المدينة، فسيقتسمان العديد من الأشياء.

فمتى ظل المسلمون في الهند، سيكونون مع الهندوس. في البازارات، في المنازل، في السكك الحديدية، في الترام، والحافلات، والشاحنات، في المحطات، الكليات،

مكاتب البريد، السجون، مراكز الشرطة، المحاكم، المجالس، التجمعات، الفنادق... إلخ.
أخبرني أين ومتى لا نلتقي بهم أو لا نكون معهم؟ أنت زاميندار (مالك أرض)، أليس مستأجرك من الهندوس؟ أنت تاجر، ألا تشتري ولا تبيع من الهندوس؟ أنت محامٍ، أليس لديك موكلون هندوس؟ كنت في مجلس حي أو بلدية، ألن تتعامل مع الهندوس؟ من ليس مع الهندوس؟

كان خلق وإدامة العداء الهندوسي - الإسلامي أهم إنجاز للسياسة الإمبريالية البريطانية؛ سيصل مشروع فرق تسد إلى ذروته في فظائع التقسيم التي رافقت -في النهاية- انهيار السلطة البريطانية في عام 1947.

قديس بين الخطاة:

عارض المهاتما غاندي، الخصم الهندي العظيم للراج البريطاني، الحكم الاستعماري بطريقة غير عادية، ليس بالعنف ولكن ببأس القوة الأخلاقية.

بلا شك كانت حياة غاندي هي درسه. كان فريدًا بين السياسيين في القرن العشرين، من خلال تصميمه ليس فقط على العيش وفقًا لمعتقداته، ولكن أيضًا على رفض أي فصل بين المعتقدات والعمل.

كان غاندي فيلسوفًا يسعى باستمرار إلى تطبيق أفكاره الخاصة، سواء تطوير الذات الفردية أو التغيير الاجتماعي. ترجمت سيرته الذاتية عادةً بعنوان "قصة تجاربي مع الحقيقة". لا يمكن الحصول على الحقيقة بوسائل "غير صادقة" أو غير عادلة، بما في ذلك ممارسة العنف مع الخصم. يجب أن تكون الوسائل جديرة بالغايات؛ إن لم تكن كذلك، فستفشل النهايات أيضًا.

صاغ غاندي تعبير ساتياغراها ليصف طريقه، والذي يعني حرفيًا "التمسك بالحقيقة" أو كما وصفها بشكل آخر "قوة الحقيقة"، قوة الحب أو قوة الروح. لم يعجبه المصطلح الإنجليزي "المقاومة السلبية" لأن ساتياغراها تتطلب النشاط وليس السلبية.

إذا آمنت بالحق وسعيت بما يكفي للحصول عليه فلا مجال للسلبية، بل يجب أن تكون مستعدًا للمعاناة من أجل الحقيقة؛ لذا فإن اللاعنف، مثل العديد من المفاهيم اللاحقة المصنفة بالنفي، من عدم التعاون إلى عدم الانحياز، يعني أكثر من إنكار العكس، وليس فقط غياب العنف.

كان اللاعنف وسيلة للدفاع عن الحقيقة ليس من خلال إلحاق المعاناة بالخصم، ولكن على الذات. كان من الضروري قبول العقوبة عن طيب خاطر لإثبات قوة قناعات المرء.

هذا هو النهج الذي أتى به غاندي للحركة من أجل استقلال الهند وقد نجح؛ حيث ثبت عدم فاعلية الإرهاب المتقطع والدستورية المعتدلة. أخذ غاندي قضية الحرية

للجماهير كقضية بسيطة من الصواب والخطأ، وأعطاهم أسلوبًا لم يستجب البريطانيون له.
استحوذ على مخيلة الجمهور من خلال المجالس المتجاورة وغرف الاجتماعات، وانتزع المهاتما الميزة الأخلاقية بالامتناع عن العنف، وبخرقه القانون بالطرق السلمية كشف ظلم القانون، وبقبوله العقوبات المفروضة عليه واجه وحشيتهم. من خلال فرض المعاناة على نفسه طواعية في إضرابه عن الطعام، أظهر المدى الذي كان على استعداد للذهاب إليه دفاعًا عما اعتبره حقًا.
في النهاية جعل استمرار الحكم البريطاني أمرًا مستحيلًا. كان غاندي يجسد ما قدمه القومي المتشدد لالا لاجبات راي في عام 1905: "البريطانيون ليسوا شعبًا روحيًا، هم إما عرق محارب أو أمة تجارية. ستكون مناشدتهم باسم الأخلاق العليا أو العدالة أو على أسس أخلاقية بمثابة إلقاء اللآلئ أمام الخنازير".
(بالرغم من هذه الرؤية، قُتل لاجبات راي، البالغ من العمر ثلاثة وستون عامًا، بضربات متكررة على رأسه من قبل مشرف الشرطة، جيمس أ.سكوت، بينما كان يقود احتجاجًا سلميًا ضد البريطانيين في عام 1928).
مع اكتساب حركة اللاعنف القومية الهندية زخمًا وتعاطفًا شعبيًا واهتمامًا دوليًا في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، ومع استيلاء غاندي على خيال العالم من خلال ساتياغراها وصيامه، ومسيرة الملح التي تحدى بها الإمبراطورية، شعر البريطانيون بأنهم ملزمون بمنح تدابير للحكم الذاتي من خلال قانون حكومة الهند 1935.
ومع ذلك امتد الامتياز إلى أقل من 10% من السكان حينئذٍ، وكما كان الحال من قبل، لم يصوت الهنود كمواطنين في بلد واحد ولكن كأعضاء في مجموعات دينية مختلفة، حيث اختار الناخبون المسلمون أعضاء مسلمين من قائمة محجوزة، تأكيدًا إضافيًا على "فرِّق تسد".
كان الناخبون المنفصلون جزءًا من المحاولة البريطانية لإحباط السياسة الجماهيرية للمهاتما غاندي، والتي خلقت لأول مرة وعيًا وطنيًا مشتركًا ليس فقط بين النخبة المثقفة التي كانت تهيمن سابقًا على الكونغرس، ولكن بين عامة الجمهور الذي حشده بنجاح.
رأى القوميون الهنود القرار البريطاني بإعلان المجتمع الذي كان يُعرف آنذاك باسم "المنبوذين" (اليوم باسم الداليت، أو بشكل أكثر بيروقراطية باسم "الطبقات المجدولة") ليكون مجتمع أقلية يحق له تمثيل منفصل عن الهندوس الآخرين، في فئة جديدة تسمى الطبقات المنبوذة، على أنه حيلة لتقسيم مجتمع الأغلبية من أجل تعزيز المصالح الإمبريالية.
في المقابل، رأى الداليت أن الحركة القومية تهيمن عليها نفس الطوائف "العليا" التي مارست ضدهم التمييز، واعتبر قادة الداليت مثل أمبيدكار، وهو باحث

دستوري لامع خرج من فقر مدقع عن استحقاق مطلق، نظام الناخبين المنفصلين كوسيلة لتأكيد حقهم في اختيار ممثليهم.
عارض المؤتمر الوطني الهندي بقيادة المهاتما غاندي، وجود ناخبين منفصلين للمسلمين والسيخ والمسيحيين، إذ اعتبر أن هذه الممارسة تهدف إلى تعزيز الشعور بأنهم مجتمعات منفصلة تختلف مصالحها إلى حد ما عن الجماهير العامة للهنود. ومع ذلك، عجز الكونغرس عن معارضة ناخبين منفصلين رسميًا خوفًا من استعداء الأقليات بينما كان البريطانيون منشغلين بتأجيج مخاوف الأقليات من الهيمنة الهندوسية إذا جاء الحكم الذاتي إلى الهند متى حدث ذلك. لذلك حصر الكونغرس معارضته للمبدأ القائل بأن فصل الناخبين خطأ وغير ضروري، لكن لا يمكن التخلي عنه إلا بموافقة الأقليات.
ومع ذلك، اختلفت المحاولة البريطانية لفصل طبقات المنبوذين، حيث كانت المرة الأولى التي يُطرح فيها ناخبون منفصلون داخل مجتمع ديني، وكان تفتيت القومية الهندية وكسر الوحدة الأولية للجماهير الهندية استراتيجية واضحة بالنسبة لقادة الكونغرس.
طالب غاندي بأن يتم انتخاب ممثلي طبقات المنبوذين من قبل جمهور الناخبين بحق تصويت عام وعالمي إذا أمكن، وتعهد بالصوم حتى الموت في عام 1932 ما أثار الأمة وأجبر البريطانيين وقيادة الداليت على منحه ما يريد.
بموجب تسوية سياسية تُعرف باسم ميثاق بونا، في ذلك العام خلت دوائر انتخابية لفئات المنبوذين، لكن تم حجز مقاعد إضافية لهم في المجالس التشريعية الإقليمية والمركزية؛ زيادة من 71 إلى 147 في السابق إلى 18% من الهيئة التشريعية المركزية.
(من اللافت أن زعيم الداليت الذي اشتبك مع غاندي بشأن هذه القضية، الدكتور بي آر أمبيدكار، ذهب للعمل بعد الاستقلال كرئيس للجنة صياغة دستور الهند، وتأكد من أن بلاده ستحصل على أول برنامج عمل وأكثرهم إيجابية لأبعد مدى لمجتمعه).
على الرغم من استبعاد ناخبين منفصلين للأبد، تم حجز 85 مقعدًا في مجلس النواب الهندي المستقل المكون من 543 مقعدًا للطبقات العليا الهندوسية والقبائل المُجَدولة، وكذلك حصة في المواقع الحكومية والجامعات وهو ما ضمن -خلافًا للفرص- الدخل الثابت أيضًا.
إذا لم ينتهِ الأمر بحصول الداليت على ناخبين منفصلين، فإن الرابطة الإسلامية وجدت صعوبة في البداية في الاستفادة منهم. لم يكن مقدرًا للقب "سفير الوحدة الهندوسية المسلمة" أن يدوم لجناح. أنفًا من شعبوية غاندي وجاذبيته الجماهيرية، تراجع جناح إلى ممارسة القانون في إنجلترا، ليعود بعد استياء سياسي طويل، إذ صمم الزعيم على أخذ الرابطة الإسلامية نحو الانفصالية.

بدأ جناح يدعي أن مسلمي الهند يمثلون أمة لأنفسهم، أعلن: "نحن كائنات مختلفة" في إنكار صريح لكامل نشأته وحياته المهنية وعلاقاته الاجتماعية وحياته الشخصية.

"لا يوجد شيء في الحياة يربطنا بعضنا ببعض. أسماؤنا، ملابسنا، أطعمتنا كلها مختلفة. حياتنا الاقتصادية وفكرتنا التعليمية ومعاملتنا للمرأة وموقفنا من الحيوانات، إننا نتحدى بعضنا بعضًا على جميع الأصعدة".

بالنسبة لجناح الذي يرتدي بذلة من شارع سافيل رو في لندن، ويأكل النقانق، ويجرع الويسكي أن يتحدث عن الملابس والطعام، لهو أمر مثير للسخرية بعض الشيء، كذلك كانت الإشارة إلى عادات المرأة القادمة من شفاه رجل اشتهر بالتساهل مع جرأة الملابس الفاضحة لزوجته الشابة.

ولكن تم اتخاذ الخيار السياسي لإبراز الاختلاف، وهذا ما شرع زعيم الرابطة الإسلامية في القيام به. لقد سعى إلى إنشاء الرابطة بصفتها "الممثل الوحيد" لمسلمي الهند، لكنّ الناخبين المسلمين اعترضوا على التصويت للمسلمين ذوي الانحيازات السياسية الأخرى على نحو مقلق بما يكفي، بما في ذلك، وبصورة مريعة، للأعضاء المسلمين في المؤتمر الوطني الهندي، وكذلك في الرابطة.

شهدت انتخابات عام 1937 انتخاب المؤتمر الوطني الهندي لحكم ثماني مقاطعات. فاز الحزب بعدد مذهل من 617 من 739 مقعدًا عامًّا تنافس عليه، وخُصص 25 مقعدًا من أصل 59 للمسلمين، وقد اعترض المؤتمر عليها.

وفازت أحزاب أخرى و385 مستقلاًّ بمقاعد. وجاءت الرابطة الإسلامية في المرتبة الثانية بعد المؤتمر بفارق ضئيل، حيث فشلت في الفوز حتى بأكبر عدد من المقاعد المخصصة للمسلمين، وحصدت 106 فقط من المقاعد البالغ عددها 1585 مقعدًا، وفشلت في السيطرة على أي مقاطعة.

وبدا أن الصراع السياسي الداخلي قد حُسم لصالح حزب المؤتمر الشامل الجامع، والمتعدد الأعراق.

لكن أولئك الذين رأوا الأمر بهذه الطريقة هم من بادروا بالتحدث عنه. كان انتصار الكونغرس بعيدًا عن كونه حاسمًا. على الرغم من أن الانتخابات شملت نحو 15.5 مليون ناخب وشكلت خطوة مهمة إلى الأمام في إنشاء الحكم النيابي، غير أن نائب الملك لا يزال يحتفظ بمعظم السلطات الرئيسة، ولم تُجرَ أي انتخابات للحكومة المركزية التي استمر في إدارتها.

كان هذا متعمدًا؛ نظرًا للقلق من تزايد شعبية الكونغرس، اعتمد البريطانيون على ما أسماه نائب الملك، اللورد لينليثغو، "قوة الحكم الذاتي الإقليمي لتدمير فعالية الكونغرس كأداة للثورة في عموم الهند". كان الأمل هو إعطاء قادة الحزب الإقليميين ما يكفي من تذوق حلاوة المنصب لفطمهم بعيدًا عن قيادتهم الوطنية، ومنحهم حصة شخصية في حكم الراج.

تم تكديس النظام الانتخابي أيضًا لصالح التمثيل الريفي من أجل انتخاب المزيد من الملاك، والذين اختلفت مصالحهم عن البرامج الاشتراكية لقادة الكونغرس الوطنيين. الكثير من الحديث عن الحكم الذاتي كان أجوف، وقد ثبت ذلك عندما أعلن نائب الملك، وليس الممثلون المنتخبون للشعب الهندي، الحرب على ألمانيا نيابة عن الهند في عام 1939.

أدى هذا على الفور إلى استقالة وزارات الكونغرس المنتخبة، احتجاجًا على عدم استشارتهم في مثل هذه المسألة الحيوية. تلاشى التظاهر بتطوير مؤسسات سياسية مسؤولة في الهند. وسرعان ما نشأ-بكلمات الشاعر الإنجليزي وليم يتس-وحش ضارٍ، وسط مسلمي الهند، يمشي محدودبًا نحو بيت لحم جديدة ستولد.

التعثر نحو هرمجدون:

فاجأت وزارات الكونغرس مؤيديهم ومنتقديهم على حد سواء، إذ تعاملوا، في المقاطعات التسع، على أنهم وكلاء النظام الحكومي للراج البريطاني.

في الغالب لم يفعلوا الكثير لتفكيك القوانين البريطانية القمعية، وفي بعض الحالات أبدوا حماسهم للقبض على المتطرفين مثلما فعل البريطانيون أنفسهم.

في هذه الأثناء، أثبت محمد علي جناح، زعيم الرابطة الإسلامية شديد التعصب، خلال الانتكاسة الانتخابية لحزبه وبعدها عندما وفر المؤتمر الفرصة باستقالة وزرائه، أثبت أنه خبير تكتيكي ماهر، فعوض بذلك هزيمة الرابطة في مقاطعات البنجاب والبنغال ذات الأغلبية المسلمة من خلال استمالة القادة المنتصرين هناك (السير إسكندر حياة خان114 من الحزب الوحدوي، وفضل الحق115 من حزب كريشاك براجا) إلى منصة الرابطة.

كان الكونغرس نفسه ممزقًا بسبب الاقتتال الداخلي، وأدى قبوله للمنصب إلى نفور جناحه اليساري وجعله عرضة لاتهامات خادعة إلى حد كبير بفرض "حكم الأغلبية الهندوسية" على الأقلية المسلمة.

ومن المدهش أنه عند نشوب الحرب، كان نائب الملك يضمن دعمًا جاهزًا من الكونغرس الذي أعلن زعيمه، جواهر لال نهرو، أن في أي صرا ع بين الديمقراطية والفاشية، "يجب أن يكون تعاطفنا حتمًا إلى جانب الديمقراطية. أود أن تلعب الهند دورها كاملًا وتلقي بكل مواردها في النضال من أجل نظام جديد".

كان اشمئزاز نهرو من الفاشية عظيمًا لدرجة أنه كان سيقود الهند الحرة، بكل سرور، إلى الحرب في صف الدول الديمقراطية، بشرط أن يكون هذا الاختيار قد اتخذ من قبل الهنود ولم يفرضه عليهم البريطانيون.

ولكن عندما دفع الغزو الألماني لبولندا في 1 سبتمبر 1939 بريطانيا إلى إعلان الحرب عليها، لاحظ الهنود كم هو أمر ساخر أن يقاتل الإنجليز دفاعًا عن سيادة دولة ضعيفة تقاوم القوة الغاشمة للغزو الأجنبي، وهو بالضبط ما كان يفعله القوميون الهنود ضد الإمبريالية البريطانية.

لذلك ستقاتل بريطانيا ألمانيا إذ فعلت ببولندا ما فعلته بريطانيا بالهند لما يقرب من مئتي عام.
ألقى نهرو باللوم على سياسة المهادنة البريطانية لسقوط إسبانيا في يد الفاشيين، وخيانة إثيوبيا للإيطاليين، وبيع تشيكوسلوفاكيا للنازيين؛ لم يشأ أن تتحمل الهند أي جزء من المسؤولية عن السياسة البريطانية التي اعتبرها مصممة لحماية المصالح الطبقية الضيقة لبعض الإمبرياليين.
وبالرغم من كراهيته المعلنة للفاشية والنازية، لم ير نهرو أي سبب يجعل الهنود يتوقعون تقديم تضحيات للحفاظ على الحكم البريطاني عليهم. كيف يمكن أن تأمر الهند أحد الرعايا بالقتال من أجل بولندا حرة؟ من ناحية أخرى، فإن الهند الحرة والديمقراطية ستناضل بكل سرور من أجل الحرية والديمقراطية.
تبنت لجنة العمل في الكونغرس، بتوجيه منه، قرارًا بتصعيد هذه القضية (مع رفض طلب الرئيس السابق سوبهاس شاندرا بوس116 ببدء العصيان المدني على الفور). لم يُخف نهرو آرائه المعادية للنازية؛ كل ما أراده هو بعض المؤشرات من الحكومة البريطانية على احترام موقفه حتى تتمكن الهند وبريطانيا من الانضمام بكل سرور إلى "النضال من أجل الحرية".
أوضح قادة الكونغرس لنائب الملك أن كل ما يحتاجون إليه هو إعلان بأن الهند ستُمنح الفرصة لتقرير مصيرها بعد الحرب. تم الترحيب بموقف الكونغرس بتفهم، حتى إنه حظي ببعض الموافقة في الدوائر اليسارية في بريطانيا، ولكن على الرغم من أنه كان سيحظى بحلفاء في حكومات الكونغرس المناهضة للفاشية في المقاطعات، وبين نواب الكونغرس في الجمعية المركزية، إلا أن اللورد لينليثغو117 لم يفعل ذلك، وبدلًا من التظاهر باستشارة قادة الهند المنتخبين قبل إعلان الحرب على ألمانيا نيابة عن الهند، لجأ إلى الرابطة الإسلامية للحصول على الدعم.
في الواقع، كان الكونغرس يأمل في اعتماد رؤية مشتركة مع الرابطة بشأن قضية الحرب. دفع بيان نائب الملك في أكتوبر 1939 الرافض لموقف الكونغرس بشكل قاطع، لجنة العمل بقيادة نهرو إلى إصدار أوامر لجميع وزارات المقاطعات بالاستقالة بدلًا من الاستمرار في خدمة المجهود الحربي الذي حرموا فيه من دور مُشرِّف.
تم اتخاذ القرار على أساس المبدأ، لكن من الناحية السياسية ثبت أنه خطأ فادح، فقد حرم الكونغرس من نفوذه الوحيد على الحكومة البريطانية، ونحى جانبًا ثمار نجاحه الانتخابي، وأعطى جناح فرصة ذهبية، إذ قطع المحادثات مع الكونغرس معلنًا أن يوم استقالة الكونغرس هو "يوم الخلاص" وتقرَّب بدلًا من ذلك إلى نائب الملك.
أحدث عامان في البرية السياسية بعد الانتكاسات الانتخابية عام 1937 تحولًا حقيقيًا في الرابطة. أدى حكم الكونغرس في العديد من المقاطعات إلى زيادة قلق

المسلمين عن غير قصد، بل وحتى التخوف من تداعيات حكم الأغلبية الديمقراطية في بلد تسكنه غالبية هندوسية.

أصبح العديد من المسلمين يرون أنفسهم أقلية سياسية واقتصادية، وتحدثت الرابطة عن مخاوفهم. بدأ جناح في التوصل لاستنتاج مفاده أن الرد الفعال الوحيد على القوة السياسية للكونغرس هو الانفصال، وتقسيم البلاد لإنشاء دولة مستقلة في مناطق الأغلبية المسلمة في الشمال الغربي والشرق.

سيتم تكريس هذا المطلب في قرار لاهور الصادر عن الرابطة في 23 مارس 1940 والذي دعا إلى إنشاء باكستان.

أغفل نهرو وزملاؤه قادة الكونغرس إلى حد كبير تغير أفكار العديد من أعضاء الرابطة، وهو ما ظهر في استراتيجية سياسية تزيد شعبيتها، (في عام 1939 فقط بدأ جناح في تعلم اللغة الأردية وارتداء الأشكان "المسلم" (معطف بطول الركبة مزرر من الأسفل) للصور الرسمية، أفعال تذكر بالقول المأثور منذ الاضطرابات الفرنسية عام 1848: "أنا قائدهم - يجب أن أقلّدهم").

في أكتوبر 1939 أقنع جناح اللورد لينليثغو، نائب الملك، بتجنيد الرابطة كطرفٍ مساوٍ للكونغرس في الحوار، وكممثل وحيد لمسلمي الهند، وهو منصب لم تؤهلها له نتائج الانتخابات بعد.

وافق نائب الملك، الذي حرص على منع وحدة الكونغرس والرابطة بشأن قضية الحرب، ولاحَظ أن سياسة الرابطة كانت الآن أهم عقبة أمام أي حديث عن استقلال الهند، وبالتالي فهي بحاجة إلى التشجيع. في نوفمبر، دعيَ جناح، لأول مرة، لبث رسالة خاصة للمسلمين بمناسبة عيد الميلاد، وهو اعتراف صريح برئيس الرابطة باعتباره الناطق باسم الجالية المسلمة.

لقد رأى نهرو والكونغرس ببساطة أن مثل هذه الادعاءات غير مشروعة وترتكز على التعصب الأعمى، ومع ذلك، لم يفعلوا ما يكفي لمعالجة أزمة الثقة الحقيقية التي تختمر في المجتمع المسلم من احتمالية حكم الأغلبية.

خلال معظم عام 1940، لعب الكونغرس لعبة انتظار، على أمل الحصول على تنازلات بريطانية. كان بعض أعضاء الكونغرس على استعداد للذهاب إلى أبعد من ذلك وتقديم الدعم المباشر للمجهود الحربي إذا تأسست في الهند حكومة وطنية.

لكن لينليثجو كان رجلًا ضخمًا وبطيء الحركة وبطيء الذهن. كان تفكيره بعيدًا عن أبسط التطلعات الهندية، كتب إلى لندن في أبريل 1940: "لست مهتمًّا ببدء الحديث عن فترة ينتهي فيها الحكم البريطاني في الهند. أظن أن ذلك اليوم بعيد جدًّا وأشعر أنه كلما اختصرنا الحديث بشأنه كان ذلك أفضل". في الواقع كان هذا هو العام الذي عبر فيه تشرشل بثقة عن اعتقاده بأن الإمبراطورية البريطانية ستستمر ألف عام.118

جاء الرد الرسمي من الحكومة في أغسطس 1940، كان عرضًا مضحكًا لربط عدد قليل من "الهنود المُنتخبين" بمستشاري نائب الملك الضعفاء؛ رفض نهرو هذا تمامًا، وبدا العصيان المدني هو الحل الوحيد.
قررت الحكومة ألا تنتظر ما قد يفعله نهرو واعتقلوه في 30 أكتوبر 1940، وبعد محاكمة اشتهرت بتصريح رائع للمتهم: "الإمبراطورية البريطانية نفسها هي التي تُحاكَم خلف قضبان العالم". حكموا عليه بالسجن أربع سنوات.
كانت ظروف اعتقاله قاسية بشكل غير عادي، حيث تعرض لعدد من الإهانات البسيطة، لا سيما فيما يتعلق بقدرته على إرسال أو تلقي البريد، مما حرمه من العزاء الذي لطالما وفرته الرسائل على مر السنين.
لكن في ديسمبر 1941، وبالرغم من معارضة ونستون تشرشل، أذن مجلس الحرب في لندن بالإفراج عن جميع أعضاء الكونغرس المسجونين.
كان نهرو يأمل عبثًا في بعض التصريحات السياسية من قبل البريطانيين، والتي من شأنها أن تمكنه من إلزام الهند بقضية الحلفاء، لكن تشرشل الرجعي وممثليه ضيقي الأفق في نيودلهي ذهبوا في الاتجاه الآخر، مع تشرشل (الذي تم تطويبه لاحقًا كرسول الحرية على نحو منافٍ للعقل) وأعلن صراحة أن مبادئ ميثاق الأطلسي لن تنطبق على الهند.
لم يكن ذلك مفهومًا في ضوء هزيمة القوات البريطانية في آسيا؛ سقطت سنغافورة في فبراير، وبورما في مارس، كان اليابانيون على أبواب الهند في الشرق، وكان نيتاجي سوبهاس شاندرا بوس، الذي فر من الهند البريطانية، قد شكل "جيشًا وطنيًا هنديًا" في منتصف عام 1941 من أسرى الحرب للقتال إلى جانب اليابانيين.
لم يكن لدى نهرو أي رغبة في رؤية حكم إمبراطوري يحل محل حكم آخر، فقد بدأ في تنظيم الكونغرس استعدادًا لمقاومة اليابانيين.
قوبل التعاطف الأمريكي بتعاطف حزب العمال في مجلس الوزراء الحربي. أقنع كليمان أتلي119 زملاءه بإرسال الاشتراكي السير ستافورد كريبس120 إلى الهند في أوائل عام 1942 مع عرض وضع دومينيون121 بعد الحرب، دون إغفال إمكانية التقسيم.
كان كريبس بالفعل أسطورة في السياسة البريطانية، وهو محامٍ عام سابق طُرد من حزب العمال في عام 1939 لدعوته إلى جبهة موحدة مع المحافظين (والتي تشكلت بالطبع خلال الحرب)، وجمع بين الزهد والنباتية والغرور المنتفخ. علّق عليه تشرشل قائلًا: "من نعمة الله علينا أنه ليس كريبس".
زار كريبس الهند بعد اندلاع الحرب عام 1939 وتعرف على العديد من القادة الهنود. اعتبر نهرو صديقًا. ومع ذلك، رحب جناح ببعثة كريبس، لكنها تعثرت بسبب معارضة الكونغرس. اعترض مهاتما غاندي بشكل أساسي لأن الاقتراح البريطاني

بدا وكأنه يتنازل عن فكرة التقسيم. لا يجب أن نغفل أنه أطلق على العرض اسم "شيك مؤجل" (وأضاف صحفي مبدع مقولة: "من بنك مفلس"، وحث على رفضه).
شدد رئيس الكونغرس مولانا آزاد على أن الدفاع عن الهند يجب أن يكون من مسؤولية الممثلين الهنود، وليس حكومة الهند غير المنتخبة بقيادة نائب الملك البريطاني، وكان نهرو قد رفض التنازل عن هذه القضية. مال كريبس إلى خيار الاستسلام، وتحدث عن حكومة وطنية هندية تدير دفاع البلاد مع نائب الملك الذي يعمل كرئيس صوري (مثل الملك البريطاني).
لكنه تجاوز التعليمات التي وُجِّهت إليه: تشرشل، صاحب مقولة "أنا أكره الهنود، إنهم شعب وحشي على دين وحشي"، أحبط المفاوضات بتحريض من نائب الملك لينليثغو، والقائد سيئ الحظ في كثير من الأحيان الرئيس اللورد أرشيبالد ويفيل.122
كان لدى تشرشل آراء متشددة حول غاندي. وتعليقًا على لقائه المهاتما مع نائب الملك في الهند 1931، كان قد أعلن بشكل واضح: "إنه أمر مثير للقلق والغثيان رؤية السيد غاندي، وهو محامٍ خبيث من الهيكل الأوسط (القضاء العالي البريطاني)، يُطرح الآن باعتباره "فقيرًا" من النوع المعروف جيدًا في الشرق، إذ يذرع الخطى نصف عارٍ نحو قصر نائب الملك، في حين أنه لا يزال ينظم إجراء حملة من العصيان المدني، ليتفاوض على قدم المساواة مع ممثل الإمبراطور الملك". (لم يكن لدى غاندي شيء مشترك بفئة "الفقراء" وكان هذا الاسم يطلق على طبقة من المتسولين المسلمين الزهاد، لكن تشرشل نادرًا ما كان دقيقًا بشأن الهند) أعلن تشرشل: "آجلًا أم عاجلًا سيُقبَض على الحركة الغاندية وكل ما تمثله وستُسحق في نهاية المطاف".
في أمور كهذه، كان تشرشل هو أكثر رجعية بين الإنجليز، مع آراء شديدة التطرف حتى أنها لا يمكن اعتبارها مناسبة لعصره في الواقع، فقد روَّعت تصريحات تشرشل أغلب معاصريه.
حتى اللمعان الإيجابي الذي يتوهج به اليوم لا يبدو أنه يغتفر، كتب بوريس جونسون في كتابته المذهلة مؤخرًا عن سيرة حياة تشرشل: "لقد وضع نفسه على رأس حركة الرومانتيكين الإمبرياليين المتناقضين، المدافعين باستماتة عن راج وعن الحق الإلهي الذي أُنعِم به كل خنزير إنجليزي يجلس في شرفته ويتنعم بثروات الهند".
أكد مهاتما غاندي، الذي أثار استفزاز البريطانيين على نحو متزايد، أن موقف نهرو الموالي للحلفاء لم يجلب على الهند أي امتيازات، كانت رسالته العامة إلى الحكومة هي "اتركوا الهند بيد الله إما الفوضى".
نهرو، المعجب بالثقافة الإنجليزية والذي تعلم في مدرسة هرو في لندن، اقتبس عن كرومويل123 قوله (بصدى واعٍ لأميري124 من مدرسة هرو، والذي استخدم نفس

الكلمات قبل عامين فقط في البرلمان في الدعوة إلى استقالة نيفيل شامبرلين كرئيس للوزراء):
"لقد أمضيت هنا فترة أطول من أي شيء جيد كنت تفعله. وأنا أقول غادر! واسمح لنا أن ننتهي منك فلتذهب بحق الله!" في 7 أغسطس 1942 في بومباي، اعتمدت لجنة المؤتمرات العالمية الهندية، بإلحاح من غاندي، قرارًا حركه نهرو، وأيده باتيل، والذي يدعو بريطانيا (بصياغة صحفية أصبحت أكثر شهرة من صياغة القرار نفسه) "اتركوا الهند!".
(كانت عبارة غاندي المفضلة "افعل أو مُت") وفي غضون ست وثلاثين ساعة تم اعتقال قادة الكونغرس.
على الرغم من كل تفاني غاندي في اللاعنف، فإن سجنه، مع باقي قيادة الكونغرس، ترك حركة "اتركوا الهند" في أيدي الشباب والمتحمسين، فولدت حركة سرية لجأت بكل همتها إلى التخريب.
تعرض الأشخاص العاديون لمخاطر غير محتملة برفع العلم الوطني فوق المباني الحكومية. أضاف صبيان الصحف الصغار التخريب الصوتي إلى صرخات مبيعاتهم: "Times of India! اتركوا الهند!" في الأسابيع التي تلت الاعتقالات، لم يمر يوم دون ورود أنباء عن اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة.
رد البريطانيون بقمع لا يرحم، أطلقوا النار على المتظاهرين العزل، وقتلوا العشرات كل أسبوع، وجلدوا الجناة، وفرضوا الرقابة وإغلاق الصحف القومية. قرع نداء "اتركوا الهند" طبول الصحوة الوطنية، ولكن كل ما فعله هو إطالة أمد القهر المستمر على الأمة.
تسببت الحرب في إجراءات بريطانية قاسية تجاه السجناء في زمن الحرب. وقال تشرشل لمجلس الوزراء إن غاندي "لا ينبغي إطلاق سراحه لمجرّد أنه هدد بالصيام، سنتخلص من رجل سيئ وعدو للإمبراطورية إذا مات".
لقد كان مستعدًا تمامًا لتسهيل العملية، مقترحًا أن يكون المهاتما "مقيّد اليدين والقدمين عند بوابات دلهي، والسماح لنائب الملك بالجلوس على ظهر فيل عملاق يدهس المهاتما في التراب".
أثناء أطول فترة سجن تعرض لها لنهرو، ما مجموعه 1040 يومًا، أو أكثر من أربعة وثلاثين شهرًا، من 9 أغسطس 1942 إلى 15 يونيو 1945، تحرك البريطانيون لتعزيز موقف جناح والرابطة الإسلامية، والضغط على منتقدي جناح داخل الحزب كي يبقوا في الرابطة وتحت قيادته.
تم إبعاد المعارضين المسلمين لفكرة باكستان أو تهميشهم. ومات الآخرون الذين كان بإمكانهم إحداث فرق (مثل السير إسكندر حياة خان في البنجاب والله بوكس 125في السِّند) قبل أن يتمكنوا من التأثير على النتيجة.

شكلت الرابطة حكومات (غالبًا بأصوات الأعضاء البريطانيين، ومع نواب الكونغرس في السجن) في المقاطعات التي هُزمت في الانتخابات، وتمتعت بتعيينات بالمحسوبية حين لم يكن المنصب الرسمي ممكنًا.

تواطأ البريطانيون في هذا الجهد، كما اعترف اللورد لينليثغو، نائب الملك البريطاني، خلال السنوات المشحونة من الحرب العالمية الثانية، لجناح بأنه: "يمثل أقلية، وأقلية لا يمكنها الاحتفاظ بها بشكل فعال إلا بمساعدتنا".

مع نمو الرابطة برعاية بريطانية، تضخم عدد أعضائها من 112000 في عام 1941 إلى أكثر من مليوني عضو في عام 1944. أدى فشل حركة "اتركوا الهند"، والتي لم تحقق سوى استبعاد الكونغرس من الشؤون الوطنية، إلى تفاقم الخطأ الفادح الأصلي للكونغرس في استقالة وزارته. خلت الساحة أمام الرابطة الإسلامية، التي خرجت من الحرب معززة بقدرٍ هائل من القوة والمكانة.

تبين أن استقالات وزارات الكونغرس في عام 1939، وحركة "اتركوا الهند" في عام 1942 لم تكن سوى لفتات غير مجدية من إداريين أكثر منها سياسات بعيدة النظر. لقد مهدوا الطريق لانتصار الرابطة الإسلامية. وفي 15 يونيو 1945 خرج نهرو وزملاؤه في الكونغرس من السجن، ليرمشوا في ضوء الشمس.

انتهت الحرب وتم إطلاق سراحهم، لكنهم كانوا يخطون خطواتهم الأولى نحو الحرية في عالم تغير بشكلٍ جذري.

نهاية اللعبة: انتخاب، تمرد، تقسيم

لم يصن البريطانيون مجدهم خلال الحرب، بل أداروا ديكتاتورية عسكرية في بلد زعموا أنه يستعد للديمقراطية. لقد قادوا واحدة من أسوأ المجاعات في تاريخ البشرية، مجاعة البنغال عام 1943، بينما قاموا بتحويل الطعام (بناءً على أوامر شخصية من تشرشل) من المدنيين الجائعين إلى عساكر الإنجليز المؤَمَّنين بوفرة من الغذاء.

حتى اللورد ويفيل، الذي كوفئ على الفشل العسكري (في كل من صحاري شمال إفريقيا وغابات بورما)، بخلافته للينليثغو في منصب نائب الملك، اعتبر موقف الحكومة البريطانية تجاه إهمال الهند "عدائي وحقير لدرجة لم أتوقعها..".

كان انتصار حزب العمال في الانتخابات العامة البريطانية عام 1945 يعني أن أتلي استبدل تشرشل الفظيع كرئيس للوزراء، لكن هذا لم يعجل بأي تغيير في مناهضة الكونغرس للسلطات البريطانية في الهند. عقد ويفل مؤتمرًا في شيملا في أواخر يونيو 1945، والذي سمح نائب الملك لجناح بتخريبه. في هذا الجو من الإحباط واليأس، دعا البريطانيون إلى إجراء انتخابات في الهند في نهاية عام 1945 على مقاعد في المجالس المركزية والمحلية.

للأسف لم يكن الكونغرس مهيأ للطعن عليهم. إن الخطأ الفادح الذي ارتكبه حين تنازل عن مقاليد السلطة في عام 1939، ثم خسارته لقيادته وكوادره في السجن

منذ عام 1942 يعني أنه دخل الحملة متعبًا ومحبطًا وغير منظم.
أما الرابطة فقد ازدهرت خلال الحرب، وحظيت آليتها السياسية بالرعاية والدعم، في حين أن الكونغرس كان صدئًا من الإهمال. لقد انعكست المكاسب الانتخابية لعام 1937 الآن بشكل كبير، وظل الكونغرس يحكم أغلب المقاطعات باستثناء مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، حيث فاز الكونغرس بتسعة عشر مقعدًا للمسلمين مقابل سبعة عشر مقعدًا للرابطة، اكتسحت الرابطة المقاعد المحجوزة للمسلمين في المجلس، حتى في مقاطعات مثل بومباي ومدراس التي بدت محصنة ضد العدوى الطائفية.
أيًا كان التفسير -وكان من الممكن أن يقدم نهرو بعضًا منه- لم يعد هناك أي مفر من حقيقة أن جناح والرابطة الإسلامية يمكنهم الآن بشكل شرعي المطالبة بتفويض شعبي للتحدث نيابة عن غالبية مسلمي الهند.
لم يعتقد نهرو أن هذا يعني حتمية تقسيم البلاد، إذ لم يحسبه حلًا عمليًا. في الخطب والمقابلات والمقالات في أواخر عام 1945 وأوائل عام 1946، أعرب عن اعتقاده بأن مسلمي الهند سيتخلون عن أي تفكير بالانفصال، وسيتحررون من الحكم الأجنبي.
كتب: "مسلمو الهند أقلية من الناحية التقنية فقط، لكنهم يمثلون أعدادًا هائلة وقوية في نواحٍ أخرى، ومن الواضح أنه لا يمكن إكراههم ضد إرادتهم. هذا السؤال الجماعي هو في الأساس مسألة حماية المصالح الخاصة، ودائمًا ما كان الدين ذريعة مفيدة لهذا الغرض".
بل إنه جادل بأن الكونغرس يجب أن يمنح حق الانفصال فقط لتهدئة مخاوف المسلمين، وليس توقعًا بأن المقاطعات التي تحكمها الرابطة الإسلامية ستحققه بالفعل. ولكن سواء كان جناح يعني حقًا إقامة دولة منفصلة كما اقترح العديد من المحللين الهنود، أو كان يدافع فقط عن باكستان للحصول على نفوذ على الكونغرس، فإن أتباعه قد أخذوه على محمل الجد.
كانت دولة خاصة بهم هو ما أصروا على امتلاكه، وبحلول ربيع عام 1946، بدت مثالية نهرو ساذجة على نحو خطير. مع الأسف نجحت سياسة فرّق تسد بشكل جيد للغاية. مع هذه الأداة التي تحمي سلامة الهند البريطانية أصبح الحفاظ على هذه السلامة مستحيلًا دون البريطانيين!
***
أوشك الوقت الذي قضته بريطانيا في الهند على الانتهاء. حتى الجنود ورجال الشرطة الهنود عبَّروا علانية عن دعمهم للقادة الوطنيين، متجاهلين رد فعل ضباطهم البريطانيين.
اندلعت حركات تمرد في سلاح الجو والبحرية الهندية البريطانية، والأخيرة كانت الأخطر، إذ أثرت على ثماني وسبعين سفينة وعشرين منشأة ساحلية، تضم

عشرين ألفًا من أفراد البحرية. اندلع العنف في الأحداث السياسية، ففي حادثة واحدة في بومباي، قتل 233 متظاهرًا على أيدي جنود بريطانيين قمعوا أعمال شغب مناهضة لبريطانيا. لقد طغى صراخ التقسيم على المطالبة بالحرية.
في بادرة نتائجها عكسية لدرجة أن من الممكن احتسابها تكفيرًا عن ذنب ما، أعطى الراج بشكل أخرق للفصائل المتناحرة، فرصة أخيرة للوحدة. قررت محاكمة المنشقين عن جيش بوس126 الهندي الوطني، لقي بوس نفسه حتفه في حادث تحطم طائرة ناري في نهاية الحرب في فورموزا (تايوان)، لذلك سعى الراج للعثور على كبش فداء بين مساعديه. اختار البريطانيون، حرصًا على الظهور بمظهر منصف، محاكمة ثلاثة من جنود الجيش الوطني الهندي في القلعة الحمراء التاريخية في دلهي: هندوسي ومسلم وسيخ.
وكانت النتيجة احتجاجات وطنية بلغت حد الانقسام الطائفي. مهما كانت أخطاء رجال الجيش الوطني الهندي وأحكامهم الخاطئة (ويعتقد نهرو أن الحرية من خلال التحالف مع الأجانب غير ممكنة، ناهيك عن الفاشيين الأجانب)، فهم في النهاية ليسوا بخائنين لوطنهم الأم.
أصبح المتهمون الثلاثة رمزًا لالتزام مجتمعه الفخور بالاستقلال عن الحكم الأجنبي. ارتقى كل من الكونغرس والرابطة لمنصة الدفاع عن الثلاثي. لأول مرة في حياتهم المهنية الطويلة، تبنى نهرو وجناح نفس المذكرة، وارتدى نهرو رداء المحامي لأول مرة منذ خمسة وعشرين عامًا.
لكن اللحظة مرت: لم يعد الدفاع عن الوطنيين الثلاثة كافيًا لضمان تعريف مشترك للوطنية. لم تعد نتيجة المحاكمات مهمة تقريبًا بسبب الهياج الذي عمّ أنحاء البلاد.
في النهاية تم التخلي عن المحاكمات؛ لأنه بحلول الوقت الذي بدأت فيه، كان من الواضح أن الخيانة النهائية للراج البريطاني في عاصمته لم تعد بعيدة.
كانت لندن تحت حكم حزب العمال منهكة من الحرب، ومصممة على تخليص نفسها من أعباء إمبراطوريتها الهندية. في فبراير 1946، أعلن رئيس الوزراء أتلي عن إرسال بعثة وزارية إلى الهند "للنقاش مع قادة الرأي الهندي حول صياغة دستور هندي". كانت نهاية اللعبة قد بدأت.
في أبريل 1946، تم انتخاب نهرو دون معارضة كرئيس للكونغرس، مع تشكيل حكومة هندية مؤقتة قبل المحادثات مع بعثة مجلس الوزراء في شيملا في مايو، وحوصرت البعثة الثلاثية المكونة من السير ستافورد كريبس، اللورد بثيك لورانس127 وأ. ف. ألكسندر.128
استشعرت النسور أن الراج قد اقترب من نهايته، فاجتمعت للاحتفال بالوليمة.
أصبحت المفاوضات والمباركات والمكائد والمناورات بين وداخل مختلف الأطراف المعنية -البريطانيون والكونغرس والرابطة الإسلامية والهندوس المهاسابها والموالون والشيوعيون وموظفو الخدمة المدنية- أكثر كثافة وتعقيدًا مع مرور كل يوم.

تكشف مذكرات ويفيل الصريحة بشكل مذهل عن استيائه وعدم ثقته في كل سياسي هندي كان عليه التعامل معه تقريبًا، كل شخص (في نظره) يثبت جاهدًا أنه أكثر غدرًا من الآخر. على الرغم من أنه، مثل معظم الإدارة البريطانية، كان معاديًا للكونغرس ومتعاطفًا مع الرابطة التي ساعدت حكومته في رعايتها، إلا أنه كان لاذعًا في ازدرائه لخطأ زعماء الرابطة و"نغمة الكراهية ضد الهندوس".
(لم يعرب أي زعيم في الكونغرس لنائب الملك عن أي كراهية للمسلمين). حتى فكرة باكستان بدت وكأنها تتخذ أشكالًا عديدة في أذهان المناصرين لها، حيث رأى العديد أنها دولة مسلمة داخل الهند الموحدة، بينما دعا آخرون إلى أشكال متنوعة من الكونفدرالية اللامركزية بدلًا من الانفصال التام.
(أخبرني الصحفي الأمريكي فيليبس تالبوت عن السير عبد الله هارون من الرابطة، والذي أطلعه في عام 1940 على ثماني خطط منفصلة لباكستان قبل أن تناقشها القيادة العليا للرابطة).
كان جناح ثابتًا في مطالبته بدولة منفصلة في شمال غرب وشرق البلاد، لكنه تجنب إعطاء إجابات محددة بشأن النفع الذي سيعود من إنشاء مثل هذه الدولة على غرضها المعلن، والمتمثل في حماية المسلمين في المقاطعات ذات الأغلبية الهندوسية. في غضون ذلك، سعى نهرو إلى القيام بما لا يقل عن عملية تنازل عن العرش من البريطانيين؛ إذ أعلن أن الترتيبات السياسية في الهند يجب أن تُترك للهنود ليقرروها في جمعيتهم التأسيسية دون وساطة بريطانية.
ربما يكمن جزء من المشكلة في ذلك الوقت في سوء تقدير عميق من جانب نهرو حول النوايا الحقيقية للبريطانيين.
جاء نهرو إلى شيملا بعدما عزله السجن عن عالم الشؤون السياسية العالمية، موقنًا (كما أكد لفيليبس تالبوت) بأن بريطانيا الغادرة كانت لا تزال تسعى للتمسك بحيازتها الإمبراطورية الثمينة من خلال تشجيع الانقسام بين الأحزاب الهندية.
شعر تالبوت أن نهرو لم يدرك ببساطة أن بريطانيا كانت منهكة وعلى وشك الإفلاس وغير راغبة ولا قادرة على إرسال 60 ألف جندي بريطاني قدرت الحكومة في لندن أنها ستكون مطلوبة لإعادة تأكيد سيطرتها في الهند.
أرادت لندن أن تلوذ بالفرار، وإن لم يستطع البريطانيون أن يتركوا وراءهم الهند موحدة، فإنهم كانوا مستعدين لـ"ضرب البلاد والهرب منها بكل ما تحمله الجملة من معنى". نهرو، الذي ما زال يتخيل خصمًا قويًا يسعى إلى إدامة هيمنته، خصمًا غير مدرك للمدى الذي أصبحت فيه الرابطة حزبًا له شعبية بين المسلمين الهنود، تعامل مع كليهما بناءً على افتراضات خاطئة.
تساءل تالبوت: "إلى أي مدى كان نهرو وزملاؤه سيتفاوضون بشكل مختلف، هل فهموا ضعف بريطانيا بدلًا من الاستمرار في الهوس بقوتها المفترضة؟" يلح علينا السؤال بعد فوات الأوان.

عندما بدأ مؤتمر شيملا في 9 مايو 1946، رفض جناح، الذي كان باردًا لكنه أبدى تهذبًا مع نهرو، مصافحة أي من نائبي الكونغرس المسلمين، مولانا آزاد أو خان عبد الغفار خان، تمنى أن يُنظر إليه كمتحدث وحيد للهند المسلمة.

ومع ذلك، عندما اقترحت بعثة مجلس الوزراء خطة من ثلاثة مستويات لحكم الهند، مع مركز ضعيف (يقتصر على الدفاع والشؤون الخارجية والاتصالات)، والمقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي (مع الحق في الانفصال بعد خمس سنوات) ومجموعات المقاطعات (على الأقل واحدة منها ستكون ذات أغلبية مسلمة) قبلت الرابطة الاقتراح، على الرغم من أنه يعني التخلي عن فكرة باكستان ذات السيادة.

دعا نائب الملك، دون انتظار موافقة الكونغرس رسميًّا على المخطط، أربعة عشر هنديًّا للعمل كحكومة مؤقتة. وبالرغم من أن معظم القادة المسلمين وأعضاء الكونغرس كانوا في القائمة، لكن حدث إغفال مذهل؛ لم تُوجَه الدعوة لأي عضو كونغرس مسلم للخدمة في الحكومة.

رد الكونغرس بأنه وافق على الخطة من حيث المبدأ، لكنه لم يوافق على حكومة ينتمي أعضاؤها المسلمون جميعًا إلى الرابطة، أوضح جناح أنه لن يقبل بخيار آخر، واتضح أن المأزق الناتج عن ذلك يصعب حله، إذ غادرت بعثة مجلس الوزراء إلى لندن مع خطتها المصدق عليها دون حل الخلاف، تاركة مجلس نائب الملك المؤقت مسؤولًا عن البلاد.

ومن المفارقات أن العضو الهندي الوحيد في المجلس (إلى جانب سبعة إنجليز) كان موظفًا حكوميًّا مسلمًا، السير أكبر حيدري، الذي أوضح معارضته الأساسية من حيث المبدأ لفكرة باكستان. وفي غضون ذلك، ظلت مشكلة الحكومة المقترحة من قبل بعثة مجلس الوزراء بلا حل. وافق كل من الكونغرس والرابطة الإسلامية على الخطة من حيث المبدأ، لكن لم يتم الاتفاق على التفاصيل بعد.

نهرو، الذي أعيد حديثًا إلى رئاسة الكونغرس، ترأس اجتماعًا للجنة الكونغرس لعموم الهند في بومباي فسر فيه بتهور قبول الكونغرس للخطة بأنه يعني أننا "لسنا ملزمين بشيء واحد باستثناء أننا قررنا الانضمام للجمعية التأسيسية".

كانت دلالات خطابه لا تزال قيد التحليل عندما كررها في مؤتمر صحفي بعد ذلك مباشرة، وأضاف: "نحن أحرار تمامًا في التصرف". نهرو تحديدًا هو من أشار إلى عدم جدوى التصويت الحر بالنسبة لوحدة المقاطعات، رغم أهميته الشديدة بالنسبة للرابطة.

رد جناح غاضبًا بسحب قبول الرابطة لخطة مجلس الوزراء. أُلقي باللوم على نهرو على نطاق واسع بسبب إنهائه الأهوج للأمل قصير الأمد في تعاون الكونغرس والرابطة ضمن حكومة هندية موحدة، حتى لو كان وفقًا لشروط الرابطة.

ولكن حتى لو كان نهرو أمسك بلسانه في يوليو 1946، فلم يكن واضحًا بأي حال من الأحوال أن تفاهمًا مشتركًا بين الكونغرس والرابطة كان سيستمر.

كان آزاد مستعدًا لتنازل أعضاء الكونغرس المسلمين عن المطالبة بمناصبهم من أجل الوحدة، لكن الحزب ككل لم يكن مستعدًا للتنازل عن هذا لصالح جناح، وحين صرح بأن تجمع المقاطعات ليس ثابتًا، كان نهرو يردد نص الخطة وليس جوهرها. (كان من الممكن اتهام الرابطة بفعل الشيء نفسه عندما أعلنت أن الخطة أرست أساسات العمل من أجل باكستان). لهذا فرؤيته كرئيس هادم للفرصة الأخيرة للبلاد لتجنب التقسيم هو تضخيم للقضية. وكما قال كاتب سيرته الذاتية م. ج. أكبر: "أُنشِئت باكستان بإرادة جناح وإرادة بريطانيا" ودون رغبة نهرو.

في 8 أغسطس 1946، أعلنت لجنة عمل الكونغرس، مدعومة بقبول الوجوه الجديدة المعينة من قبل الرئيس الجديد (بما في ذلك امرأتان صغيرتا السن نسبيًا، كمالاديفي تشاتوبادياي وراجكوماري أمريت كاور) أنها قبلت خطة مهمة مجلس الوزراء بتفسيراتها الخاصة للتفاصيل المختلف عليها.

لكن هذا لم يكن كافيًا لإعادة جناح إلى اللعبة. التقى به نهرو (في منزل جناح في مومباي) سعيًا لاتفاق على حكم مؤقت، إلا أن جناح أثبت عناده؛ أصر أن يحصل على باكستان. أعلن زعيم الرابطة الإسلامية يوم 16 أغسطس 1946 "يوم الحراك المباشر"129 للتأكيد على هذا المطلب.

نزل الآلاف من عصابات أفرادها مسلمون إلى الشوارع في عربدة من العنف والنهب والفوضى، وقتل 16000 من الأبرياء في الاشتباكات التي نتجت عنها، لا سيما في كلكتا.

وقفت الشرطة والجيش مكتوفي الأيدي؛ يبدو أن البريطانيين قرروا ترك عاصمتهم الإمبراطورية السابقة للغوغاء. ثلاثة أيام من أعمال الشغب الطائفية في المدينة أعقبها الموت والدمار، قبل أن يتدخل الجيش أخيرًا. لكن المذابح والكراهية مزقت أيضًا شيئًا لا يمكن تحديده في النفس الوطنية.

بدت المصالحة الآن مستحيلة، مع ذلك، بعد أسبوع كان ويفيل ونهرو يناقشان تكوين حكومة مؤقتة للهند، وتتألف من خمسة من "الطوائف الهندوسية"، وخمسة مسلمين، وعضو في الطائفة المجدولة، وثلاثة ممثلين للأقليات. واتفقوا على أن جناح يمكن أن يرشح ممثليه ولكن لا يمكن أن يكون له رأي في ترشيحات الكونغرس بما في ذلك -من حيث المبدأ- من هم من القومية المسلمة.

تم تعيين حكومة مؤقتة للهند على الرغم من أن الرابطة كانت لا تزال تتداول بشأن الانضمام، وفي 2 سبتمبر 1946 أدى أعضاء الكونغرس اليمين. اعتبر نهرو ذلك، في بث يوم 7 سبتمبر، تتويجًا لصراع طويل: "لطالما كنا متفرجين سلبيين للأحداث، ولعبة في يد الآخرين. أتت المبادرة لشعبنا الآن وسنصنع تاريخنا بأنفسنا".

لكن البريطانيين ظلوا يدعمون الرابطة وحكومتها في البنغال، مما سمح بحدوث فظائع يوم الحراك المباشر.

كتب نهرو ساخطًا إلى ويفيل حول الأوضاع في البنغال عقب عمليات القتل في كلكتا: "ما جدوى تشكيلنا للحكومة المؤقتة في الهند إذا كان كل ما يمكننا فعله هو المشاهدة بلا حول ولا قوة وعدم القيام بأي شيء آخر في حين يُذبح الناس؟" لكنه تمادى حين أصر على زيارة المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية ذات الأغلبية المسلمة رغم تبعيتها للكونغرس.

تواطأ البريطانيون في مظاهرات نظمتها الرابطة ضد نهرو، حيث رميَ بالحجارة وأصيب بكدمات. والأهم من ذلك ما كشف الفشل الذريع أنه لا يمكن أبدًا قبول نهرو، بصفته هندوسيًّا، كزعيم وطني من قبل مسلمي المقاطعة.

في غضون ذلك، دفع ضغط بريطانيا على الكونغرس نحو تقديم المزيد من التنازلات لجناح كي يضمن دخول الرابطة في الحكومة المؤقتة، إلى تخلي غاندي ونهرو طواعية عن حقهما في ترشيح عضو مسلم. كان هذا بمثابة إلغاء للاتفاق بالنسبة لجناح، وبدا الآن، في مباحثاته مع نهرو، أنه على استعداد للتوصل إلى حل وسط. أحرزت محادثاتهم تقدمًا، وأصر جناح مرة أخرى على أن يعترف الكونغرس بالرابطة بصفتها الممثل الوحيد للمسلمين الهنود، لكن نهرو رفض القيام بذلك قائلًا إنها ستكون خيانة للعديد من المسلمين القوميين في الكونغرس، ووصمة عار على شرفه وكذلك على شرف البلاد.

بعد ذلك تجاوز نائب الملك الكونغرس وتفاوض مباشرة مع جناح، ووافق على ترشيحاته للمسلمين وكذلك لعضو الطائفة المجدولة. وفي 15 أكتوبر، أعلنت الرابطة الإسلامية رسميًّا أنها ستنضم إلى الحكومة المؤقتة، لكنها فعلت ذلك فقط لتدمرها من الداخل، حتى قبل أن يؤدي مرشحوها اليمين في يوم 26، فقد ألقوا خطابات أعلنوا فيها عن نيتهم الحقيقية للعمل من أجل إنشاء باكستان.

اجتمع أعضاء الرابطة ببعضهم بشكل منفصل قبل كل اجتماع لمجلس الوزراء، وعملوا كمجموعة معارضة داخل المجلس وليس كجزء من ائتلاف حاكم. سعى أعضاء الرابطة -من أبسط القضايا إلى أهمها- إلى عرقلة عمل الحكومة، وعارضوا كل مبادرة أو اقتراح يقدمه الكونغرس.

في غضون ذلك واصل الحزب إثارة العنف في جميع أنحاء البلاد. مع اندلاع أعمال الشغب في بيهار في أوائل نوفمبر، ومع قيام غاندي بالسير بمفرده في المقاطعة التي مزقتها الحرب لاستعادة الهدوء، أعلن جناح في 14 نوفمبر أن القتل لن يتوقف ما لم يتم إنشاء باكستان.

في ديسمبر عقد البريطانيون محادثات في لندن للضغط على الكونغرس، من أجل تقديم المزيد من التنازلات للرابطة، وإقناعها بحضور الجمعية التأسيسية. كان نهرو، الذي اكتوى بردود الأفعال على مؤتمره الصحفي في بومباي، مهادنًا لأقصى درجة، لكن جناح رأى في الموقف البريطاني تأكيدًا على أن مكاسب حزبه تزداد فصعَّد مطالبه.

بالنسبة لنهرو، بدا أن البريطانيين لم يتعلموا شيئًا من فشل سياسة المهادنة في أوروبا في الثلاثينيات. اجتمعت الجمعية التأسيسية كما هو مقرر في 9 ديسمبر، دون مشاركة الرابطة، لكنها كانت حريصة على عدم اتخاذ أي قرار من شأنه أن يستبعد جناح.

ومع ذلك، في 29 يناير 194، أصدرت لجنة عمل الرابطة الإسلامية قرارًا يطالب الحكومة البريطانية بإعلان فشل خطة مهمة مجلس الوزراء، وحل الجمعية، وطالب أعضاء الكونغرس في الحكومة المؤقتة بدورهم أعضاء الرابطة بالاستقالة بعدما رفضوا الخطة.

في خضم الفوضى التي خلقتها سياستها، أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستنسحب من الهند، في موعد لا يتجاوز يونيو 1948، وأنه لتنفيذ نقل السلطة، سيتم استبدال ويفيل. وفي ذروة المأزق جاء سعادة الأدميرال الرايت أونورابل اللورد لويس فرانسيس ألبرت فيكتور نيكولاس مونتباتن130 من بورما، والقائد الأعلى للحلفاء المنتهية ولايته في جنوب شرق آسيا.

كان مونتباتن، أرستقراطيًا نبيلًا من النسب الملكي (كانت الملكة فيكتوريا جدته الكبرى، وبالتالي كان ابن عم الملك الحاكم)، كان مونتباتن مختالًا، وجذابًا وسطحيًا ومندفعًا. اعترف رئيس أركانه الجنرال إسماي قائلًا: "لم أقابل شخصًا بحاجة إلى مكابح عجلات أمامية مثلما احتاج هو".

للأسف، كانت هذه المكابح هي ما تحتاجه الهند، حين اندفعت بغير تأمّل نحو كارثة.

استسلامان: الاستسلام البريطاني وتنازل الكونغرس

أصبح من الواضح الآن على نحو متزايد حتى لنهرو أن إنشاء باكستان لا مفر منه بشكلٍ أو بآخر. ببساطة لم تكن الرابطة لتعمل مع الكونغرس في حكومة الهند الموحدة، ومع ذلك، فقد سعى لحث قادة الرابطة على مناقشة الترتيبات الجديدة، التي تمنى ألا ترقى إلى مستوى التقسيم المطلق.

بحلول أوائل مارس، ومع استمرار أعمال الشغب الطائفية في جميع أنحاء شمال الهند تلاشى هذا الأمل. وافق كل من سردار فالابهباي باتيل131 ونهرو على أنه، بالرغم من رفض غاندي التفكير في مثل هذا الاحتمال، لم يكن أمام الكونغرس بديل سوى الموافقة على تقسيم البنجاب والبنغال. لن تقبل الرابطة خيار الاتحاد الهندي الفضفاض، بما في ذلك باكستان شبه المستقلة، ولن ينتج عنه حكومة قابلة للحياة لباقي الهند.

قُضيَ الأمر بحلول الوقت الذي وصل فيه مونتباتن في 24 مارس 1947، ومع ذلك، كان هو من أنهى اللعبة سريعًا.

ادعى مونتباتن لاحقًا أنه حكم وفقًا لشخصيته، وبالفعل فإن صفاته الإيجابية والسلبية ستثبت أنها حاسمة. من ناحية، كان منتبهًا وحيويًا وساحرًا وغير متحيز

عنصريًا على الإطلاق، على عكس كل من سبقوه تقريبًا، من ناحية أخرى كان مغرورًا بشكل مذهل، وقليل الصبر على نحو ينذر بالخطر، وسهل التأثر بإبداءات الإعجاب والانتقاد الشخصية. أما نائبته، إدوينا، فكانت شريكًا أساسيًا، ولديها اهتمام حقيقي بالشؤون الهندية.

كان زواجهما غريبًا، واتسم بخياناتها المتكررة التي تغاضى عنها، وقد قيل إن عاطفتها تجاه نهرو لعبت دورًا في بعض قراراته وقرارات نهرو المتعلقة باستقلال الهند. لا شك أن نهرو وإدوينا أصبحا قريبين بالفعل، لكن لا يبدو أن هذا كان له أي تأثير سياسي.

أثناء ذلك، بات انهيار الحكم في الهند وشيكًا، أصبح العنف الطائفي والقتل سمة يومية، وكذلك كان عدم استعداد جناح التام للتعاون مع الكونغرس على أي أساس آخر غير أنه -الكونغرس- يمثل الهندوس وهو يمثل مسلمي الهند.

قدم له البريطانيون الكثير من التشجيع لمتابعة هذا المنصب: السير أولاف كارو، حاكم المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية، كان يضغط بلا ضمير على حكومة الكونغرس في هذه الولاية ذات الأغلبية المسلمة لإفساح المجال للرابطة منذ تأسيسها، إذ إن استمرارها كان سيجعل باكستان مستحيلة.

مع استمرار المأزق في الحكومة المؤقتة، وضع مونتباتن ومستشاروه "خطة البلقان" التي كانت ستنقل السلطة إلى المقاطعات بدلًا من الحكومة المركزية، مما يترك لهم الحرية في قبول أو رفض الانضمام إلى أي اتحاد أكبر.

لم يُعلِم البريطانيون نهرو بالخطة في حين تمت مراجعتها وعرضها في لندن، الأمر الأكثر إثارة للسخرية بالنسبة لإمبراطورية كانت ترغب في الادعاء بأنها وحدت الهند. عندما عرض عليه مونتباتن النص أخيرًا في شيملا ليلة 10 مايو، ثار غضب نهرو، واقتحم غرفة صديقه كريشنا مينون في الساعة الثانية صباحًا لإثارة غضبه.

لو تم تنفيذ الخطة، فإن الهند التي صورها نهرو ببراعة في كتاباته، كانت ستتمزق على نحو أوسع مما كان يقترحه جناح. كانت خطة البلقنة ستطلق حربًا أهلية وفوضى على نطاق لا يمكن تصوره، حيث تتنافس المقاطعات والولايات الأميرية والقوى السياسية المتنوعة على السلطة عند انتهاء الراج.

أدت مذكرة اعتراض طويلة وعاطفية وعلى الأغلب غير متماسكة من نهرو لمونتباتن إلى موت الخطة، لكن البديل الوحيد كان التقسيم. في مايو، رأى نهرو الاضطرابات في البلاد على أنها "كارثية": "لقد حان الوقت لاتخاذ خيارات صعبة وغير سارة" وكان مستعدًا لاتخاذها على مضض.

وافق على اقتراح مونتباتن بإجراء استفتاء في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية وفي مقاطعة سيلهيت ذات الأغلبية المسلمة، واستسلم لاقتراح الكونغرس المقابل لنهج مماثل فيما يتعلق بالمقاطعات ذات الأغلبية الهندوسية في السند، ومن المدهش أنه وافق على وضع دومينيون (تحتفظ باستقلالها الذاتي مع ارتباطها بالتاج

البريطاني) للهند داخل الكومنولث البريطاني، بدلًا من الاستقلال الكامل الذي دافع عنه الكونغرس لفترة طويلة.
وإذ أعطى البريطانيون جناح حق النقض على كل اقتراح وجده غير مناسب، وكانوا على وشك التخلي عن الأمر، لم يكن هناك ما يمكن لنهرو أن يفعله سوى الاستسلام للتقسيم. لا تشير كتابات ومذكرات القوميين الهنود البارزين الآخرين في ذلك الوقت إلى امتلاك أي منهم لفكرة أفضل.
الاستثناء الوحيد كان مهاتما غاندي؛ ذهب غاندي إلى مونتباتن واقترح أن الهند يمكن أن تبقى موحدة إذا عُرض على جناح قيادة البلاد بأكملها. لم يولِ كل من نهرو وباتيل هذه الفكرة الكثير من الاهتمام، ولا يبدو أن مونتباتن أخذها على محمل الجد.
لا شك أن مونتباتن بدا وكأنه يمضي مسرعًا، حيث اختار تاريخًا مبكرًا جدًّا عما كان مخططًا له - 15 أغسطس، وهو التاريخ الذي اختاره لمجرد نزوة أنه التاريخ الذي قبل فيه استسلام اليابان كقائد أعلى للحلفاء في جنوب شرق آسيا، وبذلك اجتاح القادة الهنود.
اقتنع نهرو أن بمقدور جناح إشعال النيران في البلاد وتدمير كل ما عملت من أجله الحركة القومية؛ كان تقسيم الهند أفضل من تدميرها. قال نهرو لحزبه: "لا يشعر قلبي بالسعادة إذ أشيد بهذه المقترحات، على الرغم من أن عقلي لا يساوره أدنى شك في أن هذا هو المسار الصحيح". كان التمييز بين القلب والرأس مؤثرًا وذا دلالة.
في 3 يونيو، أذاع نهرو وجناح والزعيم السيخي بالديف سينغ132 أخبارًا عن قبولهم تقسيم البلاد.
أظهرت المناسبة مرة أخرى أفضل ما في نهرو إذ قال: "نحن رجال صغار نخدم قضية عظيمة.. القوى العظمى تعمل في العالم اليوم وفي الهند، آمل أن نصل بهذه الطريقة إلى الهند الموحدة في أقرب وقت ممكن، وأن يكون لها أساس أقوى وأكثر أمانًا، إن هند الجغرافيا والتاريخ والتقاليد، وهند عقولنا وقلوبنا، لا يمكن أن تتغير".
لكنها بالطبع يمكن أن تتغير: الجغرافيا تُختَرق، التاريخ يُساء فهمه، التقاليد تُحظَر، والعقول والقلوب تتمزق.
تخيل نهرو أن أعمال الشغب والعنف التي عصفت بالبلاد بسبب مطالبة الرابطة بباكستان ستهدأ بمجرد تلبية هذا المطلب، لكنه كان مخطئًا، إذ تفاقمت أعمال القتل والتهجير الجماعي عندما سعى الناس بشكل محموم لأن يكونوا على الجانب "الأيمن" من الخطوط التي كان على البريطانيين رسمها عبر وطنهم.
أكثر من مليون شخص ماتوا في الوحشية التي اختتمت بها حرية الهند وباكستان. تم تشريد نحو 17 مليونًا، وتدمير ونهب عدد لا يحصى من الممتلكات.

خطوط تعني حياة. ما اعتقد نهرو أنه انفصال مؤقت لأجزاء معينة من الهند بلغت شدته حد إنشاء دولتين منفصلتين ومعاديتين سيخوضان مع بعضهما أربع حروب ويتورطان بعد عقود في مواجهة مسلحة نوويًا ومليئة بالإرهاب.

لم يكن غاندي هو الشخص الوحيد الذي باغته شعور بالخيانة، اختارت حكومة الكونغرس في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية التي خذلها الحزب الوطني، مقاطعة الاستفتاء هناك، والذي تم تمريره بأصوات 50.49% فقط من الناخبين (ولكن ما يقرب من 99 في المئة من أولئك الذين صوتوا).

مونتباتن الذي رأى نفسه يخدم لفترة من الوقت كجسر بين السيادتين الجديدتين إذ يشغل منصب الحاكم العام لكليهما، أخبره جناح بفظاظة أن زعيم الرابطة بنفسه سيتولى هذا المنصب في باكستان، لذلك سيتعين على نائب الملك المنتهية ولايته أن يكتفي بالسيطرة الاسمية على الهند وحسب.

وسط أعمال الشغب والمذابح التي استهلكت أجزاء كبيرة من شمال الهند، وجد جواهر لال نهرو الوقت لضمان عدم ضياع هذه اللحظة؛ لقد أسقط التنكيس الرسمي لعلم الاتحاد البريطاني من حفل الاستقلال حتى لا يضر بالمشاعر البريطانية.

تم رفع العلم الهندي ذي الألوان الثلاثة قبل غروب الشمس بقليل، بينما رفرف فوق سارية العلم في الرياح الموسمية قوس قزح في آخر الظهيرة، كان تكريمًا برّاقًا من السماء.

قبل منتصف الليل بقليل، صعد نهرو في الجمعية التأسيسية ليلقي أشهر خطاب هندي على الإطلاق: "منذ سنوات طويلة، تعهدنا بلقاء القدر، والآن يأتي الوقت الذي نفي فيه بتعهدنا، ليس كليًا أو بالكامل، ولكن بشكل كبير جدًا. مع دقات منتصف الليل، عندما ينام العالم، ستستيقظ الهند على الحياة والحرية. تأتي لحظة نادرة في التاريخ، عندما نخرج من القديم إلى الجديد، وعندما ينتهي عصر، وعندما تتمكن روح أمة مكبوتة منذ زمن طويل على الكلام".

لم تكن هناك كلمات قاسية في حق البريطانيين، الذين انتهى حكمهم للراج عند منتصف الليل بل أضاف "ليس هذا وقت سوء النوايا أو لوم الآخرين، علينا أن نبني القصر النبيل في الهند الحرة حيث يمكن لجميع أطفالها أن يسكنوا".

ترك الهند وخلق باكستان:

في ذلك الاندفاع المتهور الأخير نحو الحرية والتقسيم، خرج البريطانيون بأقل المكاسب.

قبل الحرب لم يكن لديهم نية لنقل السلطة بهذه السرعة أو على الإطلاق. أكدت تجربة الحكومات المنتخبة في السنوات الأخيرة من الراج، أن البريطانيين لم يكونوا أبدًا جادين بشأن مشروعهم المعلن لتعزيز الحكم المسؤول للهند من قبل الهنود.

عندما استقال الكونغرس، لم يفكر البريطانيون كثيرًا في تعيين قادة مسلمين غير منتخبين بدلًا منهم، وفي كثير من الحالات تولوا السيطرة المباشرة على الوظائف التي من المفترض أن تكون قد انتقلت إلى الهنود.

رحب البريطانيون، الذين استاؤوا من عدم قدرة الرابطة على الفوز بأغلبية مقاعد المسلمين في أي مكان، مما يقوض قوة فرِّق تسد، بفرصة تولي السلطة التي تنازلوا عنها جزئيًا، ودعم الرابطة الإسلامية بصفتها الرئيسة، كبديل للمؤتمر الوطني الهندي في هذه العملية.

لقد ساعدوا الرابطة الإسلامية بشكل علني على الاستفادة من هذه الفرصة غير المتوقعة، ليمارسوا النفوذ والمحسوبية اللذين لم يوفرهما لها دعمهم الانتخابي، ولحشد الدعم وقتما كان خصومهم الرئيسون يقبعون في السجن.

كان هذا كله جزءًا من السياسة الرسمية؛ لم يكن لدى أي شخص في أي منصب مسؤول في لندن أو نيودلهي حتى أواخر عام 1940 أي نية جادة على الإطلاق للتخلي عن الإمبراطورية أو تسليم الهند إلى حفنة من القوميين الذين يرتدون الصوف المنزلي.

لكن الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية كان يعني أن نصف العبارة فقط يمكن أن يبقى على قيد الحياة: نزف وقصف وضرب لمدة ست سنوات، يمكن لبريطانيا أن تُقسِّم لكنها لم تعد قادرة على الحكم.

البريطانيون الذين أرعبهم القصف الألماني، وأُحبطت معنوياتهم بسبب الهزائم المختلفة وأسر عدد كبير من جنودهم، وهزّهم هروب الجنود الهنود وتمرد البحارة الهنود، وارتجفوا في البرد القياسي في شتاء 1945-1946، وشل حركتهم انقطاع التيار الكهربائي وإغلاق المصانع الناتج عن نقص الفحم في فترة ما بعد الحرب، كانوا مُنهكين وليسوا في حالة تسمح بالتركيز على إمبراطورية بعيدة عندما كانت احتياجاتهم في الوطن ملحة للغاية.

كانوا أيضًا مفلسين إلى حد ما؛ فقد أبقت القروض الأمريكية الاقتصاد ثابتًا على قدميه وكان لا بد من تسديدها، وحتى الهند كانت مدينة بدين كبير.

لم تعد التزامات ما وراء البحار مُحتملة أو شائعة على وجه التحديد. كان الخروج هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق: كان السؤال هو ماذا سيتركون وراءهم، هندًا واحدة أم قطعتين أم عدة شظايا؟

ضمنت مناورات بريطانيا قبل الحرب وأثناءها، والتي تضاعفت كما رأينا بسبب حماقة الكونغرس في التخلي عن كل نفوذه والذهاب إلى السجن، ضمنت أنه بحلول موعد المغادرة، ستتلاشى احتمالات بقاء الهند الموحدة على قيد الحياة بعد خروج بريطانيا.

عملت سياسة فرِّق تسد بشكل جيد للغاية: هِندان هو ما سيكون عليه الأمر. تم تعيين مهمة تقسيم البلدين إلى السير سيريل رادكليف، وهو محام لم يسبق له أن

زار الهند من قبل ولم يكن يعرف شيئًا عن تاريخها أو مجتمعها أو تقاليدها.
رسم رادكليف خرائطه في أربعين يومًا، حيث قسّم المقاطعات والمناطق والقرى والمنازل والقلوب ثم عاد مسرعًا إلى موطنه في بريطانيا، ولم يعد إلى الهند أبدًا.
"لم تتراجع الإمبراطورية البريطانية، لقد سقطت ببساطة" على حد تعبير أليكس فون تونزيلمان.133

كان البريطانيون غير مكترثين بالأرواح التي ستفقد أثناء اندفاعهم المتهور نحو المخارج. كُتِب الكثير بالفعل عن الاضطراب المأساوي للتقسيم لدرجة أنه من غير الضروري إضافة كلمات جديدة لوصف ما تم تصويره بالفعل بشكل مروع من قبل الكثيرين.

قد يكفي الآن أن نقتبس من الباحثة المسلمة البريطانية ياسمين خان، في تأريخها الذي حظي بتقديرٍ كبير بعنوان "التقسيم العظيم: صنع الهند وباكستان".

تكتب خان أن التقسيم "يمثّل شهادة على حماقات الإمبراطورية، التي تمزق تطور المجتمع، وتشوه المسارات التاريخية، وتفرض بعنف تشكيل الدول من مجتمعات كانت ستسلك مسارات مختلفة وغير متوقعة لولا ذلك."

لذلك، من الصعب الاقتناع بالحجة الإمبريالية التي تخدم مصالحها، بأن بريطانيا قد ورَّثت الهند وحدتها السياسية وديمقراطيتها.

نعم، لقد تحالفت مع مجموعة متنوعة من الدول في ظل نظام من القانون العام والإدارة، ولكن مع عدد من التشوهات (الموضحة في الفصول السابقة) بسبب الطبيعة المتقلبة والمخادعة للغزو والحكم البريطانيّن، وبسبب تصميم بريطانيا على إنكار الفرصة على الهنود لممارسة سلطة سياسية حقيقية في المؤسسات التمثيلية.

نعم جلبت صحافة يُفترض أنها حرة، لكنها ضمنت عملها في ظل قيود شديدة، وزرعت بذور المؤسسات البرلمانية النيابية مع حجب جوهر السلطة عن الهنود.

بعيدًا عن إدخال الديمقراطية إلى بلد غارق في الاستبداد والطغيان، كما كان العديد من البريطانيين يتظاهرون، فقد حرَّموا الحرية السياسية على أرض كانت تتمتع بها منذ فترة طويلة، حتى في ظل حكم مختلف الملوك، وذلك بفضل التقاليد الثقافية للجدل والمعارضة حتى في القضايا الحيوية والروحانية وفي قضايا الحكم.

نعم، لقد برزت الهند كدولة ديمقراطية تعددية مزدهرة، في الوقت الذي واجهت فيه كل من باكستان وبنجلاديش صعوبات في القيام بذلك، ومارست باكستان التمييز الرسمي وغير الديمقراطي ضد مواطنيها غير المسلمين حتى في ظل الحكم المدني.

لكن ديمقراطية الهند المزدهرة على مدى سبعة عقود لم تكن بفضل الحكم البريطاني. إنه أمر يدعو للسخرية كما أشرت في أكسفورد، أن يقوم البريطانيون بقمع واستغلال وسجن وتعذيب وتشويه شعب لمدة 200 عام ثم يحتفلون بديمقراطيتهم في نهاية الأمر.

أخيرًا، السؤال الأكثر إيلامًا على الإطلاق: ما هي الوحدة السياسية التي يمكن أن نحتفل بها، إذا كانت أهوال التقسيم نتيجة مباشرة للسياسة البريطانية التي تعمدت تقسيم المجتمع، وأثارت العداوات الدينية لتسهيل استمرار الحكم الإمبراطوري؟ إذا كان أعظم إنجاز لبريطانيا هو إنشاء وحدة سياسية واحدة تسمى الهند، وتحقيق تطلعات الأباطرة أصحاب البصيرة من أشوكا 134 إلى أكبر 135، فإن أعظم فشل لها حتمًا هو كارثة هروبها الأصلي -المماثل لبريكست (الخروج من الاتحاد الأوروبي)- من الأرض التي ادعوا أنهم يحكمونها لتطويرها، مخلفين وراءهم مليون قتيل، وثلاثة عشر مليون مشرد، ودمروا ممتلكات بمليارات الروبيات، واشتعلت ألسنة الكراهية الطائفية بشدة في جميع أنحاء الأرض المدمرة. لا توجد لائحة اتهام أكبر لفشل الحكم البريطاني في الهند من الطريقة المأساوية التي أنهوه بها.

5- أسطورة الاستبداد المستنير

ارتأى الكثيرون، بما في ذلك قطاع عريض من الهنود أنصار الثقافة البريطانية، أن الحكم البريطاني حميد، نسخة من نظرية الاستبداد المستنير التي ميزت حركة التنوير في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفقًا لهذه الرؤية فإن البريطانيين يمكن أن يكونوا إمبرياليين حرموا الهنود من الديمقراطية، لكن حكمهم اتسم بالكرم والحكمة، وكان في صميم المصلحة العليا لرعاياهم.

يمكن اقتباس القول المأثور لإمبراطور النمسا جوزيف الثاني: ""كل شيء للناس، لا شيء منهم"، وفقًا لذلك ربما لم يدع البريطانيون الهنود يفعلون أي شيء، بل فعلوا كل شيء من أجلهم.

من الصعب تحديد ما إذا كانت هذه الرؤية ساذجة أم نفعية، وبالتالي فإن بعض الأمثلة الواقعية على الحكم البريطاني في الهند تستحق الدراسة؛ لأنها تكذِّب هذه السردية. أبلغ الأمثلة وأوضحها تتعلق بالمجاعات التي تسبب فيها البريطانيون أو أساؤوا إدارتها، حتى نظام التهجير القسري للهنود بالنقل أو السخرة، أو الوحشية التي قُمعت بها المعارضة، سنقوم بفحص كل هذا بإيجاز.

وليمة ومجاعة.. بريطانيا والهند الجائعة:

في الوقت الذي تضاعفت فيه أهمية الهند لرخاء بريطانيا، مات ملايين الهنود بلا طائل في المجاعات. وكنتيجة لما لا يمكن ألّا نطلق عليه سوى أنه إبادة بريطانية استعمارية، والفضل في ذلك يرجع إلى السياسات الاقتصادية القاسية التي فرضتها بريطانيا بلا رحمة، مات ما بين 30 و35 مليون هندي بلا طائل جوعًا في فترة حكم الراج البريطاني، ورغم ذروة المجاعة إلا أن بريطانيا لم تكف عن استيراد أطنان من القمح الهندي. عندما أنشِئَت معسكرات الإغاثة، كان السكان بالكاد يأكلون وجميعهم ماتوا تقريبًا.

من اللافت أن آخر مجاعة كُبرى حدثت في الهند كانت تحت الحكم البريطاني. لم يحدث أي شيء منذ ذلك الحين؛ لأن الديمقراطية الهندية كانت أكثر استجابة لاحتياجات الهنود المتضررين من الجفاف والفقر مما كان عليه الحكام البريطانيون في أي وقت مضى.

لم تكن هناك مجاعة في ظل ديمقراطية ذات صحافة حرة؛ لأن المساءلة العامة تضمن استجابة فعالة، كما أوضح الباحث الحائز على جائزة نوبل أمارتا سين. أسس عمل سين، المبني على التعاطف وكذلك البحث الكمي الدقيق، للرأي المتفق عليه على نطاق واسع الآن بأن المجاعات يمكن تجنبها دائمًا، بأنها لا تنتج عن نقص الغذاء ولكن بسبب عدم الحصول على الغذاء؛ لذلك فالتوزيع هو المفتاح، والديمقراطية هي نظام الحكم الوحيد الذي يتيح توزيع الغذاء على نطاق واسع وعادل.

ومع ذلك، فإن الافتقار إلى الديمقراطية والمساءلة العامة هو ما كان يميز الحكم البريطاني في الهند.

قائمة المجاعات الرئيسة خلال الحكم البريطاني تجعل القراءة قاتمة: مجاعة البنغال الكبرى (1770)، مدراس (1782-1883)، مجاعة تشاليسا (1783-1884) في دلهي والمناطق المجاورة، مجاعة دوجي بارا (1791-1992) حول حيدر أباد، مجاعة أجرا (1837-1838)، مجاعة أوريشا (1866)، مجاعة بيهار (1873-1874)، مجاعة جنوب الهند (1876-1877)، المجاعة الهندية (1896-1900 تقريبًا)، مجاعة بومباي (1905–1906) وأكثرها شهرة، مجاعة البنغال (1943-1944). 136

كانت أرقام الوفيات مروعة: فمن 1770 إلى 1900، قُدّر أن 25 مليون هندي ماتوا في المجاعات، بما في ذلك 15 مليونًا في المجاعات الخمس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ربما استحوذت المجاعات في القرن العشرين على ما يزيد على 35 مليون، أشار ويليام ديجبي137 إلى أنه خلال السنوات الـ107 بأكملها من 1793 إلى 1900، تختلف 10 قوائم فقط.

قُتل نحو 5 ملايين شخص في جميع الحروب حول العالم مجتمعة، بينما مات في عشر سنوات فقط من 1891 إلى 1900، 19 مليونًا في الهند في المجاعات وحدها. في حين أن مقارنات الوفيات البشرية دائمًا ما تكون محزنة، فإن موت 35 مليونًا ماتوا بسبب المجاعة والأوبئة خلال الراج يذكرني بـ 25 مليونًا ماتوا في حملة ستالين الجماعية والتطهير السياسي، و45 مليونًا ماتوا خلال ثورة ماو الثقافية و55 مليونًا ماتوا في جميع أنحاء العالم خلال الحرب العالمية الثانية.

إن عدد القتلى في المحرقة الاستعمارية موجود في الأعلى مع بعض من أكثر الأمثلة المروعة على وحشية الإنسان للإنسان في العصر الحديث. في المراحل الأخيرة من الهند الاستعمارية، أصبحت المجاعات مجالًا مهمًّا للخلاف السياسي.

إن تكرار حدوثها، وفشل البريطانيين في الوفاء بوعودهم بالحكم الرشيد وما نتج عن ذلك من مجاعات جماعية، وفر نقطة تجمع قوية للقادة القوميين الهنود؛ بدأ داداباي ناوروجي138 بحثه في نظرية "الاستنزاف الاقتصادي" الشهيرة والحكم البريطاني في الهند بعد أن تأثر برعب الموت في أوريسا.

كان يُنظر إليه حتى الآن على أنه من عشاق الثقافة الإنجليزية ومعجب بالليبرالية البريطانية، لكنه الآن لم يعد قادرًا على إخفاء خيبة أمله.

كتب ناوروجي: "نحن بلا شك نتمتع بتأمين أفضل للحياة والممتلكات في هذا الزمن، لكن تدمير مليون ونصف المليون في مجاعة واحدة (عدد القتلى في أوريسا عام 1866) هو مثال غريب على القيمة الحقيقية لتلك الحياة والممتلكات التي تم تأمينها بهذه الطريقة".

مال البريطانيون إلى بناء رفضهم للتدخل في المجاعات بتدابير حكومية فعالة بُنيت على ثلاثة اعتبارات: مبادئ التجارة الحرة (لا تتدخل في قوى السوق)، والعقيدة المالتوسية (النمو السكاني بما يتجاوز قدرة الأرض على الاستمرار، سيؤدي حتمًا إلى وفيات، وبالتالي استعادة المستوى "الصائب" للسكان)139 والحيطة المالية (لا تنفق أموالًا لم نخصص لها ميزانية).

على هذا الأساس، لم تتدخل بريطانيا لإنقاذ الأرواح في أيرلندا، أو منع الهجرة إلى أمريكا أثناء المجاعة هناك.

يشير دينيار باتيل 140 إلى أنه في منتصف القرن التاسع عشر "كانت الحكمة الاقتصادية الشائعة تقتضي أن تدخل الحكومة في المجاعات غير ضروري بل ضار. فالسوق سيعيد التوازن المناسب، أي وفيات زائدة، وفقًا لمبادئ مالتوسية، كانت وسيلة الطبيعة للاستجابة للاكتظاظ السكاني".

وهكذا، فإن حاكم البنغال، السير سيسيل بيدون (الذي أعلن خلال زيارته للمنطقة "مثل هذه الزيارات للعناية الإلهية مثل هذه لا يمكن لأي حكومة أن تفعل الكثير لمنعها أو التخفيف منها")، عندما انتُقد لعدم قيامه بأي شيء لخفض أسعار المواد الغذائية أثناء مجاعة أوريسا عام 1866 أعلن قائلًا: "إذا كنت سأحاول القيام بذلك، فلن أكون أفضل من عصبجي أو لص".

كان الحاكم أكثر اهتمامًا بالولاء لمبادئ السوق الحرة لآدم سميث، وبالأضرار التي لحقت بسمعته السياسية، أبدى اهتمامًا بالتدخل في "القوانين الطبيعية" للاقتصاد أكثر من تدخله لمنع مأساة موت الناس في أوريسا.

يجب أن نذكر أن هذا تسبب في إزعاج بعض أصحاب الضمير من الإنجليز: يُقال إن مركيز سالزبوري، وزير الدولة للهند خلال مجاعة أوريسا عام 1866، كان يوبخ نفسه يوميًا لفشله في التصرف لمدة شهرين بعد أن علم ببدء الأزمة؛ تم إلقاء اللوم على تقاعسه عن مليون حالة وفاة مرتبطة بالمجاعة.

اعترف المسؤولون البريطانيون بشكل كبير، منذ ستينيات القرن التاسع عشر على الأقل، بأن المجاعات المتكررة لم تكن نتيجة لنقص الغذاء في حد ذاته، ولكن لعدم قدرة الناس على شراء الطعام أو على حد تعبير أحد العلماء: "الأزمات الاقتصادية المعقدة الناجمة عن تأثيرات الجفاف وفشل المحاصيل في السوق".

ومع ذلك، فإن أسباب هذا العجز تجاوزت بكثير تلك التي أحب البريطانيون الاستشهاد بها، وكانت أصابع الاتهام الحقيقية تتجه نحو الحكام الاستعماريين أنفسهم. خلال مجاعة أوريسا عام 1866 التي قضّت مضجع سالزبوري، وفي وقت ما كان مليون ونصف مليون شخص يموتون جوعًا، قام البريطانيون بتصدير 200 مليون رطل من الأرز إلى بريطانيا.

من ناحية أخرى، ساهم استمرار المجاعات في نسج الرواية البريطانية التي يُستَشهد بها لتقديم الحجة القائلة بأن الهنود بحاجة إلى إشراف ومراقبة بريطانية،

وأن الهنود في الواقع، سيموتون جميعًا من الجوع لولا إحسان الحكم البريطاني.
من ناحية أخرى، اهتم البريطانيون في تقاريرهم الرسمية ومراجعتهم للمجاعة، بإلقاء اللوم على كل شيء ما عدا أنفسهم: النمو السكاني، تراجع إنتاج الأرز، ودور المناخ والعوامل الأخرى التي لا يمكن السيطرة عليها، ونقص وسائل النقل، وحتى ثقافة السكان الأصليين.
تم التأكيد على كل هذه العناصر كأسباب أحبطت المحاولات النبيلة من قبل المسؤولين البريطانيين الصالحين لمنع نقص الغذاء، مع إبداء أقل اهتمام لدور السياسات والممارسات الاستعمارية في تشكيل الأحداث التي أدت إلى هذا النقص، وتدمير القوة الشرائية للفلاحين الهنود، والفشل في التخفيف من ويلات المناخ.
لم تكن هذه مجرد ظاهرة من القرن التاسع عشر، بل إحدى السمات الرئيسة للسياسة الاستعمارية البريطانية طوال الوقت. في أواخر عام 1943، قدمت الفقرة الأخيرة من التقرير الرسمي حول مجاعة البنغال مثالًا مثيرًا للاهتمام على هذا:
لقد انتقدنا حكومة البنغال لفشلها في السيطرة على المجاعة. تقع على عاتق الحكومة مسؤولية قيادة الشعب واتخاذ خطوات فعالة لمنع وقوع كارثة يمكن تجنبها. لكن يتحمل أيضًا عامة الناس في البنغال، أو على الأقل قطاعات محددة منهم، نصيبهم من اللوم. لقد أشرنا إلى أن مناخ الخوف والجشع في ظل غياب السيطرة أحد أسباب الارتفاع السريع في مستوى الأسعار.
لقد تم جني أرباح هائلة من النكبة، وفي ظل هذه الظروف، كانت الأرباح بالنسبة للبعض تعني الموت بالنسبة للآخرين.
عاش جزء كبير من المجتمع في وفرة بينما تضور آخرون جوعًا، وكان هناك الكثير من اللامبالاة في مواجهة المعاناة. انتشر الفساد في جميع أنحاء المقاطعة وفي العديد من طبقات المجتمع.. أخفق المجتمع وأجهزته في حماية أعضائه الأضعف. بالتأكيد كان هناك انهيار أخلاقي واجتماعي، وأيضًا انهيار إداري.

في مقابل تبرئة النفس هذه -عندما تلقي باللوم في مأساة على الجميع فأنت لا تلوم أحدًا- هناك إدانة لا هوادة فيها وجهها ويل ديورانت: "وراء كل هذه الأسباب التي تعتبر المصدر الأساسي للمجاعات الرهيبة في الهند، يكمن مثل هذا الاستغلال القاسي، مثل هذا التصدير غير المتوازن للبضائع، والتحصيل الوحشي للضرائب المرتفعة أثناء المجاعة، بحيث يعجز الفلاحون الجائعون عن دفع ما هو مطلوب، وغالبًا ما دفعت المؤسسة الخيرية الأمريكية تكاليف الإغاثة من المجاعة في الهند بينما كانت الحكومة تجمع الضرائب ممن يموتون جوعًا". جادل روميش تشوندر دوت141 بدقة أنه "لم يكن هناك أبدًا عام واحد لم يكن فيه الإمداد الغذائي للبلد كافيًا للناس".

يقتبس ديورانت من عالم اللاهوت الأمريكي، الدكتور تشارلز هول، صدى هذا الرأي مضيفًا: "إن الهنود يتضورون جوعًا حتى لا تتضاءل عائدات الهند السنوية بدولار واحد".
تضرر 80% من مجموع السكان مرة أخرى لأن تمييز إنجلترا في واجباتها دمر عمليًا كل فرع من فروع الصناعة المحلية. نرسل حمولات من الحبوب إلى الهند، لكن هناك الكثير من الحبوب في الهند. والمشكلة هي أن الناس قد توقفوا عن العمل حتى أصبحوا فقراء لدرجة أنهم لا يستطيعون شراءها.
قبل مجيء البريطانيين، كان الحكام الهنود يدعمون الناس في فترات نقص الغذاء من خلال سياسات الإعفاء الضريبي، وتحديد أسعار الحبوب، وحظر تصدير المواد الغذائية من المناطق المتضررة من المجاعة. كان هناك أيضًا تقليد راسخ للأعمال الخيرية الشخصية، خاصة خلال فترات نقص المؤن.
في الأوقات الصعبة، غالبًا ما يتحمل الهنود الأكثر ثراءً، بمن فيهم ملاك الأراضي والتجار، مسؤولية مساعدة الفقراء من خلال عرض العمل عليهم أو إعطائهم الطعام أو حتى دعم تكلفة الحبوب عن طريق بيعها بأسعار أقل من أسعار السوق.
تبنت شركة الهند الشرقية وجهة نظر رافضة لهذا النوع من الصدقات الهندية، واصفة إياها بأنها صدقة غير حكيمة تجتذب بشكل غير مسؤول الفقراء المتسولين؛ وصفها أحد الكتاب بأنها "صدقات محلية عشوائية مدفوعة بالخرافات والتباهي".
لذلك أعلن البريطانيون أنهم سوف "يوفرون فرص عمل للأصحاء " ولكن ليس "إغاثة مجانية" لعامة الناس.
لم يكن المسؤولون الحكوميون الذين خلفوا إدارة الشركة أفضل. طوال الوقت، كان حكام الإمبراطورية يبدون اهتمامًا بمعالجة مخاوفهم أكثر مما يهتمون بتحقيق الرفاهية للفقراء الهنود وذلك، إلى حد ما، استنادًا إلى تجربة القوانين البريطانية الفقيرة التي تم إصلاحها في عام 1834، والتي يخشى الكثيرون أنها شجعت على الفقر المدقع، التخوف من أن تخلق مؤسسات الإغاثة ثقافة الاعتماد على الدعم الحكومي.
ميز العديد من المسؤولين البريطانيين بين "الفقراء المستحقين" و"الشحاذين الدينيين" الذين اعتبروهم غير مستحقين للمساعدة. لم يرسم المانحون المتبرعون مثل هذه الخطوط، لقد تم استخدامها لآلاف السنين لنسَّاك الـ"سانت" والـ"سادو" المتجولين، والرهبان المتجردين الذين ينتقلون باحترام من باب إلى باب ومن قرية إلى قرية، متوقعين أن يطعمهم أصحاب المنازل في الطريق.
ربما كان البريطانيون يعتبرونهم "متسولين"، طفيليات لا تستحق المساعدة، لكن الهنود كانوا سعداء بمساعدتهم.
اختلفت تصورات الهنود عن الأعمال الخيرية اختلافًا كبيرًا عن الأعراف البريطانية السائدة. كان القصد من الأثرياء الهنود مساعدة عامة الناس بطرق لم تكتسبها

الطبيعة البريطانية في الهند. في الواقع، انتقد بعض الهنود، في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، البريطانيين لعودتهم إلى ديارهم بثرواتهم الضخمة من الشركة، دون أن يفعلوا شيئًا للناس الذين استغلوهم وتركوهم، دون حفر الآبار أو بناء الخزانات أو تشييد الجسور أو زرع الأشجار وفقًا للتقليد الهندي الراسخ.

أصدر نائب الملك لورد ليتون قررات مشهورة، تماشيًا مع السياسة البريطانية الراسخة، بمنع أي تخفيض في أسعار الغذاء أثناء المجاعة. وأعلن أنه "لن يكون هناك أي تدخل من أي نوع من جانب الحكومة بهدف خفض أسعار المواد الغذائية"، وأصدر تعليماته إلى مسؤولي المنطقة "بعدم تشجيع أعمال الإغاثة بأي طريقة ممكنة، فمجرد الضيق ليس سببًا كافيًا لإنشاء أعمال الإغاثة".

يشير المؤرخ البروفيسور مايك ديفيس إلى أن تصريحات ليتون كانت جديرة بالملاحظة، إذ جمعت بين عدم التدخل والنفور الفريد من "العاطفة الرخيصة" كإحدى مميزات الشخص المعين، غير الخاضع للمساءلة، لمنصب رفيع محصَّن من الاحتياجات العامة. (ومن المفارقات، أن المؤهل الوحيد للورد ليتون لمنصب نائب الملك هو أنه، مثل روبرت بولوير-ليتون، كان الشاعر المفضل للملكة فيكتوريا).

كان ليتون أكثر صراحة من الكثيرين، واتهم منتقديه البريطانيين بالانغماس في "نوبات هيستيرية إنسانية" ودعاهم إلى دفع الفاتورة إذا كانوا يرغبون في إنقاذ أرواح الهنود.

تماشيًا مع تصميمه على تشجيع الحكمة المالية وخفض التكاليف الحكومية، أوفد ليتون مسؤولًا يُدعى السير ريتشارد تمبل142 إلى مدراس خلال فترة الاقتراب من 1876-1877 بتعليمات بتجاهل "الهراء الإنساني" وتقليل تكلفة تدابير الإغاثة. وقد تحقق هذا بالطبع دون أدنى اهتمام بالمعاناة الشعبية. كانت أوضاع السكان ثانوية بالنسبة لأوضاع دفاتر الحسابات الحكومية.

عندما استورد تمبل، في وقت سابق أثناء مجاعة أوريسا عام 1866، الأرز من بورما بسبب تجويع الأورياس، هاجمته الإيكونوميست بشدة لأنه سمح للهنود بالتفكير "أنه من واجب الحكومة إبقاؤهم على قيد الحياة". كان تمبل في 1877 رجلًا مختلفًا.

على الرغم من أن البريطانيين أنشؤوا "معسكرات عمل" كشكل من أشكال الإغاثة من المجاعة (لكي يتمكن الجوعى من استخدام عملهم لكسب قوتهم)، فإن الإرث الأهم الذي تركه هذا المسؤول وراءه هو "أجر تمبل"

والذي، على حد تعبير مايك ديفيس143: "وفَّر، لمن اشتغلوا بالأعمال الشاقة في معسكرات العمل البريطانية أثناء المجاعة، بدل إعاشة أقل مما كان يحصل عليه زملاؤهم في معسكر اعتقال بوخنفالد سيئ السمعة بعد ثمانين عامًا في ألمانيا".

بعبارة أخرى، لا يمكن اتهام البريطانيين بأنهم "لم يفعلوا شيئًا" خلال المجاعة 1876-1877، بل فعلوا الكثير لزيادة تأثيرها سوءًا.
استمر تصدير الحبوب الهندية إلى الأسواق العالمية، تمامًا كما كان يفعل ستالين خلال "المجاعات الجماعية" التي عصفت بروسيا وأوكرانيا في الثلاثينيات. في الواقع، كما كتب الأستاذ مايك ديفيس: "كانت لندن تأكل خبز الهند" وقتما كان الهنود يموتون في المجاعة.
ولزيادة الطين بلة، رفع البريطانيون الضرائب المفروضة على الفلاحين، ووبخوا أولئك الجوعى لتحفيزهم على الإنتاج متهمين إياهم بأنهم "كسالى" و"غير معتادين على العمل". عندما اعترض بعض أصحاب الضمير من الإنجليز وأطلقوا حملات إغاثة خاصة بهم، هددتهم الحكومة البريطانية بالسجن.
السيد ماكماين، الذي وزع الحبوب على الجياع من ماله الخاص، "تعرض للتوبيخ الشديد، والتهديد بالإهانة، وأُمِر بإغلاق العمل على الفور".
كتب أحد الشهود المباشرين الملازم كولونيل رونالد أوزبورن، بشكل مؤثر عن الرعب في عام 1877: "سقطت عشرات الجثث في الآبار القديمة، لأن الوفيات كانت كثيرة جدًا، فلم يتمكن الأقارب البائسون من أداء طقوس الجنازة المعتادة.
باعت الأمهات أطفالهن مقابل وجبة واحدة هزيلة، وقام الأزواج بإلقاء زوجاتهم في البرك هربًا من عذاب رؤيتهم يهلكون بسبب آلام الجوع المتواصلة. وسط مشاهد الموت هذه حافظت حكومة الهند على هدوئها وابتهاجها، وأقنعت الصحف بالسكوت، وأصدرت أوامر صارمة للمدنيين تحت أي ظرف من الظروف بمنع الادعاء بأن المدنيين يموتون جوعًا".
في مجاعة جنوب الهند 1877-1878، حرصت الحكومة البريطانية أيضًا على عدم الاعتماد على التبرعات الخيرية لإنقاذ الأرواح. وبحسب وصف جورجينا برويس144: "عندما ناشدت صفوة المواطنين في مدراس، الهنود والأوروبيين في بريطانيا في أغسطس 1877، بالتبرع لصندوق الإغاثة من المجاعة، اعتبر ليتون هذا عملًا من أعمال العصيان وأسرع لمنع الدعم وأرسل برقية مشفرة إلى نائب حاكم البنغال".
أثارت هذه الخطوة غضبًا عند تسريبها إلى الصحافة الهندية والبريطانية، وسرعان ما أشارت الصحف إلى أن معارضة ليتون للصندوق وضعت جميع المتبرعين في موقف حرج، بما في ذلك "إمبراطورة" الهند التي تم تنصيبها حديثًا ومجموعة من الحكام العامين السابقين الذين ترأسوا قوائم المتبرعين في بريطانيا.
أعرب أحد الرؤساء في صحيفة التايمز عن أسفه الشديد "لتدخل نائب الملك وقمع دوافع الأعمال الخيرية الخاصة" وندد بسياسته القائمة على "الإغاثة من المجاعة بدوافع اقتصادية فحسب".

أُجبِر اللورد ليتون في النهاية على إجازة وجود صندوق الإغاثة والتبرع بمبلغ 10000 روبية (1000 جنيه إسترليني) بنفسه، وهي لفتة اعترف بأنه قام بها شخصيًا "بدافع سوء النية".
تم جمع الصندوق الذي بلغ إجماليه في النهاية 820.000 جنيه إسترليني، من خلال ملايين المساهمات الصغيرة من الأفراد والمدارس والكنائس والأفواج في جميع أنحاء العالم البريطاني. ومع ذلك، حتى ديسمبر 1877، استمر ليتون في وصف الصندوق بأنه "مصدر إزعاج كامل" وإصدار تحذيرات رهيبة من أن كل الأموال ستضيع من قبل لجنة غير مسؤولة.
بعد هذه الواقعة تولت الحكومة البريطانية في الهند قيادة الإغاثة من المجاعة بشكل أكثر رسمية، ووضعت القواعد التي تحدد الأهداف "المشروعة" للإغاثة الخيرية، ومنحت نفسها سلطة تلبية المناشدات الدولية والإشراف على المتطوعين من الخارج.
عندما اندلعت مجاعة جديدة في أكتوبر 1896، مع رحيل ليتون بفترة طويلة، انخرطت الحكومة في دراسة القواعد بدلًا من الاستجابة للمعاناة.
فقط عندما لم يعد من الممكن تجاهل الرأي العام في إنجلترا، صدر نداء دولي أخيرًا في يناير 1897، بعد أربعة أشهر من بدء المجاعة وفقدان العديد من الأرواح. إن جرم البريطانيين ثقيل، حتى في ذروة "مهمة نشر الحضارة" في أواخر القرن التاسع عشر، لكن البعض يستمر في التغاضي عنه.
كتب لورنس جيمس145، في تجاهل واضح للأدلة، أن حكام الإمبراطورية البريطانية في الهند كانوا رجالًا إنسانيين، وعلى الرغم من أن قلة الآليات الإدارية ومحدودية الموارد قد أعاقتهم، إلا أنهم بذلوا جهدًا صارمًا لإطعام الجياع خلال المجاعات في سبعينيات القرن التاسع عشر وتسعينياته. والدليل الوحيد الذي يقدمه على ذلك هو أنه خلال فترة المجاعة من 1871 إلى 1901، زاد عدد سكان الهند بمقدار 30 مليونًا.
الهند بلد كبير والمجاعة لم تنل من كل الأماكن. كان التأثير كارثيًا في المناطق التي حدثت فيها ومات الملايين، ولكن استمرت الحياة في أماكن أخرى، ونتيجة لذلك ارتفع إجمالي عدد سكان الهند، لكن هذا لا يعني أن الناس لم يموتوا بالملايين حيث ضربت المجاعة.
وفقًا لمنطق جيمس، فإن الزيادة في عدد سكان الصين في ظل حكم ماو، والاتحاد السوفيتي في عهد ستالين من شأنها أن تُكذِّب أيضًا قصص المجاعات الجماعية الدموية التي حدثت في تلك البلدان. سيكون ارتفاع معدلات الوفيات وسوء التغذية في السنوات المتأثرة بالمجاعة مؤشرًا أقوى، لكن جيمس يتجنب ذكر هذه الأرقام.
لم يكن البشر الضحايا الوحيدين للمجاعات التي سببها البريطانيون؛ ماتت الماشية أيضًا. من اللافت أن تجارة الجلود الكبيرة والصغيرة ارتفعت من 5 ملايين روبية في عام 1859 إلى ما يقرب من 115 مليون روبية في عام 1901، وهي

زيادة مذهلة خاصة في ثقافة يُعد فيها موت بقرة مدمرًا، ليس فقط لأسباب دينية ولكن لأنها كانت ضرورية للزراعة، وكانت أيضًا وسيلة نقل، ومعيارًا اجتماعيًا في المجتمع الريفي.

يشير نفوق عدد كبير جدًا من الأبقار إلى معاناة ريفية شديد، ليس ثمة انتكاسة على المزارعين أسوأ من نفوق ماشيتهم، والتي ستكون ضربة كبيرة لطموحاتهم الحالية وتظلم آمالهم المستقبلية.

في الواقع، بدا أن بعض المسؤولين اعتبروا أن تفوق الأبقار أسوأ من موت الناس؛ أشار أحد التقارير عن المجاعات إلى أن "تأثير نفوق الماشية على الزراعة ربما يكون أكثر شرًا وخطورة من فقدان السكان. كقاعدة عامة، يجب على من يموت جوعًا أن يكون عجوزًا أو لا حول له ولا قوة، في حين يتمكن الأصحاء وأقوياء البنية من الهرب، ولكن إذا ماتت الماشية، فإن الزراعة تكاد تكون مستحيلة.

أثّر فقدان الماشية بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي، والذي قد يستغرق سنوات، إن لم يكن عقودًا، لتعود إلى مستويات ما قبل المجاعة. عانى أفقر المزارعين أكثر من غيرهم؛ لأن وجودهم كان دائمًا على هامش الجدوى الاقتصادية، ومع هذا لم يُعوضوا عن فقدانهم للماشية عبر سياسات الإغاثة الرسمية، التي فضلت استهداف الماشية "السليمة" للحصول على المساعدة، وعادة ما تكون مواشي أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليف إطعامها.

حتى عندما أقيمت "معسكرات الماشية" أثناء المجاعات، كان الهدف هو إبقاء نفقاتها عند الحد الأدنى واسترداد معظم النفقات من المساهمات الخيرية. فمثلًا بالرغم من إنشاء تسعة معسكرات في رئاسة بومباي خلال مجاعة 1899-1900، استردت الحكومة 75 في المئة من تكاليف إدارتها.

لطالما تفوقت الحيطة المالية على "الهراء الإنساني". أثبت الهنود أنهم أكثر كرمًا عندما لا يكونون هم أنفسهم محبطين بسبب المجاعة، وغالبًا ما كانت "الصدقة المحلية " متاحة لإنقاذ الماشية، بما في ذلك في كثير من الأحيان المساعدة من زامندار146 القرية، الذي يشعر بالتزام اجتماعي لتقديم أي مساعدة ممكنة لإنقاذ شعبه وأبقارهم.

جدير بالذكر أيضًا أن أحد التحديات التي واجهتها الهند ما قبل بريطانيا هو الافتقار إلى البنية التحتية الكافية ووسائل النقل للحصول على الغذاء من مناطق الوفرة إلى المناطق التي تعاني النقص، وهو ما أشارت إليه فلورنس نايتنجيل147 باعتباره سببًا رئيسًا للمجاعات، لكن هذا لم يكن سببًا مهمًا للهند البريطانية بعد ظهور السكك الحديدية.

ومع ذلك، حدثت أسوأ المجاعات في القرن التاسع عشر بعد بناء آلاف الأميال من خطوط السكك الحديدية.

لم يعد هناك دليل أكثر رسوخًا على أن مسؤولية المجاعات تقع على عاتق السلطات وسياساتها. حتى عندما خذل التاج البريطاني الهنود، أصبح مألوفًا في بعض الأوساط في بريطانيا أن يُنظر إليك كأحد المتبرعين الكرماء الذين يلقون عملات معدنية متلألئة في أطباق التسول الهندية.

أعلنت الديلي ميل في عام 1897 أنه "يقع على عاتقنا الدفاع عن إمبراطوريتنا من جيوش الأشباح الجائعة، سلاحنا هو أموال بريطانية جيدة ونظيفة". وفي الوقت نفسه، تم استبعاد الجمعية الخيرية الهندية، كما أشرت سابقًا. بغض النظر عن الطريقة التي نظر بها البريطانيون إلى الأمر، كانت الحقيقة أن الهنود هم من دعموا غالبية جهود الإغاثة المنظمة أثناء المجاعات، إذ تضاعف عجز الحكومة بسبب ترددها الرسمي في التصرف بسخاء.

ساهم هنود الشتات بمبالغ كبيرة جُمعت في المستعمرات البريطانية؛ نظم مهاتما غاندي على سبيل المثال، مجموعات في جنوب إفريقيا من أجل المجاعات الهندية في عامي 1897 و1900، ونشأت منظمات إغاثة هندية مختلفة لسد الثغرة التي خلفتها الحكومة البريطانية الغائبة وغير الداعمة في الهند. تم بناء المطابخ ودور الأيتام ومحلات الحبوب الرخيصة للفقراء والمنازل الفقيرة من قبل المانحين الهنود خلال المجاعات.

العديد من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الراجيا سابها148، وكذلك الجمعيات الدينية الإصلاحية مثل أريا ساماج، براهمو ساماج وبعثة راماكريشنا، اعتبرت أعمال الإغاثة شكلًا من أشكال سيفا149 وعزمت على تعويض أوجه القصور في جهود الإغاثة الرسمية.

وبصرف النظر عن اللامبالاة تجاه ضحايا المعاناة من البشر، فقد أظهر تخفيف المجاعة في الهند سمة سلبية أخرى للنظام الاستعماري، وهي عدم رغبته في الاعتراف بحدوده، وقدرته على إخفاء سوء الإدارة وراء قناع السياسة الحكيمة. كان البريطانيون يميلون إلى تزييف تقاعسهم وضعف تدابير الإغاثة من خلال عرض كبير للإحصاءات الدقيقة، كما لو كانوا يؤكدون أنه مع وجود الأرقام في متناول أيديهم ستظل الأمور -بالفعل- في أيديهم.

وكمثال على ما يسميه أحد العلماء "خطاب الأرقام"، الأداة التي كانت تُستخدم في المناقشات حول المجاعة، ففي بيان أدلى به ليوبولد آميري، وزير الدولة للهند آنذاك، إلى أعضاء مجلس العموم في عام 1943 حول البنغال والمجاعة التي تسببت في وفاة ما يقرب من 3 ملايين شخص وقتما كان اللورد آميري يخطب، قارن بين الزيادة الكبيرة في عدد سكان الهند والانكماش العام في معدلات إنتاج الغذاء: "في الاثني عشر عامًا الماضية، زاد عدد سكان الهند بنحو 60 مليونًا، وقد قُدر الإنتاج السنوي من الأرز للفرد في البنغال بانخفاض من 384 رطلًا إلى 283 رطلًا في الثلاثين عامًا الماضية".

بذل البريطانيون قصارى جهدهم لكنهم لم يتمكنوا من تجنب كارثة مالتوسية. لجأ آميري مرارًا إلى الأرقام في مجلس العموم، لكنه قدم مرة واحدة في ديسمبر أرقامًا لدخول المستشفيات والوفيات، مذكرًا بحذر أن بعض الوفيات قد لا تكون بسبب الجوع.

في كثير من الأحيان كانت هناك علاقة عكسية بين دقة الأرقام التي قدمتها الحكومة وفعالية تدابير الإغاثة التي كان من المفترض أن تتخذها.

كما رأينا فإنه مع انتهاء مجاعة 1943 مات ما يقرب من 4 ملايين بنغالي جوعًا. لا شيء يغفر السلوك المشين لونستن تشرشل، الذي أمر عن عمد بتحويل الطعام من الهنود الجوعى إلى الجنود البريطانيين الذين تم تموينهم على نحو يكفي، بل وإعادة ملء المخزون الاحتياطي في اليونان ومناطق أخرى.

قال إن مجاعة البنغاليين الذين يعانون من نقص التغذية هي أقل خطورة من تلك التي ضربت "الإغريق الأقوياء". كانت أولويات تشرشل هي الحبوب للعساكر، والخبز للاستهلاك المنزلي في بريطانيا (27 مليون طن من الحبوب المستوردة، كمية مفرطة بشكل هائل)، والمخزونات الاحتياطية السخية في أوروبا (لليونانيين واليوغوسلاف الذين لم يحصلوا على استقلالهم بعد) وليس حياة أو موت رعاياه الهنود.

عندما تم تذكيره بمعاناة ضحاياه، كان رده متوقعًا منه: "المجاعة خطأهم؛ لأنهم يتناسلون مثل الأرانب".

عندما ألح ضباط من ذوي الضمير، في برقية إلى رئيس الوزراء، إلى حجم المأساة التي سببتها قراراته، كان رد فعل تشرشل الوحيد هو التساؤل بقلق: "لماذا لم يمت غاندي بعد؟".

كما وضح تقرير مادهوسري موخيرجي150 الموثق عن مجاعة البنغال، أن فائض الحبوب الغذائية الهندية تم تصديره إلى سيلان، وأرسِل القمح الأسترالي للإبحار عبر المدن الهندية (حيث تناثرت جثث من ماتوا جوعًا في الشوارع) إلى مستودعات التخزين في البحر الأبيض المتوسط والبلقان، لإنشاء مخزون يمكن أن يخفف الضغط على بريطانيا ما بعد الحرب، وتم رفض عروض المساعدات الغذائية الأمريكية والكندية.

لم يُسمح للمستعمرة بإنفاق احتياطيها من الجنيه الإسترليني، أو استخدام سفنها الخاصة بالفعل لاستيراد الغذاء. حتى قوانين العرض والطلب لا يمكن أن تساعد، ولكي تضمن الإمدادات لقواتها في أماكن أخرى، دفعت الحكومة البريطانية أسعارًا باهظة للحبوب في السوق الهندية المفتوحة، مما رفع سعرها للغاية أمام الهنود العاديين.

يمكن أن نرى، من خلال سلوك المسؤولين والوزراء البريطانيين خلال مجاعة البنغال، صورة تجرد آخر ذرة من التبرير الأخلاقي للإمبراطورية.

الطريقة التي مهدت بها الترتيبات المالية البريطانية في زمن الحرب والإمدادات الهندية للمجهود الحربي للمجاعات، التبادلات بين وزير الخارجية آميري وتشرشل المتغطرس، الذي طغى شغفه بالحرب على "مثل هذه الأمور المملة كالاقتصاد الاستعماري"، العنصرية اللاأخلاقية من جانب مساعد تشرشل البغيض، اللورد شيرويل، الذي منع الإغاثة من المجاعة في الهند، وأوصى بمعظم القرارات اللوجيستية التي كلفت الكثير من الأرواح، كل هذه تتويج لقرنين من القسوة الاستعمارية.

الفرق الوحيد هو أن الدليل على القسوة والعنصرية البريطانية في عام 1943 موثق بشكل أفضل بكثير من عشرات المجاعات البشعة التي سبقته.

لقد تناولت بالتفصيل المجاعات لأنها تقدم مثالًا بارزًا على المخالفات الاستعمارية البريطانية. كان يمكن للمرء أن يستشهد أيضًا بالأوبئة التي زادت أوضاع الهنود سوءًا تحت الحكم البريطاني، بينما كانت السلطات تقف مكتوفة الأيدي.

إذا تناولنا فقط السنوات الأربع الأولى من القرن العشرين، كما فعل ديورانت: توفي 272000 من الطاعون في عام 1901، و500000 في عام 1902، و800000 في عام 1903، ومليون في عام 1904، حيث ارتفع عدد القتلى كل عام.

خلال وباء الإنفلونزا الإسبانية عام 1918، تم تسجيل 125 مليون حالة إصابة (أكثر من ثلث السكان)، وكان معدل الوفيات في الهند أعلى من أي دولة غربية، إذ توفي 12.5 مليون شخص.

كما أشار رجل الدولة الأمريكي (والمرشح الرئاسي الديمقراطي ثلاث مرات) ويليام جينينغز برايان، فإن العديد من البريطانيين كانوا يشيرون إلى الوفيات الناجمة عن الطاعون على أنها "علاج إجباري للاكتظاظ السكاني".

وقال بريان إنه أمر مثير للسخرية أن يُبرر الحكم البريطاني من منطلق أنه "يمنع الناس من قتل بعضهم بعضًا بينما يُمتدح الطاعون لأنه يتخلص من أولئك الذين أنقذتهم الحكومة من الذبح!".

يمكن القول إن الأوبئة كانت موجودة قبل الاستعمار أيضًا، لكن لا يمكن القول إنها سببتها أو تفاقمت بسبب السياسة الاستعمارية؛ لذلك لا يمكن مقارنتها، لأغراض حجتي، بالمجاعات. إلا أن استمرارها، وما تسببت فيه من خسائر بشرية كبيرة بشكل مأساوي، يظلان بمثابة لائحة اتهام قاسية، بعدم الاكتراث بمعاناة الهنود، ضد من أداروا الحكم البريطاني.

هذا صحيح تمامًا لأن "التطوير الملحوظ في الصحة العامة" كثيرًا ما يستشهد به المدافعون عن الحكم البريطاني في الهند.

لا يوجد ما يكفي من الأدلة لدعم هذا الادعاء، والذي يعتمد إلى حد كبير على إدخال الكينين كعقار مضاد للملاريا (على الرغم من أن استخدامه الرئيس كان في

التونيك الذي غرق فيه البريطانيون في البؤر الاستيطانية في الغابة لتقوية مشروب الجين)، برامج التطعيم ضد الجدري (غير كافية لدرجة أنه لم يكن فعالًا إلا بعد الاستقلال، حين نجحت الهند الحرة في القضاء على هذه الآفة من البلاد) ورفع كفاءة إمدادات المياه (تم القيام بذلك بشكل غير فعال، في الواقع استمرت الكوليرا والأمراض الأخرى المنقولة بالمياه طوال فترة راج).

كما أنه يخبرنا أنه لم تكن هناك مستشفيات كبيرة أنشأها الراج في أي مكان في البلاد، جدير بالملاحظة أيضًا أن كل واحدة من المؤسسات الطبية الحديثة الرئيسة في الهند البريطانية قد تم إنشاؤها من خلال كرم المحسنين الهنود، حتى لو أطلق هؤلاء المتبرعون الهنود، لأسباب مفهومة، أسامي النبلاء الإنجليز على مستشفياتهم.

الهجرة القسرية: النقل والعمل بالسخرة

في الإمبراطورية البريطانية، أصبح النقل إلى المستعمرات العقابية طريقة مفضلة للتعامل مع السجون المكتظة في إنجلترا، وكذلك ضمان توفير القوى العاملة للمستعمرات التي تعاني من نقص السكان.

سرعان ما أُدمج تدفق العمال المُدانين الخاضع لإدارة الحكومة، وتجارة القطاع الخاص المعتمدة على عمال السخرة في منطقة البحر الكاريبي والمستعمرات الأمريكية. تم تطبيق هذه السياسة أيضًا على الهند.

بدأ نقل المدانين الهنود منذ عام 1787 إلى المستعمرات العقابية في جنوب شرق آسيا، ولا سيما بينكولين في سومطرة (1787-1825، عندما استبدل البريطانيون والهولنديون بينكولين151 بمالاكا152 لتوطيد سيطرتهم على ماليزيا وإندونيسيا) وإلى بينانغ التي تُعرف أيضًا باسم جزيرة أمير ويلز (1790–1860)، وموريشيوس (1815-1853)، ومالاكا وسنغافورة (1825–60)، ومقاطعتي أراكان وتيناسيريم في بورما (1828-1862).

كان الطلب على المدانين الهنود كبيرًا خاصة في سنغافورة، أسرع مستوطنات المضيق نموًا، إذ تم توظيفهم في مشاريع البنية التحتية. في ذروة نشاط شركة الهند الشرقية أُطلِق عليهم اسم "خلجان الهند النباتية". كانت عمالة المدانين الهنود، بوصفها منخفضة التكلفة في جميع المشاريع العامة، أمرًا حيويًا لنجاح استعمار جزيرة بينانج.

بين عامي 1852 و1854، عندما ارتفعت تكاليف العمالة في المنطقة بنحو 30%، اعتمدت حكومة الشركة في مستوطنات المضيق بالكامل تقريبًا على العمالة الهندية من المحكوم عليهم في الأشغال العامة. بين عامي 1825 و1872، شكّل المدانون الهنود النسبة الأكبر من القوة العاملة في جميع مشاريع الأشغال العامة في سنغافورة.

تم نقل المدانين الهنود -ويشمل المصطلح العديد ممن اتُهموا بارتكاب جرائم صغيرة من السرقة حتى المديونية- إلى موريشيوس بمجرد أن أخذ البريطانيون الجزيرة من الفرنسيين في حروب نابليون، على الرغم من أن أولى مهامهم في عام 1829 لم تكن ناجحة.

اعتمد الاقتصاد الزراعي في موريشيوس، إلى حد كبير، على الاسترقاق، لكن أزمة العمل التي أعقبت إلغاء الرق أدت إلى طلب العمال من الهند، فعاود البريطانيون شحنهم من جديد في عام 1834. بحلول عام 1838، وصل 25000 هندي، ثم أوقف الهجرة الهندية حظر قصير، فرضه نشطاء مناهضة الرق، من 1839 إلى 1842، ولكن تم إلغاؤه وفي عام 1843 أفاد المسؤولون أن 30218 من الذكور و4307 من الإناث دخلوا موريشيوس.

مثّلت الإناث عنصرًا هامًّا لتشجيع العمال على البقاء بعد انتهاء مدة تعاقدهم بالسخرة. بحلول عام 1868، زادت اللوائح من نسبة المهاجرات إلى ما لا يقل عن أربعين امرأة مقابل كل مئة رجل.

تم نقل نحو 500,000 عامل من الهند إلى موريشيوس بموجب نظام التعاقد للعمل بالسخرة، العديد منهم نال حكمًا، لكن آخرين أتوا طواعية، رغم أن هذه الطواعية كانت أحيًانا تحدث غصبًا، على حد تعبير أحد العلماء: "سواء كان العامل في الغالب مستعبدًا، أو متدربًا، أو متعاقدًا، كان الحبس جزءًا من عملية أوسع نُقل من خلالها تنظيم القوى العاملة الاستعمارية من المجال الخاص إلى المجال العام".

جرت أيضًا محاولة، لبدء مستعمرة جنائية أقرب إلى البر الرئيس الهندي في جزر أندامان، لكن المحاولة الأولى فشلت وتم نقل 700 مدان في عام 1796 من مستوطنة جزر أندامان إلى بينانغ.

بمجرد فصل مستوطنات المضيق عن الهند البريطانية في ستينيات القرن التاسع عشر، لم يعد لدى البريطانيين أي خيار، إذا كانوا يرغبون في الاستمرار في نقل المدانين الهنود، ولكنهم أعادوا تطوير المستعمرة العقابية بعد عام 1858؛ وسرعان ما أصبحت جزر أندامان الوجهة المفضلة للهنود الذين اعتبرهم البريطانيون من مثيري الشغب السياسي.

إلى جانب مستوطنات المضيق وموريشيوس، تم أيضًا شحن الهنود الفقراء كعمال سخرة إلى مستعمرات بريطانية أخرى حول العالم، من غيانا وجزر الكاريبي إلى جنوب إفريقيا وفيجي في المحيط الهادئ. انتقل نحو 1.9 إلى 3.5 ملايين هندي (تختلف الأرقام باختلاف المصادر، اعتمادًا على من يُحسَب) في منتصف الطريق عبر العالم، معظمهم بشكل لاإرادي، في ظل المشروع الاستعماري.

لقد لعبوا أدوارهم مثل التروس في عجلات الآلات الإمبراطورية، وكدّوا في مزارع السكر، وشيدوا الطرق والمباني، وطهروا الغابة.

لقد عانى الكثيرون بشكل مروع من الرحلات المرعبة وبعضهم لقي حتفه في الطريق، وعانى آخرون من الحرمان الرهيب، أثبتت الأعمال الأخيرة للبروفيسور كلير أندرسون مدى الفظائع؛ ففي عام واحد فقط 1856-1857، وعلى طريق واحد من كلكتا إلى ترينيداد، وصلت النسبة المئوية لوفيات العمالة بالسخرة على متن سفن النقل إلى مستويات مروعة موزعة كالآتي: 12.3% من جميع الذكور لقي 18.5% من الإناث، و28% من الأولاد و36% من الفتيات، ومأسويًا 55 في المئة من الأطفال.

في مقارنة مدفوعة بالحسد على نحو واضح، قُدرت وفيات العبيد في "الممر الأوسط" سيئ السمعة أو "مثلث الرق من غرب إفريقيا إلى أوروبا ثم أمريكا" سيئ السمعة بنحو 12.5%.

أن تكون عاملًا هنديًا بالسخرة يتم نقله إلى منطقة البحر الكاريبي على متن سفن بريطانية كان يعني الدخول في يانصيب الحياة والموت، حيث كانت فرصك في البقاء على قيد الحياة أسوأ بكثير من تلك التي يتمتع بها عبد إفريقي مقيد بالأغلال.

على الرغم من ذلك كانت النتيجة الثقافية لهذه التجربة المأساوية أنها خلقت رابطة متخمة بالحزن بين عمالة الرق والسخرة. أصبحت "أخوية القارب" موضوعًا للشعر والفولكلور المشترك، وقبل كل شيء للموسيقى التي استمرت حتى يومنا هذا. قُطع كل من تم نقلهم بهذه الطريقة عن أي أمل في العودة إلى الهند أو الاتصال بالعائلات التي تركوها وراءهم في المنزل.

رغم أن العديد من عمال السخرة لديهم الحق في المطالبة بالعودة إلى أوطانهم بعد خمس سنوات من العمل، إلا أن هذا لم يُطبق بشكل عام، ولم يُسمح إلا لعدد قليل، إن وجد، بممارسة هذا الحق.

(من الأمور التي لم تشجع الكثيرين على ذلك كانت التعديلات الذكية في اللوائح، كالتنازل عن الحق إذا لم تتم المطالبة به في غضون ستة أشهر بعد انتهاء العقد الأصلي، أو دفع أجرة قاسية لا يمكن تحملها مقابل الرحلة). يُقال إن قلة وحسب ممن تم نقلهم من الهنود عادوا بنجاح، لكن الحالة الوحيدة التي أعرفها هي مجموعة من الناجين الذين عادوا إلى الهند من سفينة محملة بتعساء نُقلوا من جزيرة سانت كروا الكاريبية في عام 1868، ولقي أغلبهم حتفه على متنها في طريق عودتهم إلى الهند.

في الفترة ما بين 1519 إلى 1939 تم نقل ما يقدر بنحو 5.300.000 شخص الذين يصفهم العلماء بدقة بأنهم "مهاجرون غير أحرار" على متن سفن بريطانية، من بينهم ما يقرب من 58% من العبيد معظمهم من إفريقيا، و36% من العاملين بالسخرة ومعظمهم من الهند، و6% مُدانون تم نقلهم من الهند والمستعمرات الأخرى.

إذا لم يكن هناك دافع آخر، فإن هذا المسعى البريطاني الذي تحركه، كما هو الحال دائمًا، أبسط متطلبات المشروع الاستعماري، أدى إلى تغيير التركيبة السكانية في عشرات البلدان، مع عواقب لا يزال من الممكن رؤيتها حتى اليوم.
قام العديد من المتطوعين، على عكس المدانين وغيرهم ممن تم نقلهم، بالتسجيل في عقود السخرة نتيجة إفقارهم تحت الشركة، إذ تم طرد آلاف المزارعين الهنود من أراضيهم وأجبروا على الهجرة من خلال الاستيلاء على أراضيهم الخصبة من أجل زراعة الأفيون.
كان بعضهم جنودًا سابقين ومجندين هاربين من الأعمال الانتقامية البريطانية القاسية التي أعقبت "التمرد" عام 1857. (بالنسبة للبريطانيين، بالنسبة إليهم لا فرق بين المتمردين الذين يسعون للهروب من الفقر) يُرجع المؤرخ نيال فيرغسون هذا الاقتلاع المؤلم والمدمر من خلال "تعبئة العمالة الآسيوية منخفضة الأجر وربما العاطلة جزئيًا إلى زراعة المطاط واستخراج الذهب".
ربما تأتي وجهة نظر أكثر إنسانية من الروائي الهندي أميتاف غوش، الذي كتب أن: "هجرة الفلاحين من سهول الغانج كانت كما لو أن القدر قد دفع بقبضته في لحم الأرض الحي لكي يمزق جزءًا من قلبها المجروح".
كان انتزاع الناس من منازلهم وسط مشاهد الخراب واليأس جريمة من شأنها أن تطارد تاريخ الحكم البريطاني في الهند لأجيال قادمة.
الراج البريطاني:
لقد بررت الإمبريالية البريطانية نفسها منذ فترة طويلة بحجة أنها كانت استبدادًا مستنيرًا، نُصب لصالح المحكومين.
لقد كذب سلوك تشرشل اللاإنساني في صيف وخريف عام 1943 هذه الأسطورة، لكنها تعرضت للضرب منذ قرنين من الزمان؛ لقد انتصرت الإمبريالية البريطانية ليس فقط عن طريق الغزو والخداع على نطاق واسع، ولكن كما ذكرت بقمع وحشي للمعارضة، وإعدام المتمردين والفارين من الجيش، وقطع أصابع النسّاجين المهرة حتى لا يتمكنوا من إنتاج القماش الناعم الذي يتزين به المصنّعون البريطانيون.
تم قمع "تمرد" عام 1857 بوحشية شديدة، إذ تم تفجير مئات المتمردين إلى أشلاء من أفواه المدافع أو شنقهم من المشابك العامة، وتم ذبح النساء والأطفال (يجب الاعتراف أن هذا جاء انتقامًا لقتل نساء وأطفال بريطانيين) وفقد أكثر من مئة ألف شخص حياته.
تبدو "الوحشية البريطانية" بالنسبة للكثيرين تناقضًا من حيث المصطلح: البريطانيون، بعد كل شيء، مرادف للوداعة والخفة والسخرية، إنهم ينتصرون عادة من خلال التألق وليس من خلال السلاح.
هل من المؤكد أنهم لم يفعلوا في الهند ما فعله القتلة البلجيكيون في الكونغو؟ لقد فعلوا، ليس طوال الوقت، وليس بالوحشية المتواصلة غير الإنسانية التي واظب عليها

قتلة الملك ليوبولد غير الأخلاقيين، لكنهم لم يكونوا استثناءً من القاعدة الأساسية التي تنص على أن الإمبريالية تتمدد من خلال القوة الغاشمة.

يقول المؤرخ جون ويلسون: "في معظم الأوقات، كانت تصرفات مسؤولي الاستعمار البريطاني مدفوعة بالعواطف غير العقلانية بدلًا من الخطط المحسوبة. نادرًا ما كانت القوة كافية، وعادة ما كان ترسيخ القوة الغاشمة يتجاوز متطلبات أي مصلحة تجارية أو سياسية معينة".

اتسمت الحملات العسكرية لشركة الهند الشرقية منذ البداية بالوحشية. يعزو المؤرخون شراسة البريطانيين المبكرة إلى "إحساسهم بالضعف، وعجزهم عن تحقيق أهدافهم، مع غياب العلاقات القوية بالمجتمع المحلي، وتأكيد القوة من خلال التصرفات المهينة".

أدى هذا السلوك السيئ إلى مذبحة أنجنجو عام 1721، إذ تم ذبح العديد من الجنود البريطانيين ورجال الشركة على يد محاربين من طائفة ناير153 بعد اعتداءات مسَّت شرفهم.

عوقب الجناة وضاعف البريطانيون من قوتهم الأكثر عنفًا، أدى جنون العظمة المستمر إلى تفضيل القوة على التفاوض، وهو الأمر الذي سعى البريطانيون دائمًا إلى تبريره بالظروف.

أبلغ أحد الضباط الإنجليز مجلس الشركة أثناء الحملة ضد رجا 154مدينة تانجور في تسعينيات القرن الثامن عشر: "لا يمكنني إخضاع المقاومة إلا بالانتقام، الذي سيجبرني على نهب القرى وحرقها وقتل كل رجل فيها، وأسْر النساء والأطفال. هذه هي الأفعال التي تتطلبها طبيعة هذه الحرب".

عندما وقع تمرد فيلور في عام 1806، والذي أشعلته تغييرات في الزي الرسمي للجنود الهنود التابعين للشركة155، إذ وجدها كل من الهندوس والمسلمين مسيئة، أخمده البريطانيون بضراوة لا تعرف الرحمة.

تم تقييد ثلاثمئة (تقول بعض النسخ 350) من المتمردين معًا، واصطفوا في صف مقابل جدار ملعب الخماسية156 وأطلقوا النار عليهم من مسافة ثلاثين ياردة، حدث هذا حتى دون محاكمة موجزة أو فرصة للدفاع أنفسهم.

بعد محكمة عسكرية أكثر رسمية للباقي، تم تفجير ستة متمردين بأفواه المدافع، وأُطلقت النار على خمسة رميًا بالرصاص، وشُنق ثمانية ونُقل خمسة إلى مستعمرة عقابية.

خلال ثورة 1857، قُتل الآلاف من المتمردين بوسائل مماثلة، كما قتل عدد كبير من المدنيين من كلا الجنسين. كان الجنرال جيمس جورج سميث نيل، في الله آباد وكانبور، متعطشًا للدماء بشكل خاص، كما كان السير هيو روز في جانسي، حيث قُتل نحو 5000 مدني، دون شفقة أو رحمة لسكان المدينة المتمردة راني لاكشميباي.

عندما استعيدَت دلهي، كانت الوحشية بلا رحمة؛ تم ذبح نحو 1400 مواطن أعزل في حي واحد فقط؛ كوشا شيلان.

سجل ضابط شاب: "صدرت الأوامر بإطلاق النار على أي روح"، "لقد كان قتلًا صريحًا". قتل العديد من المدنيين لدرجة أن شاهد عيان أبلغ أنّه "في كل شارع كانت الجثث تتعفن في الشمس الحارقة".

أُمسِك باللاجئين الذين احتموا بالمساجد وأُعدموا، كان الشنق الجماعي هو القاعدة، تُركت دلهي، عاصمة المغول، وهي مدينة غنية ومزدحمة يبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة، خربة خالية. القتل الخطأ بالكاد كان معروفًا لأن البريطانيين قتلوا الهنود وأفلتوا من العقاب. يروي دينيس جود حادثة سمع فيها جندي بريطاني هنديين جالسين على عربة يناقشان كانبور، حيث وقعت أكثر المعارك وحشية في ثورة 1857.

وبكلمات الجندي نفسه: "كنت أعرف ما يعنيه ذلك، لذلك أحضرت توم والكر، وسمعهم يقولون "كاونبور" وكان يعرف ما يعنيه ذلك. فتخلصنا من كليهما".

قد يسعى البعض لتفسير عمليات القتل بل وتبريرها بحرارة المعركة، لا سيما في خضم إخماد التمرد، لكن بعض الأعمال الانتقامية تمت بدم بارد، على الرغم من أن عائلة الإمبراطور المغولي بهادور شاه ظفر استسلمت بسهولة للقوات البريطانية التي استولت على دلهي، عوملوا معاملة بشعة.

حوكم معظم أبنائه الستة عشر وشنقوا، بينما أصيب العديد منهم برصاص بدم بارد، بعد أن قُطِعَت أذرعتهم أولًا، وبالطبع انتُزعت مجوهراتهم، كذلك وقعت الفظائع في ظل الحكم المدني بأوامر رسمية وضد الضحايا المدنيين.

في عام 1872، في ماليركوتلا بالبنجاب تم تفجير نحو 65 من سيخ نامداري إلى أشلاء على أفواه المدافع، وذُبح 400 هندي في سوق قيصا خواني في بيشاور عام 1930، وحوادث صغيرة لا حصر لها من الضرب والجلد والإساءة والاعتداءات العرقية وإطلاق النار والشنق ونقل الهنود بسبب قائمة متنوعة من الجرائم تلطخ التاريخ الدموي للاستعمار البريطاني.

تلك الأمثلة على وحشية فترة حكم شركة الهند الشرقية أو الأيام الأولى لحكم التاج تبرر نفسها بأن تلك كانت أوقاتًا مختلفة لها ظروفها الخاصة، لكنها استمرت حتى في القرن العشرين.

تضمنت القوة الوحشية المستخدمة لقمع حركة "اتركوا الهند" في عام 1942 تكتيكات، على حد تعبير حاكم بريطاني: "إذا تم الكشف هنا بوضوح لما تمكن أحد من الدفاع عنها". كان الاغتصاب الجماعي من قبل الشرطة أمرًا شائعًا؛ فقد اعتدت الشرطة على 73 امرأة في محاولة لترويع ساتياغراها (المقاومة السلمية)، وأُجبر السجناء على الاستلقاء عراة على كتل من الثلج حتى فقدوا الوعي، وتعرض الآلاف للضرب في السجن.

سُمح حتى بقصف المتظاهرين المدنيين من الجو، وفي مطلع القرن أعلن روسكين أن: "كل تمرد وكل خطر وكل إرهاب وكل جريمة تحدث بموجب تشريعاتنا الهندية أو تقيدها، هي في الحقيقة نابعة من رغبتنا الوطنية في العيش على نهب الهند"، وأشار إلى أن الأعمال الانتقامية ضد الهنود الذين تحدوا الاستغلال البريطاني المستمر، ليس لها أساس أخلاقي، ومع ذلك استمر تعرضهم لها.

أحد الأمثلة على السلوك الاستعماري البريطاني من القرن العشرين يستحق وصفًا دقيقًا لتوضيح النقطة الأهم التي أثيرها:

وقع الحادث بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (الحرب من أجل "تأمين العالم بالديمقراطية" بحسب العبارة الرنانة لوودرو ويلسون157)، أقصد مذبحة جليانوالا باغ أو أمريتسار.

كان العام 1919 وقد انهارت كل من الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية المجرية، من حطامهم ظهرت أمم جديدة. وكان الحديث عن تقرير المصير يلوح في الأفق، خرجت الهند لتوها من الحرب العالمية الأولى بعدما قدمت تضحيات هائلة ومساهمة كبيرة بالرجال والعتاد والدم والموارد للمجهود الحربي البريطاني، على أمل أن تكافأ ببعض من الحكم الذاتي.

هذه الآمال كذَّبتها، كما هو موضح في الفصل الثاني؛ "إصلاحات" مونتاجو-تشيلمسفورد158 المخادعة، وكانت قوانين رولات العقابية159 هي المكافأة الوحيدة للهند.

وإليكم ما حدث بعد ذلك..

في مارس وأبريل 1919، احتشد الهنود عبر البنجاب بأكملها للاحتجاج على قوانين رولات. لقد أغلقوا التجارة العامة في العديد من المدن، بما في ذلك أمريتسار، في احتجاج ضخم في 30 مارس و6 أبريل أظهر، من خلال الشوارع الخالية والمتاجر المغلقة، استياء الناس من خديعة البريطانيين

كان هذا شكلًا من أشكال الممانعة الغاندية السلمية، لم يتم الإبلاغ عن أي عنف أو فوضى خلال الاحتجاجات الكبرى، لكن في 9 أبريل، ودون أي استفزاز، اعتقلت الحكومة البريطانية في البنجاب اثنين من القادة الوطنيين، الدكتور سيف الدين كيتشلو والدكتور ساتيابال، اللذين تحدثا في اجتماعات الاحتجاج.

ومع انتشار أنباء الاعتقالات، نزل أهالي أمريتسار إلى الشوارع وحاولوا شق طريقهم إلى مقر الشرطة احتجاجًا على الاعتقالات فصدتهم الشرطة، وألقى مدنيون هائجون بعض الحجارة، فردَّت عليهم الشرطة بإطلاق النار، مما أدى إلى مقتل عشرة متظاهرين.

أجج هذا من غضب الحشد، الذي بادل قتل الشرطة بالتنفيس عن غضبه في أي رمز مرئي يمثل الإمبراطورية البريطانية، فقُتِل في أعمال الشغب التي أعقبت ذلك،

خمسة إنجليز واعتديَ على مبشرة (ومع ذلك تم إنقاذها ونقلها إلى مكان آمن من قبل الهنود).
على الفور أرسل البريطانيون قوات إلى أمريتسار لاستعادة النظام بحلول 11 أبريل وصل 600 جندي، تبعهم في اليوم التالي قائدهم العميد ريجنالد داير. في هذه الأثناء كانت المدينة هادئة، وأي تظاهرة أو احتجاج حدث بعد ذلك كان سلميًّا تمامًا.
وبالرغم من ذلك، قام داير بعدة اعتقالات لتأكيد سلطته، وأصدر في الثالث عشر من أبريل مرسومًا يمنع الناس من مغادرة المدينة دون تصريح، أو تنظيم مظاهرات أو مواكب، أو حتى التجمع في مجموعات أكثر من ثلاثة.
كانت المدينة تغلي في ظل هذه القيود، لكن لم تكن هناك احتجاجات. في هذه الأثناء، وإذ لم يعرف البعض بالقرار، تجمع نحو 10-15000 شخص من المناطق النائية في المدينة في نفس اليوم للاحتفال بعيد الربيع الديني الرئيس في بايساخي. كانوا قد تجمعوا في حديقة مسورة، جليانوالا باغ، وهو مكان شهير للمناسبات العامة في أمريتسار ولكن لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال خمسة ممرات ضيقة.
عندما علم داير بهذا التجمع لم يسع إلى معرفة ما يدور حوله، سواء كان الحضور هناك في تحدٍّ صريح أو مجرد جهل بأوامره، وسرعان ما اصطحب كتيبة من الجنود في سيارات مصفحة ومجهزة بأسلحة رشاشة، وأوقف سياراته أمام بوابة باغ.
لم يأمر الحشد بالتفرق أو يصدر ما يشبه التحذير -وعلى الرغم من أنه كان واضحًا أنه تجمع سلمي لمدنيين غير مسلحين- أمر داير قواته، التي كانت تقف خلف الجدران المبنية من الطوب المحيطة بباغ، بفتح النار من مسافة قُدرت بنحو 150 ياردة.
تجمع الحشد الأعزل، الذي شمل آلاف الرجال والنساء والأطفال، بسلام في مكان مغلق، وبدؤوا يصرخون ويضغطون في ذعر على البوابة المغلقة، لكن داير أمر رجاله بمواصلة إطلاق النار حتى نفاد ذخيرتهم.
عندما انتهت القوات من إطلاق النار، كانت قد استخدمت 1650 طلقة، وقتلت ما لا يقل عن 379 شخصًا (العدد الذي كان البريطانيون على استعداد للاعتراف به) وجرحت 1601137 "لم تُهدر رصاصة واحدة تقريبًا" حسبما أشاد داير بارتياح.
لم يسبق ذلك تحذير أو إعلان بأن التجمع غير قانوني ويجب فضه، كذلك لم تكن هناك أي تعليمات بشأن الخروج الآمن، لا شيء، لم يأمر داير رجاله بإطلاق النار في الهواء أو في أقدام أهدافهم، بل أمرهم بإطلاق النار في صدور ووجوه وأرحام الحشد الأعزل المسالم.

يعرف التاريخ الحدث باسم مذبحة جاليانوالا با غ. قد تشير التسمية ضمنيًا إلى حرارة ونار المذابح، وقيام المقاتلين المتعطشين للدماء بقتل معارضة مسلحة، لكن لم يكن هناك شيء من هذا في جاليانوالا با غ.
اصطف جنود داير بهدوء وبشكل روتيني تقريبًا. لم يهددهم الحشد أو يهاجمهم، لقد كان بالنسبة لهم مجرد يوم عمل جديد، ولكنه عمل لا مثيل له. لقد حملوا بنادقهم وأطلقوها ببرود آلي دون تسرع أو شغف أو عرق أو غضب، أفرغوا خِزان أسلحتهم في وجه الصراخ والنحيب، ثم شتتوا الحشد بمهارة بارعة.
عندما حاول الناس الفرار من الرعب باتجاه المخرج الوحيد، حوصروا في حريق قاتل. أُطلقت في ذلك اليوم 650 رصاصة على الحشد الأعزل، وعندما انتهت المهمة بعد عشر دقائق فقط، لقي مئات الأشخاص حتفهم وأصيب عدة آلاف آخرين تشوه العديد منهم مدى الحياة.
لم تكن مذبحة جاليانوالا با غ نوبة جنون بل كانت فرضًا واعيًا ومتعمدًا للإرادة الاستعمارية. كان داير قاتلًا كفؤًا وليس مجرد مهووس بالقتل؛ لقد كان مجرد شر يفوق الخيال، وحشية الموظف العسكري.
لكن أفعاله في يوم بايساخي161 جاءت لترمز إلى شر النظام الذي تصرف دفاعًا ونيابة عنه. تكمن دلالة مذبحة جاليانوالا با غ في إدراك الهنود، بكل أطيافهم، لهذه الحقيقة المروعة، لقد مثلت أسوأ ما يمكن أن يصبح عليه الاستعمار، ومع السماح بوقوعها تجاوز البريطانيون نقطة اللاعودة التي لا توجد إلا في أذهان الرجال، تلك النقطة التي -في أي علاقة غير متكافئة- يجب على كل من السيد والتابع احترامها بشكل غريزي لكي تستمر.
حفزت المذبحة الهنود، ضمن ملايين الأشخاص الذين لم يفكروا بوعي في هويتهم السياسية قبل يوم الأحد الكئيب هذا. لقد حولت الموالين إلى قوميين والدستوريين إلى محرضين، وقادت الشاعر رابندرانات طاغور الحائز على جائزة نوبل إلى إعادة لقب الفروسية إلى الملك، ودفعت مجموعة من المعينين الهنود في المكاتب البريطانية للتنازل عن تكليفاتهم.
فوق كل شيء، رسخت المذبحة في المهاتما غاندي إيمانًا راسخًا لا يتزعزع بالحق الأخلاقي لقضية استقلال الهند.
لقد رأى الآن الحرية جزءًا لا يتجزأ عن الحقيقة، ولم يتردد أبدًا في التزامه بتخليص الهند من إمبراطورية كان يعتبرها شرًا لا يمكن إصلاحه بل أمرًا شيطانيًا.
يصف المؤرخ أ.ج.ب تيلور المذبحة بأنها "اللحظة الحاسمة التي استقل فيها الهنود عن الحكم البريطاني".
لم يسبق أن كان لأي "عقاب" آخر باسم القانون والنظام إصابات مماثلة: "لقد أودت مذبحة بيترلو162 بحياة أحد عشر شخصًا، وعبر المحيط الأطلسي قَتل

الجنود البريطانيون، الذين تم استفزازهم لإطلاق النار على خمسة رجال في متنزه بوسطن العام "الكومنز" واتهموا بارتكاب مذبحة عمدًا".
وردًّا على تمرد عيد الفصح عام 1916 في دبلن، أعدم البريطانيون ستة عشر أيرلنديًا.، لكن جاليانوالا أكدت مدى استهانة البريطانيين بحياة الهنود.
لم يُبد داير أبدًا أدنى ندم أو شك في نفسه حين شرح أفعاله أثناء تحقيق لجنة هانتر الرسمي، وزعم أن هذا كان "اجتماعًا للمتمردين"، وهو تحدٍّ لسلطته يجب معاقبته. "لم يعد الأمر يتعلق فقط بتشتيت الحشد" ولكن مسألة خلق "تأثير أخلاقي" يضمن استسلام الهنود.
إن مجرد إطلاق النار في الهواء لتفريق الحشود لن يكون كافيًا؛ لأن الناس "سيعودون جميعًا ويهزأون بي"، وأشار إلى أنه وجه إطلاق النار بنفسه نحو المخارج (البوابة الرئيسة والممرات الخمسة الضيقة) لأنه كان أكثر مواقع الحشد كثافة، "كانت الأهداف جيدة" حسبما أعلن. استمرت المذبحة عشر دقائق، وبلغت حصيلة القتلى معدلات مهولة، أشبه بقتل الديوك الرومي.
عندما انتهى الأمر ورقد القتلى والجرحى في برك من الدماء يئنون على الأرض، نهى داير جنوده عن تقديم أي مساعدة للجرحى، وأمر جميع الهنود بالابتعاد عن شوارع أمريتسار لمدة أربع وعشرين ساعة، ومنع الأقارب أو الأصدقاء من إحضار حتى كوب من الماء للجرحى الذين كانوا يتألمون على الأرض طلبًا للمساعدة.
تلا ذلك عهد الإرهاب الاستعماري، واقترح سلمان رشدي، بأنه بعد الاعتداء على المبشرة ظهر "افتراء...بأن الإنجليزيات الحسناوات كن عرضة لخطر جنسي دائم من قبل الهنود المتوحشين الشهوانيين، وهو ربما ما كان له دور في ذهن الجنرال داير".
مهما كان الأمر، وبما أنه من المستحيل على هندي أن يكتب بموضوعية عن المذبحة وما بعدها، اسمحوا لي أن أنتقل إلى الأمريكي ويل ديورانت لتقديم التفاصيل المروعة: أصدر الجنرال داير أمرًا بأن يزحف الهنود، الذين سلكوا الشارع الذي تعرضت فيه المبشرة للضرب، على بطونهم، وإذا حاولوا السير على الأربعة كانوا الجنود يركلونهم بأعقاب البنادق.
لقد ألقي القبض على 500 أستاذ وطالب وأجبر جميع الطلاب على تسجيل أنفسهم يوميًا في قوائم الحضور، على الرغم من أن هذا يتطلب أن يمشي الكثير منهم ستة عشر ميلًا في اليوم.
أصدر أوامر بجلد مئات المواطنين، وبعض تلاميذ المدارس، الأبرياء تمامًا من أي جريمة، في الساحة العامة. بنى قفصًا مفتوحًا، غير محمي من الشمس، لحبس الموقوفين، وكبَّل سجناء آخرين بالحبال ظلوا في شاحنات مكشوفة لمدة 15 ساعة، سَكب الجير على أجساد نُسّاك "السادو" العارية، ثم عرَّضهم لأشعة الشمس لكي يتصلب الجير وتتشقق جلودهم، وقطع الكهرباء والمياه عن المنازل الهندية وأمر

بتسليم جميع المراوح الكهربائية التي يمتلكها الهنود ومنحها للبريطانيين مجانًا.
وأخيرًا أرسل طائرات لإلقاء القنابل على الرجال والنساء العاملين في الحقول.
في الوقت الذي قامت لجنة التحقيق الرسمية بتبرئة سلوك داير إلى حد كبير، تم تعيين موتيلال نهرو من قبل الكونغرس لرئاسة تحقيق عام في الفظائع، وأرسل ابنه جواهر لال إلى أمريتسار للنظر في الحقائق.
تسجل مذكرات جواهر لال نهرو النتائج التي توصل إليها بدقة؛ في إحدى المرات أحصى سبعًا وستين علامة رصاصة على جزء واحد من الجدار. وزار الجادة التي أمر البريطانيون الهنود بالزحف على بطونهم فيها، وأشار في الصحافة إلى أن الزحف لم يكن حتى على اليدين والركبتين، بل كان على الأرض بالكامل "على غرار الثعابين والديدان".
في رحلة عودته إلى دلهي بالقطار، وجد نفسه يتقاسم مقصورة مع داير ومجموعة من ضباط الجيش البريطاني.تفاخر داير، بشهادة نهرو الخاصة، بأن "المدينة بأكملها كانت تحت رحمته وأنه شعر بأنه يحول المدينة المتمردة إلى كومة من الرماد، لكنه أشفق عليها وتراجع عن ذلك. لقد صُدمت بشدة لسماع حديثه ومشاهدة سلوكة الوحشي".
لا شك أن بعض الإنجليز الأخيار سيقولون إن الجنرال ريجنالد داير كان انحرافًا عن المألوف، كان أحد هؤلاء الساديين العسكريين الذين يتخلص منهم كل جيش من وقت لآخر، وليس نموذجًا للمتنورين الذين يرتدون الزي العسكري ويخدمون الراج.
لن يمحو هذا العذر شيئًا. لم يُمنح داير حرية التصرف بما يشاء وحسب، بل قام البريطانيون بإخفاء أنباء همجيته لمدة ستة أشهر، وعندما تصاعد الغضب من تقارير تجاوزاته، حاولت اللجنة الرسمية تبرئته من خطاياه أمام لجنة هانتر، التي وجدت أنه مذنب فقط بارتكاب "زلّة جسيمة".
لم يعترف البريطانيون بما حدث إلا عندما أعد فريق التحقيق التابع للكونغرس الوطني الهندي تقريرًا موثقًا بدقة. تم إعفاء داير من قيادته وتوجيه اللوم من قبل مجلس العموم، ولكن سرعان ما برأه مجلس اللوردات وسمح له بالتقاعد على معاش تقاعدي جيد.
روديارد كيبلينج، الحائز على جائزة نوبل للآداب والمتحدث الشاعري باسم الإمبريالية البريطانية، أشاد به باعتباره "الرجل الذي أنقذ الهند"، وحتى هذا لم يعتبره رفاقه البريطانيون في الهند تعويضًا يتلاءم وعمله المجيد في القتل الجماعي!
لقد قاموا بحملة عامة لجمع الأموال لتكريم قسوته وجمعوا مبلغًا هائلًا للغاية قدره 26317 جنيهًا إسترلينيًا، وهو مبلغ مذهل في تلك الأيام، وتبلغ قيمته أكثر من ربع مليون جنيه إسترليني اليوم، قُدِّم له مع سيف شرف مرصع بالجواهر.

في المقابل، بعد عدة أشهر من النضال من أجل العدالة، مُنحت عائلات ضحايا مذبحة جاليانوالا با غ 500 روبية لكل عائلة، من الحكومة -بسعر الصرف السائد نحو 37 جنيهًا إسترلينيًا (أو 1450 جنيهًا إسترلينيًا اليوم)- مقابل كل حياة بشرية.

بالنسبة إلى جواهر لال نهرو، كان رد الفعل الإنجليزي على المذبحة -وتكريم داير علنًا- تقريبًا سيئًا بقدر المذبحة نفسها. كتب لاحقًا: "صدمتني بشدة الموافقة بدم بارد على هذا الفعل، بدا الأمر غير أخلاقي على الإطلاق، غير لائق، وبلغة العامة كان مظهرًا بالغ السوء. أدركت حينها، بشكل أكثر وضوحًا من ذي قبل، كيف كانت الإمبريالية الوحشية وغير الأخلاقية وكيف توغلت في أعماق أرواح الطبقات العليا البريطانية"، لم يعد من الممكن الادعاء بأن داير لا يمثل البريطانيين في الهند؛ لقد اعتبروه واحدًا منهم، منقذهم.

* * *

المجاعة والهجرة القسرية والوحشية: ثلاثة أمثلة تشرح لماذا كان الحكم البريطاني للهند استبداديًا وليس مستنيرًا. لكن لم التفاجؤ؟ لقد صرح السير ويليام هيكس، وزير الداخلية في حكومة المحافظين، لرئيس الوزراء ستانلي بالدوين بالأمر في عام 1928: "أعلم أنه قيل في الاجتماعات التبشيرية أننا قمنا بغزو الهند لرفع مستوى الهنود، هذا رياء ونفاق، قمنا باحتلال الهند كمنفذ لبضائع بريطانيا. لقد غزونا الهند بالسيف، وبالسيف سنتمسك بها. لست منافقًا حتى أقول إننا نحتفظ بالهند من أجل الهنود، لقد ذهبنا بمقياسٍ في يد وسيف في الأخرى، بالأخير نبقيهم عاجزين كي نتمكن من إقحام الأول في حلوقهم".

في حالة داير، كان السيف مرصعًا بالجواهر، بينما يُقدِّر المقياس دفاتر الحسابات في الخزانة البريطانية. لا ينبغي لأحد أن يلوم الحكومة على صراحة كبار ممثليها.

6- ما تبقى للإمبراطورية

ما الذي تبقى من الإمبراطورية البريطانية في الهند؟

أوضحت المقدمة الذكية لألكس فون تونزيلمان في كتابها "الصيف الهندي" وجهة نظري على نحو أوضح: "في البداية، كانت هناك دولتان، إحداهما إمبراطورية شاسعة وعظيمة ورائعة، منظمة ببراعة وموحدة ثقافيًا، والتي سيطرت على مساحة شاسعة من الأرض. والأخرى كانت عالمًا غير متطور وشبه إقطاعي، تمزقه الفصائل الدينية، وبالكاد كان قادرًا على إطعام جماهيره الأمية والمريضة والنتنة. كانت الدولة الأولى هي الهند، والثانية كانت إنجلترا".

زعم المؤرخ أندرو روبرتس بشكل مذهل، في ضوء هذه الخلفية، أن الحكم البريطاني "أدى إلى التحديث، والتنمية، والحماية، والتقدم الزراعي، والتوحيد اللغوي، وفي النهاية إضفاء الطابع الديمقراطي على شبه القارة". واجهنا افتراض يزعم أن الهند تَدين بوحدتها السياسية والديمقراطية لبريطانيا، رأينا كيف طبقت بريطانيا سيادة القانون في البلاد بقيودٍ شديدة، لقد كشفنا الاستغلال الاقتصادي للهند ونهب أراضيها مما يكذب ادعاءات روبرتس حول "التحديث والتنمية والتقدم الزراعي"، وتخلصنا من فكرة أن ثمة ما هو حميد ومستنير بشأن الاستبداد البريطاني في الهند.

لكن الفكرة القائلة بأن مثل هذا التحديث لم يكن ليحدث دون الحكم الإمبراطوري البريطاني هي فكرة مزعجة على نحو خاص.

لماذا لم تكتسب الهند، بشكل مستقل، كل زخارف وإنجازات الدول المتقدمة اليوم؟ على الرغم من أن الهند خلقت عبر تاريخها بعضًا من أعظم الحضارات (والأكثر حداثة في عصرها) التي عرفها العالم على الإطلاق. كما أشرت سابقًا في الكتاب فإن قصة الهند في مراحل مختلفة من تاريخ حضارتها الذي يبلغ بضعة آلاف من السنين، مليئة بالمؤسسات التعليمية العظيمة والمدن الرائعة السابقة لأي تجمعات حضارية في أي مكان في العالم، والاختراعات والصناعات التحويلية ذات المستوى العالمي، ومستوى المعيشة العام المرتفع، والسياسات الاقتصادية التي أضفت الرخاء والازدهار الوفير، باختصار ضمت الهند كل علامات "الحداثة" الناجحة اليوم، ولا يوجد سبب أرضي يمنع حدوث ذلك مرة أخرى إذا كان لديها الموارد اللازمة للقيام بذلك والتي استنزفها البريطانيون بدلًا من ذلك.

قال رجل إنجليزي يكتب للقراء الديمقراطيين الاجتماعيين في أوروبا في عام 1907: "أينما سُمح للهنود بمتنفس مجاني فإنهم يظهرون أعلى المَلَكات؛ ومن السخف القول بأن الدول الكبرى التي أدارت شؤونها الخاصة باقتدار لآلاف السنين وعاشت وتعافت من الغزوات والكوارث التي كان من الممكن أن تسحق بلدانًا أقل قوة، لن تكون قادرة على التحكم في شؤونها الخاصة بنجاح إذا سُحب منها حفنة من الأجانب غير المتعاطفين أو طُردوا من بينهم".

في النهاية فالدليل القاطع على هذه الحجة هو أن اقتصاد الهند أصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم في أقل من سبعة عقود منذ رحيل البريطانيين، وهو حاليًا الأسرع نموًا، وذلك رغم الاضطرار إلى الخروج من الغور الاجتماعي والاقتصادي السحيق الذي أغرق فيه الاستعمار البلاد، وعلى الرغم من الأخطاء التي ارتُكبت في السنوات التي تلت الاستقلال.

لقد جمعت أيضًا قائمة رائعة بأوجه التميز "الحديثة" بما في ذلك كونها أول دولة في العالم تنجح في إرسال مركبة فضائية إلى مدار المريخ في المحاولة الأولى (وهو إنجاز لم تحققه الولايات المتحدة، وفشلت الصين واليابان في القيام به).

إلى أي مدى كانت الهند ستتقدم لو لم تكن مُسلسلة بشيطان الإمبراطورية البريطانية لمدة عشرين عقدًا؟ يشير المدافعون عن الإمبراطورية إلى عدد من الفوائد الأخرى التي يقولون إن البريطانيين تركوها قبل رحيلهم عن الهند: السكك الحديدية، واللغة الإنجليزية قبل كل شيء، نظام التعليم وحتى الرياضة المنظمة وبخاصة لعبة الكريكيت، وهي الرياضة الوحيدة التي فاز فيها الهنود مرتين ببطولة العالم في السنوات الأخيرة. دعونا نفحص هذه بدورها.

السكك الحديدية الهندية الكُبرى والعجيبة:

غالبًا ما يشير المدافعون عن الإمبراطورية إلى إنشاء السكك الحديدية الهندية كإحدى الطرق التي أفاد بها الاستعمار البريطاني شبه القارة الهندية، متجاهلين الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن العديد من البلدان قامت أيضًا ببناء السكك الحديدية دون الاضطرار إلى عناء الاستعمار وتكاليفه للقيام بذلك.

لكن الحقائق أكثر إدانة، لقد صُممت خطوط السكك الحديدية لأول مرة من قبل شركة الهند الشرقية، وكأي شيء آخر في حسابات تلك الشركة، لمصلحتها الخاصة، جادل الحاكم العام اللورد هاردينج في عام 1843 بأن السكك الحديدية ستكون مفيدة "للتجارة والحكومة والسيطرة العسكرية على البلاد".

بعد عشر سنوات، أكد خليفته اللورد دالهوزي على "الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الهند كسوق للمصنعين البريطانيين ومورد للمواد الخام الزراعية". في الواقع يمكن فتح المناطق الداخلية الشاسعة من الهند كسوق فقط بواسطة السكك الحديدية، ويمكن نقل العمال أينما احتاجت الشركات الجديدة إليهم، ويمكن استغلال حقولها ومناجمها لإرسال المواد اللازمة لـ"المطاحن الشيطانية" في إنجلترا.

كان نظام السكك الحديدية الهندي عملية احتيال استعمارية كبيرة شكلًا ومضمونًا. حقق المساهمون البريطانيون مبالغ هائلة من خلال الاستثمار في السكك الحديدية، حيث ضمنت الحكومة عوائد على رأس المال بنسبة 5% صافية سنويًّا، لا يوفرها أي استثمار آمن آخر.

كان هذا معدل عائد مرتفع للغاية في تلك الأيام، ولم يكن ذلك ممكنًا لولا تعويض الحكومة لعجز إيراداتها، والمدفوعات التي وفرتها بالطبع الضرائب الهندية وليس

البريطانية. أدت هذه الضمانات المفرطة إلى إزالة أي حافز للشركات الخاصة التي تبني السكك الحديدية للاقتصاد؛ فكلما ارتفعت نفقاتها الرأسمالية، زادت عوائدها المضمونة بمعدل فائدة مرتفع وآمن.

نتيجة لذلك، كلف كل ميل من بناء السكك الحديدية الهندية في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر ما متوسطه 18000 جنيه إسترليني، وهو ما يعادل 2000 جنيه إسترليني بالدولار في الوقت نفسه في الولايات المتحدة.

في هذه الحالة، مر عشرون عامًا أو أكثر قبل أن تربح الخطوط الأولى أكثر من 5% من نفقاتها الرأسمالية، ولكن حتى بعد استيلاء الحكومة على بناء السكك الحديدية في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وذلك بفضل جشع الشركات البريطانية الخاصة التي تم التعاقد معها من أجل المهمة، فإن ميلًا من السكك الحديدية الهندية يكلف أكثر من ضعف المسافة ذاتها في التضاريس الصعبة والأقل كثافة في السكان في كندا وأستراليا.

لقد كانت صفقة رابحة للجميع باستثناء دافعي الضرائب الهنود.

عرضت أسهم السكك الحديدية الهندية ضعف ما عرضته أسهم الحكومة البريطانية من حيث العائد الآمن، واستوعبت أسهمها المضمونة ما يصل إلى خُمس استثمارات المحفظة البريطانية في العشرين عامًا حتى عام 1870.

افتُتح الخط الأول في عام 1853، لكن لم يُصنّع منه في الهند سوى 1% فجنى البريطانيون الأموال، وسيطروا على التكنولوجيا وقاموا بتزويده بجميع المعدات، مما يعني مرة أخرى أن الأرباح قد أعيدت إلى الوطن.

وُصف المخطط في ذلك الوقت بأنه "مؤسسة خاصة في خطر عام". لقد تحمل الشعب الهندي جميع الخسائر، بينما جنى التاجر البريطاني كل المكاسب، حتى عندما توغل بالسكك الحديدية في عمق الاقتصاد الهندي.

لقد وجدت صناعة الصلب في إنجلترا منفذًا تشتد الحاجة إليه لمنتجاتها باهظة الثمن في الهند، نظرًا لأن كل ما احتاجته السكك الحديدية تقريبًا جاء من إنجلترا: القضبان الفولاذية والمحركات وعربات السكك الحديدية والآلات والمصانع.

وبغض النظر عن الاقتراح القائل بأن البريطانيين قدموا الخيرات للهند، فإن السكك الحديدية هي في الواقع دليل على أن بريطانيا استولت، في أكثر مستعمراتها روعة، أكثر مما أعطت، ولم يكن هناك أي فائدة متبقية تذكر للهنود. كانت السكك الحديدية تهدف بشكل أساسي إلى نقل الموارد المستخرجة والفحم وخام الحديد والقطن وما إلى ذلك، إلى موانئ البريطانيين لشحنها إلى منازلهم لاستخدامها في مصانعهم.

لم يكن نقل الناس ذا أهمية، إلا إذا كان يخدم المصالح الاستعمارية، لقد شاعت التعليقات المروعة حينها بشأن مقصورات الدرجة الثالثة التي كان يُقتاد فيها الهنود، بمقاعدها الخشبية وافتقادها التام لوسائل الراحة. (وأيضًا طُرحت

الاستجوابات في المجالس التشريعية غير الفعالة: طُرح أربعة عشر استجوابًا حول هذه المسألة في المجلس التشريعي كل عام بين عامي 1921 و1941، وثمانية عشر آخرين سنويًا في مجلس الدولة. استمر تصاعد القلق مع تفاقم الظروف؛ كانت المتوسطات السنوية لعام 1937-1941 ستة عشر وخمسة وعشرين على التوالي، لقد أطلق مهاتما غاندي الحملة الصليبية الأولى، لدى عودته إلى الهند، نيابة عن مسافر الدرجة الثالثة).

ومع ذلك، أصبح ركاب الدرجة الثالثة مصدر ربح للسكك الحديدية، منذ أن حرص التجار البريطانيون في الهند على إبقاء تعريفة النقل منخفضة (الأدنى) في العالم، بينما في الواقع كانت أسعار ركاب الدرجة الثالثة هي المصدر الرئيس لأرباح شركات السكك الحديدية.

لم يُبذل أي جهد في بناء خطوط السكك الحديدية لضمان التناسب بين العرض والطلب على النقل الشعبي. وبالطبع سادت العنصرية، على الرغم من أن المقصورات المخصصة لذوي البشرة البيضاء سرعان ما تم التخلص منها على أساس الجدوى الاقتصادية، وجد الهنود أن المساحة المتاحة بأسعار معقولة لا تكفي أعدادهم.

(نقلت إحدى الرسومات الكاريكاتورية الرائعة بعد الاستقلال الموقف بدقة: فقد أظهرت قطارًا مكتظًا يتدلى منه الناس، ويتشبثون بالنوافذ، ويعرّضون أنفسهم للخطر بالجلوس على السطح، ويتساقطون خارج مقصورات الدرجة الثالثة، بينما يجلس بريطانيان يرتديان قبعات سولا توبيس في مقصورة فارغة من الدرجة الأولى ويقولان لبعضهما: "يا صاحبي العزيز لا يوجد أحد على هذا القطار!").

كما أشار ديورانت، ففي النهاية شُيدت السكك الحديدية "لأغراض الجيش البريطاني والتجارة البريطانية، ولا تأتي أكبر عائداتها من نقل البضائع كما هو الحال في أمريكا (لأن التاجر البريطاني يتحكم في الأسعار)، بل من ركاب الدرجة الثالثة الهنود، أولئك الذين تم اصطحابهم في عربات قاحلة تقريبًا مثل الحيوانات المتجهة للذبح، عشرين أو أكثر في مقصورة واحدة".

لم يعمل الهنود في السكك الحديدية، تشير ممارسات التوظيف التمييزية في السكك الحديدية الهندية إلى أن المهارات الصناعية الرئيسة لم تُنقَل بشكل فعال إلى الموظفين الهنود، الأمر الذي قد يبدو مفيدًا. كان الرأي السائد هو أن السكك الحديدية يجب أن تُزود بشكل شبه حصري بالأوروبيين "لحماية الاستثمارات". وينطبق هذا بشكل خاص على رجال الإشارة، وأولئك الذين قاموا بتشغيل وإصلاح القطارات البخارية، لكن السياسة امتدت إلى مستويات سخيفة حتى في أوائل القرن العشرين، إذ كان جميع الموظفين الرئيسين، من مديري مجلس السكك الحديدية إلى جامعي التذاكر، من ذوي البشرة البيضاء، الذين دُفعت رواتبهم ومستحقاتهم أيضًا وفقًا للمستويات الأوروبية وليس الهندية، قبل أن يعودوا في

النهاية إلى وطنهم إنجلترا. علاوة على ذلك، فحتى بعد الحد من سياسة التمييز، وخفض العمالة الأوروبية باهظة الثمن، استمر البحث عن أكثر العمال "شبهًا للبريطانيين".

وهكذا جاء التعريف طويل الأمد للمجتمع الأنجلو-هندي، مع توظيف الآسيوأوربيين في السكك الحديدية، الذين نشؤوا في دور الأيتام العسكرية، وكانوا نتاج العلاقات بين "الرتب الأخرى" البريطانية والهنديات المحليات، وتم تدريبهم على القيام بالوظائف التي خصصت حصرًا للأوروبيين في السابق.

(تماشيًا مع المفاهيم البريطانية لعلم تحسين النسل، وبما أن الهنود الأنجلو لم يكونوا مجتمعًا كبيرًا جدًّا، فقد تم توظيف السيخ "العسكريين" والبارسيس شاحبي البشرة أيضًا، على الرغم من أنهم لم يُكلفوا سوى بإدارة المحركات داخل ساحات المحطة والعمل في محطات قليلة الحركة).

كانت النظريات العرقية البريطانية حاضرة بقوة فيما يتعلق بمسائل السكك الحديدية؛ شاع أن الهنود لم يكن لديهم "الحكمة والذهن الحاضر" للتعامل مع حالات الطوارئ وأنهم "نادرًا ما يتمتعون بشخصية كافية لفرض الامتثال الصارم" لقواعد السكك الحديدية.

عندما جرت محاولة إضفاء الطابع الهندي لأسباب اقتصادية في سبعينيات القرن التاسع عشر على السكك الحديدية، اعترض مسؤولوها قائلين بأن الأمر سيستغرق ثلاثة هنود للقيام بعمل أوروبي واحد.

بدت المقاومة العنصرية للموظفين الهنود كبيرة جدًّا لدرجة أنه تم إيقاف مشروع تدريب السائقين بعد تجربة استمرت ثلاث سنوات، وأجبر السائقون المدرّبون على العمل في الفناء. هنا أيضًا اتضحت المعايير المزدوجة للعدالة الاستعمارية البريطانية الموصوفة سابقًا، كما حدث في عام 1861 مع اصطدام قطار بريد وقطار بضائع بين كوناجار وبالي في البنغال.

كان السائق الأوروبي وحارس قطار البضائع مخمورين وسقطا في النوم، تاركين رجل الإطفاء المسؤول عن القطار أثناء نومهم.

استمر الرجل الفقير في أداء وظيفته -إذكاء الفحم- واصطدم قطاره بقطار البريد. عند التحقيق في الحادث أُلقي باللوم على غياب مدير المحطة البنغالية، وليس على سلوك الأوروبيين الذين كانوا في غيبوبة.

سادت المعايير المزدوجة بطرق أخرى: في حين كان من الشائع في بريطانيا ضمان الترقية على أساس الجدارة التي فضلت رجال الإطفاء على السائقين، أو سادة المحطات الريفية الصغيرة على المحطات الكبيرة، لم يحدث هذا في الهند لأن هذه المناصب الصغيرة شغلها الهنود، الذين لم يكن من الممكن ترقيتهم إلى مناصب يشغلها الأوروبيون بالفعل.

بحلول عام 1900، تم تقسيم الموظفين إلى "الأوروبيين والأوراسيويين وغرب الهند من أصل زنجي نقي أو مختلط، آسيوي غير هندي أو هندي"، وذلك في اللوائح الخاصة بالأجور والترقية والملاءمة للوظائف، أو ما يمكن أن نصفه اليوم بقواعد إدارة الموارد البشرية.

عند العمل، يقوم المسؤول الطبي المحلي بالتصديق على العرق والهوية الطبقية للمُرشح وكتابته في صحيفة التاريخ الخاصة به، وبالتالي تحديد راتبه المستقبلي والإجازة والبدلات والترقيات المحتملة وكذلك موقعه في التسلسل الهرمي للسكك الحديدية لبقية حياته المهنية.

سمحت كلية الهندسة الملكية الهندية في كوبرز هيل بالقرب من لندن، والتي تأسست عام 1872 لتخريج مهندسين للهند، سمحت فقط بتقدم أولئك القادرين على اجتياز الامتحانات في الرياضيات والعلوم واللاتينية واليونانية والألمانية والأدب الإنجليزي والتاريخ، وهي الشروط المصممة لاستبعاد غالبية المرشحين الهنود.

كان لهذه القواعد التأثير المنشود؛ ففي عام 1886 من بين 1015 مهندسًا في إدارة الأشغال العامة (PWD)، 86 فقط كانوا هنودًا.

اقترنت العنصرية بالمصالح الاقتصادية البريطانية لتقويض الكفاءة، وتم إنشاء ورش السكك الحديدية في جامالبور في البنغال وأجمر في راجبوتانا في عام 1862 للحفاظ على القطارات، لكن ميكانيكيهم الهنود أصبحوا بارعين للغاية لدرجة أنهم بدؤوا في عام 1878 في تصميم وبناء قاطراتهم الخاصة.

أثار نجاحهم قلق البريطانيين بشكل متزايد؛ لأن القاطرات الهندية كانت جيدة وأرخص بكثير من القاطرات بريطانية الصنع؛ لذلك أصدر البريطانيون قانونًا برلمانيًا في عام 1912، أصبح بموجبه من المستحيل على ورش العمل الهندية تصميم وتصنيع القاطرات.

منع القانون المصانع الهندية من القيام بالعمل الذي أنجزته بنجاح لمدة ثلاثة عقود. بدلًا من ذلك، سُمح لهم فقط بالحفاظ على القاطرات المستوردة من بريطانيا والعالم الصناعي بين عامي 1854 و1947، استوردت الهند نحو 14400 قاطرة من إنجلترا (نحو 10% من إجمالي إنتاج القاطرات البريطانية و3000 أخرى من كندا والولايات المتحدة وألمانيا)، ولكن لم يُصنع شيء في الهند بعد عام 1912.

بعد الاستقلال، أي بعد خمسة وثلاثين عامًا، ضاعت المعرفة التقنية القديمة تمامًا للهند لدرجة أن السكك الحديدية الهندية اضطرت لطلب المساعدة من البريطانيين لإرشادهم في إنشاء مصنع للقاطرات في الهند مرة أخرى، ولكن ثمة حاشية مناسبة لهذه الملحمة.

يعتمد المستشارون التكنولوجيون الرئيسون لشركة السكك الحديدية البريطانية، Rendel Palmer & Tritton ومقرها لندن اليوم بشكل شبه كامل على الخبرة

الفنية الهندية التي تقدمها لهم RITES، وهي شركة تابعة لشركة Indian Railways.
هذا أبعد ما يكون عن كونه نقدًا بأثر رجعي من منظور بعيد لمعلق من القرن الحادي والعشرين، بل العكس من ذلك، كان هنود القرن التاسع عشر مدركين تمامًا في ذلك الوقت للدور البغيض للسكك الحديدية في الاستغلال الفظ لبلدهم.
كتبت صحيفة Samachar البنغالية في 30 أبريل 1884 أن "الطرق الحديدية تعني سلاسل حديدية" للهند، حيث يمكن للبضائع الأجنبية أن تتدفق بسهولة أكبر، كما أكدت، مما يؤدي إلى مقتل الصناعة الهندية الأصلية وزيادة الهند فقرًا.
ورفع قوميون أصواتهم علنًا مثل ج. ف. جوشي، وج.س آير، وجوبال كريشنا جوخال، ودادابای ناوروجي في تسعينيات القرن التاسع عشر، مما يشير إلى مدى محدودية فوائد السكك الحديدية للهند، وكيف وُجّهت الأرباح كافة للأجانب في الخارج، وكم كان العبء على الخزينة الهندية كبيرًا.
وأشاروا مرارًا إلى أن الأموال التي يتم إرسالها إلى إنجلترا كل عام كفائدة، كان من الممكن استخدامها في استثمارات منتجة في الصناعة الهندية، في أعمال البنية التحتية مثل الري (خاصة الري، والذي من شأنه أن يساعد المزارع الهندي، لكنه لم يحصل سوى تُسْع التمويل الحكومي للسكك الحديدية)، أو ببساطة كان يمكن إنفاقه في الهند لتحفيز الاقتصاد المحلي.
أعلن جوخال أن "الشعب الهندي يشعر أن بناء السكك الحديدية يتم بشكل أساسي لصالح الطبقات التجارية الإنجليزية والغنية، وأنه يساعد في زيادة استغلال مواردنا".
كما أشار الهنود في ذلك الوقت إلى أن الحجة القائلة بأن السكك الحديدية ستكون أداة ضد المجاعة وتحسين الوضع الاقتصادي العام للشعب كانت احتيالًا، ففي الواقع استمرت المجاعات حتى مع وجود السكك الحديدية، والتي سهلت فقط تصدير الحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى، مما قضى على فائض الغذاء الذي ربما كان بمثابة حاجز ضد المجاعة.
كانت هناك انتقادات أخرى، إذ جادل غاندي في سواراج بأن السكك الحديدية تنشر الطاعون الدُمّلي. لقد أثار التأثير البيئي لبناء السكك الحديدية القلق حتى في ذلك الوقت. عند بناء خط سارا سيراجانج Sara-Sirajganj في دلتا البنغال، تم القيام بأعمال حفر ضخمة لسد الممرات المائية، من أجل تقليل الإنفاق على الجسور وتأثير الرطوبة. وبذلك غمرت المياه مناطق كبيرة جدًا صالحة للزراعة في الشمال الغربي، مما أدى إلى تدمير إمكاناتها الزراعية. وأثناء فيضانات عام 1918، أغلقت سدود السكك الحديدية قنوات المياه الطبيعية مما أدى إلى فيضانات كارثية.

حدثت اختلالات في السوق أيضًا مع تطوير السكك الحديدية. كانت السكك الحديدية مثلًا مسؤولة عن رفع أسعار الأرز بشكل حاد، وقبل إنشاء السكك الحديدية، قام النقل المائي البطيء بتوزيع الفائض في جميع أنحاء المقاطعات، مما أدى إلى انخفاض الأسعار في أي منطقة.

لكن السكك الحديدية سمحت باستخراج الفائض بلا مشاكل مما جعل الفلاحين في مناطق زراعة الأرز (والمشاركين في اقتصاد غير رسمي) يتنافسون مباشرة مع هنود الحضر والمصدرين على الأرز، وينطبق الشيء نفسه على سوق الأسماك.

وهناك أمثلة أخرى توضح أن مصالح الهنود لم تكن أبدًا من ضمن عوامل إنشاء السكك الحديدية؛ خلال الحرب العالمية الأولى، تم تفكيك العديد من خطوط السكك الحديدية الهندية وشحنها إلى خارج البلاد لمساعدة جهود الحلفاء الحربية في بلاد ما بين النهرين!

وبالتالي، فإن حكم المؤرخ البارز بيبان شاندرا بشكل عام يظل قائمًا، إذ كتب أن الدوافع البريطانية لبناء السكك الحديدية في الهند كانت "قذرة وأنانية، تقديمًا لمصالح التجار والمصنعين والمستثمرين البريطانيين على حساب الإيرادات الهندية والمخاطرة بها، كان "هدفهم الأساسي" هو "مساعدة المؤسسة البريطانية على استغلال الموارد الطبيعية في الهند"".

التعليم واللغة الإنجليزية:

كتب مدون بريطاني على أحد مواقع الشباب الهندية ردًّا على خطابي في أكسفورد: "زودت بريطانيا الهند بالأدوات اللازمة للاستقلال.

لقد طُرحت فكرة الديمقراطية الحديثة، لدولة تتمتع بالحكم الذاتي مع دستور يضمن الحقوق المدنية، إلى الهند من قبل الهنود المتعلمين في الخارج، وأشهر مثال على ذلك هو المحامي مهندس كرمشاند غاندي الذي ساهم في الاستقلال، حسنًا، على نحو لا يمكن إغفاله، ولا يجب أن ننسى اللغة الإنجليزية، التي من دونها ما كان يمكن تصور احتجاج في عموم الهند، ولاحقًا التواصل والثقافة".

غالبًا ما يتم تقديم هذه القضية من قبل ذوي النوايا الحسنة، وربما ليس من الضروري الإشارة إلى أن أفكار المهاتما غاندي عن الديمقراطية والحقوق المدنية قد تطورت في مقاومة الحكم البريطاني، وليس لدعمه. ومع ذلك، لا يمكن إنكار هبة اللغة الإنجليزية، فأنا رغم كل شيء، أستخدمها كما أكتب، وكذلك لا يمكن إنكار نظام التعليم الذي استفدتُ منه أيضًا.

لذا دعونا نلقي نظرة على كليهما عن كثب.

غادر البريطانيون الهند بمعدل أمية 16%، ومعدل الأمية بين الإناث بنسبة 8%، كانت واحدة فقط من كل اثنتي عشرة امرأة هندية تستطيع القراءة والكتابة في عام 1947.

ليس هذا سجلاً ممتازاً تماماً، لكن تعليم الجماهير لم يكن أولوية بريطانية. كما يشير ويل ديورانت "عندما جاء البريطانيون، كان هناك نظام مدارس جماعية تديرها مجتمعات القرية في جميع أنحاء الهند.

دمر عملاء شركة الهند الشرقية هذه المجتمعات القروية، ولم يتخذوا أي خطوات لاستبدال المدارس؛ حتى اليوم (1930) حيث يقفون عند 66 في المئة فقط من تعدادهم قبل مئة عام. يوجد الآن في الهند 730 ألف قرية، و162015 مدرسة ابتدائية فقط. 7% من الأولاد و1 في المئة من الفتيات وحسب هم من يتلقون التعليم، أي 4% من المجموع الكلي.

إن المدارس التي أنشأتها الحكومة ليست مجانية، بل تفرض رسومًا دراسية تبدو مكلفة بالنسبة لعائلة تحوم دائمًا على حافة المجاعة".

بعبارة أخرى، لم يكن لدى سياسة التعليم في بريطانيا الكثير لتثني على نفسها، لقد حلت محل تقاليد هندية واسعة النطاق وقوضتها: ازدهرت الطرق التقليدية لـguru-shishya parampara (التي عاش فيها الطلاب مع معلميهم وتشربوا طرق تفكير كاملة) في الهند، كما فعلت العديد من الأديرة التي أصبحت فيما بعد مراكز تعليمية مهمة تستقبل الطلاب من الأراضي البعيدة، ولا سيما البعيدة عن شواطئنا مثل الصين وتركيا.

شهدت فترة بالا (بين القرنين الثامن والثاني عشر الميلاديين) تحديدًا، ظهور العديد من الأديرة في ما يُعرف الآن بالبنغال وبيهار الحديثة، خمسة منها: فيكراماشيلا، ونالاندا، وسومابورا مهافيهارا، وأودانتابوري، وجاجادالا كانت مؤسسات تعليمية رائدة خلقت شبكة منسقة فيما بينها تحت حكم الحكام الهنود.

جامعة نالاندا، التي تمتعت بشهرة دولية عندما لم تكن أكسفورد وكامبريدج مصدر فخر في عيون مؤسسيها بعد، وظفت 2000 معلم و10 آلاف طالب في حرم جامعي رائع يضم مكتبة بارتفاع تسعة طوابق.

يقال إن الرهبان كانوا ينسخون الوثائق والكتب يدويًا، والتي ستصبح بعد ذلك جزءًا من مجموعات خاصة للباحثين المستقلين.

فتحت الجامعة أبوابها لطلاب من دول مثل كوريا واليابان والصين والتبت وإندونيسيا في الشرق إلى بلاد فارس وتركيا في الغرب، ودرسوا مجالات شملت الفنون الجميلة والطب والرياضيات والفلك والسياسة وفنون الحرب. كان من بينهم العديد من العلماء الصينيين المشهورين الذين درسوا ودرّسوا في جامعة نالاندا في القرن السابع.

درس تشيونتسانغ (من أسرة تانغ) في الجامعة ثم قام بالتدريس هناك لمدة خمس سنوات، بينما ترك روايات مفصلة عن الفترة التي قضاها في نالاندا.

في فترة الحكم الإسلامي كانت مدارس التعليم الديني مفتوحة بشكل أساسي للمسلمين، بالإضافة إلى المدارس الدينية، وكانت هناك أيضًا "الكتاتيب" التي

نقلت التعليم الفارسي الإسلامي للطلاب الهنود عادةً باللغة الأردية (على الرغم من أن اللغة العربية و/ أو الفارسية كانتا تدرسان أيضًا).
قبل أن يتولى البريطانيون زمام الأمور، كانت لغة البلاط عند المغول هي الفارسية بينما استخدم القسم المسلم من السكان الأردية، وهي مزيج من الفارسية والعربية والهندية.
كما درس العديد من الهندوس في شمال الهند باللغة الأردية أو الفارسية. (وفي الجنوب، سادت العديد من اللغات المحلية) كان الكُتّاب مؤسسة تعليمية ابتدائية (وثانوية بالنسبة للبعض) قبل خمسينيات القرن التاسع عشر، حيث اعتُبر تعليمًا علمانيًّا: تضمنت المواد التي يتم تدريسها فيه الإدارة العامة والتجارة والمجالات الفكرية والثقافية مثل الشعر.
كان الكُتَّاب مفتوحًا لأعضاء النخبة وتضمن كلًاّ من الهندوس والمسلمين (في بعض الأماكن فاق الهندوس المسلمين عددًا).
أغلقت العديد من الكتاتيب في منتصف القرن التاسع عشر حيث انجذب طلابها من النخبة إلى المدارس الاستعمارية على أمل الحصول على فرص أكبر للتقدم بعد التعليم.
في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، بدأ الراجا رامموهان روي، الذي أشاد به البريطانيون كمصلح تقدمي وحداثي، تعليمه الرسمي في مدرسة قروية أو "باتشالا"، حيث تعلم البنغالية وبعض السنسكريتية واللغة الفارسية. ولاحقًا في سن التاسعة درس الفارسية والعربية في مدرسة في باتنا، وبعد عامين ذهب إلى بيناريس (كاشي) لتعلم اللغة السنسكريتية والهندوسية وخاصة الكتب المقدسة، الفيدا والأوبنشاد.
عندها فقط تعلم اللغة الإنجليزية وتكيف مع نظام التعليم البريطاني في الهند والذي برع فيه.
لكن هذا النوع من التأسيس المكثف في التعليم الهندي التقليدي، متبوعًا بتعليم اللغة الإنجليزية، أصبح بالفعل نادرًا جدًّا، فبالإضافة إلى الأديرة والمؤسسات التعليمية الرسمية ازدهرت أيضًا المؤسسات غير الرسمية وأساليب التعليم الخاصة في الهند.
يتمتع التعليم الشفوي دائمًا بمكانة مرموقة في الثقافة الهندية. دعا غاندي بشكل ملحوظ إلى التعليم الشفوي بدلًا من التركيز السائد على الكتب المدرسية: "الكتب المدرسية.. لم أشعر أبدًا بالرغبة في دراستها، إن الكتاب المدرسي الحقيقي للتلميذ هو معلمه".
وهكذا، في الأشرم الصغير الذي أنشأه في جنوب إفريقيا، والمسمى بمزرعة تولستوي، تبنى أشكالًا شفهية لتوصيل أفكاره، متجاهلًا الحاجة إلى العمل

الكتابي الرسمي. استلهم غاندي الطرق التي تم بها نقل معرفة الفيدا والنصوص الهندوسية الأساسية الأخرى مثل رامايانا وماهابهاراتا شفهيًا من جيل إلى آخر. لقد سمح التقليد الشفوي، الذي استمر عبر الأجيال لهذه المعرفة القديمة أن تنجو. وفي حين أن هذه التقاليد تمنح التعليم الهندي دعائمه في ثقافتنا، فلا مفر من الحقيقة الصارخة بأن الهند الحديثة فقدت الكثير من هذه التقاليد تحت الحكم البريطاني، وحصلت على الاستقلال بنسبة محو أمية 16% فقط، ولا تزال تكافح من أجل تعليم الجماهير العريضة من سكانها لاغتنام الفرص التي يتيحها عالم القرن الحادي والعشرين المعولم.

يكمن بعض اللوم على الأقل بالتأكيد في نظام التعليم الذي يطبقه البريطانيون. أشار الجنرال المرموق السير توماس مونرو، بطل حربي مايسور وماراثا، إلى أنه "في السعي وراء نظام يكون الميل الأكبر فيه نحو التقليل من شخصية الشعب كله، نصرح بأننا حريصون للغاية على تطوير تلك الشخصية بالتعليم".

يلمح استخدام كلمة "نصرح" إلى شكوك الجندي البارز حول صدق نوايا الشركة. بالطبع منح البريطانيون الهند اللغة الإنجليزية، والتي لا تزال فوائدها قائمة حتى يومنا هذا. أم هل فعلوا ذلك حقًا؟ لم تكن اللغة الإنجليزية هدية مقصودة للهند، ولكنها مرة أخرى أداة للاستعمار، تم نقلها إلى الهنود فقط لتسهيل مهام الإنجليز. في قانون التعليم سيئ السمعة عام 1835، أوضح اللورد ماكولاي السبب الكلاسيكي لتدريس اللغة الإنجليزية، ولكن فقط لأقلية صغيرة من الهنود: "يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتشكيل فصل قد يصلح كمترجم بيننا وبين الملايين الذين نحكمهم، فئة من الأشخاص الهنود بالدم واللون، لكنهم إنجليزيو الذوق والآراء والأخلاق والعقل".

تم تعليم اللغة لعدد قليل من الناس لتكون بمثابة وسيط بين الحكام والمحكومين. إن استيلاء الهنود على اللغة الإنجليزية وتحويلها إلى أداة لتحريرنا، مستخدمين إياها للتعبير عن المشاعر القومية ضد البريطانيين، يرجع الفضل لأمثال ر.س. دات163، ودنشاو واشا164، وداداباي ناوروجي165 في أواخر القرن التاسع عشر، وجواهر لال نهرو في القرن العشرين، وليس للمخطط البريطاني.

بدأ اهتمام شركة الهند الشرقية بالتعليم الهندي بعد نشر تقرير من قبل مبشر الشركة، تشارلز جرانت، في عام 1792، والذي "يعتقد أن إدخال التعليم الغربي والمسيحية من شأنه أن يحول مجتمعًا مُنحلاً أخلاقيًا".

بعد إضفاء الشرعية على إنشاء المدارس التبشيرية في قانون الميثاق المنقح لعام 1813، لاحظت الهيئة الإدارية بالشركة، في رسالة إلى حكومة البنغال تقدم إرشادات بشأن تنفيذ القانون، أن اللغة الإنجليزية ستحسن التواصل بين الأوروبيين والمواطنين الأصليين و"ستُفرز تلك المشاعر المتبادلة من الاعتبار والاحترام والتي تعد ضرورية للمصالح الدائمة للإمبراطورية البريطانية في الهند".

"بعبارة أخرى لم يتعلق بالتعصب التبشيري المسيحي وحسب؛ بل يجب رؤيتها من وجهة نظر مصالح الشركة، فلم تكن مصالح السكان الأصليين تؤخذ في الاعتبار إلا حينما تتعرض لأمان سيادتنا".

في حين رأى الإنجيليون أن تعليم اللغة الإنجليزية وسيلة لتحل محل التأثيرات الضارة لكل من "التعليم الهندو إسلامي" حث الفيلسوف جيمس ميل وأتباعه على تعزيز العلوم الغربية والتعلم في الهند من وجهة نظر نفعية. ومع ذلك، لم يكن ميل يرى أن اللغة الإنجليزية هي اللغة المستخدمة في ذلك؛ بل فضل ترجمة النصوص إلى اللغة العامية.

وفي هذا الصدد وجد الدعم في ميثاق 1813، والذي نص على "إحياء الأدب وتطويره، وتشجيع المواطنين المتعلمين في الهند". ومع ذلك، لم يكن ممكنًا التوفيق بين هذه الأهداف التي تبدو متناقضة، وسرعان ما اتضح لأولئك المكلفين بالشؤون الهندية ضرورة الاختيار. تلا ذلك نقاش بين اتجاهين، لكن يبدو أن هناك القليل من الشك في الوجهة التي يكمن فيها تحيز الشركة.

إن تعليم اللغة السنسكريتية أو العربية للهنود لن يكون ذا فائدة عملية كبيرة لأعمال الشركة، لكن الهنود الذين يعرفون الإنجليزية قراءة وكتابة، بغض النظر عن سوء مستوى تحدثهم بها، يمكن أن يكون لهم بالفعل قيمة للبريطانيين.

في هذا الجدل بين "المستشرقين" و"الأنجليكيين"، انتصرت الفئة الأخيرة، ويرجع الفضل في ذلك إلى تأييد اللورد ماكولاي لقضيتهم، والذي تم تعيينه رئيسًا للجنة التوجيه العام.

يؤكد البعض أن مساهمة ماكولاي في نظام التعليم في الهند مبالغ فيها، وأن القوى التي يمثلها ربما كانت ستنجح على أي حال. كان الحاكم العام ويليام بينتينك من المؤيدين المنفتحين للقضية الأنجليكية وبدأ في تنفيذ سياسة تعليم اللغة الإنجليزية من خلال شركة تحكمها الهند، وكانت مهمة ماكولاي كما يقترحون، مجرد تبرير السياسة السائدة بدلًا من اختلاق سياسة جديدة واحدة.

ولكن ليس من شك في أن تعبيره عن القضية الأنجليكية لا يزال أوضح وأدق بيانًا عن الهدف الاستعماري في مجال التعليم، وهو الأكثر شهرة في الهند لرفضه المهين للتعلم الشرقي، والأكثر عرضة للاقتباس والاقتباس الخاطئ من قبل نقاد المشروع بأكمله.

(حتى يومنا هذا، يتم الاستهزاء بالهنود الناطقين بالإنجليزية على أنهم "ماكولاي بوتراس" أو "أبناء ماكولاي" من قبل نقادهم غير الإنجليز، وعادة باللغة الإنجليزية طبعًا).

في قانون التعليم166 الذي أقره، اتخذ ماكولاي موقفًا لا هوادة فيه، وقد يقول الكثيرون إنه موقف متغطرس عرقي تجاه هذه القضية. كانت وجهة نظره، التي اتفقت مع الحاكم العام الإصلاحي، هي أن "التحسن الفكري لتلك الطبقات التي

تمتلك القدرة على استكمال الدراسات العليا، لا يمكن أن يتأثر في الوقت الحاضر إلا من خلال لغة ليست دارجة بينهم".
لم يسمح لجهله بالشرق أن يقوض ثقته بنفسه. فقد صرح قائلًا: "رف واحد من مكتبة أوروبية جيدة يساوي كل الأدب الأصلي للهند والجزيرة العربية"، بينما اعترف بفجاجة، بأنه لم يقرأ عملًا واحدًا من الآداب التي كان يرفضها:
"علينا أن نثقف الناس الذين لا يستطيعون في الوقت الحاضر أن يتعلموا بلغتهم الأم. يجب أن نعلمهم بعض اللغات الأجنبية. من الصعب حصر المطالبة بلغتنا، إنها بارزة حتى بين لغات الغرب. إن اللغة الإنجليزية في الهند هي لغة الطبقة الحاكمة، واللغة التي تتحدث بها الطبقة العليا من السكان الأصليين في مقاعد الحكومة، من بين جميع اللغات الأجنبية، فإن اللغة الإنجليزية هي التي ستكون أكثر فائدة لمواطنينا الأصليين، كما كانت اليونانية واللاتينية لمعاصري مور167 وأشام168 كذلك ستكون لغتنا لشعب الهند. لقد حولت لغات أوروبا الغربية روسيا إلى التحضر. لا أشك أن تلك اللغات ستفعل بالهنود ما فعلوه هم بالتتار".
ماذا عن الجوانب القانونية العملية لحكم السكان الأجانب، والذين يتبع الكثير منهم أعرافهم وقوانينهم؟ "لقد تم التأكيد مرارًا على حقيقة أن القانون الهندوسي يجب تعلمه بشكل رئيس من الكتب السنسكريتية، والقانون الإسلامي من الكتب العربية، ولكن يبدو أنه لا يؤثر على الإطلاق على السؤال. نحن مفوّضون من قبل البرلمان للتأكد من قوانين الهند واستيعابها.
كُلفنا بلجنة القانون لهذا الغرض حالما يتم إصدار القانون (الجديد، والذي صدّقت على صياغته بريطانيا)، ستصبح مراجع شاسترز169 والهداية170 عديمة الفائدة بالنسبة لمنصب منصف أو أمين السدر.171
آمل وأثق أنه قبل أن يكمل الأولاد الذين يلتحقون الآن بالمدرسة والكلية السنسكريتية دراستهم، سيتم الانتهاء من هذا العمل الرائع. يبدو من العبث تثقيف الجيل الصاعد في ضوء الأوضاع التي نعني بتغييرها قبل أن يبلغوا مرحلة الرجولة".
(هناك مفارقة في هذا التبرير لتفكيك التعليم التقليدي: قانون العقوبات الذي أقره ماكولاي، والذي تمت صياغته في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، لم يسنه البريطانيون إلا بعد جيل واحد في عام 1861).
يُحسب لهم أن الأنجليكيين لم يرفضوا تمامًا اللغات العامية. لقد سعوا إلى تسرب المعرفة العلمية والأدبية الأوروبية إلى الجماهير من خلال فئة النخبة الوسيطة من الهنود الناطقين باللغة الإنجليزية. كان ماكولاي قد أشار إلى أنه "من المستحيل بالنسبة لنا، بوسائلنا المحدودة، أن نحاول تثقيف جموع الناس".
لذلك، بالنسبة لهذه النخبة من طبقة المفسرين: "قد نتركها لتحسين اللهجات المحلية للبلاد، وإثراء تلك اللهجات بمصطلحات علمية مستعارة من المصطلحات الغربية،

وجعلها بدرجات وسائل مناسبة لنقل المعرفة إلى كتلة كبيرة من السكان".
قال إنجليكاني آخر: "أعترف تمامًا بأنه من الأهمية القصوى أن تستنير جموع الشعب الغفيرة من خلال لغاتهم الخاصة، وأن يتم إثراؤها وتحسينها حتى تصبح مستودعات فعالة لجميع الأفكار والمعرفة". لم يكن تعليم اللغة الإنجليزية الجماعي سياسة بريطانية، لذلك لم يكن من الضروري صرف المعرفة العلمية "الأوروبية" للهنود؛ كان الهنود المتعلمون يفعلون ذلك بلغاتهم.. إلى حد ما.
تأسست كلية دلهي في عام 1825 جزئيًا في ضوء الهدف التالي: تشكلت جمعية الترجمة المحلية هناك في أربعينيات القرن التاسع عشر، والتي حاولت ترجمة الكتب المدرسية الإنجليزية عن التاريخ والقانون والعلوم والطب إلى الأردية، بمساعدة الهنود المتعلمين في الغرب ومسؤولي الكلية الآخرين.
كانت هذه بعضًا من أقدم الكتب المدرسية حول الموضوعات "الحديثة" التي تمت كتابتها لنشر المناهج الغربية المحدثة، وكانت بمثابة كتب تعليمية محلية في المقاطعات الشمالية الغربية والبنجاب في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر.
رغم ذلك من الصعب القول إن مثل هذا التعليم اكتسب قدرًا كبيرًا من الامتداد والتأثير مثل تعليم اللغة الإنجليزية في الهند، والذي يعتبر حتى يومنا هذا جواز سفر للنجاح والتأثير في المجتمع الهندي. استخدم معظم الهنود الذين تلقوا تعليمهم باللغة الإنجليزية هذه اللغة من أجل تطوير حياتهم المهنية، وليس للعمل كمترجمين أكاديميين أو مدرسين للجماهير، وظل التدريس العامي مهنة يتيمة محجوزة للمعوزين الذين لم تكن لغتهم الإنجليزية جيدة بما يكفي للمهن التي تشترط لغة المستعمرين.
لم يتحقق هدف الإنجيليين، لكن المرء يتساءل ما إذا كان من الممكن في هذه الظروف تحقيق ذلك.
ظلت الجامعات، بدرجة كبيرة، هيئات إجراء اختبارات تحت الحكم البريطاني، بينما قُدِّم التعليم العالي الفعلي في الكليات المنتسبة، والتي قدمت دورة البكالوريوس لمدة عامين (بعد عام من الدراسات المتوسطة بعد المدرسة الثانوية).
أصَّلت الكليات، مثل المدارس البريطانية في الهند، للتعليم التلقيني، والذي كانت تُجرى الاختبارات على أساسه.
شاع الرسوب في الامتحانات لدرجة أن العديد من الهنود قاموا بفخر بوضع (F) بعد الأسماء كأوراق اعتماد، للإشارة إلى أنهم قد وصلوا إلى هذا الحد (يشير الحرف "F" إلى "فشل"). كانت معدلات التسرب من الدراسة عالية جدًا على الدوام، وقد تم الترحيب على نطاق واسع بإكمال درجة البكالوريوس بنجاح باعتباره إنجازًا نادرًا وكبيرًا.

ومع ذلك، فإن نظام التعليم العالي البريطاني لم يفعل الكثير لتعزيز القدرة التحليلية أو التفكير الإبداعي وبالتأكيد لم تكن هناك استقلالية للعقل. ربما أنتجت مجموعة من الخريجين لديهم المعرفة ما بعد الأساسية للغة الإنجليزية، لكنهم غير مؤهلين لـ90% من الحالات ليحلوا محل رجل إنجليزي، ولكنهم مناسبون للحصول على منصب كتابي في الدرجات الدنيا من الخدمة الحكومية أو التدريس في مدرسة حكومية.

(تألق الـ10% الآخرون على الرغم من قيود النظام، فإما برعوا في العديد من الوظائف الخاصة، أو ذهبوا إلى الخارج إلى إنجلترا للحصول على تعليم عالٍ).

والأسوأ من ذلك، أن كل خريج تُرك متغرّبًا بدرجة كافية ليُعزل عن جذوره الثقافية الهندية.

لاحظ الهنود الذين تعلموا في ظل هذا النظام، أن الموظف الحكومي الكبير في عام 1913 "أصبح نوعًا من الهجين. ويرجع ذلك إلى أساتذتهم في اللغة الإنجليزية، المهووسين بفكرة أن الطريقة الوحيدة "لتعليم" أي شخص هي تحويله إلى نسخة طبق الأصل من رجل إنجليزي".

استمرت المشكلة طوال فترة الحكم البريطاني، وأعلنت جماعة قومية هندية، في كتاب نُشر في لندن عام 1915:

تم قمع كل التطلعات الهندية ومحاولات تطوير الشخصية القوية. لقد أصبح العقل الهندي قاحلًا من أي أصالة، وقبع في جهل متعمد، يتم إبقاء الناس تحت الوهم لكي يصبحوا أكثر قابلية للسيطرة البريطانية.

حُطمت شخصيات الناس عمدًا، وجُرّدت عقولهم من القومية لتظل دائمًا في جهل، وتتغذى على قصص عظمة إنجلترا و"رسالتها" في العالم...

كما لاحظ الكاتب بانكاج ميشرا: لم تكن التبعية الأوروبية لآسيا مجرد اقتصادية وسياسية وعسكرية، لكنها أيضًا كانت فكرية وأخلاقية وروحية؛ نوعًا مختلفًا تمامًا من الغزو عما شهدناه من قبل، مما ترك ضحاياه مستائين ولكن أيضًا يحسدون من قاموا بغزوهم، وفي النهاية، حريصون على الانخراط في أسرار قوتهم التي تبدو شبه سحرية.

من الأمثلة المثيرة للاهتمام على الاستعمار الناجح للعقل الهندي الكاتب المؤيد للثقافة الإنجليزية سيئ السمعة نيراد تشاودهوري، المفكر البنغالي ومؤلف الرواية الأكثر مبيعًا السيرة الذاتية لهندي المجهول (1951)، كرّس بشدة للإمبراطورية البريطانية في الهند:

لذكرى الإمبراطورية البريطانية في الهند

التي منحتنا الذات، لكنها حجبت عنا المواطنة.

إلى كل من استُبْعِد من تحدٍّ: "Civis Britannicus sum" "أنا مواطن بريطاني"172

لأن كل ما هو جيد وينبض بالحياة بداخلنا هو صنيعة الحكم البريطاني الذي شكّله وأحياه.

هذا المشهد الغريب، لرجل بني مع أنفه مرفوعًا للأسس الاستعمارية، جعل من تشاودهوري مثالًا حيًّا للدراسات العلمية حول كيفية قيام الإمبراطورية بإنشاء "مخبرين محليين"، معزولين عن ثقافاتهم ومجتمعاتهم بل وحتى يمقتونها.

امتد إعجاب تشاودهوري بالإمبراطورية البريطانية إلى تقديره لها لمنع الهنود من قضاء حاجتهم في الأماكن العامة، وهو نشاط لم ينجح البريطانيون بالتأكيد في السيطرة عليه ناهيك عن منعه، باستثناء المناطق العامة في المدن الكبرى.

يشير هذا إلى وجود علاقة غريبة بين كره المرء لوطنه/ جسده/ نفسه والتوق إلى حكم أجنبي؛ يلاحظ الباحث إيان ألموند أن "هاتين العمليتين من التآمر الذاتي" تعملان جنبًا إلى جنب لاستنساخ مسافة مصيرية بين المستعمَر والمستعمِر، البابو والمحلي، العقل والجسد.

كانت إحدى عواقب التعليم الاستعماري هي أحادية تشاودهوري، المتجذرة في الاقتناع بأنه "أوروبي/ آري مشرد يعاني من عواقب اليوم الذي قرر فيه سلفه بشكل غير حكيم بالتجول في الاتجاه الخاطئ والاستقرار في مناخ غير مناسب منذ آلاف السنين".

التقط تشاودهوري عصاه في سن الثالثة والسبعين وانتقل إلى أكسفورد، ليعيش هناك حياته المئوية. في عقله بالطبع كان يعيش دائمًا هناك. ارتدى تشاودهوري سعة اطلاعه الخاصة بشكل مكثف، مستشهدًا باليونانية واللاتينية وإسقاط التلميحات الكلاسيكية بأسلوب اتسق مع ذوقه في الملابس.

(ما من شك أن الفظاظة تفقد شيئًا ما في الترجمة) كان من المعتاد أن يكون هجومه اللاذع على جميع قلاع الثقافة والحضارة الهندية بعنوان قارة سيرس173؛ كان عليه أن يلجأ إلى الأساطير الغربية حتى من أجل مجازاته الرئيسة.

على الرغم من أن تشاودهري رفض معظم التاريخ البريطاني للهند باعتباره لا يزيد على "تفاخر إمبريالي"، إلا أنه ظل مغرمًا بالراج، حيث رأى حتى في جشع كلايف ونهبه "موازنة العظمة" للمشروع الإمبريالي الكبير. كتب الباحث ديفيد ليليفيلد في مراجعة متسامحة أن نيراد تشاودهوري هو عمل خيالي ابتكره الكاتب الهندي الذي يحمل نفس الاسم، وهو تحول غريب وشائن وساحر لتلك الشخصية الخيالية للأدب الإمبريالي، البابو174 البنغالي.

لكن بينما كان البريطانيون في الهند يضحكون على البابو النموذجي لمحاولاته نصف الناجحة من أجل محاكاة أسياده الاستعماريين، سعى بابو نيراد أن يُثْبت لبريطانيا ما بعد الإمبراطورية أنه من المستحيل أن يُسخَر منه.

ربما كان هناك أمر فكاهي طفيف حول مظهره الذابل، في رداء دوتي البنغالي النظيف، وهو يتبختر حول أكسفورد ويندب انحدار الحضارة البريطانية، لم يخطر

بباله على ما يبدو. ولكن لا يزال هناك ذبابة قاتلة واحدة في مرهم الأنجلوفيل. حتى نيراد تشاودهوري كان عليه أن يعترف بأن العنصرية البريطانية، والغطرسة والتفرد (كل التاريخ البائس للعلاقات الشخصية الهندية البريطانية) كان لهم دور كبيرة في سقوط الإمبراطورية.

لقد كتب بمرارة عن "الإذلال الذي لا يطاق" و"التحقير القومي والشخصي" من جانب السلوك البريطاني تجاه الهنود.

في الأمثلة الشخصية المتكررة للعنصرية، كما يشير إيان ألموند: "يكتشف المثقف الكومبرادوري175 الحدود الدقيقة لعقده"، يكتشف الإحسان المفترض للإمبراطورية التي يحتفل بها في كتاباته، والتي تختبر واقعًا شعريًا للعراقة البريطانية وسخرية الرجل الأبيض.

المضايقات النصية:

في 1859-1860، تلقى التعليم في البنغال دعمًا بقيمة 1032.021 روبية من الحكومة البريطانية، وهو نفس المبلغ تقريبًا الذي تم إنفاقه على إعادة بناء ثكنات الجيش في ذلك العام.

استمر اعتبار تمويل التعليم ذا أولوية منخفضة بالنسبة للبريطانيين طوال فترة حكمهم.

لاحظ ديورانت في عام 1930 أن الحكومة البريطانية في الهند فضلت تخصيص الموارد المحدودة التي خصصتها للتعليم "للجامعات حيث كانت اللغة المستخدمة هي الإنجليزية، وكان التاريخ والأدب والعادات والأخلاق التي يتم تدريسها هي إنجليزية، واكتشف الشباب الهنود أنهم أدخلوا أنفسهم في عملية قاسية تهدف إلى نزع الوطنية والقومية الهندية وتحويلهم إلى إنجليز زائفين".

تم ذلك باستخدام الحد الأدنى من الموارد؛ لاحظ ديورانت أن إجمالي الإنفاق على التعليم في الهند (في عام 1930) كان أقل من نصف مثيله في ولاية نيويورك وحدها. بين عامي 1882 و1897، وهي فترة خمسة عشر عامًا تميزت بتوسع كبير في التعليم العام في جميع أنحاء العالم، زادت مخصصات الجيش في الهند على التعليم بواحد وعشرين ضِعفًا.

وخلص ديورانت إلى أن "مسؤولية البريطانيين عن الأمية في الهند تبدو غير قابلة للشك".

ومع ذلك، كانت هناك فائدة واحدة غير مقصودة للنهج البريطاني في التعليم الهندي. نظرًا لأن تعليم الهنود لم يكن أولوية بريطانية رئيسة، فإنه لم يجذب البريطانيين البارزين، وأصبحت الأوساط الأكاديمية منذ أوائل القرن العشرين هي السبيل الوحيد المتاح للتقدم الهندي، مع استثناءات قليلة جدًا، كان نواب رؤساء الجامعات العامة الرئيسة بعد تسعينيات القرن التاسع عشر من الهنود، على الرغم

من أن معظمهم كانوا بلا شك من المدافعين الأقوياء عن الحكم الإمبراطوري البريطاني.
بينما اكتسب تعليم اللغة الإنجليزية موقعًا مهيمنًا في الهند البريطانية، وإن كان ذلك بالنسبة لنخبة صغيرة إذا سمح وضعها، فقد غرس المنظور البريطاني أيضًا دراسة المواد الأخرى التي يتم نقلها للهنود باللغة الإنجليزية، لا سيما التاريخ.
رأى البريطانيون أن تاريخ المغول ما قبل الاستعمار يتكون من سرد خطي لأحداث خالية من السياق أو التحليل. أما بالنسبة لنصوص ما قبل المغول، فقد رفضها جون ستيوارت ميل ووصفها بأنها "تواريخ أسطورية، حيث تقف الحكاية في مواجهة الحقائق".
أعاد البريطانيون بناء الشهادات"الواقعية" للتأريخ الهندي لاستبدال هذه النسخ، وأضافوا المزيد من التحليل السياقي بأسلوب "أوروبي" منظم، ولكن بغرضٍ نفعي تمثل في إضفاء الشرعية على الحكم البريطاني في الهند.
كما رأينا، فإن التاريخ الإنجليزي والتركيبات النظرية للهند لم تعزز فقط "فرق تسد" من خلال تقسيم الماضي الهندي إلى فترات دينية وحسب، ولكنها صورت أمة تنتظر قدوم الحضارة من الحكم البريطاني.
من خلال القول بأن نصوص التاريخ يجب أن تعتمد على الحقائق وتخدم مناهج علمانية، فقد ابتعدوا أيضًا عن تدريس النصوص الدينية والأسطورية، بما في ذلك ملاحم الهند الخالدة، ماهابهاراتا ورامايانا، التي كان من الممكن على الأقل أن تحتل المكانة، في الفصول الدراسية الهندية كما فعلت الإلياذة والأوديسة في الفصول البريطانية.
تابعت الهند المستقلة هذا التقليد المتمثل في الإهمال العلماني للكلاسيكيات، الأمر الذي يلوم عليها فيه الآن حكومة هندوسية متعصبة جديدة تتهم البريطانيين والهنود الماكولاي بوترا بالترويج للاقتلاع الفكري والثقافي للأطفال الهنود.
إذا كان تدريس التاريخ يخدم غرضًا واضحًا، فإن الأدب يخدم نفس الغايات على نحو أكثر تماسًّا.
قام البروفيسور جوري فيشواناثان بعمل رائد حول دور دراسة الأدب الإنجليزي في الهند الاستعمارية كوسيلة للتنشئة الاجتماعية والنخبة الهندية خلال أوائل القرن التاسع عشر. في الواقع، فإن فكرة الأدب الإنجليزي كموضوع للدراسة ابتكرها البريطانيون لأول مرة في الهند لتعزيز مصالحهم الاستعمارية.
لم يقتصر الأمر على شعور الإنجليز بأن أدبهم سيكون وسيلة لإثارة الرهبة والاحترام للحضارة البريطانية في عقول وقلوب الهنود المستعمرين؛ بل أيضًا أن المستعمرين البريطانيين اعتبروا العديد من الأعمال العظيمة للأدب الهندي "تتميز بأكبر قدر من الفجور والدنس"، وشمل ذلك شاكونتالا176 لكاليداسا، الذي وصفه هوراس ويلسون، الباحث السنسكريتي الرئيس في القرن التاسع عشر، بأنه

جوهرة الأدب الهندي، ولكن تم رفضه كنص مناسب للدراسة في المدارس والكليات الهندية في الهند البريطانية.
في هذا الشأن كان التربويون البريطانيون يرددون فقط تحيزات ماكولاي وأمثاله، الذين لم يتأثروا بمعتقداتهم فيما يتعلق بتفوق الأدب الإنجليزي. وبالرغم من ذلك فقد أكد ماكولاي في قانونه للتعليم أن "الأدب الموجود الآن في الإنجليزية له قيمة أكبر من جميع الأدب الذي وُجِد قبل ثلاثمئة عام في جميع لغات العالم قاطبة".
أصبح الأدب الإنجليزي الآن أكثر قيمة من أدب العصور الكلاسيكية القديمة.
"اعترف تشارلز تريفليان في كتابه الصادر عام 1838 عن تعليم شعب الهند بأن الحجج المقدمة لنشر الأدب الإنجليزي من خلال اللغة الإنجليزية لم تكن مبنية على أي فكرة علمية ولكن حول تحيز ماكولاياني بسيط بأن المعرفة الأوروبية تفوقت بشكل بديهي على المعرفة الشرقية. ومع ذلك، فقد نجحت؛ لأن الهنود الذين نَشَطوا اجتماعيًّا من خلال دراسة الأدب الإنجليزي كان من المحتم أن يكونوا أكثر إعجابًا باللغة الإنجليزية وبالتالي أكثر استعدادًا للتواطؤ مع الهيمنة البريطانية.
لم تتمحور دراسة التاريخ حول الهوية الإنجليزية فحسب، بل تم تصميمها عن عمد لإقناع الطالب بتفوق كل ما هو بريطاني، وامتياز كونه من رعايا إمبراطورية شاسعة، انتشرت بقعها الحمراء عبر خريطة العالم حتى لم تعد تغرب عنها الشمس.
لم تغرب الشمس أبدًا على الإمبراطورية البريطانية، كما علق أحد القوميين الهنود لاحقًا بسخرية؛ لأنه حتى الله لم يستطع الوثوق بالرجل الإنجليزي في الظلام.
خدمت دراسة الأدب الإنجليزي غرضًا مشابهًا. من بين النصوص المطلوبة، مجموعة آرثر ستانلي للشعر الوطني الإنجليزي، مع مقدمة للورد أسقف كلكتا التي تمجد فضيلة الشعر "لإمبراطورية لا تحيا بالخبز وحده"، ويترنم بحكمة بادئًا بأبيات تينيسون الشهيرة "الأغنية التي تشجع قلب أمة في حد ذاتها عمل".
وتهدف القصائد كلها بالطبع إلى تمجيد المجد الأعظم للإمبراطورية البريطانية.
كتب الشاعر جي فلافيل هايوارد في مدح "المجد أو الموت، للقلوب الحقيقية والشجاعة.. فلتنالوا الشرف في الحياة.. أو الراحة في القبر".
غُرست روح "اللعب النظيف" الإنجليزية في "العب! العب! وادخل اللعبة" وحتمًا أثارت قصائد كيبلينج إلى عبء الرجل الأبيض شعور الوثنيين بالامتنان المناسب لختم الحذاء الاستعماري.
كتبتُ بمرارة بعد اكتشاف القصيدة في الكلية: (الشرق هو الشرق والغرب هو الغرب، والتوأم لن يلتقيا أبدًا، هذا بالطبع في حال لم ترقد محطمًا تحت أقدام البريطانيين!) في تلك الأيام التي سبقت البث التلفزيوني، ساعدت القصص الشعبية أيضًا القارئ القلق الذي تلقى تعليمًا إنجليزيًّا، على تشرب فضائل الاستعمار.

تلك الكتب الرهيبة الأكثر مبيعًا من تأليف ج. أ. هنتي وه. رايدر هاغارد وكيبلينج نفسه روت حكايات عن جرأة إمبراطورية انتصر فيها الرجل الإنجليزي الشجا ع دائمًا على المتوحشين ذوي البشرة الغامقة غير الجديرين بالثقة.
خاطبت أبيات كيبلينج الشهيرة الإنجليز (والأمريكيين الذين كانوا يغزون الفلبين): "تحمل عبء الرجل الأبيض، أرسِل أفضل سلالة، اذهب وألزم أبناءك بالنفي، لخدمة "حاجة" رعاياك، على الرغم من جحود الوثنيين الذين كانوا يحكمونهم. كان على الرجل الأبيض أن يتحمل عبئه على الرغم من مكافأته القديمة: اللوم ممن تسودهم، والكراهية من أولئك الذين تحرسهم".
وكان عليه أن يفعل ذلك، في سطور تفوح منها رائحة الأبوة المنافقة، من أجل احتياجات "الشعوب الكئيبة، نصف الشيطانية ونصف الطفولية".
وفي رد فعل معاصر لامع، في قصيدة "عبء الرجل البني"، جاء من النائب الليبرالي والمخرج المسرحي هنري لابوتشر، الذي يستحق أن يكون معروفًا بشكل أفضل، لذلك أعدت ذكره في وقت لاحق من هذا الفصل، وقد ضم شخصية هندية في قصص الأطفال ذات الشعبية الكبيرة والتي تصور بيلي بونتر، وهو عنصر أساسي في روايات مجلات الأطفال في الربع الأول من القرن العشرين، بشكل إبداعي يهدف لإقحام المستعمرين في سردية التواطؤ.
كان الصبي بالطبع أرستقراطيًا، وللغرابة يُدعى هوري جامست رام سينغ177، وتضاعف أصله الملكي (مثل زميله اللامع رانجي) بسبب موهبته في لعبة الكريكيت.
ومع ذلك، عرفه زملاؤه في اللغة الإنجليزية باسم "إنكي"، وأظهرته الرسوم التوضيحية دائمًا في درجات ألوان أغمق منهم؛ وعادة ما كان يُنحى إلى هوامش قصص بونتر، التي ظل أبطالها الحقيقيون هم الأولاد الإنجليز.
كتب سلمان رشدي عن إنشاء "الشرق الزائف للأمراء ذوي الشفاه القاسية والعذارى الداكنات نحيفات الوركين، من الفجور والنار والسيف"، مؤيدًا استنتاج إدوارد سعيد في استشراقه الرائد، بأن الغرض من مثل هذه الصور الزائفة هو تقديم تبرير أخلاقي وثقافي وفني للإمبريالية وأيديولوجيتها التي تقوم عليها، أي التفوق العنصري للقوقازيين على الآسيويين.
بالنسبة لرشدي، فمثل هذه الصور لا تنتمي فقط إلى الماضي الإمبراطوري؛ "تصاعد مراجعة الراج، التي جسدها النجاح الهائل لهذه الروايات، هو النظير الفني لصعود الأيديولوجيات المحافظة في بريطانيا الحديثة".
على الرغم من جهود المستشرقين وإغرائهم الفاتن للإمبراطورية البريطانية، كانت هناك مشكلة واحدة: فبمجرد تعليم الهندي القراءة والدراسة والفهم، كان من المستحيل تقييد آفاق عقله. استشرف ويليام هويت في عام 1839 أنه "من

المستحيل جعل اللغة الإنجليزية لغة عامية دون أن تنتج في الوقت نفسه الثورة الأخلاقية المدهشة التي شهدتها الأرض حتى الآن".

يجب أن تتبع الأفكار الإنجليزية، الأذواق الإنجليزية والأدب الإنجليزي والدين، وبالطبع "على الرغم من أنه لم يذكرها" الأفكار السياسية الإنجليزية أيضًا.

بحلول عام 1908، كان المدافع الأشهر عن الإمبراطورية ج. د. ريس يشتكي من أن "التلاميذ في مدارسنا يشربون الفتنة في دروسهم اليومية: إنهم يتغذون على روسو وماكولاي وأعمال الفلاسفة، والتي حتى في أكسفورد تميل إلى إفساد عقول الطلاب بالأحلام الاجتماعية وغير العملية، وفي الهند تواجه الدروس جهدًا أكبر بكثير أمام عقول الشباب الهندي الميتافيزيقية بطبعها، إنهم يسارعون عمومًا إلى التعلم عن ظهر قلب، وهم في أغلب الأحيان مفلسون، وبالتالي يصبحون غير قادرين على كسب عيشهم إلا من خلال الاستعانة بخدمة رجل دين تحت راية حكام ينددون بهم باعتبارهم مضطهدين ما لم يتلقوا راتبًا من أيديهم. إن المتذمرين الناشئين عن هذا النظام لا يحترمون ولا يخافون من الحكومة الهندية. كما أن هذا ليس مفاجئًا؛ لأن الأدبيات التي نشؤوا عليها في مدارسنا يتم الوفاء بها بنقد مدمر لأي نظام حكومي قائم على السلطة".

حثّ رئيس الحكومة البريطانية في الهند على "اتباع نهج اللورد كرزون الشجاع في رفض تقديم الدعم المالي لتصنيع بكالوريوس الآداب لغير الناضجين والمحرضين البالغين". أفترض أن الأوان قد فات للعودة إلى القرار لصالح الأنجليكيين، لكن هل هناك أي سبب معين وراء منح هربرت سبنسر، على سبيل المثال، مكانًا بارزًا في النظام الهندي؟ هل هناك أي حاجة لملء الطلاب الهنود بالفلسفة، والتي تؤدي دراستها، حتى في أكسفورد، إلى ميل مؤسف نحو الأحلام الافتراضية الباطلة والمغالطات الاشتراكية؟

بحلول أواخر القرن التاسع عشر، كان تعليم اللغة الإنجليزية قد خلق بالفعل طبقة من الهنود الناطقين بالإنجليزية على دراية جيدة بالأدب والفلسفة وأفكار البريطانيين السياسية، لكن كما رأينا عندما بدؤوا في المطالبة بالحقوق، والوصول إلى المناصب التي اعتقدوا أن تعليمهم يؤهلهم لها، واجهوا مقاومة عنيدة.

بالطبع كان هناك دائمًا من يجادل بأن العقبة الحقيقية تمثلت أمام المواقف الهندية، خاصة تلك المتعلقة بالطائفة؛ لأن احتمال اختلاط الطلاب من مختلف الطوائف في الفصول الدراسية ملأ التقليديين الهنود بالرعب.

في هذه الحجة -أن الطوائف لن تختلط في المدارس- يشير ديورانت إلى أنهم اختلطوا بالفعل بشكل عشوائي "في حافلات السكك الحديدية وعربات الترام والمصانع" وأن "أفضل طريقة للتغلب على نظام الطوائف هي من خلال المدارس". لكن البريطانيين اختاروا الاحتماء وراء اعتراضات متخيلة من التقليديين؛ لأنه يناسبهم ألا يضطروا لإنفاق المزيد على التعليم.

ومع ذلك، كانت هناك استثناءات لا تُنسى. أصبح المصلح الرائد في الداليت[178] جيوتيبا فول، المولود في طبقة "دنيا" من البستانيين وبائعي الزهور، مثالًا ملهمًا على كيفية تمكن الطالب من الدراسة في مدرسة إنجليزية مع براهميين وأصدقاء آخرين من الطبقة العليا، وتحفيز وتنشيط فكره بأدب عالمي، والبناء على ذلك لتغيير مجتمعه.

لم يصبح المهاتما فول، كما أطلق عليه الكثيرون، رائدًا في تمكين الداليت وتعليم المرأة وحسب، بل أصبح أيضًا صوتًا للحركات العالمية وأفكار المساواة. أهدى كتابه Gulamgiri (العبودية، 1873) إلى "شعب الولايات المتحدة الطيبين" لأنه ألغى العبودية.

بعد بضعة عقود، سار الدكتور ب.ر.أمبيدكار على خطاه، رغم أنه بعد تعليمه في الهند أنهى جميع تعليمه العالي في الخارج، في كل من بريطانيا وأمريكا. لقد قيل إن البريطانيين لم يكونوا انتقائيين، وفضلوا نظريًا على الأقل تعليم جميع الطوائف وليس فقط الطبقات العليا، في حين انقسم قادة الهند حول ما إذا كان ينبغي توسيع التعليم الحديث للجميع.

تم طرح مشروع قانون للتعليم الابتدائي الإلزامي الشامل من قبل زعيم المؤتمر "المعتدل" جوبال كريشنا جوخال في المجلس التشريعي للحاكم العام في عام 1911 وآخر من قبل فيتالبهاي باتيل في نفس الهيئة في عام 1916، ولكن كلاهما هُزِم بأصوات من البريطانيين والأعضاء المعينين من قبل الحكومة.

لكن ما هو غير متداول هو أن مشروعي القانون عارضهما أيضًا أمثال المهاتما غاندي وسوريندرا ناث بانيرجيا، وهما من القوميين المخلصين.

كتب غاندي في هند سواراج: "المعنى الأصلي للتعليم هو معرفة الحروف. يسمى تعليم الأولاد القراءة والكتابة والحساب التعليم الابتدائي. يكسب الفلاح عيشه بصدق، لديه معرفة فطرية بالعالم، لكنه لا يستطيع كتابة اسمه. ماذا تقترح أن تفعل بإعطائه معرفة بالحروف؟ هل ستضيف شبرًا واحدًا إلى سعادته؟ ليس من الضروري جعل هذا التعليم إلزاميًا، نظام مدرستنا القديم كافٍ، نحن نعتبر مدرستك الحديثة عديمة الفائدة".

لحسن الحظ في هذه القضية، لم تسُد آراء غاندي الغريبة إلى حد ما، لكن ربما لم يكن اعتراضه الحقيقي على محو الأمية والتعليم على هذا النحو، بل على التعليم البريطاني على وجه الخصوص.

في عام 1937، عندما تم انتُخبت وزارات الكونغرس في ثماني مقاطعات وتمتع لأول مرة بالسيطرة على التعليم، طرح غاندي خطة تسمى مخطط واردا للتعليم، والتي تصور سبع سنوات من التعليم الأساسي لأطفال الريف، بما في ذلك التدريب المهني في الحرف اليدوية في القرية.

لم يُنفذ بالكامل مطلقًا، ولكنه كان حتمًا سيضفي الأساسيات، بما في ذلك معرفة القراءة والكتابة باللغة الأم، والرياضيات والعلوم والتاريخ والثقافة البدنية والنظافة بالإضافة إلى الحرف اليدوية.

من الصعب المجادلة ضد الاقتراح القائل بأن مخطط واردا كان سيشكل تحسينًا كبيرًا على التعليم الاستعماري القليل المتاح في المناطق الريفية في الهند. كانت إحدى نتائج التعليم الاستعماري، كما رأينا في حالة نيراد تشاودهوري، استعمار عقول الهنود باللغات والنماذج والأنظمة الفكرية التي جلبها الغرب إلى حياتنا.

حكم الهنود على مجتمعاتهم في نواحٍ عديدة وفقًا للمعايير الفكرية أو الجمالية الغربية (كتب آشيس ناندي بوضوح عن كيفية قيام العالم الثالث ببناء "غرب في حد ذاته ليس غربيًا"). اختلس الاستعمار الطرق التي يرى الناس من خلالها تاريخهم وحتى تعريفهم الذاتي الثقافي، وكرد فعلٍ سعى القوميون للمساهمة والمساعدة في التعبير عن الهوية الثقافية لمجتمعهم والتعبير عنها، لكنهم فعلوا ذلك دون شك بتأثير تعليمهم الاستعماري.

فقط بعد حصول الهند على الاستقلال، بعدما نهضت من أحضان الاستعمار، أدرك الهنود مقدار الكسر والتشويه الذي ألحق الحكم الإمبراطوري بتصوراتهم الثقافية الذاتية. يتغير هذا تدريجيًا على مر العقود، حيث يدرك الهنود أن التنمية لن تحدث دون إعادة تأكيد الهوية: هذا هو ما هم عليه، وهذا ما يفخرون به، وهذا ما يريدون أن يكونوا عليه.

تتمثل مهمة القومي الهندي في إيجاد طرق جديدة (وإحياء الطرق القديمة) للتعبير عن ثقافته، تمامًا كما يسعى مجتمعه، مع نهاية الاستعمار، لإيجاد طرق جديدة للوجود والبقاء.

أصبحت اللغة الإنجليزية هي لغة العولمة ليس بفضل الاستعمار البريطاني، بل بفضل الهيمنة الأمريكية في القرن العشرين، التي عادت فوائدها أيضًا على الهند، ولكن على الرغم من أن اعتماد اللغة الإنجليزية في جميع أنحاء العالم قد "سهل بالتأكيد المزيد من التبادلات العالمية والمعاملات التجارية بين المتحدثين باللغة الإنجليزية في كل مكان"، بما في ذلك الهند، كما يلاحظ أدريان ليستر، فقد أدى إلى زيادة استبعاد معظم الرعايا، الذين لا يتحدثون الإنجليزية، والنساء من الوصول إلى الائتمان ورأس المال السياسي الذي تدفق عبر الشبكات العالمية الناطقة باللغة الإنجليزية.

لا أزعم أن الأشكال التقليدية للتعليم في الهند باللغات الهندية، كان بمقدورها مواجهة التحدي المتمثل في جعل الهند متعلمة وقادرة على المنافسة مع بقية العالم. كان من الممكن بالطبع أن يمنح الهند الكفاءة الأساسية والثقة بالنفس التي تمتلكها ثقافات مثل اليابان التي تُعلم نفسها بلغاتها الوطنية، والأساس لإنشاء مدارس وكليات عظيمة في وضع نالاندا. إن الهند التي نمت وازدهرت دون محنة

الاستعمار، كان يمكنها دائمًا أن تستورد أفضل التربويين والأنظمة التكنولوجية ومعلمي اللغة الإنجليزية من أي مكان، لإنشاء روابط خاصة بنا مع العالم المعولم. على الأقل لولا قيام البريطانيين بمصادرة ثروتنا الوطنية لمدة قرنين من الزمان، لكان لدينا الموارد اللازمة للقيام بذلك.

إحدى النتائج المؤسفة للحكم البريطاني هي خنق الاستعمار لأي احتمال لإحياء روح الهند التقليدية في البحث العلمي، سواء إهمالًا أو عمدًا.

لقد تمت مناقشة تدمير صناعات النسيج والصلب بالفعل، ولكن من المدهش أن الحضارة التي ابتكرت الصفر، والتي ولدت أرياباتا[179] (الذي سبق غاليليو وكوبرنيكوس وكبلر بعدة قرون وبدقة أكبر) وسوشروتا (أبو الجراحة الحديثة) لم يكن لديها سوى القليل لإظهاره من خلال الابتكار العلمي أو التكنولوجي الهندي حتى في ظل الظروف الحميدة والمستقرة المزعومة لفترة السلام البريطاني.[180]

كان على العبقري الرياضي رامانوجان السفر إلى كامبريدج للاعتراف بعبقريته، وعلى الرغم من فوز س.ف رامان بجائزة نوبل في الفيزياء في عام 1930، وكان على س. ن بوز (بدلًا من ذلك، اكتشاف الجسيم المسمى باسمه، البوزون، ليفوز بجائزتين أخريين عام 2013)، ومعلمه جاغاديش شاندرا بوس، الذي يحمل نفس اسم بوز، شق طريقًا مذهلًا كعالم فيزيائي، وعالم أحياء، وعالم فيزياء حيوية، وعالم نبات، وعالم آثار (بالإضافة لكونه من أوائل كتاب الخيال العلمي)، لم يكن هناك الكثير للاحتفال به عن طريق إنجاز علمي في قرنين من الحكم الاستعماري البريطاني.

اللافت للنظر أن البريطانيين أنفسهم ازدهروا في هذه المجالات في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، في حين أنهم لم يمولوا أي مؤسسات عظيمة في الهند، وأهملوا الإمكانات الهائلة للعقول الهندية للتفوق في العلوم والتكنولوجيا.

سيستغرق الأمر بعض الوقت للهند لإحراز أي تقدم في العلوم والتكنولوجيا نظرًا للأرضية التي يتعين على البلاد أن تعوضها في هذه المجالات.

أدى نقص المرافق في الوطن إلى نزوح جماعي من نوع ما. واصل العديد من الهنود التفوق في المؤسسات الأجنبية، حيث فازت الهند بثلاث جوائز نوبل في العلوم تحت أعلام أجنبية، بينما كانت المؤسسات البحثية ضئيلة الإمكانات أو الوليدة في الهند لا تزال تسعى إلى ترسيخ نفسها كمواقع جديرة بالعقول الهندية اللامعة.

(ومع ذلك، هناك علامات على أن الدراسات العلمية آخذة في التحسن، كما أظهرت الابتكارات الرائعة في تكنولوجيا الفضاء والصواريخ؛ وهذا لا يدين بأي شيء للفترة الاستعمارية ولكنه نتاج جهود الهند المستقلة).

أدرك أن هناك شيئًا مثيرًا للسخرية في حديث الهنود الذين يتكلمون الإنجليزية مثلي وهم يهاجمون البريطانيين باللغة الإنجليزية لأنهم نقلوا تعليمهم باللغة

الإنجليزية إلى الهنود، أمر مثير للسخرية، نعم، ولكن إلى حد معين فقط.
لقد تلقيت تعليمي الإنجليزي في الهند، وتعلمت ذلك دون ظل الإنجليزي الذي يحكم على نثري. لقد استمتعت باللغة بقواعدها الخاصة، كلغة لعموم الهند اليوم، وليس كرمز للقمع الاستعماري، وعلى أي حال فإن معظم الهنود الحاصلين على تعليم إنجليزي، بمن فيهم أنا، لن يتنصلوا من شكسبير وبي جي وودهاوس181؛ يجب أن نعترف بأننا لم يكن بإمكاننا الاستمتاع بأعمالهم الفنية دون اللغة الإنجليزية.
أخبرني صديق بريطاني هندي أنه في نقاش عام محموم في لندن في عام 2015 حول مزايا وجهات نظري في أكسفورد أو مساوئها، سعى أكثر من متحدث واحد للتحدث عني في غيابي، (كنت في الهند) على أساس أن كنت من هواة وودهاوس واللغة الإنجليزية، وقد أحييت جمعية وودهاوس في كلية سان ستيفن، وهي الأولى من نوعها في العالم، وما زلت راعيًا للجمعية (العالمية) التي تتخذ من لندن مقرًا لها.
كان المعنى الضمني هو أنه لا يمكن لأحد أن يندد بالاستعمار البريطاني ويحتفي بعميد الفكاهيين الإنجليز في الوقت نفسه. لا يمكن أن يكون منتقديَّ مخطئين أكثر من ذلك. نعم، رأى البعض في شعبية وودهاوس حنينًا طويل الأمد للراج. كان الصحفي ريتشارد ويست، الذي كتب في عام 1988 أنه يعتقد بأن الوفاء لوودهاوس في الهند هم أولئك الذين يتوقون إلى إنجلترا قبل خمسين عامًا (أي في الثلاثينيات): "كان هذا هو العصر الذي أحب فيه الإنجليز لغتهم الخاصة واعتزوا بها، عندما تعلم تلاميذ المدارس شكسبير ووردزورث وحتى روديارد كيبلينج، كان مالكولم موغيريدج182 من لاحظ أن الهنود هم الآن آخر الإنجليز. قد يكون هذا هو سبب حبهم لمثل هذا الكاتب الإنجليزي الصميم".
بالطبع هذه السطور أكثر هزلًا إلى حد ما من أي شيء يمكن أن يكتبه وودهاوس نفسه. إن وودهاوس محبوب من قبل الهنود الذين يكرهون كيبلينج ويكرهون الراج وجميع أعماله. في الواقع، على الرغم من الفترة القصيرة التي قضاها في أحد البنوك في هونج كونج، لم يكن لدى وودهاوس أي علاقة استعمارية، وغاب الراج إلى حد كبير عن كتبه.
(لا يوجد سوى استثناء واحد ملحوظ يمكنني تذكره، في قصة قصيرة صدرت عام 1935 بعنوان "عصير البرتقال": "لماذا توجد اضطرابات في الهند؟ لأن سكانها لا يأكلون سوى حفنة قليلة من الأرز. اليوم الذي يجلس فيه المهاتما غاندي ليأكل شريحة لحم شهية جيدة ثم يتبعها ببودينج منتفخ وقطعة من جبن ستيلتون، سترى نهاية كل هراء العصيان المدني هذا) لكن الهنود رأوا أن التعليق كان يهدف إلى إثارة الضحك وليس الموافقة.
كان المهاتما غاندي نفسه عرضة لبعض الأذى الدعائي عندما ذهب في عام 1947 لأبعد من الجلوس لتناول شريحة لحم، بل تناول العشاء مع ابن عم الملك ونائب الملك

الأخير، اللورد مونتباتن، وقدم له طبقًا من خثارة الماعز محلية الصنع، ربما من نفس الماعز الذي أخذه إلى إنجلترا عندما ذهب لرؤية الملك مرتديًا المئزر! أعدت اختراع اللحظة في روايتي الساخرة رواية الهندي العظيم[183]، فقط استبدلت المانجو بالخثارة.

إذا كان هناك أي شيء، فإن وودهاوس كان كاتبًا بريطانيًا يمكن أن يعجب به القوميون الهنود دون خوف من الصوابية السياسية. تتذكر ساروج موخيرجي ني كاتجو، ابنة سياسي قومي هندي بارز، تعريف اللورد مونتباتن بأعمال وودهاوس في عام 1948؛ كان من المتوقع أن رمز الإمبراطورية البريطانية لم يقرأ وودهاوس "الإنجليزي الصميم" ولكن ذلك المقاتل الهندي من أجل الحرية قرأه.

في الواقع إن الافتقار إلى السياسة في كتابات وودهاوس، أو في الواقع أي محتوى اجتماعي أو فلسفي آخر، هو الذي جعل ما أسماه ووه[184] "عالمه المثالي" خاليًا من مظاهر الإنجليزية، جوهريًا أو غير ذلك.

في حين أن الروائيين الإنجليز الآخرين أثقلوا قراءهم بخصوصيات حياة وظروف شخصياتهم، فإن وودهاوس كان موجودًا في أرض خيالية، والتي لم تكن واقعية لقرائه الإنجليز مثل قرائه الهنود على حد سواء.

كان القراء الهنود قادرين على الاستمتاع بوودهاوس بعيدًا عن قلق الولاء؛ على الرغم من كل خصوصياته الطريفة، فإن العالم الذي أنشأه، من نادي الطائرات بدون طيار بلندن إلى قرية ماتشام سكراتشنغز، كان عالمًا من الخيال، ولم يُطلب من الهنود تأشيرة دخول إليه.

لكنهم كانوا بحاجة إلى جواز سفر، وكانت تلك هي اللغة الإنجليزية. كانت اللغة الإنجليزية بلا شك هي الإرث الأكثر قيمة والأكثر ثباتًا لبريطانيا بالنسبة للهند، وقد سعد المتعلمون من الهنود بتعلمها، وهم شعب مشهور بتعدد اللغات، وسعدوا بها سواء من أجل ذاتها أو كوسيلة لتحقيق غايات مختلفة.

كانت هذه الغايات سياسية (بالنسبة للهنود حولوا لغة الإمبرياليين إلى لغة القومية) وممتعة (لأن اللغة منحت الوصول إلى عالم أوسع من الأفكار ووسائل الترفيه).

كان من الطبيعي أن يستمتع الهنود بكاتب يستخدم اللغة كما فعل وودهاوس، اللعب بمخزونها الغني بالكلاسيكيات القديمة، مما أدى بشكل ساخر إلى تخريب الشرائع ذاتها التي لقنها الاستعمار للهنود، وعلمهم أنهم من المفترض أن يكرموها. (في بلد حُكِم لقرنين من قبل أشقاء يمكن الاستغناء عنهم من النبلاء البريطانيين، يمكن للمرء أن يميز أبياتًا كهذه: "على عكس ذَكر سمك القد، الذي وجد نفسه فجأة والدًا لثلاثة ملايين وخمسمئة ألف سمكة قد صغيرة، يقرر بمرح أن يحبهم جميعًا، فإن الطبقة الأرستقراطية البريطانية يمكن أن تنظر إلى أبنائها الصغار باستهجان").

بعبارة أخرى، أنا ممتن للبهجة التي منحتها لي اللغة الإنجليزية، ولكن ليس للاستغلال والتشويه والاجتثاث الذي صاحبها من قبل أبناء وطني.
شاي دون تعاطف:
ربما يمكن قول شيء مشابه عن هذين الإرثين الاستعماريين البريطانيين العظيمين (الآن بعد أن فقدنا مصداقية الديمقراطية و"سيادة القانون" والسكك الحديدية باعتبارها ادعاءات بريطانية موثوقة): الشاي والكريكيت.
كلاهما، كما أقر بحرية، إدماني، تقدير شخصي لإرث الاستعمار.
في خطاب ألقاه أمام جلسة مشتركة للكونغرس الأمريكي في عام 1985، ذكّر رئيس الوزراء الهندي الراحل راجيف غاندي، بوميض في عينه، بالصلة الكبيرة بين الثورة الأمريكية والتجربة الاستعمارية الهندية: "كورنواليس185، بعد استسلامه في يوركتاون، انتصر في البنغال". ثم أضاف غاندي عابثًا: "الشاي الهندي حفز حماسكم الثوري".
لقد ضحك جيدًا على الإشارة إلى حفلة شاي بوسطن، لكنه كان مخطئًا. في عام 1773 لم يكن هناك شاي هندي، على الأقل لم يكن هناك شاي يتم زراعته وتداوله بشكل صحيح. كان الشاي احتكارًا صينيًا، والشاي الخاضع للضريبة الذي ألقاه المستعمرون في خليج بوسطن جاء من أموي وليس من آسام. ربما لو كان الشاي هنديًا لفكر الثوار الأمريكيون في أسلوب احتجاج أقل تبذيرًا.
كان البريطانيون هم الذين أسسوا الشاي الهندي كسلعة مزروعة. القصة مثيرة للاهتمام، ومرة أخرى ظهرت الدوافع التجارية.
حكم البريطانيون الهند لكن ليس الصين؛ فبدلًا من إنفاق أموال جيدة على الصينيين، فهموا: لماذا لا نزرع الشاي في الهند؟ دفعت رغبتهم في إنهاء اعتمادهم على الشاي الصيني البريطانيين إلى اختراع تجسس زراعي، حيث تسلل عميل سري، ومن المفارقة أنه يُدعى روبرت فورتشن186، إلى الصين في أوائل أربعينيات القرن التاسع عشر، أثناء الفوضى والارتباك في سنوات حرب الأفيون، لشراء الشاي، وإعادة زراعته في جبال الهيمالايا الهندية.
لكن معظم آلاف العيّنات التي أرسلها إلى الهند البريطانية ماتت، وترك مديري شركة الهند الشرقية في حيرة من أمرهم. جاء الحل عن طريق الصدفة، عندما اكتشف بريطاني متجول سلالة شاي هندية تنمو في البرية في ولاية آسام، واختبرها في الماء المغلي، وتذوق النتائج وأدرك أنه حصل على الذهب: لقد صنع الشاي.
منح ذلك البريطانيين صناعة الشاي الخاصة بهم في الهند. أثبت شاي آسام تفوقه على الواردات الصينية وأنه أكثر استساغة لربة المنزل البريطانية.
في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، تداولت شركة الهند الشرقية نحو 31.5 مليون رطل (14 مليون كيلوجرام) من الشاي الصيني سنويًا؛ اليوم تنتج الهند وحدها ما

يقرب من 300 مليون كيلوجرام.
ولكن حتى الشاي لم يُعفَ من الاستغلال الاستعماري؛ فقد عمل العمال في ظروف مروعة مقابل أجر زهيد، بينما ذهبت جميع الأرباح بالطبع إلى الشركات البريطانية. في أوائل القرن العشرين، كتب السير والتر ستريكلاند بمرارة، وهو من أبرز مناهضي الإمبريالية، في مقدمة مجلده الذي نفدت طبعته الآن "البقعة السوداء في الشرق": "دع الإنجليز الذين يقرؤون هذا في المنزل يفكرون أنهم عندما يرتشفون مغليهم الضار من العفص "التانين"، فهم أيضًا على مستواهم، يلتهمون اللحم البشري والدم، ليس الشاي وحده، بل دم العبيد الفقير، الخالي من بذوره الحمراء النابضة بالحياة والحيوية، هم يشربونه".
زرع البريطانيون الشاي في الهند لأنفسهم، وليس من أجل السكان المحليين: دارجيلنغ الفاتح والعطري، آسام القوي، وشاي نيلجريس المسكر، تعكس جميعها التربة والمناخ والجغرافيا في الأجزاء الهندية التي سميت باسمها، ولكن تمت زراعتها من قبل مزارعين اسكتلنديين (وقطفها عمال هنود يتقاضون أجورًا منخفضة للغاية) ليتم شحنها إلى البلد الأم، حيث كان الطلب قويًا.
تم الاحتفاظ بكمية متواضعة للبيع للبريطانيين في الهند؛ لم يشرب الهنود أنفسهم الشاي الذي ينتجونه إلا خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات، عندما انخفض الطلب في بريطانيا واضطر التجار البريطانيون إلى تفريغ مخزونهم، ففكروا في بيع منتجاتهم للهنود الذين تجاهلوهم لمدة قرن.
لجأت الجماهير الهندية إلى تناول الشاي ببهجة، وانتشر مذاقه طوال فترة الكساد وسنوات الحرب.
اليوم، يمكن العثور على الشاي في أبعد قرية هندية، ويشرب الهنود الشاي الأسود أكثر من باقي العالم بأسره. الفضل الكامل إذن للبريطانيين، وهذه المرة من الصعب القول إنه كان من الممكن قيام زراعة شاي واسعة وسوق شاسعة للمنتج دون استعمار.
من المؤكد أن الهنود لم يفعلوا ذلك قبل البريطانيين فحتى الاسم هو إرث استعماري. كلمة "شاي"، الشائعة في معظم اللغات الأوروبية، مأخوذة من لهجة أموي، حيث تم شحن كميات كبيرة من الشاي البريطاني؛ لكن أولئك الذين حصلوا على الشاي من كانتون كالبرتغاليين، ومن البر كالهنود والعرب، يسمونه بالكلمة الكانتونية "تشا".
تستخدم كل لغة هندية تقريبًا مجموعة متنوعة من "تشا"، بما في ذلك "تشاي" و"تشايا"؛ إن الهنود الناطقين بالإنجليزية فقط هم من يقولون "الشاي".
استطراد بسيط قبل أن أنهي هذا القسم عن الشاي، فحتى عندما قدموا لنا الشاي، كان البريطانيون يدمرون شيئًا آخر. استغل البريطانيون الأرض بلا رحمة من أجل الربح، بينما كانوا يدمرونها ويهلكون الحياة البرية التي كانت تحميها.

دُمِّرت الغابات والحياة البرية الهندية بوتيرة متسارعة في ظل الاستعمار. تم تدمير الغابات لثلاثة أسباب رئيسة: تحويل الأرض إلى مزارع تجارية، وخاصة لزراعة الشاي، لصناعة عوارض السكك الحديدية، ولتصدير الأخشاب إلى إنجلترا لبناء المنازل والأثاث الإنجليزي.

قطع البريطانيون غابات نيلجريس وآسام لزراعة الشاي، ودمروا غابات كورج لزراعة البن. لم يكن الشاي الشرير الوحيد في الدمار البيئي لنيلجريس؛ جلب البريطانيون أيضًا العديد من الأنواع الغريبة مثل الكينا والصنوبر والماشية لإنتاج الفسكوز، والذي تم إرساله إلى المملكة المتحدة لإدخاله في صناعة القماش.

لسوء الحظ، فإن نباتات مثل شجرة الكينا تشرب المياه الجوفية بنهم. بفضل زراعتهم حول البريطانيون الغابات المطيرة الاستوائية الخصبة في نيلجيريس إلى منطقة تعاني من نقص المياه. حدثت نفس الظاهرة عندما أجبر البريطانيون المزارعين الهنود على زراعة الخشخاش من أجل استخراج الأفيون، والتي تضمنت قطع مساحات شاسعة من الغابات في بعض أجزاء شمال الهند.

في ولاية آسام على سبيل المثال، بحلول منتصف القرن التاسع عشر، تم قطع أعداد كبيرة من الأشجار لأن خشخاش الأفيون لا يمكن أن ينضج ويزهر في ظلها.

كادت هذه الممارسة المتمثلة في قطع الأشجار لحماية الخشخاش بشكل غير مباشر أن تقضي على بعض أروع الحيوانات المفترسة في الهند. أراد البريطانيون استخدام المزيد من الأراضي للمحاصيل التجارية التي ستجلب لهم عائدات، لذلك وضعوا مكافأة على رأس كل حيوان مفترس، ونجحوا في محو النمور والفهود والأسود من أجزاء شاسعة من الهند.

نجا النمر والفهد، وإن كان ذلك بأعداد قليلة؛ لأنهم اختبؤوا في الغابة، لكن الأسد احتاج إلى مساحات شاسعة مفتوحة ولم يتمكن من البقاء على قيد الحياة، باستثناء ركن واحد من البلاد، في ولاية غوجارات حيث كان أمير هندي ونائب جوناغاد، يحتفظ بمحمية خاصة للأسود يُسمح فيها بالصيد للمدعوين إليه فقط. أنقذ ذلك الأسد الآسيوي إلى حد ما، لكن هذا الحيوان المهيب، الذي ازدهر عدة آلاف منه قبل قدوم البريطانيين إلى الهند، انخفض إلى أقل من مئة عندما انتهت الإمبراطورية. بتدمير الغابات، كسر البريطانيون أيضًا روح السكان الأصليين أو "القبائل" الذين عاشوا واستغلوا الموارد الطبيعية للغابات.

لسوء الحظ، كانت ملكيتهم لأراضي الغابات تقليدية غير موثقة؛ نظرًا لأنهم لم يتمكنوا من المطالبة بالملكية بالشكل الذي اعترف به البريطانيون، فقد تم تجريدهم من ممتلكاتهم وتهجيرهم، وأدت محاولات الحفاظ على أسلوب حياتهم في الصيد والجمع إلى معاملتهم كصيادين وبالتالي مجرمين.

في هذه الأثناء، رقّى البريطانيون قتل الحيوانات البرية إلى رياضة مميزة، واحدة لذوي البشرة البيضاء والنخبة الهندية المتميزة، وأخرى نشاط تم تعزيز بريقه بالوصول إلى الأوساط الحاكمة البريطانية (إلى حد ما مثل لعبة البولو اليوم).
أصبح الصيد في الفترة البريطانية رياضة وحشية. تم قتل أعداد لا حصر لها من الحيوانات، مما أدى إلى تغير بيئي لا رجعة فيه في العديد من المناطق.
سُميت مدراس مثلًا ذات مرة بوليور، مما يعني مدينة النمور والفهود (تستخدم كلمة التاميل "بولي" للإشارة إلى النمر والفهد). قتل البريطانيون كل نمر ونمر في هذه المنطقة، حتى لم يبق أحد في مدراس أو أي من سهول تاميل نادو.
لقد فقد مصطلح بوليور معناه، وأصبح الآن منسيًا إلى حد كبير. ربما لم يعد لدى بوليور نمور إذ علقوا في حياة غير مستقرة في أماكن أخرى من شبه القارة الهندية، لكن ما زال البريطانيون يشربون الشاي الهندي بأكثر من طريقة.
الآن تمتلك شركة تاتا الهندية الكُبرى شركة الشاي البريطانية العريقة تيتلي. لذلك ربما، في الإشارة إلى "شاي" في كل مكان في البلاد، وفي أكواب الشاي بالحليب والمُحلاة التي يصر الهنود أن يحتسيها كل زائر، نحن من استحوذنا على هذا الإرث الاستعماري وجعلناه ملكًا لنا.
تصبح القصة أكثر تعقيدًا بعض الشيء. يعاني الشاي، مثل السلع الأساسية الأخرى، من انخفاض الأسعار وتضاؤل الصادرات، ما يهدد العديد من مزارع الشاي، التي تواجه ارتفاع الأجور وانهيار الأرباح، بالإغلاق. تم بيع أغلى شاي هندي، كاسلتون، بأكثر من 6000 روبية للكيلوجرام في عام 1991 (231 دولارًا بسعر الصرف السائد في ذلك الوقت)، وكان المشترون يابانيين.
تم تسجيل الرقم القياسي الجديد في عام 2012، عندما وصل السعر إلى 7200 روبية للكيلوجرام (لكن هذا يعني أنه انخفض إلى 120 دولارًا مع ضعف الروبية)، كاسلتون هي شمبانيا الشاي، لا تضاهيها أنواع الشاي الهندي الأخرى مطلقًا.
على الصعيد الدولي، يتنافس الشاي الهندي على أسواق التصدير مع شاي أقل جودة من مصادر بعيدة مثل الأرجنتين وكينيا وملاوي. لكن مرة أخرى، إذا كان بإمكان الأرجنتين أن تزرع الشاي دون أن يستعمرها البريطانيون أولًا، ألم تكن الهند قادرة على فعل ذلك أيضًا؟
لذلك عندما خاطب ناريندرا مودي، أول رئيس وزراء هندي عمل تشايوالله (ساعد والده في بيع الشاي في منصة محطة سكة حديد)، الكونغرس الأمريكي في عام 2016، فقد ألقى خطابًا بروح الدعابة، ولكن عكس سلفه الواحد والثلاثين، قبل سنوات، لم ينبس بكلمة عن الشاي.
في الوقت الذي تنخفض فيه أسواق السلع العالمية ويستغيث منتجو الشاي الهنود، لا بد أن رئيس الوزراء الهندي قد أدرك أن الشاي لم يعد مسألة مزحة.
لعبة الكريكيت الهندية:

تعد لعبة الكريكيت الهندية بالطبع، الرياضة الوحيدة في العالم التي تتضمن استراحة لتناول الشاي (وبالنسبة للعديد من الهواة، يعتبر الشاي أهم ما يميز هذه التجربة).
لطالما اعتقدت أن لعبة الكريكيت هي لعبة هندية اكتشفها البريطانيون بالصدفة، على حد تعبير عالم الاجتماع آشيس ناندي، فكل شيء يتعلق بالرياضة يناسب الطابع الوطني الهندي: التعقيد الثري، والإمكانيات اللانهائية والاختلافات الممكنة مع كل عرض، والعشرات من طرق الخروج المختلفة، كلها تشبه إلى حد ما الموسيقى الكلاسيكية الهندية، حيث وُضِعت القوانين الأساسية لكن المؤدي يرتجل بعد ذلك بشكل رائع، غير مقيد بأي شيء عادي مثل النتيجة المكتوبة.
تعكس الاحتمالات الهائلة للّعبة صدى الفكر الهندي القديم؛ يفهم القاتلون الهنود غريزيًّا أنه عندما ترى الكرة جيدًا ويناسب توقيت قبضتك على المضرب، يمكن أن يأتي مطلق النار غير القابل للعب ويقلبك.
إنها تقريبًا، كما لوحظ أيضًا، هواية يتم فيها ترديد باهاغفاد غيتا187تحت ستار مسرحية الأخلاق الإنجليزية الفيكتورية، يمكن للبلد الذي لا يزال غالبية سكانه يستشيرون المنجمين ويؤمنون بالتأثير المتقلب للكواكب، أن يقدّروا الرياضة التي يجوز أن يغير في نتيجة مبارياتها انفجار سحابة في توقيت سيئ، أو ملعب جُهِّز على نجو سيئ، أو رمي عملة معدنية أو الشمس في عيون اللاعب.
حتى احتمالية انتهاء خمسة أيام متوترة ومثيرة وشديدة التنافس وطويلة في بعض الأحيان من لعبة الكريكيت بالتعادل تبدو مستمدة من الفلسفة الهندية، التي تقبل بشدة أن الرحلة في الحياة لا تقل أهمية عن الوجهة.
جاءت لعبة الكريكيت لأول مرة إلى الهند مع السادة الإنجليز المهذبين الذين يقضون أوقات فراغهم. استغرق الأمر ما يقرب من قرن من الزمان حتى يتعلم "السكان الأصليون" هذه الرياضة، ثم لعبوها بأساليب غير إنجليزية على الإطلاق.
أتذكر أن والدي اصطحبني إلى أول مباراة تِست كريكيت لي في بومباي في أواخر عام 1963، وقت جولة فريق إنجليزي ضعيف. لن أنسى أبدًا بهجة المشاهد الافتتاحية للضارب والحارس في الفريق الهندي، بودي كونديران188، وهو يضرب ستة ضخمة فوق منتصف الطريق، ثم أتبعها بعد فترة وجيزة بضربة أخرى فشلت للتو في حملها عبر الحبل، ثم تسديدة كبيرة في حلقة عملاقة فوق المنتصف.
ومع ارتفاعه للأعلى، بدأ كونديران بالجري، لكن عندما أمسك لاعب إنجليزي بالكرة، ألقى بمضربه في الهواء، واستمر في الركض والتقطها عندما نزلت، وواصل الركض في السرادق، فتعلقتُ باللعبة حد الوله. لطالما كان للهند كونديرانات الخاصة بها، ولكن كان لديها أيضًا عمالها المهرة الكادحون، والفوضويون والرواقيون؛ مجتمع يدرك أن جميع أطياف الناس لهم مكانتهم، ويعترف بقيمة التنوع في فريق الكريكيت أيضًا.

يعكس الكريكيت تنوع الهند ويتجاوزه، فقد كان الفريق الهندي بقيادة مديرين فنيين من كل دياناته الرئيسة من الهندوس والمسلمين والفرس والمسيحيين والسيخ الملوّنين.

أرض قسّمتها الطائفة والعقيدة واللون والثقافة والمطبخ والعرف والزي، ووحدتها قناعة راسخة: الكريكيت. نعم، جلبها البريطانيون إلينا، لكنهم لم يفعلوا ذلك متوقعين أننا سنهزمهم يومًا ما في لعبتهم الخاصة، أو أن يفوز صانعو الأفلام لدينا بترشيح أوسكار لقصة تحكي بشكل مذهل عن مجموعة متنوعة من القرويين الأميين يتفوقون على أسيادهم الاستعماريين في مباراة للعبة خيالية. في القرن التاسع عشر (لاجان، 2003).

لعبت الرياضة دورًا مهمًّا في الإمبريالية البريطانية، إذ جمعت بين الأفكار الفيكتورية للمسيحية القوية، ثقافة جموح الشباب والبسالة في الأراضي البعيدة، والمهمة الضمنية المتمثلة في إحلال النظام والحضارة في الشرق العنيد من خلال فرض تعلم القواعد في ملاعب إيتون.

إذا كانت الإمبراطورية ميدانًا للعب، فإن تعلم المستعمَرين للقواعد ومحاولة هزيمة السادة في لعبتهم الخاصة أصبح تعبيرًا حتميًا عن الشعور القومي.

أثبت العلماء أن أحد الأسباب التي جعلت لعبة الكريكيت تكتسب مثل هذه السيطرة في المجتمع البنغالي بين عامي 1880 و1947 أنها كانت وسيلة لدحض الادعاء بتخنّث الذكر البنغالي من خلال هزيمة الإنجليز في لعبتهم.

انضمت الطبقة الوسطى المتعلمة في البنغال، البهادرالوك، إلى مهراجا ناتور، وكوتش بيهار، وميمينسينغ، وغيرها من الولايات الأصلية لجعل لعبة الكريكيت جزءًا من الحياة الاجتماعية البنغالية كوسيلة للحصول على اعتراف أسيادهم الاستعماريين.

في الوقت نفسه، روّج البريطانيون، الذين رأوا لعبة الكريكيت كأداة مفيدة لمهمة راج الحضارية، للرياضة في المؤسسات التعليمية بالمقاطعة. بطريقة مختلفة إلى حد ما، مارس لاعبو الكريكيت البارسيون في بومباي الرياضة لغرض الحراك الاجتماعي داخل الإطار الاستعماري.

يشير آشيس ناندي إلى أن المهراجا والطبقات الغنية والهنود الإنجليز رأوا لعبة الكريكيت كوسيلة تعريف للوضع الاجتماعي وسلمًا للوصول إلى النخبة الحاكمة في الراج. حتى حقيقة أن لعبة الكريكيت كانت لعبة باهظة الثمن وفقًا للمعايير الهندية عززت هذه الروابط.

من الغريب أن هذا النمط تكرر في جميع أنحاء البلاد، ليس فقط في الرئاسات البريطانية ولكن أيضًا في الولايات الأميرية، والتي أخرج العديد منها فرقًا ليست كبيرة، وممولة بشكل جيد من قبل الحكام الأصليين.

بعض هؤلاء السادة مارسوا الرياضة بأنفسهم، وحققوا مستوى عاليًا من الإنجاز؛ الأول ك.س. رانجتسنجي (المعروف عالميًا باسم رانجي Ranji، ومن باب الغيظ باسم 'Run-get-sin-ji')، تم اختياره للعب مع إنجلترا ضد أستراليا في عام 1895، وأحرز مئة نقطة عند ظهوره لأول مرة، مما جعله بطل الجمهور الهندي. إنه لأمر مدهش كيف أصبح رانجي، مثل أوسكار وايلد وبنجامين دزرائيلي، بطلًا إنجليزيًا دون أن يكون إنجليزيًا بما يكفي.

("لم يلعب أبدًا دور المتيقظ المسيحي في حياته"، كما أبدى أحد المعجبين الإنجليز مدهوشًا) وصف رانجي نفسه بأنه "لاعب كريكيت إنجليزي وأمير هندي"، ولكنه وفقًا لملاحظة بوروما: أمير هندي يتعامل كلاعب كريكيت إنجليزي، ولاعب كريكيت إنجليزي يتعامل كأمير هندي رانجي، عبقري الكريكيت، المبذر الطائش، عاشق الثقافة الإنجليزية الوقح، كان مزيجًا غير عادي من فضائل وعيوب كل من الجنتلمان والأمير. في عامي 1930 و1933 على التوالي قلّده كل من ابن أخيه ك.س. دوليبسنجي، وأمير آخر هو نائب باتاودي، على الرغم من أن الهنود كانوا قد بدؤوا في ذلك الوقت يسألون لماذا نقلوا مواهبهم إلى الجانب الآخر بدلًا من اللعب في الفريق الهندي الوليد. (فعل باتودي ذلك عام 1946، لكنه حينها كان قد فقد لياقته).

عندما تمرّس الهنود بما يكفي في لعبة الكريكيت للفوز بالمباراة الموسمية، اهتم البريطانيون بتقسيمهم، ونظموا "رباعي الزوايا"، وحرضوا فرقًا من الهندوس والمسلمين والبارسيس و"الباقي" بعضهم ضد بعض، بحيث يتم تذكير الهنود حتى في ميدان اللعب بالاختلافات بينهم التي اجتهد الحكم الاستعماري لترويجها.

يلاحظ عالم الاجتماع ريتشارد كاشمان أن القومية الهندية كانت أقل راديكالية، بالمعنى الثقافي، من القومية الأيرلندية. في أيرلندا، هاجم القوميون ومحرضو الحكم الذاتي لعبة الكريكيت والرياضات الإنجليزية الأخرى باعتبارها عناصر غير مرغوب فيها للثقافة الاستعمارية، ورعاية "رياضات الشعوب الغايلية" بدلًا من ذلك. على صعيد آخر، هاجم القادة القوميون الهنود "الجوانب السياسية والاقتصادية للإمبريالية البريطانية لكنهم احتفظوا بالعاطفة تجاه بعض جوانب الثقافة الإنجليزية".

في حين أن الرياضات الهندية التقليدية مثل الكابادي تراجعت في الحقبة الاستعمارية، وتم إحياء لعبة البولو كرياضة للبريطانيين بشكل أساسي وشريحة محدودة جدًا من الطبقة الأرستقراطية الهندية، كان يُنظر إلى لعبة الكريكيت على أنها رياضة يمكن للهنود أن يتفوقوا فيها أمام الإنجليز. (قد يفسر هذا سبب استمرار امتلاك أيرلندا لفريق كريكيت متواضع للغاية لم يتأهل بعد لمباراة "تست كريكيت"، في حين تعد الهند من عمالقة اللعبة في القرن الحادي والعشرين).

ارتبطت لعبة الكريكيت بالحركة القومية في البنغال في العقد الأول من القرن العشرين، ويتضح هذا من التاريخ الرياضي لكلية بريزيدنسي Presidency College، وهي المؤسسة الرئيسة للغة الإنجليزية للتعليم العالي للهنود في كلكتا، حيث أصبحت الرياضات مثل الجمباز والكريكيت إلزامية لتطوير الأولاد البنغاليين بدنيًّا كردّ فعل على الصور النمطية الاستعمارية للبريطانيين "الرجوليين" والبنغاليين المخنثين (كما أشرنا سابقًا).

عندما كانت المقاومة القومية في البنغال تكتسب زخمًا، خسرت بريزيدنسي مباراة كريكيت في عام 1914 أمام فريق أوروبي بالكامل من جامعة لا مارتينير La Martinière، وهي مؤسسة استعمارية لا تخجل من الاعتراف بذلك، تم تقسيم طلابها إلى "منازل" سميت نسبة لأمثال تشارنوك وماكولاي.

تسبب هذا في الكثير من التأنيب واللوم، وتم انتقاد لاعبي الفريق علنًا: "الهزيمة الكبيرة لفريق الكلية على يد كلية لا مارتينير لا يمكن أن تُغفر"، حسبما أعلنت مجلة Presidency College 189.

كتب أحد العلماء: "لقد فشل الزعم بأن تقليد المستعمرين هو المفتاح لشرح أصول لعبة الكريكيت الهندية في تفسير ازدهار اللعبة في البنغال" كانت للكريكيت أيضًا إيحاءات قومية، وبالرغم من ضرورة الاعتراف بأن البريطانيين هم من نقلوها إلينا، يمكننا اليوم أن نتحداهم، هم وأي شخص آخر يلعب هذه الرياضة.

7- الميزانية العمومية (IM)

خاتمة موسيقية

وإذ أستعد لإنهاء حججي، أود أن أتطرق إلى جوانب منها باختصار في هذا الفصل. قبل أن أفعل ذلك، أرغب في توضيح أنه ليس في نيتي تشويه سمعة كل شيء فعله البريطانيون في الهند.

كما هو الحال مع جميع المؤسسات البشرية، جلب الاستعمار أيضًا إيجابيات وسلبيات. لم يكن كل مسؤول بريطاني في الهند جشعًا مثل كلايف، أو مزدريًا جاهلًا مثل ماكولاي، أو متعجرفًا مثيرًا للانقسامات مثل كرزون، أو قاسيًا مثل داير، أو عنصريًا مثل تشرشل.

كان هناك رجال طيبون تجاوزوا تحيزات عصرهم ليعاملوا الهنود بالرحمة والفضول والاحترام؛ قضاة آدميون، ومسؤولون ذوو ضمير، ونواب ملك وحكام ذوو رؤية، وبريطانيون أجازوا حاجز اللون وأقاموا صداقات حقيقية مع الهنود، وطوال فترة الراج بالطبع كان هناك رجال كرسوا حياتهم للخدمة في الهند؛ خدمة بلادهم ومؤسساتها الاستعمارية، ولكن أيضًا لمساعدة الناس العاديين على عيش حياة أفضل أثناء هذه العملية.

لا يزال الهنود يذكرون أعمالهم الطيبة التي غيرت حياتهم. السير آرثر كوتون، على سبيل المثال، بنى سدًّا عبر نهر جودافاري ليروي أكثر من 1.5 مليون فدان من الأراضي القاحلة سابقًا في جنوب الهند، ويُحتفل به حتى يومنا هذا بنحو ثلاثة آلاف تمثال نصبته المجتمعات الزراعية الممتنة في منطقتي أندرا براديش، حتى مع مشاركة رؤساء الوزراء في ذكرى عيد ميلاده.

كل هذه الرموز كانت موجودة، لكنها خففت ولم تبرر، الجريمة البشعة التي سمحت لهم بالوجود، وهي جريمة إخضاع شعب تحت الكعب القمعي لـ"الحذاء البريطاني الشجاع".

قلة منهم ما زالوا يدّعون، كما فعل اللورد كرزون، أن "الإمبراطورية البريطانية تحظى بالعناية كونها أعظم أداة للخير شهدها العالم"؛ بعد أن كتب (أو هكذا أعلن دون أدنى إيحاء للسخرية) "أكثر صفحة غير أنانية في التاريخ.. أسسنا الكفاح وأنشأنا النظام"، وأضاف أن بريطانيا حكمت الهند "من أجل المنفعة الدائمة لملايين الجنس البشري".

قلت: قليلون يدّعون، لكن البعض يفعل. ما زال هناك مدافعون عن الإمبراطورية مثل فيرغسون ولورنس جيمس الناجح على نحو مدهش رغم شهرته المحدودة، والذي يصور المشروع الإمبراطوري على أنه (على حد تعبير وكالته الأدبية) "تمرين في أوتوقراطية حميدة وتجربة في الإيثار".

يبدو من غير المعقول أن يصدق أي شخص اليوم هراء نشر البركات الحميدة للتجارة الحرة كأنها حلوى، وإدخال المفاهيم الغربية للحكم بواسطة الزوارق

الحربية وزرع بذور الإيثار للتقدم التكنولوجي. لقد حكمت الإمبراطورية البريطانية الوثنيين المظلومين من أجل مصلحتها، ولكن لا يزال هناك من يشعرون بالحنين لدرجة الاستعداد لتقديم مثل هذه الحجة إلى الساذجين، وقد وجب دحضها، كما حاولتُ أن أفعل طوال الكتاب.

الذرائع الإمبراطورية والعواقب الاستعمارية:

شهدت السنوات الأخيرة صعود ما أسماه العالم بول جيلروي "كآبة ما بعد الاستعمار"، التوق إلى أمجاد الإمبراطورية. وانعكس ذلك في أمور مبهجة مثل تسمية برجر بـ"المستعمرة القديمة"، حانة لندنية تُسمى بالمزرعة، ومشروب أكسفورد (ظهر أثناء النقاش حول التعويضات الذي تحدثتُ عنها) يُدعى كولونيال كومباك (عودة الاستعمار).

كشف استطلاع أجراه موقع يوجوف YouGov عام 2014 أن 59% ممن استجابوا للاستطلاع يعتقدون أن الإمبراطورية البريطانية "شيء يدعو للفخر"، وأن 19% فقط كانوا "يخجلون" من أفعالها السيئة؛ ما يقرب من نصف المستجيبين شعروا أيضًا أن الدول "كانت أفضل حالًا" لأنها كانت مستعمرة. وأعرب 34% عن رأي مذهل بأنهم "سيرغبون في ذلك إذا كانت بريطانيا لا تزال تمتلك إمبراطورية".

يؤكد نيال فيرغسون على سبيل المثال بأن الإمبراطورية البريطانية عززت "التخصيص الأمثل للعمالة ورأس المال والسلع في العالم، لم تقم أي منظمة في التاريخ بأكثر من ذلك لتعزيز الحركة الحرة للبضائع ورأس المال والعمالة مثلما فعلت الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ولم تقم أي منظمة بأكثر من ذلك لفرض القواعد الغربية للقانون والنظام والحكم في جميع أنحاء العالم.

خلال معظم تاريخها (وإن لم يكن كله بالقطع)، عملت الإمبراطورية البريطانية كوكالة لحكومة تبدو للوهلة الأولى غير فاسدة نسبيًّا. يبدو أن هناك دعوى مقبولة ظاهريًّا مفادها أن الإمبراطورية عززت الرفاهية العالمية، وبعبارة أخرى كان هذا محمودًا".

أُعلِن عن هذا "الشيء الحميد" في ذروة العولمة فجر القرن الحادي والعشرين، عندما كان مناسبًا لفيرغسون تصوير الإمبراطورية البريطانية على أنها رائدة هذه الظاهرة الاقتصادية العالمية التي تم التباهي بها كثيرًا، حيث صورت فتوحاتها على أنها استثمارات ما وراء البحار، وجشعها كتجارة حرة، وهي العناصر ذاتها التي زعم دعاة العولمة المعاصرون أنها سترفع مستويات رخاء الجميع.

مثل هذه الحجة قابلة للجدل إلى حد كبير؛ لأن "التخصيص الأمثل" للموارد الذي يحتفل به فيرغسون كان يعني لضحايا الاستعمار، الذين لا يملكون أرضًا، البطالة والأمية والفقر والمرض والنقل والعبودية.

أعلن البريطانيون عن مزايا التجارة الحرة مع تدمير التجارة الحرة التي مارسها الهنود على مدى قرون، إن لم يكن آلاف السنين، برًا وبحرًا. بالطبع تناسب التجارة الحرة البريطانيين كشعار لأنهم كانوا الأفضل تجهيزاً للاستفادة منها في القرن التاسع عشر، وكانت أسلحتهم وقوانينهم قادرة دائمًا على خنق المنافسة الصغيرة التي يمكن للسكان الأصليين أن يحاولوا خوضها.

كان من الممكن الاحتفال بالعولمة العادلة لكن عولمة الإمبراطورية قام بها المستعمرون ضد المستعمَرين.

يقترح فيرغسون أيضًا أنه على المدى الطويل، سيثبت ضحايا الإمبريالية البريطانية أنهم كانوا المستفيدين منها، إذ أرست الإمبراطورية أسس نجاحهم النهائي في عالم الغد المعولم. لكن البشر لا يعيشون على المدى الطويل. إنهم يعيشون ويعانون، هنا والآن، وعملية الحكم الاستعماري في الهند تعني الاستغلال الاقتصادي وتدمير الملايين، وتخريب الصناعات المزدهرة، والحرمان الممنهج لفرص المنافسة، والقضاء على مؤسسات الحكم الأصلية، وتغيير أنماط العيش وأنماط الحياة التي ازدهرت منذ الأزل، ومحو أثمن ممتلكات المستعمَرين وهوياتهم واحترامهم لذاتهم.

ومن المفارقات أن أمثال فيرغسون في هذا لا يتبعون سلفاً أقل من كارل ماركس: المجتمع الهندي ليس له تاريخ على الإطلاق، على الأقل ليس له تاريخ معروف. ما نسميه تاريخه ليس سوى تاريخ المتسللين المتعاقبين الذين أسسوا إمبراطورياتهم على أساس سلبي لذلك المجتمع الذي لا يقاوم ولا يتغير.

وبالتالي، فإن السؤال ليس ما إذا كان للإنجليز الحق في غزو الهند، ولكن ما إذا كنا نفضل الهند التي غزاها الترك المتخلف، والفارسي المتخلف، والروس، والهند التي احتلها البريطانيون... مهمة مزدوجة في الهند: واحدة مدمرة، والأخرى تجدد فناء المجتمع الآسيوي القديم، وإرساء أسس المجتمع الغربي في آسيا.

يمكننا أن نعثر على شهادة أكثر توازنًا للحكم الإمبراطوري، متعاطفة على نطاق واسع مع الحكم البريطاني ولكن دون التغاضي عن طبيعته الاستغلالية، مع استنتاج أنه "من المستحيل تحديد هل هذا للأفضل أم للأسوأ، يمكن العثور عليه في قصيدة دينيس جود الأسد والنمر. يرفض جون ويلسون، في كتابه الأخير "الهند تحت الاحتلال"، معظم الادعاءات القائلة بسمو الهدف الإمبراطوري بطريقة أو بأخرى، ويؤكد: "كانت عملياتها مدفوعة بدلًا من ذلك بالمصالح الضيقة والمشاعر العميقة، والأهم من ذلك هو الرغبة في الحفاظ على المؤسسات السيادية البريطانية في الهند لمصلحتها". وبعبارة أخرى، لم يكن للإمبراطورية هدف أكبر من إدامتها. لا عجب إذن أن هذا لم يعد بالنفع على الهند.

لا يمكن للهنود أن ينسوا الحالة التي وجدنا عليها بلادنا بعد قرنين من الاستعمار. لقد رأينا كيف تحول ما كان في يوم من الأيام واحدًا من أغنى اقتصادات العالم

وأكثرها تصنيعًا، والتي شكلت مع الصين ما يقرب من 75% من الناتج الصناعي العالمي في عام 1750، تحولت من خلال عملية الحكم الإمبراطوري إلى واحد من أكثر البلدان والمجتمعات تخلفًا وأميةً ومرضًا على وجه الأرض بحلول وقت استقلالنا في عام 1947.

في عام 1600، عندما تأسست شركة الهند الشرقية، كانت بريطانيا تنتج 1.8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما كانت الهند تنتج نحو 23%.

بحلول عام 1940، بعد ما يقرب من قرنين من حكم الراج، شكلت بريطانيا ما يقرب من 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين تحولت الهند إلى دولة فقيرة من "العالم الثالث"، معدومة وجائعة، وهي المثال الحي عالميًا للفقر والمجاعة.

يعترف فيرغسون بأنه "بين 1757 و1900 زاد الناتج المحلي الإجمالي للفرد البريطاني بالقيمة الحقيقية بنسبة 347% في حين بلغت نسبة الناتج الهندي 14% فقط".

حتى هذا الرقم يخفي أداءً يزداد سوءًا بشكل مطرد من قبل راج؛ من عام 1900 إلى عام 1947، كان معدل نمو الاقتصاد الهندي أقل من 1%، بينما نما عدد السكان باطراد بأكثر من 3.5%، ولم يخفف ذلك سوى معدلات عالية في وفيات الرضع والأطفال التي قلصت صافي معدل النمو السكاني إلى ما يعادل النمو الاقتصادي، مما جعل معدل النمو الصافي يقترب من الصفر.

غير الاستقلال عن بريطانيا هذه الأرقام لصالح الهند. كان نمو الدخل الصافي للفرد بين عامي 1900 و1950 صفرًا (نمو اقتصادي بنسبة 0.8 في المئة مطروحًا منه صافي النمو السكاني عند نفس المستوى)، لكنه ارتفع إلى 1.3% من عام 1950 إلى عام 1980 (معدل نمو قدره 3.5% مطروحًا منه النمو السكاني لعام). من 2.2% إلى 3.5% في الفترة من 1981 إلى 1990، و4.4% من 1991 إلى 2000، قبل أن تصل إلى مستويات أعلى في العقد التالي، لتتجاوز مرتين 9% ومتوسط 7.8% من 2001-2010.

إلى جانب هذه المؤشرات، كانت المؤشرات الرئيسة الأخرى أيضًا جيدة بشكل مدهش بعد أقل من سبعة عقود من الاستقلال (وقت كتابة هذا التقرير)، مقارنةً بعشرين عقدًا من الحكم البريطاني الذي مضى من قبل.

ترك البريطانيون مجتمعًا لا يعرف القراءة والكتابة فيه سوى 16%، ومتوسط العمر المتوقع هو 27، وعمليًا لا توجد صناعة محلية ويعيش أكثر من 90% تحت ما نسميه اليوم خط الفقر. اليوم ارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة بنسبة 72% ويقترب متوسط العمر المتوقع من الـ70، وتم انتشال 280 مليون شخص من الفقر في القرن الحادي والعشرين.

لنأخذ مثالًا بسيطًا للكهرباء، إحدى النعم المفترضة للحكم الإمبراطوري في الهند؛ حكمت بريطانيا الهند لمدة خمسة عقود بعد وصول إمدادات الكهرباء الأولى في

تسعينيات القرن التاسع عشر. في تلك السنوات الخمسين التي انقضت على الاستقلال في عام 1947، بينما كانت الكهرباء تغذي بريطانيا كلها إلى جانب بقية أوروبا وأمريكا، ربط الراج 1500 قرية فقط من قرى الهند البالغ عددها 640 ألفًا بالشبكة الكهربائية. بعد الاستقلال، من عام 1947 إلى عام 1991، جلبت الحكومة الهندية الكهرباء إلى ما يقرب من 320 ضعف عدد القرى التي تمكن الاستعمار البريطاني من إدارتها في فترة زمنية مماثلة.

كانت الأسباب واضحة: لم يكن للحكام الاستعماريين البريطانيين مصلحة في رفاهية الشعب الهندي. كانت الهند هي ما أطلق عليه العلماء أسيموغلو وروبنسون، في كتابهم الرائد لماذا تفشل الأمم، "مستعمرة استخراجية".

بفضل الإمبريالية البريطانية، لم يكن من الممكن أن يحدث التطور الأساسي للدولة الهندية ومؤسساتها العلمية والتكنولوجية والصناعية والمدنية، كما حدث بين القرنين السادس عشر والثامن عشر في أوروبا. بدلًا من ذلك حدث الاستغلال الاستعماري. أدرك العالم هذا السجل الإمبراطوري المشين لعقود من الزمن قبل أن ينهي البريطانيون حكمهم بعد نصف قرن مخزٍ لم تظهر فيه بادرة نمو على دخل الفرد في الهند على الإطلاق.

اقتبس رجل الدولة الأمريكي ويليام جينينغز برايان، كلمات رئيس تحرير مجلة كلكتا، Indian World =، في عام 1906: "عندما جاء الإنجليز إلى الهند، كان هذا البلد زعيم الحضارة الآسيوية ومركز الضوء بلا منازع في العالم الآسيوي. لم تكن لليابان أي مكانة. والآن بعد خمسين عامًا، أحدثت اليابان ثورة في تاريخها بمساعدة الفنون الحديثة المتقدمة، ولا تزال الهند، بعد 150 عامًا من الحكم الإنجليزي، محكومًا عليها بالوصاية.

قضى اليابان على الأمية بنسبة 90% في أربعين عامًا بعد استعادة عرش ميجي190، في حين تراجعت الهند بنسبة 10% بعد 150 عامًا من الحكم البريطاني. كل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الهامة الأخرى لم تكن في صالح الهند".

يؤكد جون ويلسون أنه بدلًا من إثراء العالم، قامت الإمبراطورية البريطانية بإفقاره. "كانت الإمبراطورية تدار بثمن بخس، فبدلًا من الاستثمار في تنمية البلدان التي حكموها، نجا البريطانيون من خلال إبرام صفقات مع النخب الأصلية للحفاظ على حكمهم بأسعار متدنية.. إن قيام اللوردات الإقطاعيين بذبح القرويين في ولاية بيهار الهندية ما كان ليقع لولا سياسة الأراضي البريطانية".

من الصعب عدم الانزعاج من احتفال لورانس جيمس بهذا الأداء الخسيس من قبل الراج البريطاني: "في مقابل لحظة عظمتها على المسرح العالمي، عرض الراج إعادة إحياء الهند بشروط بريطانية.

لقد كان أفضل تعبير عما اعتبرته بريطانيا واجبها تجاه البشرية قاطبة، وقد انبثقت مُثُلها الإرشادية من أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر في عصر التنوير الإنجيلي، والذي كان يحلم بعالم أفضل من خلال المسيحية والمنطق. الأولى أحرزت تقدمًا طفيفًا في الهند، لكن الأخيرة نجحت كتعليم غربي وتطبيق علمي".
هل الهند، أرض الفيدا والأوبنشاد، بلد النقاشات اللاهوتية المكتسبة في "بلاط أكبر191"، موطن "الهندي المجادل"، تحتاج حقًّا إلى الاستعمار البريطاني من أجل "تجديدها" بالـ"العقل"؟ هذا الادعاء مذهل في افتراضه.
تزامنًا مع حجة فيرغسون بأن الفوائد الاقتصادية تتدفق من الحكم الإمبراطوري، فإن هؤلاء المدافعين عن الراج مذنبون بما يمكن وصفه بأنه خدعة فكرية هندية: لقد تعدوا حدود ملكيتهم الخاصة.
يتساءل البروفيسور ريتشارد بورتر، مستشهدًا بالعمل التفصيلي للمؤرخين والعلماء، عن تصورات "التخلف" الهندي التي قدمها أولئك الذين يرون الحداثة هدية من الغرب: "لماذا، على سبيل المثال، ينبغي للمرء أن يفترض أن الهند في القرن الثامن عشر لم تكن قد طورت مسارها الاقتصادي الخاص؟ مع توزيع رأس المال والعمالة والسلع الأمثل في نظر نخبها، مهما كانت مختلفة عن معايير الاقتصاديين السياسيين الغربيين الليبراليين؟".
في النهاية يجب ألا ننسى أن الهند التي دخلها البريطانيون كانت مجتمعًا ثريًّا ومزدهرًا وتجاريًّا؛ ولهذا السبب اهتمت به شركة الهند الشرقية في المقام الأول. لقد تحدث المستكشف البرتغالي فاسكو دا جاما، وهو من وجد طريقه حول رأس الرجاء الصالح إلى كاليكوت (كوزيكود)، بانبهار إلى الملك مانويل الأول ملك البرتغال عن المدن والمباني الكبيرة والأنهار والسكان العظماء الذين ينعمون بالرخاء.
تحدث بإعجاب عن البهارات والجواهر والأحجار الكريمة و"مناجم الذهب". لقد اعتُبرت الحلي التي قدمها هدايا غير جديرة بالملك الهندي الذي قدمها له، زامورين كاليكوت؛ تعرضت بضائع دا جاما للسخرية والاستهزاء علنًا من قبل التجار ورجال الحاشية الذين اعتادوا على سلع ذات جودة أعلى بكثير.
بعيدًا عن كونها متخلفة أو متاخرة، كما رأينا، كانت الهند قبل الاستعمار تصدِّر سلعًا مصنعة عالية الجودة يبحث عنها المجتمع البريطاني الأنيق. لقد ارتدت النخبة البريطانية الكتان والحرير الهندي، وزينوا منازلهم بالأقمشة الهندية والمنسوجات المزخرفة، وولعوا بالبهارات والتوابل الهندية. (في الواقع هناك حكايات عن مصنّعين بريطانيين في القرن السابع عشر يحاولون تصوير بضاعتهم على أنها "هندية" لإغراء العملاء بشراء منتجاتهم المقلدة بريطانية الصنع ذات الجودة الرديئة).
كانت الإيرادات السنوية للإمبراطور المغولي أورنجزيب (1618-1707) هائلة. في الواقع، بغض النظر عن عائدات الضرائب التي ذكرتها سابقًا في الكتاب، يقال إن

إجمالي دخله في ذلك الوقت بلغ 450.000.000 دولار، أي أكثر من عشرة أضعاف دخل لويس الرابع عشر المعاصر له.

تميزت الهند بنظام مصرفي شديد التطور ورأس المال التجاري النشط، كذلك شبكتها الراسخة من الوكلاء والوسطاء ومتخصصين في تمويل الصادرات والائتمان التجاري، وشبكات مالية متطورة مثل تلك الموجودة في جاجات سيث وشيتيارس في الجنوب وبانياس الغوجاراتية في الغرب.

كان هذا النظام المصرفي كبيرًا وواسع النطاق وقد أجرى معاملات مالية كبيرة مع بنوك كبنك إنجلترا.

كانت هذه هي الدولة التي أفقرها الغزو البريطاني. تمتعت الهند التي استسلمت للحكم البريطاني بفائض مالي هائل، ووزعت فئة من الحرفيين المهرة، وصدّرت سلعًا عالية الجودة وسط طلب عالمي كبير، وتخلصت من الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة، وكانت لديها قاعدة زراعية مزدهرة، ودعمت نحو 100 إلى 150 مليونًا دون فقر أو استيلاء على أرض.

كل هذا دمره الحكم البريطاني. كما يشير ويلسون: "في عام 1750، كان للهنود مستوى معيشي مماثل للناس في بريطانيا. الآن يبلغ متوسط الدخل الهندي بالكاد عُشر المستوى البريطاني من حيث القوة الشرائية الحقيقية. وليس من قبيل المصادفة أن 200 عام من الحكم البريطاني حدثت في الفترة الفاصلة بينهما".

كما قلت أكثر من مرة في سياق الكتاب، لا يوجد سبب للاعتقاد بأن الهند، إذا تُركت لنفسها، لا يمكن أن تتطور إلى قوة أكثر ازدهارًا وتماسكًا وتحديثًا في القرنين التاسع عشر والعشرين. العديد من الاقتصاديين يلقون باللوم على التخلف التكنولوجي وليس الحقد البريطاني في فشل الهند الاقتصادي في ظل حكم الراج. ولكن حتى لو كان الافتقار إلى التكنولوجيا هو أكبر فشل منفرد للاقتصاد الهندي، كان بإمكان الهند المستقلة دائمًا أن تستورد التكنولوجيا التي تحتاج إليها، كما فعلت اليابان على سبيل المثال.

رفض البريطانيون السماح للهنود بالقيام بذلك حتى القرن العشرين. البلد الذي كان مستعدًا تمامًا على مر قرون لاستيراد فنانين ومؤرخين من بلاد فارس، ونحاتين ومعماريين من آسيا الوسطى وجنود من شرق إفريقيا، لم يروا أي سبب لعدم استيراد زخارف الحداثة من أوروبا، من السكك الحديدية إلى الصناعة التكنولوجية (تمامًا كما تفعل الصين اليوم).

اتجه الدافع الحضاري للهند عبر التاريخ نحو العظمة، تخلله بلا شك نكسات وصراعات، ولكن أي دولة استُثنيت من تلك النكسات؟ كان بمقدور التجارة -وليس الغزو- أن تغير الهند أيضًا، أن يحدث في الهند شيء مماثل لما حدث في اليابان بعد فترة استعادة ميجي دون حاضنة الحكم البريطاني.

يجوز الادعاء بأن الهند كانت ستتطور، باستخدام أفضل الطرق، سواء استوردتها أو اقترضتها من كل مكان وكيفتها مع احتياجاتها، بقدر الادعاء بأنها كانت بحاجة للخضوع للإمبراطورية وإهانتها للوصول إلى حيث بدأت الآن.

وصف جوزيف كونراد، الذي لم يكن راديكاليًا، الاستعمار بأنه "شيطان مترهل، منافق، ضعيف النظر من أثر حماقة جشع لا ترحم". كما كتب في عام 1902: "غزو الأرض، والذي يعني في الغالب إبعادها عن أولئك الذين لديهم بشرة مختلفة أو أنوف أكبر حجمًا، هو أمر سخيف حين تمعن النظر فيها".

صاغها رابيندراناث طاغور بلطف أمام الجمهور الغربي في نيويورك عام 1930: "جزء كبير من العالم يعاني من حضارتكم". أما المهاتما غاندي فأكثر صراحة حين سُئل عن رأيه في الحضارة الغربية فأجاب: "ستصبح فكرة لا بأس بها".

كتب نيل فيرغسون في دفاعه عن الإمبراطورية: "السؤال ليس ما إذا كانت الإمبريالية البريطانية بلا عيب. والسؤال هو ما إذا كان من الممكن أن يكون هناك طريق أقل دموية نحو الحداثة". كما رأينا من السجل الدموي للمجازر والوحشية التي ارتكبها الراج والمبينة في الفصول السابقة، فإن الإجابة عن سؤاله لا يمكن إلا أن تكون نعم. إن غورشاران داس، الذي يميل إلى افتراض حسن نوايا البريطانيين، لا يرى كذلك خبثًا متعمدًا في سياستهم، لكن مراجعته لأسباب الفشل الصناعي للهند البريطانية ترقى في الحقيقة إلى تلخيص مدمر لما فعله الاستعمار البريطاني للاقتصاد:

لم تحدث الثورة الصناعية لأن الزراعة الهندية ظلت في المقام الأول راكدة، ولا يمكن أن تحدث ثورة صناعية دون فائض زراعي أو وسائل لإطعام سكان المدن الذين تزداد أعدادهم بشكل مطرد. ثانيًا: التجارة الدولية، فقد أصبحت بيئة التجارة الدولية معادية عقب فرض الحماية بعد الحرب العالمية الأولى، وتبعها الكساد. ثالثًا: لم تقم الحكومة الاستعمارية بتثقيف الجماهير، على عكس الدولة اليابانية. وأخيرًا: سادت العقلية الاستعمارية في الطبقة الوسطى الهندية، حتى أصعب رجال الأعمال مراسًا يفتقر إلى الثقة عندما يكون مستعبدًا سياسيًا.

بعبارة أخرى، تساهم السياسة الزراعية الاستعمارية البريطانية والسياسة التعليمية في الهند، وإخضاع بريطانيا العنصري للهنود كثلاثة من أربعة أسباب رئيسة ذكرها داس192 وراء تخلف الهند في الفترة المعنية؛ والرابعة هي الحرب العظمى وعواقبها، والتي أثرت على الهند فقط لأنها كانت ملكية بريطانية.

يمكن فهم الجريمة الكبرى التي ارتكبها البريطانيون، على نحو أكثر حيادية، ووفقًا لهذه الحجة يعمل النقاد على تشويش فكرة الغرب في الفترة الاستعمارية؛ لأننا نجمع بين مسارين منفصلين جدًا يشكلان هذه الفكرة: الأول يتكون من آلات الدولة الحديثة (الجيوش والتعداد والبيروقراطية والسكك الحديدية والمستشفيات وخطوط التلغراف والمؤسسات التعليمية والعلمية وما إلى ذلك) والثاني هو المعايير الليبرالية

(الحقوق الفردية وحرية الفكر والخطاب والتعبير الفني والسياسي والمساواة أمام القانون والديمقراطية السياسية).

أحدهما لا يتماشى مع الآخر بشكل بديهي (في النهاية انظر إلى الصين اليوم، حيث يزدهر المسار الأول دون الأخير). ما يميز البريطانيين عن الهنود ما قبل الاستعمار إذن ليس أنهم كانوا أكثر جشعًا أو أقل أخلاقًا، بل ببساطة أنهم كانوا أكثر كفاءة في بناء الدولة، في حين أنهم لم يبالوا أو يهتموا بشأن نقل قيمهم الليبرالية.

لكن بريطانيا كانت أيضًا تجسيدًا لليبرالية التنويرية، ونحن نحكم بقسوة على "الدولة" التي أنشؤوها على هذا الأساس.

هل هذه حجة صحيحة؟ إذن ولأنه من الواضح أنها غير قابلة للتطبيق وفقًا لشروطها الخاصة على الماراثا أو الإمارات الهندية أو حتى دولة المغول المنهارة التي واجهها البريطانيون، فمن كان يربط بيشوات الماراثا[193] بمعايير ستيورات ميل وليام بيت؟ هذه حجة مثيرة للاهتمام، لكنها في النهاية ليست مقنعة، فالدولة البريطانية في الهند كانت بالفعل، كما أوضحت، آلة إمبريالية جشعة غير أخلاقية مصممة على إخضاع الهنود بغرض الربح، وليست مجرد نظام فعال محايد وغير مبال بحقوق الإنسان.

وأدى إخضاعها إلى مصادرة الثروة الهندية لبريطانيا، واستنزاف المجتمع من الموارد التي كانت ستدفع عادة نموه الطبيعي وتطوره الاقتصادي. نعم ربما كانت هناك مجاعات وأوبئة في الهند ما قبل الاستعمار، لكن الهنود كانوا يكتسبون الوسائل للتعامل معها بشكل أفضل، وهو ما لم يتمكنوا من القيام به في ظل الحكم البريطاني؛ لأن البريطانيين أفقروهم ودمروا مصادر رزقهم خلافًا للعيش بشكل غير مستدام على الأرض، هذا بالإضافة إلى أن أيدلوجية بريطانيا الفيكتورية المعارضة للأعمال الخيرية حرمت ملايين الهنود من الإغاثة التي كانت ستنقذ حياتهم.

قد يبدو من العبث أن يقتصر تقديري للحكم البريطاني على لعبة الكريكيت والشاي واللغة الإنجليزية.

لا أقصد استبعاد الإنجازات الأخرى. ومن أجل توضيح استغلال ونهب المصالح التجارية البريطانية للهند، على سبيل المثال، يجب أن أعترف بأن البريطانيين منحوا الهند في هذه العملية شركة مساهمة وخبرة طويلة في العمليات التجارية والتجارة الدولية وأقدم بورصة في آسيا، تأسست في بومباي في عام 1875.

أثبتت معرفة الهنود بالتجارة الدولية وسوق الأوراق المالية أنها ميزة بارزة في العالم المعولم؛ مهارات رأس المال الريادي والإدارة في الهند قادرة تمامًا على التحكم في الأصول وإدارتها في الأسواق المالية المتطورة في الغرب المتقدم اليوم، كما أثبتت مجموعة تاتا في بريطانيا من خلال جعل جاكوار مربحة لأول مرة منذ سنوات،

ورجال الأعمال والمديرون في الهند على دراية بالأنظمة اللازمة لتشغيل اقتصاد القرن الحادي والعشرين، في عالم مفتوح تحكمه العولمة.
ومع ذلك يجب على المرء أن يصف هذه الفكرة الوردية، أنه بفضل الاستعمار البريطاني، تنشغل الهند باجتياح الكوكب برجال أعمال مهرة وذوي خبرة ويتحدثون اللغة الإنجليزية مجاهدين من أجل قيادة الاقتصاد العالمي.
والحقيقة هي أن رد الفعل الهندي الأول على الاستغلال التجاري الاستعماري كان، لأسباب مفهومة، هو العكس، ليس التقليد بل الرفض. اشتمل الكفاح من أجل التحرر من الحكم الاستعماري على الإطاحة بالحكام الأجانب والرأسماليين الأجانب (على الرغم من أن قلة من القوميين وحسب هم من يمكنهم معرفة الفرق).
بفضل الاستعمار، ربط القادة العظماء للقومية الهندية الرأسمالية بالعبودية؛ حقيقة أن شركة الهند الشرقية قد أتت للتجارة واستمرت في الحكم جعلت قادتنا القوميين يشككون في كل أجنبي بحقيبة، ورأوا أنه يمثل بادرة خطر إمبراطوري جديد.
لذا فبدلًا من دمج الهند في النظام الرأسمالي العالمي، كما فعل عدد قليل من دول ما بعد الاستعمار بشكل فعال مثل سنغافورة، اقتنع قادة الهند بأن الاستقلال السياسي الذي ناضلوا من أجله لا يمكن ضمانه إلا من خلال الاستقلال الاقتصادي.
هذا هو السبب في أن الاعتماد على الذات أصبح الشعار التلقائي، وارتفعت حواجز الحماية، فقضت الهند خمسة وأربعين عامًا مع البيروقراطيين بدلًا من رجال الأعمال على "مستويات أعلى من الاقتصاد"، حيث أنفقت جزءًا كبيرًا من العقود الأربعة والنصف الأولى بعد الاستقلال في دعم عدم الإنتاجية وتنظيم الركود ومحاولة توزيع الفقر.
لا يمكن لوم البريطانيين على الخيارات التي اتخذها الهنود أنفسهم كرد فعل على الحكم البريطاني، ولكن هذا يثبت فقط أن أحد الدروس التي تتعلمها من التاريخ هو أن التاريخ أحيانًا يعلم الدروس الخاطئة.
إن نمونا الاقتصادي الحالي وحضورنا العالمي هو نتيجة لخيارات جديدة تم اتخاذها بعد الرفض الأول للاستعمار البريطاني وأساليبه. وإذا كانت هناك منتجات ثانوية إيجابية للهنود من المؤسسات التي أنشأها البريطانيون وأداروها في الهند لمصالحهم الخاصة، فلكم يسعدني الاعتراف بها، ولكن فقط كمنتجات ثانوية، وليس لأنها تهدف إلى إفادة الهنود.
تم إنشاء السكك الحديدية بالكامل لتحقيق مكاسب بريطانية، من البناء إلى التنفيذ، لكن الهنود اليوم لا يستطيعون العيش دونها؛ لقد غيرت السلطات الهندية السياسات البريطانية وأصبحت السكك الحديدية تُستخدم بشكل أساسي لنقل الأشخاص، مع تحميل شحن البضائع رسومًا أعلى من أي وقت مضى من أجل دعم الركاب (تمامًا على عكس الممارسة البريطانية).

وبالمثل انتقد القوميون الهنود أعمال الري التي أجراها البريطانيون بسبب عدم كفايتها، إذ أُنفِق عليها بالكاد تُسْع ما يُنفق على السكك الحديدية، وأشار ويليام جيننغز برايان، السياسي الأمريكي، إلى أن 10% من نفقات الجيش المطبقة على الري ستكمل نظام الري في غضون خمس سنوات، ولكن بدلًا من تخفيض النفقات العسكرية، تمت زيادة مخصصات الجيش.

ومع ذلك، أضاف الري نحو عشرين مليون فدان، وهي مساحة بحجم فرنسا، إلى الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد (كلها تقريبًا، للأسف، في باكستان اليوم).

سيكون من العبث التظاهر بأن كل ذلك بلا فائدة، لكن في النهاية عندما تُعَد الميزانية العمومية، فإن كفة الميزان ترجح بثقلها في غير صالح المستعمرين.

يُستشهد بالجيش الهندي أحيانًا على أنه إرث بريطاني ثمين، وهو قوة قتالية محترفة تجمعها تقاليد قوية من الصداقة الحميمة والشجاعة، والتي ظلت قائمة على الجدارة وبقيت خارج حسابات السياسة.

إن نسبة هذا الإنجاز للبريطانيين أمر قابل للنقاش؛ فالجيش الباكستاني رغم كل شيء وريث لنفس الإرث الاستعماري، لكنه قام بثلاثة انقلابات، حتى في ظل وجود حكومة منتخبة في موقع السلطة.

النقطة الأساسية بالطبع هي أن الجيش الهندي لم يؤسَّس لمصالح الهند، بل لمصالح بريطانيا، هنا وفي الخارج. كان الجندي الهندي مجرد أداة مطيعة؛ فقد وصف شخص عاصر السيبوي[194] الهندي بأنه "معتدل ومحترم وصبور ومطيع ومخلص".

انتهى هذا الهدوء مع ثورة 1857، لكن البريطانيين تمكنوا من استعادة الانضباط وأعاد الجيش الهندي البريطاني بناء نفسه على مفاهيم الإخلاص والشرف على مدى التسعين عامًا التالية، ثم مزقها البريطانيون من خلال التقسيم. تُروى الحكاية المؤثرة عن الضباط الهندوس والمسلمين وهم يغنون أغنية "Auld Lang Syne"[195] معًا في استراحة ضباط الجيش في دلهي، في عشاء وداع لأولئك الذين كانوا يغادرون إلى دولة باكستان الجديدة.

بالنسبة للعديد من هؤلاء الضباط، ضاعت سنوات من الرفقة بشكل لا رجعة فيه باسم الدين الذي ولدوا فيه وقضية سياسية لم يختاروها.

يقتبس فيليب ماسون من أحد الإداريين الفيكتوريين شهادة ساذجة إلى حد كبير، بل ورومانسية حقًا عن الجيش الهندي البريطاني، وكيف سيطرت بضعة آلاف من القوات البريطانية على شبه القارة التي يبلغ عدد سكانها 200 مليون شخص: "قوتنا الفعلية لا تُمارَس حقًا بكامل قدراتها بل من خلال الانطباع الذي تولده".

إن كون الجيش الهندي اليوم، والذي يبلغ قوامه مليون جندي، قد تمسك بأفضل التقاليد العسكرية البريطانية بينما يتجنب الإغراءات التي وقع فيها نظراؤه

الباكستانيون والبنغلاديشيون فريسة، يرجع فضله الأكبر بالتأكيد إلى ضباطه ورجاله، وكذلك من الطبيعة الجامعة والتعددية للديمقراطية الهندية.

يشير البعض إلى الأدلة المادية على الوجود البريطاني -المباني والموانئ والقطارات والمؤسسات- كدليل على مساهمة دائمة. الحقيقة هي أن البريطانيين وضعوا الحد الأدنى من الاستثمار لتحسين استغلالهم للثروة الهندية، مع الحفاظ على السكان الأصليين لئلا يتمردوا.

كانت بعض هذه الأمور أساسية لأي مجتمع؛ تم إنشاء معظمها لصالح البريطانيين، سواء في الهند أو في المملكة المتحدة. يؤكد نيال فيرغسون أن البريطانيين قاموا ببناء أشياء "مفيدة" -القصور الفخمة لأنفسهم والسفن لنقل العمالة بالسخرة بلا شك هي أمثلة جيدة على ذلك- بينما أهدر الهنود مواردهم على "الاستهلاك المسرف" مصنع الشاش القابل للتصدير، ووضع معايير معدنية عالمية لفولاذ ووتز الخاص بهم، وبناء مدن ومعابد رائعة، أو ربما يعتقد فيرغسون أن تاج محل لم يكن سوى نفايات ضخمة وبارزة.

تروي قصة -لا يمكنني تحديد مصدرها- أنه عندما زار أمير ويلز المستقبلي، إدوارد الثامن، الهند في عام 1921، أشار إلى عدد قليل من المباني الرائعة والسيارات والمنشآت الكهربائية، وأشار إلى هندي يرافقه: "لقد أعطيناكم كل شيء هنا في الهند! ما الذي ينقصكم؟ فأجاب الهندي المتواضع بلطف: احترام الذات، سيدي".

لقد انتزع الاستعمار ذلك أيضًا: احترام الذات الذي يأتي من معرفة أنك سيد مصيرك، وأن مشاكلك هي خطأك وأن حلها يعتمد بشكل أساسي عليك وليس على شخص بعيد يعيش في مكان ما على أرض بعيدة.

يكمن الاختلاف الأكبر الذي أحدثته الحرية في هذا، في إرساء الحقوق الديمقراطية والفكرة المشتركة للمواطنة الممكّنة، حيث يمكن لكل مواطن أو فئة تعيش في الوطن تعزيز حقوقهم وضمان سماع أصواتهم. تم حجب هذا دائمًا عن الهنود من قبل الخضوع للاستعمار، وهو جل ما كان البريطانيون على استعداد لمنحه إليهم.

الحاجز الأخلاقي:

وصف جواهر لال نهرو الهند البريطانية ذات مرة بأنها مثل منزل ريفي ضخم حيث كان الإنجليز هم طبقة النبلاء الذين يعيشون في أفضل الأجزاء، مع وجود الهنود في قاعة الخدم: "كما هو الحال في كل منزل ريفي مناسب كان هناك تسلسل هرمي ثابت في الجزء السفلي. كبير الخدم، ومدبرة المنزل، والطباخ، والخادم، والخادمة، والأجير، وما إلى ذلك". لوحظت أسبقية صارمة بينهم، ولكن بين المناطق العليا والسفلى من المنزل كان هناك حاجز اجتماعي وسياسي لا يمكن اجتيازه.

لم يكن الحاجز اجتماعيًا أو عرقيًا فحسب؛ بل كان أيضًا حاجزًا أخلاقيًا، حاجزًا للدافع والمصلحة.

أحد الادعاءات المشكوك في مصداقيتها هي أن السلطات البريطانية وضعت مصالح الجمهور الهندي فوق مصالحها، أو وضعت احتياجات المرأة الهندية العزباء التي تعاني من سعيها للبيع لتحقيق الربح. ببساطة لا توجد أمثلة على ذلك، بينما تشير العديد من الأمثلة إلى عكس ذلك. خذ على سبيل المثال السياسة البريطانية بشأن زراعة وبيع الأفيون.

فقد أدت رغبة بريطانيا في اختزال وتحويل الشعب الصيني إلى مُخدَّرين سعيًا وراء الربح إلى نشوب حروب الأفيون؛ بينما في الهند أصبح مجرد شكل آخر من استغلال الجماهير. ضمنت شركة الهند الشرقية احتكار الحكومة البريطانية لزراعة الأفيون وبيعه. عُرِضت الحقائق في إحدى الشهادات عام 1838:

"في جميع المناطق الواقعة ضمن اختصاص الشركة، تخضع زراعة الخشخاش وتحضير الدواء والإتجار فيه للاحتكار على نحو صارم، إن زراعة الأفيون أمر إلزامي على الفلاح الهندي".

تقدم الحكومة سلفة من خلال خدمها المحليين، وإذا رفض أحد الفلاحين، "يتم تبني الخطة البسيطة المتمثلة في رمي الروبيات في منزله؛ إذا حاول الفرار، أمسكه الفرسان، وربطوا السلفة بملابسه، ودفعوه إلى منزله. تُسوّى المسألة الآن ولا يوجد علاج، فيفرض على نفسه التقيد بعقده"196... إن الشرور التي تنطوي عليها زراعة الأفيون على رعايانا في الهند، تنشأ جزئيًا من أعمال الشغب من الفلاحين في مقاطعتي الأفيون في باتنا وبيناريس، إذ اضطروا للتخلي عن أصول ثابتة من أراضيهم لإنتاج الخشخاش.

استمر هذا بعد أن ألقى الصينيون نير الأفيون.

تم إنشاء لجنة ملكية عام 1895 ردًا على الغضب العام وتسترت على فظائع الأفيون بل وزعمت أن مخاوف الجمهور مبالغ فيها. (دافع السير ريتشارد تمبل الشهير منذ المجاعة، والمتقاعد الآن، عن سياسة الأفيون أمام اللجنة).

في عام 1930 وجد ديورانت 7000 متجر أفيون في الهند، كل واحد منهم مملوك للحكومة البريطانية، ويديرون أعمالهم رغم معارضة كل منظمة قومية هندية ومجموعات الخدمة الاجتماعية. تم منح نحو 400000 فدان من الأراضي الخصبة لزراعة الأفيون؛ كان يمكن أن تنتج طعامًا للهنود الذين يعانون من سوء التغذية.

عندما دفع الأعضاء الهنود المنتخبون في الهيئة التشريعية المركزية العاجزة زملاءهم إلى تمرير مشروع قانون في عام 1921 يحظر زراعة أو بيع الأفيون في الهند، استخدمت الحكومة حق النقض (الفيتو) لمجرد رفض التصرف وفقًا لذلك مع إدراكهم لحقيقة أن تُسع الإيرادات السنوية للحكومة تأتي من المخدرات.

حين شن المهاتما غاندي بنفسه حملة ضد الأفيون في ولاية آسام ونجح في خفض استهلاكه إلى النصف، رد البريطانيون بسجنه وأربعة وأربعين من أتباعه. وعقدت مؤتمرات عالمية مختلفة حول الأفيون للمطالبة بإلغاء هذا العقار الخبيث، لكن

بريطانيا رفضت الانصياع لمناشاداتهم. ولتهدئة الغضب العالمي وافقت على خفض صادراتها من الأفيون بنسبة 10% سنويًا، ولكن ليس لتقييد أو تخفيف إنتاجه وبيعه في الهند.
(في الواقع شددت لجنة تقليص النفقات الحكومية، التي فحصت التدابير الاقتصادية، على "أهمية حماية مبيعات الأفيون كمصدر مهم للدخل"، وأوصت بـ"عدم الخفض الإضافي"). وكانت النتيجة أن الأفيون أصبح الدواء المفضل لدى الجماهير، التي استخدمته بتهور وجهل؛ لقد أعطت الأمهات الأفيون لأطفالهن لإبقائهم هادئين عندما يذهبن إلى مواقع البناء للعمل مقابل أجرهم اليومي الزهيد.
هل يجب أن تُعذر السياسة البريطانية بشأن الأفيون على أنها تعكس مواقف زمانهم؟ هل من الخطأ إدانتها من وجهة نظر اليوم؟ كلا، لقد تعرض البريطانيون للإدانة الشديدة أثناء تنفيذهم لسياسة الأفيون من قبل كل مجموعة قومية هندية معاصرة، ومن قبل عشرات المندوبين الأجانب في المؤتمرات الدولية، ومن قبل المراقبين الأجانب والمراسلين المفكرين مثل ويل ديورانت الغاضب. ومن المفارقات، أن أكثر وسائل الانتقاد فعالية ضد الأفيون لم تأتِ إلا من اللورد ماكولاي نفسه، في خطاب عام 1833 أمام مجلس العموم:
ثمة أسلوب مارسه الطغاة البائسون الذين وجدناهم في الهند، حين يخشون قدرة وعزيمة أحد الأشخاص المتميزين هي إعطاؤه جرعة يومية من مستحضر الأفيون، الذي من شأن تأثيره -في غضون أشهر قليلة- أن يدمر كل القوى الجسدية والعقلية للبائس الذي تم تخديره به، وتحويله إلى أحمق لا حول له ولا قوة.
تلك الحيلة المقيتة، الأكثر فظاعة من الاغتيال نفسه، كانت جديرة بمن استخدموها، إنها ليست نموذجًا للأمة الإنجليزية. لن نوافق أبدًا على إعطاء الأفيون لمجتمع بأكمله لإغواء وشل شعب عظيم.
لم يدرك ذلك لأكثر من قرن بعد ذلك، لم يدرك أن حكومته البريطانية ستكذب كلماته لأكثر من قرن من الزمان، لأن ما عارضه هو بالضبط ما قامت به.
كان رفض الحكومة البريطانية وقف بيع الأفيون جزءًا من إحجامها الرسمي عن اتخاذ أي خطوات لإصلاح المجتمع الهندي، حتى في الوقت الذي أدت فيه سياساتها إلى تغييره وتشويهه إلى أبعد حد. وبررت ذلك على أنه احترام للعادات والتقاليد الأصلية، ولكن الاعتبار الرئيس كان بالطبع أن الإصلاح سيكلف المال ويثير المتاعب، الأمر الذي سيتطلب بدوره إنفاقًا للمال والوقت لإصلاحه.
نتيجة لذلك، شهد الحكم البريطاني ترسيخًا للنظام الطبقي، وهيمنة الدعاة والشخصيات الدينية المحافظة على المجتمع المسلم، واستمرار زواج الأطفال ونظام النبذ، ومجموعة من الشرور الاجتماعية الأخرى داخل الهند التي فضل البريطانيون الاحتفاظ بها، فضلوا أن ينأوا بأنفسهم كي لا يخاطروا بنشوب القلاقل.

تدخل البريطانيون في العادات الاجتماعية فقط متى ناسبهم، كانت الفجوة بين المبادئ الليبرالية العالمية والممارسة الاستعمارية الفعلية للعدالة والحكم شاسعة.
مثل هذا الإصلاح الذي حدث كان دافعًا بقوة من قبل الإصلاحيين الاجتماعيين الهنود الذين انضم إليهم البريطانيون، بدلًا من أن يبدأه البريطانيون أنفسهم (باستثناء قمع البلطجية، الذي قام به البريطانيون لحل أزمة فرض نظام القانون وليس لأسباب دينية).
بادر رجا راموهان روي بإلغاء تقليد "ساتي" (تضحية الأرملة بنفسها حرقًا) وأصدرها بنتينك، مع العلم أنه حصل على دعم الهنود المحافظين، بدلًا من أن يكون نتاجًا للضمير البريطاني الذي يفرض إرادته على المواطن البربري.
تم التصويت على الزيادة المتواضعة في سن الزواج (إلى أربعة عشر عامًا للنساء وثمانية عشر للرجال) التي حدثت في ظل الحكم البريطاني من قبل الهنود في المجلس التشريعي رغم معارضة السلطات البريطانية، ولكنهم في وقت لاحق أذعنوا للسلطات البريطانية.
أثيرت أزمة اضطهاد الأرامل، وهي أسوأ ممارسات النبذ، والشرور الاجتماعية مثل طقوس التضحية، وشن الإصلاحيون الهنود ضدها حملة مثل إيشوار تشاندرا فيدياساغار، وبراهمو ساماج وآريا ساماج؛ استمرت كل هذه الشرور دون عوائق تحت النظرة اللامبالية للبريطانيين.
ترأست ثلاث نساء مبهرات الكونغرس الوطني الهندي، في حقبة لم تشغل فيها أي حاكمة أو سكرتيرة أو امرأة منصب مسؤول بريطاني رفيع، وكانت فكرة وجود شخصية ذات سلطة نسائية، ناهيك عن نائبة للملك، ضربًا من الخيال.
كان للبريطانيين، كحال الحكومة اليوم، الحق في السماح بسن التغييرات وتنفيذها، لكنهم نادرًا ما فعلوا ذلك بأنفسهم. يتفاخر المؤرخ لورنس جيمس قائلًا: "على عكس روسيا في عهد ستالين، لطالما كانت الإمبراطورية البريطانية مجتمعًا مفتوحًا"..
مقارنة مضحكة لمدافع قوي عن الراج، لكننا سوف نتخطاها.
لمن كانت الإمبراطورية البريطانية مجتمعًا مفتوحًا؟ ليس لغير ذوي البشرة البيضاء كما رأينا؛ ليس للنساء من أي عرق، وليس في الواقع للهنود، فكما أشرت مرارًا، تكمن وراء كل شيء حقيقة واحدة لا مفر منها: على عكس كل فاتح للهند سابقًا (باستثناء المغيرين العابرين مثل محمود الغزنوي وتيمور ونادر شاه)، على عكس كل حاكم أجنبي آخر ظل في الحكم، لم يكن لدى البريطانيين أي نية للاندماج مع الأرض.
حكم الفرنسيون أراضي أجنبية وجعلوها فرنسية، وقاموا بنسخ سكانها على الشخصية الفرنسية. استقر البرتغاليون في مستعمراتهم وتزاوجوا مع السكان المحليين؛ لكن البريطانيين ظلوا دائمًا بعيدًا، ظلوا وجودًا أجنبيًا له مصالح أجنبية وولاءات أجنبية.

ربما وصل سلاطين دلهي والمغول من الخارج، وربما عاد أسلافهم في البداية إلى المدن البعيدة في وادي فرغانة197 لأنها مثّلت تصورهم عن "الوطن"، لكنهم استقروا في الهند ولم يحتفظوا بأي ولاء خارج الحدود الإقليمية.
لقد تزوجوا نساء من الهند وخففوا دماءهم الأجنبية لدرجة أنه في غضون بضعة أجيال لم يبق أي أثر لعرقهم الأجنبي. كان جهانجير ابن أكبر نصف راجبوت198، كما جاء شاه جيهان ابن جهانجير من عروس هندية. كان ثُمَن عرق أورنجزيب فقط غير هندي. بالطبع كان أباطرة المغول على دراية تامة بصلاتهم بفيرغانة. كانوا يسألون المبعوثين من هناك عن أحوال قبور أسلافهم الجنكيزية ويتبرعون بالمال لصيانتها.
شكل الماضي جزءًا من هوية المغول، لكن تصوراتهم عن أنفسهم في الحاضر والمستقبل أصبحت أكثر تجذرًا ورسوخًا في الهند، بينما في المقابل، حافظ البريطانيون على التفرد العرقي، ومارسوا التمييز ضد الهنود واستهزؤوا بتمازج الأجناس.
نعم فرض أباطرة المغول ضرائب على مواطني الهند، وحصلوا على الولاء من الأمراء المرؤوسين، ونهبوا خزائن أولئك الذين هزموا في المعركة -كلهم مثل البريطانيين- لكنهم أنفقوا أو أنقذوا ما كسبوه في الهند، بدلًا من "إعادته إلى الوطن" في سمرقند أو بخارى كما فعل البريطانيون بإرسال عائداتهم الهندية إلى لندن.
لقد استثمروا موارد الهند في تنمية الهند وإنشاء ورعاية صناعاتها وحرفها، وجلبوا الرسامين والنحاتين والمهندسين المعماريين من أراضٍ أجنبية، لكنهم استوعبوهم في هيئاتهم وشجعوهم على تزيين التراث الفني والثقافي لأرضهم الجديدة. لم يفعل البريطانيون سوى أقل القليل من هذه الأمور.
كانوا يستمتعون بأشعة الشمس الهندية ويتوقون إلى وطنهم البارد والخفي الضبابي؛ أرسلوا الأموال التي أخذوها من جبين العامل الهندي المتعرق إلى إنجلترا، ومهما فعلوا القليل للهند، فقد حرصوا على أن تدفع الهند في المقابل ثمنًا أكبر من اللازم. وفي النهاية، عادوا إلى ديارهم للاستمتاع بتقاعدهم في أكواخ صغيرة رطبة تحمل أسماء هندية، وتم دعم رفاهية الأجانب من خلال معاشات تقاعدية سخية يقدمها دافعو الضرائب الهنود.
السؤال الكلاسيكي الذي لم يطرحه المدافعون عن الإمبراطورية بصراحة هو "من المستفيد؟"، من الذي استفاد من الحكم الإمبراطوري البريطاني؟
من الواضح أن الجواب هو بريطانيا نفسها199 دعونا نلقي نظرة على الأرقام للمرة الأخيرة علّنا نرى أوضح قليلًا. يعد الرسم البياني المقارن الرائع لنصيب البلدان من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عبر التاريخ مفيدًا.

في العام الأول بعد الميلاد، وحين كانت المسيحية لا تزال في مهدها، استحوذت الهند على 33% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، بينما سجلت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا مجتمعة بالكاد 3%. بحلول عام 1700، بلغت الأرقام المقابلة 25% و11%، وبحلول عام 1870، في ذروة الإمبراطورية: 12.5% للهند و22% للبلدان الأوروبية الثلاثة، ومع المزيد من سياسات الإفقار في الهند في عام 1913 هبطت إلى 9% مقابل 22.5% للبلدان الأوروبية.

في عام 1950، بعد مغادرة البريطانيين مباشرة، بلغت نسبة الهند 4%، وفي عام 2008، ارتفع هذا الرقم لأعلى من 7%.

تشكل نسبة المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا اليوم، بعد أن انخفضت إلى 16% في عام 1950، في حدود الـ9%. اعتبارًا من عام 2014 شكلت بريطانيا 2.4% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، بانخفاض 6% منذ 25 عامًا. إن التاريخ يصحح الأمور بنفسه.

هذه هي الحقيقة التي يسعى المدافعون عن الراج لتزيينها. كما قال أحد المراجعين في كتاب فيرغسون المؤيد للإمبريالية: "تاريخ" فيرغسون هو قصة خرافية عن عصرنا، حيث يضع الرجل الأبيض وعبئه في موقع العمل البطولي.

لقد أُعيدت صياغة الاستعمار -قصة العبودية والنهب والحرب والفساد والاستيلاء على الأراضي والمجاعات والاستغلال والعمل بالسخرة والفقر والمجازر والإبادة الجماعية وإعادة التوطين القسري- على أنها مهمة تنموية حميدة شابها عدد قليل من الحوادث والتجاوزات المؤسفة.

عندما كتب كيبلينج قصيدته العنصرية، عبء الرجل الأبيض، كما أشرت نشر هنري لا أوشير، ردًا فوريًا بعنوان: "عبء الرجل البني، الذي لخص الكثير من أخطاء الإمبريالية، بريطانية كانت أم غيرها (كان الأمريكيون قد انطلقوا لتوهم لغزو الفلبين). يجدر نسخها على نطاق واسع وإن لم تكن كاملة:

فلتراكموا على عبء الرجل البني
لإرضاء جشعكم..
اذهبوا وامحوا "الزنوج"
من يعوق التقدم؟
تحلوا بالصرامة الشديدة حقًا
اعتدالكم لن يجدي
مع الشعوب الكئيبة التي تم القبض عليها مؤخرًا،
مع أنصاف الشياطين وأنصاف الأطفال
فلتراكموا على عبء الرجل البني
وإن أثرتم كراهيته
تعرفوا على أسبابه القديمة

على بدايات تتطور
بالقذائف والرصاص المتفجر
أوضحتم مئة مرة
أن خسارة الرجل البني
هي مكاسب الرجل الأبيض
فلتراكموا على عبء الرجل البني
وأجبروه على التحرر.
فلتُنتن بياناتكم مع أعمالكم الخيرية
وإن تجرأ على إرادتكم باسم الحماقة الوثنية
ثم باسم الحرية
لا تترددوا في إطلاق النار
فلتراكموا على عبء الرجل البني،
ولا يصعبنّ عليكم الأمر
إذا كان عليكم أن تكسبوا حقد من تتوقون لحراستهم.
فصراخ نسركم سيُغرق بكاء الضحية
فلتُكمِلوا النار والذبح.
ثمة دولارات في المقابل
فلتراكموا على عبء الرجل البني
وحين تُعلنون للعالم
وكالتكم للحرية
لن تصبح اللعبة مدفوعة الأجر!
وينبغي أن يُلقى تاريخكم الماضي
مباشرة في وجوهكم
رد ذلك الاستقلال
جيد للبيض وحدهم.
فلتراكم على عبء الرجل البني
ففي الإنصاف ضمير واهٍ وضعيف
هرب منه مسارهم الحاد،
ورغم شعار "هذه الحرية"
تلوحون أنتم في الشاحنة،
محتفظين بحقوق الإنسان المقدسة للاستهلاك المنزلي
وإذا تعثرتم صدفة
أو تأخرتم في الطريق،
إذا انتابكم ندم طفيف.. كما يتدفق الدم بحرية

فحيوا روديارد كيبلينج
دعامة الإمبريالية
ناشدوه من أجل راحتكم
قوموا بتشغيل محطته الوطنية.

في الواقع سامح الهنود البريطانيين بسهولة عندما غادروا رغم كل هذه الأخطاء والظلم، واحتفظوا معهم "بعلاقة خاصة" تتجلى غالبًا بدفء ومودة، وتكشف عن الهند أكثر مما تكشفه المنافع المزعومة للراج البريطاني.

ثمة قصة -ربما كانت مختلقة- عن جواهر لال نهرو، الذي قضى 3262 يومًا (ما يقرب من عشر سنوات من حياته) في ثماني فترات سجن بين عامي 1922 و1945 في السجون البريطانية، وسأله الإمبريالي الأكبر ونستون تشرشل كيف لم ينتَبْه سوى القليل من الغل تجاه سجانيه ومعذبيه، فرد نهرو: "لقد علمني رجل عظيم" في إشارة إلى المهاتما غاندي الذي اغتيل مؤخرًا، وأضاف: "لا أكره أبدًا، ولا أخاف أبدًا".

8- فوضى آخرة ما بعد الاستعمار

للمرة الأخيرة أوضح أنني، في معرض طرح هذه القضية ضد الاستعمار البريطاني في الهند، لا أسعى إلى إلقاء اللوم على البريطانيين في كل ما هو خطأ في بلدي اليوم، ولا أسعى لتبرير بعض الإخفاقات وأوجه القصور التي لا تزال تهاجم الهند بلا شك.

يسري قانون التقادم على المخالفات الاستعمارية، لكن لا يسري على الذاكرة البشرية، خاصة الذاكرة الحية؛ لأنه كما أشرت لا يزال هناك ملايين الهنود على قيد الحياة اليوم يتذكرون ظلم الإمبراطورية البريطانية في الهند. ينتمي التاريخ إلى الماضي، لكن فهمه واجب على الزمن الحاضر.

فقدان الذاكرة الإمبراطوري:

لحسن الحظ، لم يعد مألوفًا في معظم العالم النامي، تحميل وزر كل مصيبة وطنية على شرور الاستعمار؛ فقد أصبح موضوع الاستعمار أكثر وردية على الصعيد الدولي؛ لأن الحاجة إلى إنهاء الاستعمار لم تعد موضع نقاش كبير، ولم يعد الاستعمار نفسه يولِّد الكثير من الصراع.

(في النهاية لم تعد هناك إمبراطوريات قد يؤدي حفظها أو انسحابها إلى حرب واسعة النطاق). ومع ذلك فإنه من المدهش مدى سرعة فقدان الذاكرة بين مواطني القوة الإمبريالية العظمى نفسها.

كشف استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب عام 1997 في بريطانيا عما يلي: 65% لم يعرفوا أي دولة تعامل معها روبرت كلايف200 أو جيمس وولف201، و77% لم يعرفوا من كان سيسيل رودس202، و79% لم يتمكنوا من تحديد قصيدة مشهورة كتبها روديارد كيبلينج، واعتقد 47% أن أستراليا لا تزال مستعمرة، وأكثر من 50% لم يعرفوا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ذات يوم جزءًا من الإمبراطورية البريطانية.

ومع ذلك لن يكون من الحكمة تمامًا، أن يلقي المتابعون للشؤون العالمية، الاستعمار في مزبلة التاريخ التي يضرب بها المثل، فللغرابة يظل الاستعمار عاملًا مهمًّا في فهم المشاكل والمخاطر في العالم الذي نعيش فيه اليوم.

كانت الإمبراطورية البريطانية ونظيراتها في أوروبا، "سبَّاقين في إنشاء أول تسلسل هرمي عالمي للقوة الاقتصادية والمادية والثقافية"، وهذا هو سبب استمرار تأثيرها إلى حد كبير.

في النهاية، وكما يقول أحد المذيعين: "تظل ذاكرة الإمبريالية الأوروبية عاملًا سياسيًّا حيًّا في كل مكان، من الدار البيضاء إلى جاكرتا، وسواء كنا نتحدث عن الطاقة النووية مع طهران أو مستقبل الرنمينبي مع الدبلوماسية الصينية المؤقتة، فسوف نفشل إذا لم نأخذ ذلك في الحسبان.

هذا بالطبع ما يفعله نيال فيرغسون، إذ يرى في الإمبراطورية سببًا للكثير من الخير في العالم، ولا سيما حرية حركة البضائع ورأس المال والعمل وفرض القواعد الغربية للقانون والنظام والحكم. ويؤكد أنه لولا انتشار الحكم البريطاني في الكوكب، لما نجح نظام رأس المال الليبرالي في العديد من الاقتصادات اليوم.
حتى لو كان الدفاع عن هذا الاقتراح ممكنًا فليس بالضرورة، كما قال فيرغسون، أن يكون أمرًا جيدًا.
إن استمرارية عالم اليوم مع عالم الإمبراطورية البريطانية التي كان يحتفي بها، تتجلى بشكل واضح في اعتماد الاقتصاد، في أجزاء كبيرة من عالم ما بعد الاستعمار، على الدول الإمبريالية السابقة، وهو واقع معاصر بالكاد ساهم فيه المستعمرون.
ربما ولت الإمبراطورية، لكنها ما زالت قائمة في النخب المقلدة التي خلفتها وراءها في العالم النامي، "الرجال المقلدين" على حد تعبير نايبول203، وهم يسعون جاهدين أن يصبحوا ما لم تسمح لهم القوة الإمبريالية بأن يكونوا عليه، بينما يخضعون أنفسهم وأفرادهم ومجتمعاتهم إلى الهيمنة المستمرة للشركات القائمة بشكل رئيس في العاصمة.
لقد انهارت شركة الهند الشرقية، لكن العولمة ضمنت أن يظل مناصروها المعاصرون في الدول الإمبريالية السابقة الأدوات السائدة للرأسمالية. تعتبر الهند، إلى حد ما، استثناء. وذلك بفضل عقود من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، ولكن كما يقترح بانكاج ميشرا، فإن "صعود الرأسمالية الليبرالية في آسيا التي تعتبر الهند مثالًا معاصرًا لها هو أيضًا نتيجة مريرة لانتصار الحداثة الغربية عالميًا، وهو ما يحول انتقام الشرق إلى شيء غامض وعجيب".
بالنسبة إلى ميشرا وغيره من النقاد ذوي الميول اليسارية، فإن هذا يمثل انتصارًا للرأسمالية المادية بدلًا من الروحانية الآسيوية؛ الشيطان الهندي يرتدي برادا أيضًا.
كان الصحفي البريطاني اليساري ريتشارد جوت قاسيًا في إدانته لإمبريالية بلاده: "كانت الإمبراطورية البريطانية في الأساس مشروعًا هتلريًا على نطاق واسع، يتضمن الغزو العسكري والديكتاتورية والإبادة الجماعية والأحكام العرفية و"المحاكم الخاصة" والعبودية والعمل الجبري وبالطبع معسكرات الاعتقال وتهجير الناس عبر المحيطات".
على الرغم من أنه لم يكن مخطئًا، ربما كان من المقرر إجراء تقييم أكثر تعقيدًا. إن النظر إلى إرث الراج يعني أيضًا دراسة تأثير المشروع الإمبراطوري على المجتمعات التي قسمتها وحولتها، وعلى البشر الذين تغيروا ونُفوا وصنِّعوا ودُمِّروا وعادوا إلى الحياة، التمازج بين التجارة والزواج المختلط، حيث سعى الرأسماليون البريطانيون إلى الربح حيثما أمكنهم ذلك، من خلال اختراق الشعوب وتحطيم الحواجز القديمة وإقامة حواجز جديدة داخل الهند، ومن خلال هجرة الهنود إلى

أماكن أخرى، ومن الصداقة الناتجة عن اللغة والثقافة، وروابط الولاءات العائلية المضطربة والطائفة والدين والبلد والإمبراطورية؛ وفوق كل شيء، إغراء الربح الذي لا يقاوم، والأخير هو نبض الحياة للمشروع الاستعماري.

هذا مشروع ضخم، خارج نطاق هذا الكتاب. بالطبع كانت هناك أجندة مؤسفة إلى حد ما وراء كتاب فيرغسون: استخدام تاريخ الإمبراطورية البريطانية لتمهيد الطريق أمام الإمبريالية الأمريكية الجديدة التي كان يتمنى ظهورها.

أكد فيرغسون في عام 2003، بينما كانت الولايات المتحدة تشرع في مغامرتها العراقية المشؤومة في نهاية المطاف بهدف إعادة تشكيل الشرق الأوسط، أن:

"لوريث النهائي، وإن كان مترددًا، لقوة بريطانيا العالمية لم يكن من إمبراطوريات الشر في الشرق، بل المستعمرة البريطانية السابقة الأكثر نجاحًا".

رأى فيرغسون المستقبل الإمبراطوري لأمريكا في الماضي الإمبراطوري لبريطانيا، وسعى بوضوح تام إلى استخدام تاريخه في الإمبراطورية لتبرير الاقتراح القائل بأنه مثلما افتتحت باكس بريتانيكا فترة غير مسبوقة من السلام والازدهار العالميين، فإن باكس أمريكانا أيضًا ستحيي عالم الإمبراطورية في القرن الحادي والعشرين.

مثل هذا المنطق البرّاق لا يفيد التاريخ، ويبدو أن سنوات الفوضى وغياب السلطة والموت وإلغاء المؤسسات التي أعقبت ذلك في العراق (وكذلك في ليبيا وسوريا) منذ نشر كتاب "إمبراطورية" لم تولِ حجج فيرغسون اهتمامًا كبيرًا.

يعيش فيرغسون في هذا على الأقل مع روح المشروع الاستعماري، الذي أفاد الإمبرياليين الأوروبيين في المقام الأول من الناحية المادية والمعنوية والفكرية. رفعت الإمبريالية المفاهيم الأوروبية للإنسانية إلى الهيمنة في العالم، وافترضت أن الذكر الأبيض هو إله المثل العليا للتنوير، وفعلت ذلك عن طريق الإرادة والقوة العسكرية.

في هذه العملية، كتب المؤرخون الإمبراطوريون "تاريخ" شعوبهم الخاضعة بمصطلحات مغرضة لشرح وتبرير إمبراطوريتهم الخاصة. يواصل فيرغسون فقط تقليدًا استعماريًا راسخًا لكتابة تاريخ العالم مع شعبه ومصالحهم كنقطة المرجعية الثابتة والأولى والأخيرة.204

من الأفضل رؤية عمله باعتباره انعكاسًا لتشنج الغطرسة الإمبريالية التي اندفعت لفترة وجيزة إلى الحياة في بداية القرن الحادي والعشرين، بدلًا من أن تكون بمثابة بيان نهائي لطبيعة وآثار تجربة الإمبراطورية للمئات؛ ملايين الأشخاص حول العالم.

إعادة الجوهرة في التاج:

إذن ماذا نفعل حيال الاستعمار بخلاف فهمه؟ إن مسألة التعويضات كما أوضحت في المقدمة مبالغ فيها؛ لا يوجد رقم دقيق مستحق الدفع ولا يوجد رقم مستحق

الدفع موثوق به. ربما لن يبدو اقتراحي الخاص بجنيه رمزي في العام اقتراحًا عمليًا بالنسبة لوزارات المالية التي سيتعين عليها القيام بذلك.

قد يبدو الاعتذار، فعل ندم حقيقي على مذبحة جليانوالا باغ، مثلما اعتذر ترودو عن مذبحة كوماجاتا مارو، أفضل بادرة وأهمها للتكفير وإبداء العزم، في البلد المتروبوليتانية، على تعلم الدروس من الإمبراطورية. كذلك تعليم تلاميذ المدارس البريطانية ما بنى وطنهم، تمامًا كما يتم نقل الأطفال الألمان إلى معسكرات الاعتقال ليروا الحقيقة المروعة لما فعله أجدادهم.

ثمة أمر آخر بالطبع وهو عودة بعض الكنوز المنهوبة من الهند في ظل الاستعمار. لقد أُنفِقت الأموال المفروضة من الضرائب والاستغلال بالفعل ولا يمكن استعادتها بشكل واقعي، لكن يمكن استعادة القطع الفردية للتماثيل الموجودة في المتاحف البريطانية، لو لم يكن لأي سبب آخر غير قيمتها الرمزية.

في النهاية إذا كان من الممكن إعادة فن الحقبة النازية المنهوبة (والآن يتم إرجاعها) إلى أصحابها الشرعيين في مختلف البلدان الغربية، فلماذا يختلف المبدأ بالنسبة للكنوز الاستعمارية المنهوبة؟ وهو ما يقودني قطعًا إلى القضية الشائكة المتمثلة في ألماس كوه نور205 في التاج الملكي.

كان كوه نور في يوم من الأيام أكبر الماس في العالم، حيث كان يزن 793 قيراطًا أو 158.6 جرامًا، عندما تم استخراجه لأول مرة بالقرب من جونتور في ولاية أندرا براديش جنوب الهند حاليًا من قبل سلالة كاكاتيا في القرن الثالث عشر.

على مر القرون تم تقليصه إلى ما يزيد قليلًا على 100 قيراط على مر القرون، قام ملوك كاكاتيا بتثبيته في أحد المعابد، حيث اقتحمه سلطان دلهي علاء الدين خلجي، الذي أعاده إلى عاصمته مع كنوز أخرى منهوبة.

انتقلت إلى حيازة إمبراطورية المغول التي أسست نفسها في دلهي في القرن السادس عشر، وسقطت في عام 1739 في أيدي الغازي الفارسي نادر شاه، الذي تضمنت غنيمته من غزو دلهي (وإبادة سكانها) ما لا يقدر بثمن. عرش الطاووس206 وكوه نور نفسه.

كان نادر شاه نفسه، أو هكذا تقول الأسطورة، هو من عمَّد الماسة كوه نور، أو "جبل النور". صرحت ملكة أفغانية من القرن الثامن عشر تصريحًا زاهيًا لا يُنسى:" إذا ألقى رجل قوي أربعة أحجار، واحدًا إلى الشمال، وواحدًا إلى الجنوب، واحدًا إلى الشرق، وواحدًا إلى الغرب وحجرًا خامسًا في الهواء، ومُلئَت المسافة بينهم جميعًا ذهبًا فما ساوت قيمة الكوه نور!".

بعد وفاة نادر شاه سقطت الماسة في يد أحد جنرالاته، أحمد شاه دوراني، الذي أصبح أمير أفغانستان. ثم أُجبر أحد أحفاد دوراني على التنازل عن كوه نور تكريمًا لمهراجا البنجاب السيخي القوي، رانجيت سينغ، في عام 1809.

لكن خلفاء رانجيت سينغ لم يتمكنوا من التمسك بمملكته وهزم السيخ على يد البريطانيين في حربين، وبلغت ذروتها بضم مناطق السيخ إلى الإمبراطورية البريطانية في عام 1849، حينها سقطت كوه نور في أيدي البريطانيين.

التصريح المذهل في أوائل عام 2016 من قبل المحامي العام في الهند -أحد المدافعين عن الحكومة- بأن الماسة كوه مُنحت للبريطانيين وأن الهند بالتالي لن تسعى إلى إعادتها، ساعد على إطلاق العنان لجدل محموم في البلاد.

ردًا على دعوى رفعتها جبهة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية لعموم الهند، وهي منظمة غير حكومية، تطالب الحكومة بالسعي لإعادة الماس الشهير، الذي كانت مملكة السيخ السابقة في البنجاب قد أعطتها للبريطانيين "تعويضًا" عن نفقات الحروب الأنجلو-سيخية في أربعينيات القرن التاسع عشر، صرح النائب العام قائلًا: "لم تُسرق أو تؤخَذ عنوة" من قبل البريطانيين؛ على هذا النحو لم يكن هناك أساس لحكومة الهند للمطالبة بإعادتها.

أدت الضجة الناتجة عن ذلك إلى تراجع المتحدثين باسم الحكومة بشدة، مؤكدين أن المدعي العام لم يكن وجهة النظر الرسمية النهائية، وربما لا يزال من الممكن رفع الدعوى. لن يتنازل الهنود عن مطالبهم الأخلاقية بأحد أكثر الألماس أسطورية في العالم.

إن اقتراح حكومة الهند بأن الماس قد تم دفعه كـ"تعويض" عن النفقات البريطانية في هزيمة السيخ أمر سخيف؛ لأن أي تعويض من قبل الجانب الخاسر في الحرب للفائزين يُعرف عادةً باسم "تعويضات".

سُلمت الماسة رسميًا إلى الملكة فيكتوريا من قبل الطفل السيخي وريث المهراجا دوليب سينغ، الذي لم يكن لديه خيار في هذا الأمر. كما أشرت في الجدل السياسي الهندي حول هذه القضية، إذا وجهت مسدسًا إلى رأسي، فقد "أهديك" محفظتي، لكن هذا لا يعني أنني لا أرغب في استعادتها عندما تنحّي بندقيتك بعيدًا.

إن التعويضات هي في الواقع ما تشعر به العديد من المستعمرات السابقة أن بريطانيا مدينة لها لقرون من الجشع في أراضيها. قد تكون إعادة القطع الأثرية التي لا تقدر بثمن والتي سُرقت في ذروة الحكم الإمبراطوري بداية جيدة، لكن كوه نور، وهي جزء من جواهر التاج المعروضة في برج لندن، تثير مشاكل خاصة.

وبينما يعتبر الهنود مطالبهم بديهية، ففي النهاية كانت الماسة موجودة في الأراضي الهندية أو تحتها أغلب الوقت، أكد آخرون أيضًا ادعاءاتهم، إذ يقول الإيرانيون أن نادر شاه استولى عليها عن حق، واحتفظ الأفغان بها حتى أجبروا على تسليمها للسيخ.

كانت باكستان آخر الوافدين في مسابقة يانصيب كوه نور، على أسس واهية إلى حد ما، وهي أن عاصمة إمبراطورية السيخ، آخر مُلّاك بلا منازع قبل الحقبة

البريطانية، كانوا في لاهور، الآن في باكستان. (هم يميلون للتغاضي عن حقيقة أنه لم يبقَ أي سيخ في باكستان بعد عقود من التطهير العرقي للأقليات هناك أثناء سعيهم لتأكيد هذا الادعاء).

تأتي المطالبات المتنافسة بمثابة ارتياح كبير لبريطانيا، إذ إنها تسعى لدرء عاصفة ثلجية من المطالب لتعويض المظالم المتعددة لقرنين أو أكثر من الاستغلال الاستعماري للأراضي النائية، من رخام البارثينون إلى كوه نور، تعد مصادرة بريطانيا لجوهرات تراث البلدان الأخرى نقطة خلاف خاصة، قد يؤدي التخلي عن أي عنصر واحد، كما يخشى البريطانيون، إلى فتح صندوق باندورا. كما اعترف رئيس الوزراء السابق ديفيد كاميرون في زيارة إلى الهند في يوليو 2010: "إذا قلت لأحدهم نعم؛ ستجد فجأة المتحف البريطاني فارغًا. أخشى أن أقول إن كوه نور ستظل مكانها".

على كل حال هناك اعتراض فني، أكد المحامي العام أن قانون الآثار والكنوز الفنية لعام 1972 لا يسمح للحكومة بالسعي لإعادة الآثار التي تم تصديرها من البلاد قبل استقلال الهند في عام 1947، وإذ فقدت الهند كوه نور قبل قرن من ذلك التاريخ، فلم يكن هناك شيء يمكن أن تفعله حكومة الهند المستقلة لاستعادتها. (بالطبع يمكن تعديل القانون، لا سيما من قبل البرلمان الذي من المرجح أن يصوت بالإجماع لصالح مثل هذا التغيير، لكن لا يبدو أن هذا ما حدث مع الحكومة، التي ربما تخشى على نحو مفهوم أن تهز القارب الثنائي، وللسبب نفسه، لم تسع إلى نقل اللجنة الحكومية الدولية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع، وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة يمكنها المساعدة في قضيتها).

يبدو أن موقف المحامي العام الهندي قد أخذ الشراع من رياح القوميين مثلي الذين كانوا يرغبون في رؤية عناصر لها قيمة ثقافية تعود إلى الهند، كوسيلة للتعبير عن الأسف لقرون من القمع البريطاني ونهب الهند.

ومع ذلك، فإن التباهي بكوه نور على تاج الملكة الأم في برج لندن هو تذكير قوي بالظلم الذي ارتكبته القوة الإمبراطورية السابقة. وحتى يتم إعادتها -على الأقل كإشارة رمزية للتكفير- ستبقى دليلًا على النهب والسرقة والاختلاس الذي كان كل ما دأب عليه الاستعمار حقًا.

ربما يكون هذا هو أفضل حجة لترك كوه نور -حيث لا تنتمي بالتأكيد- في أيدي البريطانيين.

مقاومة الاستعمار: نداء الغاندية

يكمن جزء من تراث الاستعمار في التأثير العالمي للأساليب المستخدمة لمقاومته. تستند قضية أهمية المهاتما غاندي العالمية، بعد رحيل البريطانيين عن الهند، بشكل أساسي إلى عقيدته المركزية المتمثلة في اللاعنف، وأتباعه الذين ألهتهم. المثال

الرئيس لهذا هو مارتن لوثر كينغ، الذي حضر محاضرة عن غاندي، واشترى ستة كتب عنه واعتمد ساتياغراها كمبدأ ومنهج.
استخدم كينغ، أكثر من أي شخص آخر، اللاعنف بشكل أكثر فاعلية خارج الهند في كسر الفصل العنصري في الولايات الجنوبية للولايات المتحدة.
"الكراهية تولد الكراهية. العنف يولد العنف" هكذا صرح بشكل لا يُنسى ترديدًا لغاندي: "يجب أن نواجه قوى الكراهية بقوة الروح". وأعلن كينغ لاحقًا أن "أصبح أسلوب غاندي في المقاومة السلمية الضوء الموجه لحركتنا.
لقد قدّم المسيح الروح والدافع، وقدّم غاندي الطريقة".
لذا يمكن القول إن مذهب غاندي ساعد في تغيير عمق الجنوب الأمريكي إلى الأبد، ولكن على الرغم من فوز العديد ممن انتموا لمذهب غاندي بجوائز نوبل للسلام، من ريغوبيرتا مينشو في غواتيمالا إلى أدولفو بيريز إسكيفيل في الأرجنتين، إلا أنه من الصعب العثور على العديد من أمثلة أخرى رئيسة وفعّالة.
(لم يفز غاندي بالطبع بجائزة السلام بنفسه). شهد استقلال الهند فجر حقبة إنهاء الاستعمار، لكن العديد من الدول لم تحرر إلا بعد صراعات دموية وعنيفة. ووقعت شعوب أخرى تحت أحذية الجيوش الغازية، أو جُردت من أراضيها أو أجبرت على الفرار من ديارها في حالة من الرعب.
لم يقدم اللاعنف حلولًا لهم. يمكن أن تعمل فقط ضد المعارضين المعرضين لفقدان السلطة الأخلاقية، والحكومات المستجيبة للرأي العام المحلي والدولي، والحكومات القادرة على الإقرار بالهزيمة. كان البريطانيون الذين يمثلون ديمقراطية ذات صحافة حرة ومدركين لصورتهم الدولية، عرضة لمثل هذا العار.
ولكن في أيام المهاتما غاندي لم يكن اللاعنف لينفع ليهود ألمانيا الهتلرية، الذين اختفوا في غرف الغاز بعيدًا عن مصابيح الصحافة المهووسة بالحرب. ومن المفارقات أن الفضل في أن الراج البريطاني واجه خصمًا مثل المهاتما غاندي وسمح له بالنجاح!
تكمن قوة اللاعنف في القدرة على قول: "لأظهر لك أنك مخطئ سأعاقب نفسي".
لكن تأثير ذلك ضئيل على من لا يعبؤون بما إذا كانوا مخطئين أم لا، ويسعون بالفعل إلى معاقبتك سواء كنت تختلف معهم أم لا. بالنسبة لهم، فإن استعدادك للخضوع للعقاب هو أنسب وسيلة للنصر.
لا عجب أن نلسون مانديلا، الذي كتب أن غاندي كان "دائمًا" مصدر إلهام عظيم، تنصل صراحة من اللاعنف باعتباره عديم الفائدة في كفاحه ضد نظام الفصل العنصري الذي لا يرحم. وفي هذا الشأن، يبدو غاندي غير واقعي بشكل مخيف: "التضحية التي يقدمها الأبرياء طواعية هي أقوى إجابة على أوقح استبداد يمكن تصوره سواء بعوامل بشرية أو قدرية. يجب أن يكون العصيان "مدنيًا" صادقًا

ومحترمًا ومنضبطًا ولا يتحدى أبدًا، ويجب ألا يكون وراءه سوء نية أو كراهية. ولا ينبغي أن تكون هناك إثارة في العصيان المدني، وهو استعداد للمعاناة الصامتة".
بالنسبة للعديد من الأذكياء في ظل الظلم في جميع أنحاء العالم، قد يبدو ذلك بمثابة وصفة للقداسة أو للعجز. تُعد المعاناة الصامتة مبدأ أخلاقيًا جيدًا، لكنها نادرًا ما أحدثت تغييرًا ذا مغزى. الحقيقة المحزنة هي أن قوة بقاء العنف المنظم تكون دائمًا، تقريبًا، أكبر من قوة اللاعنف.
يُثار بشكل متزايد الزعم بأن غاندي يمكن أن يحرج البريطانيين لكنه لا يطيح بهم. كان ذلك عندما تمرد الجنود الذين أقسموا على ولائهم للتاج البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، وعندما تمرد بحارة البحرية الهندية الملكية في عام 1945 وأطلقوا مدافعهم على منشآت الموانئ البريطانية، حينها أدرك البريطانيون أن اللعبة انتهت.
يمكنهم سجن رجل عجوز والسماح له بالصوم، لكنهم لم يتمكنوا من قمع تمرد مسلح قام به 320 مليون شخص إلى أجل غير مسمى. ربح غاندي القضية الأخلاقية، معركة "القوة الناعمة" بلغة اليوم، ولكن حتى من دون انتصار عسكري، انتصر المتمردون والمتمردون بالزي العسكري في حرب "القوة الغاشمة".
وعندما يقل الوضوح بين الصواب والخطأ، يتعثر مذهب غاندي. لم يكن المهاتما -في ذروة نفوذه- قادرًا على منع تقسيم الهند بالرغم من أنه -وفقًا لشروطه- اعتبرها "خطأ" أخلاقيًا. كان يؤمن بـ"منع الخصم من الخطأ بالصبر والتعاطف ومعاناة الذات " ولكن إذا كان الخصم يؤمن بنفس القدر بعدالة قضيته، أو يدرك عدم أخلاقيته ولا يبالي بها، فلن يقبل ذلك بصعوبة أنه "خطأ".
مذهب غاندي قابل للتطبيق في أبسط وأعمق صوره في خدمة مبدأ متسامٍ مثل الاستقلال عن الحكم الأجنبي. لكن في المواقف الأكثر تعقيدًا، لا يمكن ذلك، والأهم أنه لا يعمل بشكل جيد. كانت لمُثُل المهاتما تأثير فكري هائل على الآباء المؤسسين للهند الجديدة، الذين دمجوا العديد من قناعاته في المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة.
ومع ذلك لم يُعثَر على حلول غاندية للعديد من العلل التي عانى منها، من الصراع الطائفي المستمر (أو الطبقي) إلى سوء معاملة الداليت. وخلافًا لذلك فإن أساليبه (خاصة الصيام والجلد وإغلاق الأعمال التجارية واستدعاء الاعتقال) قد أسيء استخدامها وحط من قدرها من قبل رجال أقل يسعون وراء أهداف طائفية تافهة.
خارج الهند أيضًا، تم إفساد تقنيات غاندي من قبل أشخاص مثل الإرهابيين ورماة القنابل الذين أعلنوا إضرابهم عن الطعام عند معاقبتهم على جرائمهم.
إن مذهب غاندي دون سلطة أخلاقية مثل الماركسية دون بروليتاريا. ومع ذلك، فإن قلة ممن يرغبون في استخدام أساليبه لديهم نزاهته الشخصية أو مكانته الأخلاقية. على الصعيد الدولي عبَّر المهاتما عن مُثُل لا يستطيع سوى قلة أن

يرفضوها؛ كان بإمكانه فعليًا كتابة ميثاق الأمم المتحدة، باستثناء –بالطبع- أحكام الفصل السابع التي تسمح باستخدام القوة.
لكن العقود التي تلت وفاته أكدت أنه لا مفر من السيادات المتضاربة للدول، وقد قُتل نحو ثلاثين مليون شخص آخر في الحروب والتمردات منذ وفاته، في عدد ضخم من البلدان، بما في ذلك بلده.
تنفق الحكومات على الأغراض العسكرية أكثر مما تنفقه على التعليم والرعاية الصحية مجتمعين، ويمثل المخزون الحالي من الأسلحة النووية أكثر مليون مرة من القوة التفجيرية للقنبلة الذرية التي أحزنه تدميرها لهيروشيما. السلام العالمي، الذي اعتبره المهاتما أمرًا جوهريًا للحقيقة، يبدو وهميًا أكثر من أي وقت مضى.
وبينما تتنافس الحكومات، كما تتنافس الأديان، سيصعب على المهاتما غاندي المسكوني الذي أعلن: "أنا هندوسي ومسلم ومسيحي وزرادشتي ويهودي" تحمل نزعات الإحياء الإقصائية للعديد من الأديان والطوائف في جميع أنحاء العالم.
لكن ربما كان نهجه دائمًا غير مناسب لبقية العالم، كما رد منافسه المسلم محمد علي جناح على ادعائه بأنه معتقد انتقائي: "وحده الهندوسي من يمكنه قول ذلك".
وأخيرًا، فإن عالم عجلة الغزل، للعائلات التي تعتمد على نفسها في جمهوريات قروية بسيطة، أصبح بعيدًا اليوم أكثر مما كان عليه عندما اعتنقه المهاتما لأول مرة في هند سواراج، فعلى الرغم من الشعبية الوجيزة للتكنولوجيا الخفيفة وشعار "الأبسط أجمل"، لا يبدو أن هناك مجالًا كبيرًا لمثل هذه الأفكار في عالم شديد الترابط.
غالبًا ما يكون الاعتماد على الذات غطاءً للحماية ومأوى لعدم الكفاءة في البلدان النامية. إن البلدان الناجحة والمزدهرة هي تلك القادرة على النظر إلى ما وراء العجلات الدوارة إلى رقائق السيليكون، والتي تمنح شعوبها فوائد التطورات التكنولوجية التي تحررهم من الأعمال الروتينية الوضيعة والمتكررة وتوسع آفاق حياتهم.
لكن تحضر الهند اليوم بعيد كل البعد عن الجمهوريات القروية المثالية المكتفية ذاتيًا التي تصورها غاندي، وقد يصدم احتضانها الحماسي للتكنولوجيا المهاتما باعتباره يرى أن الهند تبيع روحها، ولكن إذا تم الكشف عن حدود غاندي في السنوات التي تلت اغتياله، فلا يمكن إنكار عظمة المهاتما، بينما كان العالم يتفكك إلى الفاشية والعنف والحرب، علَّم هو فضائل الحقيقة واللاعنف والسلام.
لقد دمر مصداقية الاستعمار بمعارضة مبدأ القوة، ووضع وحقق معايير شخصية للاقتناع والشجاعة لن يتفق معها إلا القليل من الناس. لقد كان ذلك النوع النادر من القادة الذي لم يقيده ضَعف أتباعه؛ لذلك يمثل المهاتما غاندي رمزًا لمناهضة الاستعمار، شخصية مميزة في زمانه بل وتجاوزه. قد يكمن التكريم النهائي للراج البريطاني في قيمة "الروح العظيمة" التي عارضتها.

إلقاء الظل بقوة: المشاكل المتبقية من الاستعمار

انتهى عصر الاستعمار. ومع ذلك فإن المشاكل المتبقية من نهاية حقبة الاستعمار السابقة، والتي عادة ما تكون نتيجة مغادرة غير منظمة من قبل القوى الاستعمارية، لا تزال في طريق مسدودة بشكل خطير. إن حالة العداء المزمن المطول بين الهند وباكستان، والتي تخللتها أربع حروب دامية، والإرهاب المتكرر العابر للنظام كتكتيك باكستاني ضد الهند، هو أكثر الأمثلة وضوحًا.

لكن هناك أمثلة أخرى؛ أدت الأحداث المأساوية التي وقعت في تيمور الشرقية في عام 1999 إلى آخر انتقال رئيس للسلطة لحركة استقلال، ومع ذلك أغلقت القضية هناك على الأقل، على عكس الصحراء الغربية، أو في الوضعين القديمين لقبرص وفلسطين، وجميع الموروثات الفوضوية للاستعمار الأوروبي.

يمكن للصمامات التي اشتعلت في الحقبة الاستعمارية أن تشتعل مرة أخرى، كما فعلوا في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، مما أثار دهشة الجميع، حيث اندلعت الحرب على الحدود الاستعمارية التي فشل الإيطاليون في تحديدها بالدقة الكافية في حقبة احتلال سابقة، وحيث يغلي السلام اليوم وسط قدر كبير من الشكوك.

اتفاقية سايكس بيكو لعام 1916، التي اتفق بموجبها البريطانيون والفرنسيون على تقسيم الأراضي العثمانية السابقة فيما بينهم والتي وضعت الحدود بين سوريا المستقلة والعراق، هي من مخلفات التاريخ الاستعماري الذي يطاردنا اليوم، إذ إن داعش حين تقدمت بلا هوادة في تلك البلدان، انتقدت آثام تلك الاتفاقية الأنجلو-فرنسية وأعلنت عزمها على قلب إرث سايكس بيكو، ما جعل العصر الإمبراطوري حاضرًا بشكل مقنع مرة أخرى.

لكن ليست النتائج المباشرة للاستعمار هي ما ظلت ذات صلة؛ فهناك النتائج غير المباشرة أيضًا، يحفل التاريخ الفكري للاستعمار بالعديد من الأسباب المتعمدة للصراع الأخير. أحدها بكل بساطة هو الأنثروبولوجيا المتهورة: التصنيف البلجيكي للهوتو والتوتسي207 في رواندا وبوروندي، الذي عزز تمييزاً لم يكن موجودًا من قبل، ولا يزال يطارد منطقة البحيرات الإفريقية الكبرى.

والمشكلة المتعلقة بذلك أيضًا ذات صلة بعلم الاجتماع الموجه: فعلى سبيل المثال ما مقدار إراقة الدماء التي ندين بها لاختراع بريطانيا "السباقات العسكرية" في الهند، والتي شوهت التجنيد في القوات المسلحة وأثقلت بعض المجتمعات بالعبء الثقيل للنزعة العسكرية؟

ولا يمكن للمرء أبدًا التغاضي عن العادة الإدارية الاستعمارية القديمة المتمثلة في "فرق تسد"، والتي تجسدت مرة أخرى في السياسة البريطانية في شبه القارة الهندية بعد عام 1857، لتعزز بشكل منهجي الانقسامات السياسية بين الهندوس والمسلمين، مما أدى بشكل لا هوادة فيه إلى مأساة التقسيم.

كانت النتيجة الطبيعية الساخرة لكل من نظرية "السباقات المسلحة" وسياسة فرق تسد هي نتيجة عسكرة باكستان. عند التقسيم، تلقت باكستان -بفضل التطبيق غير المتوازن لنظرية "السباقات القتالية" من قبل البريطانيين- حصة من جيش الهند غير المقسم تفوق عدد سكانها أو مساحة أراضيها.
مع 21% من سكان الهند و17% من عائداتها حصلت باكستان على 30% من الجيش الهندي، و40% من البحرية الهندية و20% من سلاح الجو الهندي، مما يلزم حكومتها بتخصيص 75% من أول ميزانية للبلاد لتغطية تكاليف الحفاظ على هذه القوة الضخمة.
كان للمؤسسة العسكرية الكبيرة مصلحة خاصة في إدامة باكستان على نحو غير متكافئ؛ لأنها كانت بحاجة إلى ابتكار تهديد عسكري من أجل تبرير استمرارها، وهنا تكمن الجذور العميقة للعداء الباكستاني العنيد للهند، لكن للأسف، بدلًا من تقليص التزاماتها تجاه الجيش، استمرت باكستان في إطعام الوحش حتى التهم البلاد نفسها.
حتى عندما فقدت باكستان نصف أراضيها في حرب بنغلاديش الكارثية عام 1971، استمر الجيش في التوسع، ولم تكن تصنيفات الحقبة الاستعمارية مثل "الأجناس العسكرية" والانقسامات الدينية خبيثة فحسب؛ غالبًا ما كانت مصحوبة بتوزيع غير متكافئ لموارد الدولة داخل المجتمع الاستعماري.
فضل المستعمرون البلجيكيون التوتسي، مما أدى إلى رفض الهوتو لهم باعتبارهم متطفلين منبوذين؛ أدى استياء السنهاليين من الامتيازات التي تمتع بها التاميل في الحقبة الاستعمارية في سريلانكا إلى اتباع سياسات تمييزية بعد الاستقلال أججت بدورها تمرد التاميل.
لا تزال الهند تعيش مع الإرث المحلي المتمثل في "فرق تسد"، مع وجود كتلة سكانية مسلمة تكاد تساوي عدد سكان باكستان، وتعي بنفسها كأقلية تسعى جاهدة لإيجاد مكانها تحت شمس الهند.
إن التاريخ الاستعماري "المختلط" داخل دولة حديثة هو أيضًا مصدر خطر محتمل. عندما يكون لدولة ما أكثر من ماضٍ استعماري، يصبح مستقبلها عرضة للخطر.
في النهاية يمكن للانفصال أن يحدث لعوامل متعددة منها التاريخية والجغرافية والثقافية وكذلك "العرقية"، يبدو أن العرق أو اللغة بالكاد شكلا عاملًا في انفصال إريتريا عن إثيوبيا (أحدهما معترف به والآخر لم ينل الاعتراف) و"جمهورية أرض الصومال" عن الصومال.
بدلًا من ذلك، كانت التجارب الاستعمارية المختلفة (الحكم الإيطالي في إريتريا والحكم البريطاني في أرض الصومال) هي التي حفزتهم، على الأقل في تصوراتهم الذاتية، عن بقية مواطنيهم من الأعراق الأخرى.

يمكن تقديم حالة مماثلة فيما يتعلق بيوغوسلافيا سابقًا، حيث كانت أجزاء من البلاد تحت الحكم النمساوي، وقد انضم الحكم المجري الذي استمر لـ800 عام إلى الأجزاء التي قضت الفترة ذاتها تقريبًا في ظل السيادة العثمانية.
كانت الحرب التي اندلعت في عام 1991 إلى حد كبير حربًا حرضت تلك الأجزاء من يوغوسلافيا، التي حكمتها إمبراطوريات ناطقة بالألمانية، ضد تلك التي لم تحكمها (أو التي قاومت مثل هذا الاستعمار). لا تزال الحدود المرسومة في زمن الاستعمار، حتى لو لم تتغير بعد الاستقلال، تخلق مشاكل هائلة للوحدة الوطنية.
تذكرنا ذلك في العراق، الذي أدى إنشاؤه من أنقاض الإمبراطورية العثمانية إلى لحمِ العديد من المتناقضات في دولة واحدة.
لكن القضية تبدو أكثر وضوحًا في إفريقيا، حيث يمكن أن تنشأ الصراعات الأهلية على أسس عرقية أو إقليمية عندما يصبح التحدي المتمثل في بناء الدولة، داخل الحدود المرسومة من قبل الاستعمار، أمرًا يمكن التغلب عليه؛ فتجبر الإنشاءات الاستعمارية الشعوب المتباينة على العيش معًا من خلال تعسف قلم رسام الخرائط الاستعماري، فيصبح الوطن فكرة بعيدة المنال.
أُفسِدت الولاءات العرقية والعشائرية الأقدم في إفريقيا من قبل الحدود المرسومة في مدن بعيدة مثل برلين، لأهداف استعمارية، حتى تعين على قادتها بعد الاستقلال أن يخترعوا تقاليد وهويات وطنية جديدة تمامًا. وكانت النتيجة صناعة أساطير سياسية غير مقنعة، مصطنعة مثل البلدان التي اخترعتها، والتي في كثير من الأحيان لا تستطيع الحصول على ولاء وطني حقيقي من المواطنين الذين يهدفون إلى توحيدهم.
أصبحت الحرب الأهلية أسهل بكثير بالنسبة للزعماء المحليين الذين يتحدون زعيمًا "وطنيًا" لا يتردد صدى قوميته في جميع أنحاء بلاده. إن التمرد على مثل هذا القائد هو في النهاية، مجرد إعادة تأكيد للتاريخ إعلاءً على قصته.
إن فشل الدولة في أعقاب الاستعمار هو مصدر آخر واضح للصرا ع، كنتا ج ثانوي لعجز دولة مستقلة حديثًا غير مستعدة عن الحكم. وتمثل أزمة الحكم في العديد من البلدان الإفريقية سببًا حقيقيًا ودائمًا للقلق في الشؤون العالمية اليوم. فانهيار الحكومات المركزية الفعالة -كما يظهر في دارفور وجنوب السودان وشرق الكونغو اليوم، وفي سيراليون وليبيريا والصومال أمس (ومن يدري أين غدًا؟)- يمكن أن يطلق سيلًا من الاحتمالات المقلقة؛ إن عددًا من "الدول الضعيفة" لا سيما في إفريقيا، عرضة للانهيار في خضم فوضى النزاعات.
التخلف في مجتمعات ما بعد الاستعمار هو في حد ذاته سبب للصرا ع.
إن التطور غير المتكافئ للبنية التحتية في بلد فقير، نتيجة لتحريف الأولويات لصالح المستعمرين، يمكن أن يؤدي إلى توزيع غير عادل للموارد، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الانقسامات في المجتمع بين من ينتمون إلى المناطق المهملة ومن تتوفر

لهم بشكل أفضل الطرق والسكك الحديدية ومحطات الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والجسور والقنوات.

أدى تقدم التخلف في العديد من بلدان الجنوب، التي لا تحقق أداءً جيدًا في نضالها اليائس للبقاء كلاعبين في لعبة الرأسمالية العالمية، إلى خلق ظروف من الفقر المدقع، والانهيار البيئي، والعاطلين عن العمل بلا جذور، وظروف خارج سيطرة أنظمة الدولة العاجزة، رسم روبرت كابلان الصورة بوضوح في كتابه الفوضى القادمة The Coming Anarchy، والذي يشير إلى الخطر الحقيقي للعنف الدائم على أطراف قريتنا العالمية.

بينما نبدأ القرن الحادي والعشرين، يبدو من المفارقات أن فوضى الغد ربما لا تنفك ترجع في جزء كبير منها إلى محاولات النظام الاستعمارية بالأمس.

لا أرغب في إعطاء هؤلاء السياسيين في بلدان ما بعد الاستعمار، والذين ثبت أن قيادتهم في الوقت الحاضر عاجزة، أي سبب لإيجاد أعذار لفشلهم في الماضي، لكن في محاولة لفهم القوى التي صنعتنا وكادت أن تقضي علينا، وعلى أمل التعرف على الأسباب المستقبلية المحتملة للصراع في الألفية الجديدة، علينا أن ندرك أنه في بعض الأحيان، تكون أفضل الطرق للتنبؤ بالمستقبل هي بالنظر إلى الوراء.

الملاحظات

[1←]
لقب شرفي اعتمده ومنحه سلطان المغول الحاكم للحكام المسلمين للولايات الأميرية شبه المستقلة في جنوب آسيا. عادة ما يشير لقب "نوَّاب" إلى الذكور والذي يعني حرفيًّا نائب الملك.

[2←]

شعب كبير في الهند، اشتهر بالمحاربين الأبطال الشعبيين في الثقافة الهندوسية.

[3←]

من الكلمة السنسكريتية راجيا، أو راجان والتي تعني الحاكم أو الملك، وهي فترة الحكم البريطاني المباشر على شبه القارة الهندية من عام 1858 حتى استقلال الهند وباكستان في عام 1947.

[4←]

بينما كنت أكتب هذه الجملة الأخيرة، وبسرعة إلى حد ما، عرض المدقق الإملائي كلمة "Brutish" (مزج بين بريطاني ووحشي) كبديل مقبول للحكم "البريطاني" في الهند.

[5←]

نظام التراخيص المعقد الذي تقيّد به الهنود الذين رغبوا في إنشاء شركات جديدة أو توسيع القدرات الإنتاجية.

[6←]

هو اسم باخرة يابانية حاولت مجموعة من الهنود الهجرة على متنها إلى كندا في أبريل 1914، لكن مُنع معظمهم من الدخول وأجبروا على العودة إلى كلكتا حيث حاولت الشرطة الإمبراطورية الهندية القبض على قادتهم فأطلقت النار عليهم مما أسفر عن مقتل 20 شخصًا بحسب الرواية الرسمية، وأكثر من 70 بحسب الشهادات اللاحقة.

[7←]
رواية ملحمية عن التاريخ البريطاني الهندي نشرتها الأديبة م.م. كاي سنة 1978.

[8←]
نسبة إلى رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجرت تاتشر.

[9←]

نسبة إلى فاوست واحدة من أشهر الأساطير في الأدب الغربي، والتي تحكي عن مستحضر الأرواح أو المنجم الألماني الذي يبيع روحه للشيطان مقابل المعرفة والقوة.

[10←] Amitav Ghosh’s Sea of .Poppies

[11←]
نَوَّاب، لقب شرفي اعتمده ومنحه سلطان المغول الحاكم للحكام المسلمين للولايات الأميرية شبه المستقلة في جنوب آسيا. عادة ما يشير لقب "نوَّاب" إلى الذكور والذي يعني حرفيًّا نائب الملك.

[12←]
سياسة ضم الولايات الأميرية التي يموت حكامها دون أن يتركوا وريثاً للحكم.

[13←]

عرش ذهبي مرصع بالجواهر، وهو مقعد أباطرة إمبراطورية المغول في الهند، استولى عليه الفرس عام 1739 وفقد بعد ذلك، لكن ظل رمزاً للملكية الفارسية أو الإيرانية.

[14←]
المعركة التي سيطرت بعدها الشركة على البنغال ومعظم شبه القارة الهندية وميانمار وأفغانستان في يونيو 1757.

[15←]

شغل منصب رئيس وزراء بريطانيا العظمى في منتصف القرن الثامن عشر.

[16←]
على اسم القرية الهندية بلاسي أو بلاشي التي وقعت فيها المعركة الشهيرة.

[17←]
جوهرة ألماس لها مكانة كبيرة في الثقافة الهندية، تزن 191 قيراطًا، وقد تم دمجها كحجر مركزي في تاج الملكة إليزابيث عند تتويجها عام 1937، تظل كوه نور جزءًا من هذا التاج.

[18←]
لقب بريطاني يحتل مرتبة أعلى من الفيكونت وتحت مركيز.

[19←]

إدموند بورك، سياسي بريطاني وخطيب برلماني، ومفكر سياسي.

[20←]

بيجم أو بيكم هو لقب يطلق على نساء الطبقة الأرستقراطية الهندية، ويقابله في الذكور "بيه".

[21←]

zamindari تعني مالك الأرض في الفارسية، وهو النظام الي يعطي الحق لحاكم الولاية في تحصيل إيجار الأراضي من أصحابها الفلاحين.

[22←]

raiyatwariسمح للحكومة بالتعامل مباشرة مع الفلاح من أجل تحصيل الإيرادات ومنح الفلاحين حرية التنازل عن أرض أو حيازتها للزراعة.

[23←]

Mahalwari كان الملاك مسؤولين بشكل مشترك عن دفع الإيرادات، شملت أراضي هذا النظام جميع أراضي القرى والغابات والمراعي وما إلى ذلك.

[24←]
كاتب وصحفي بريطاني.

[25←]

أسقف إنجليزي، وأديب وكاتب ترانيم، شغل منصب أسقف كلكتا حتى وفاته عن عمر يناهز 42 عامًا.

[26←]

رئيس الوزراء البريطاني (1783-1801 و1804–1806) أثناء الحرب الفرنسية الثورية والنابليونية.

[27←]
من رواد التعدين البريطانيين وسياسي في جنوب إفريقيا.

[28←]
أول رئيس وزراء للمملكة المتحدة ينتمي إلى حزب العمال.

[29←]

هذا التمييز المريب ورثه الآن الجيش الباكستاني، الذي يستهلك اليوم نسبة أكبر من الموارد الوطنية أكثر من أي جيش في العالم.

[30←]
لقب أطلق على أصحاب المناصب الرفيعة في الهند البريطانية.

[31←]

امرأة بيضاء راقية تعيش في الهند.

[32←]
مذيع وناشر هندي شهير.

[33←]

المركز الروحي لديانة السيخ شمالي غرب الهند والتي وقعت فيها المذبحة الشهيرة.

[34←]

تمت مناقشة مساهمات الهند الهائلة في الحرب العالمية الأولى بالتفصيل في الفصل الثاني، إضافة إلى أهمية إحصاءات الحرب العالمية الثانية. كان قوام الجيش الهندي 194.373 رجلًا في بداية الحرب عام 1939، وتم رفعه إلى 2065554 رجلًا بحلول عام 1945، يخدمون في كل من الهند وخارجها. استخدمت القوات الجوية 29201 جنديًّا، بينما كان لدى البحرية الهندية الملكية 30478. بلغت خسائر معارك الجيش الهندي مستويات عالية حيث وصلت 149225 بين 1 سبتمبر 1939 و28 فبراير 1945، وكانت المساعدة المادية كبيرة أيضًا. من التفاصيل المضحكة، بالنظر إلى محاولات بريطانيا خنق صناعة الصلب في الهند: أن الهند شحنت 7000 طن من لفات ألواح الصلب إلى المملكة المتحدة بعد فقدان شحنات الصلب البريطانية في البحر!

[35←]
كاتب إنجليزي ولد في 1792.

[36←]

قبائل من الفلاحين من هضبة ديكان، خدموا كجنود في جيوش الحكام المسلمين ولاحقًا في جيوش الملك شيفاجي.

[37←]

لقب يُطلق على القائد البحري المسلم في مملكة زامورين في كاليكوت في منتصف القرن الـ16.

[38←]
سلسلة من الصراعات الكبرى بين الإمبراطورية الفرنسية وحلفائها 1803 - 1815 بقيادة نابليون الأول، ضد عدد من التحالفات الأوروبية.

[39←]
أبو الصناعة الهندية ومؤسس مجموعة شركات تاتا، توفي عام 1904 في ألمانيا.

[40←]

1750 - 1799 ابن حيدر علي وحاكم مملكة ميسور ورائد في المدفعية الصاروخية، ابتكر نظامًا جديدًا للعملات المعدنية والتقويم وإيرادات الأراضي، وقام بتوسيع صواريخ ميسوريان ذات الغلاف الحديدي.

[41←]

حيدر علي 1782 – 1720 الحاكم الفعلي لمكلة ميسور جنوب الهند.

[42←]

مدينة صناعية كبرى وميناء بحري في شرق اسكتلندا، وهي رابع أكبر مدينة في اسكتلندا من حيث عدد السكان.

[43←]
روائي تاريخي اسكتلندي وشاعر وكاتب مسرحي ومؤرخ.

[44←]

ملحمة سنسكريتية في الهند القديمة من جزأين عن الحرب والصراع والفلسفة والروحانية، جُمعت بين القرن الثالث قبل الميلاد والقرن الثالث الميلادي وتحوي الرامايانا على 24 ألف بيت.

[45←]
الإمبراطور الهندي لسلالة ماوريا، حكم كل شبه القارة الهندية تقريبًا من 268 إلى 232 قبل الميلاد.

[46←]

جوزيبي مازيني سياسي إيطالي وصحفي وناشط من أجل توحيد إيطاليا وقائد الحركة الثورية الإيطالية.

[47←]

جوزيبي ماريا غاريبالدي جنرال إيطالي جمهوري، ساهم في توحيد وإنشاء مملكة إيطاليا.

[48←]
عالم سياسي أمريكي وباحث مشهور في شؤون الهند.

[49←]

Henry Sumner Maine's

.IndianVillage

[50←]
راجافان أيير 1930 - 1995 أكاديمي هندي ومنظر سياسي وفيلسوف، تلقى تعليمه في أكسفورد.

[51←]

نزاعات عسكرية خلال منتصف القرن الثامن عشر من أجل تثبيت الخلافة بالنسبة لسلطنة المغول، والسيطرة على أراضٍ جديدة بالنسبة لفرنسا وبريطانيا، دارت في منطقة كارناتيك في حيدر آباد في جنوب الهند خلال الفترة بين عامي 1744-1763.

[52←]

هو مندوب سياسي تأتي درجته بعد الوزير المفوَّض.

[53←]

مدرستان عريقتان في لندن تُقام بينهما سنويًّا مباراة كريكيت.

[54←]

لم يكن المهراجا وحدهم هم من يعانون؛ بل إن كل تلميذ هندي كان ينوح بسبب تأثير قواعد اللباس البريطاني على الهنود، وخاصة ربطة العنق كأنشوطة دائمة حول أعناق الملايين من أطفال المدارس، في حرارة الهند الشديدة، حتى اليوم.

[55←]

لقد راجعت الصحف البريطانية في تسعينيات القرن التاسع عشر لأتأكد بنفسي من دقة هذه النسخة. وقد تم تعديلها منذ ذلك الحين في الروايات اللاحقة، وقد يكون بعض القراء أكثر دراية بالتحديث المتغير للأبيات: اسمي جورج ناثانيال كرزون/ أنا شخص متفوق/ خدي وردي وشعري أملس/ أنا أتناول العشاء في بلينهايم كل أسبوع.

[56←]

حتى الحرب العالمية الأولى، وحدهم حيدر آباد وبارودا ومايسور فقط من تمتعوا بـ21 طلقة تحية، أضيفت جواليور وجامو وكشمير إلى القائمة في عامي 1917 و 1921 تقديرًا لخدمات جنودهم للبريطانيين في الحرب العظمى. سُمح للملوك الآخرين بـ21 طلقة تحية داخل حدودهم الخاصة، ولكن 19 طلقة فقط بالخارج، وهكذا دواليك؛ كان البروتوكول مفصلًا بدقة.

[57←]

مملكة في ولاية راجاستان الشرقية تأسست عام 1806م على يد الحاكم الهندوسي جات رانا كيرات سينغ.

[58←]

مسؤول وسياسي ليبرالي بريطاني شغل منصب رئيس وزراء المملكة المتحدة من عام 1908 إلى عام 1916.

[59←]

إريك جون إرنست هوبسباوم مؤرخ بريطاني لصعود الرأسمالية الصناعية والاشتراكية والقومية.

[60←]
أول حاكم عام فعلي للبنغال في 1772-1785.

[61←]
الجنرال البريطاني تشارلز كورنواليس، عُيّن في فبراير 1786 كقائد أعلى للهند البريطانية وحاكم رئاسة فورت ويليام، رئاسة البنغال.

[62←]

أدار البريطانيون نظامًا إداريًّا معقدًا كثير التغير. تم تقسيم الهند البريطانية في ذروتها ومن أعماقها، في ظل الحاكم العام (لاحقًا نائب الملك)، إلى عدد من الرئاسات والمقاطعات، يرأس كلًّا منها حاكم أو نائب حاكم أو مفوض، اعتمادًا على حجمها وأهميتها. تتألف كل مقاطعة أو رئاسة من عدد من الأقسام، ويرأس كلًّا منها مفوض قسم. توزعت هذه الأقسام بدورها إلى مناطق، والتي كانت الوحدات الإدارية الأساسية. كانت كل منطقة يرأسها محصل وقاضي منطقة أو نائب مفوض (في معظم الحالات كانوا جميعًا نفس الشخص، وعادة ما يكون شابًا إنجليزيًّا في منتصف العشرينيات من عمره إلى أواخرها). (المؤلف)

[63←]
عاهل مرموق في البنغال الغربية من 1728 إلى 1782. كان ينتمي إلى عائلة ناديا راج وتقاليد شاكتا الهندوسية.

[64←]
جايلز ليتون ستراشي كاتب وناقد إنجليزي.

[65←]

قائمة البروتوكول التي يُقسَّم فيها الموظفون وكبار الشخصيات والمسؤولون وفقًا لرتبهم ومناصبهم.

[66←]
لعبة ورق إنجليزية.

[67←]
عاصمة ولاية هيماشال براديش شمال الهند في جبال الهيمالايا.

[68←]
.Indian Civil Service

[69←]

.Grasmere Lodge

[70←]

.Willowdale

[71←]

الأخ الأكبر للشاعر العظيم الحائز على جائزة نوبل رابيندراناث طاغور.

[72←]

وليام إيوارت جلادستون سياسي وليبرالي بريطاني.

[73←]
فيلسوف وشاعر وقومي هندي.

[74←]
مؤسس حركة روحية عالمية لا تزال مزدهرة في بونديشيري.

[75←]

1842-1936 قس الكنيسة التوحيدية في الولايات المتحدة وناشط في مجال حقوق الإنسان ومعاداة الإمبريالية، التحم بشكل خاص في قضية استقلال الهند.

[76←]

Chutnification من تشاتني، وهي نوع من الصلصة الهندية.

[77←]
ضابط عسكري في شركة الهند الشرقية في الهند البريطانية، شغل منصب المقيم البريطاني في محكمة المغول في دلهي.

[78←]

نسبة إلى المؤرخ اليميني ماكولاي الذي قسّم العالم إلى دول متحضرة وبربرية، حيث تمثل بريطانيا أعلى نقطة في الحضارة.

[79←]
لقب تبجيل هندي.

[80←]

استخدم البريطانيون مصطلح "الأنجلو-هندي" للإشارة إلى البريطانيين الذين يعيشون ويعملون في الهند، وأوراسيا، للإشارة إلى أولئك الذين ينتمون لنسبٍ مختلط، وهم عادةً أبناء الأوروبيين ذوي الرتب الدنيا و"الرتب الأخرى" الذين لم يتمكنوا من تحمل تكلفة اصطياد إحدى نساء "أسطول الصيد" وانتهى بهم الأمر بالتعايش مع نساء هنديات، وفي حالات قليلة بالزواج منهن. اليوم، يُعرف أحفاد هؤلاء الأوراسيين باسم "الأنجلو-هنود"، وهو مصطلح يسبب الارتباك لقراء الوثائق الاستعمارية، حيث يشير المصطلح فقط إلى الإنجليز الذين يعيشون في الهند.

[81←]

أصل التعبير هولندي، ويعني حرفيًّا "الفلاح". أطلق على مستوطني جنوب إفريقيا الذين ينحدرون من أصل هولندي أو فرنسي، والذين يتكلمون اللغة الهولندية، تمييزاً لهم عن ذوي البشرة البيضاء الذين ينحدرون من أصل بريطاني.

[82←]

مسلسل تلفزيوني بريطاني سياسي ساخر، كتبه أنتوني جاي وجوناثان لن، أذيع أول مرة على قناة بي بي سي تو من 1980 إلى 1984.

[83←]
هجوم اللواء الخفيف Charge of the Light Brigade شهدته حرب القرم، قامت به قوات الفرسان البريطانية الخفيفة بقيادة اللورد كارديغان ضد القوات الروسية أثناء معركة بالاكلافا في 25 أكتوبر 1854.

[84←]
ألبيون راجكومار بانيرجي رئيس وزراء كشمير 1927-1929.

[85←]

العوالم التسعة (بالاسكندنافية القديمةNíu Heimar وهي موطن لأنواع مختلفة من الكائنات الموجودة في ثقافات الاسكندنافية والجرمانية قبل المسيحية.

[86←]

المقاطعات غير الحضرية الواقعة خارج حدود شركة الهند الشرقية الثلاثة: مومباي ومدراس وكلكتا.

[87←]

أول ساعة من انعقاد الجلسة وهي مخصصة لسؤال الأعضاء عن النشاطات الإدارية.

[88←]

notes on striking .natives

[89←]
من أنصار المانعة الوطنية.

[90←]

صراع خاضته النساء الهنديات من أجل نيل الحق في تغطية أثدائهن.

[91←]
المجالس الطبقية أو القروية.

[92←]

محاكم تم إنشاؤها عام 2001 في رواندا في أعقاب الإبادة الجماعية في رواندا، عندما قتل ما بين 400,000 إلى 1,000,000 رواندي، على يد متطرفين من قبيلة الهوتو.

[93←]
ولاية في جنوب غرب الساحل الهندي.

[94←]

.Thugs

[95←]
أصحاب الميول الجنسية المغايرة.

[96←]

.Ardhanareeshwara

[97←]
بلا جنس محدد.

[98←]
ثالث سلاطين دولة المغول الهندية الذين حكموا شبه القارة الهندية طيلة 300 عام، وقد حكم البلاد من سنة 1556م إلى سنة 1605م.

[99←]

.Partha Chatterjee

[100←]

رجل ذو معرفة عميقة بالكتب المقدسة الفيدية.

[101←]
حكم الأفضل.

[102←]

أقل الطبقات الأربع في النظام الطائفي الهندي.

[103←]
الشكل المعاصر للقومية الهندية.

[104←]

مسحوق ملون يستخدم في المناسبات الاجتماعية والدينية الهندوسية.

[105←]

مسرحية تُعرض في الشوارع في العديد من القرى والبلدات والمدن الهندية كل عام لبضعة أيام قبل مهرجان دسهره Dussehra الهندوسي.

[106←]

مصطلح يستخدم تقليديًّا لوصف مجموعة من الناس تجمعها عادات وعبادات واحدة في الهند.

[107←]
تعني أخوية مشتقة من الكلمة الفارسية برادر.

[108←]

لقب يطلق على عاهل أو أمير هندي.

[109←]

فرقة عسكرية تشكلت في نيبال ثم انضمت فيما بعد للجيش البريطاني بعد انتصاره في الحرب النيبالية الإنجليزية 1814- 1816.

[110←]

اتفاق تم التوصل إليه بين المؤتمر الوطني الهندي والرابطة الإسلامية في جلسة مشتركة بين الطرفين، عقدت في لكناو عام 1916. تمكن محمد علي جناح، من إقناع كلا الطرفين لاتفاق للضغط على الحكومة البريطانية ولاعتماد نهج أكثر ليبرالية مع الهند والهنود لإعطائهم المزيد من الصلاحيات.

[111←]

ينتمون إلى أدنى طبقة في الهند، ويوصفون بأنهم "المنبوذون".

[112←]

منطقة في لندن تشتهر بعدد كبير من السكان اليهود.

[113←]

حركة إحياء إسلامية سنية تشكلت حول مدرسة دار العلوم الإسلامية في مدينة ديوبند.

[114←]

سياسي ورجل دولة هندي شغل منصب رئيس وزراء البنجاب وتوفي في 1042.

[115←]

أبو القاسم فضل الحق، محام وكاتب وبرلماني بنغالي. رئيس وزراء البنغال الأول والأطول خدمة، وقاد الجبهة المتحدة للفوز في انتخابات 1954 في شرق البنغال.

[116←]

Netaji Subhas Chandra Boseمن أبرز الشخصيات في حركة الاستقلال ضد الحكم البريطاني للهند، كما قاد قوة وطنية هندية من الخارج ضد القوى الغربية خلال الحرب العالمية الثانية.

[117←]
الحاكم العام البريطاني للبنغال (1828-1833) والهند (1833-1835).

[118←]

كتب العميد إينوك باول (الذي سيصبح فيما بعد سياسيًّا محافظًا) في أواخر مايو 1946: "ستحتاج الهند إلى سيطرة بريطانية من نوع آخر لمدة 50 عامًا على الأقل".

[119←]

Clement Attlee زعيم حزب العمال البريطاني (1935-1955) ورئيس الوزراء (1945-1951).

[120←]

Sir Stafford Cripps رجل دولة بريطاني ومن أقصى اليسار في حزب العمال، ساعد في تأسيس الرابطة الاشتراكية في عام 1932 ودعا إلى جبهة موحدة مع الشيوعيين، والتي اتسعت في عام 1938 كجبهة شعبية مناهضة للفاشية، مما أدى إلى طرده من حزب العمال.

[121←]

Dominion status : المجتمعات المتمتعة بالحكم الذاتي داخل الإمبراطورية البريطانية، المتساوية في الوضع ولا تخضع بأي حال من الأحوال لدولة أخرى في أي جانب من جوانب شؤونها الداخلية أو الخارجية، على الرغم من اتحادها بالولاء المشترك للتاجو كأعضاء في الكومنولث البريطاني.

[122←]

Archibald Percival Wavell أثبت ويفيل أنه لا يضاهي القوات الألمانية الضعيفة في شمال إفريقيا بقيادة روميل، وتم استبداله في يوليو 1941. انتقل إلى جنوب شرق آسيا كقائد أعلى للقوات المسلحة، وخسر مالايا وسنغافورة (ديسمبر 1941 - فبراير 1942) وبورما (يناير- مايو 1942) لصالح اليابانيين. تم استبداله مرة أخرى في يونيو 1943 وترقيته إلى رتبة مشير، وعين نائبًا للملك للهندي حتى 1947.

[123←]

أوليفر كرومويل (1599 - 1658)، جندي ورجل دولة إنجليزي، قاد القوات البرلمانية في الحروب الأهلية الإنجليزية وكان حامي إنجلترا واسكتلندا وأيرلندا (1653-1658) خلال الكومنولث الجمهوري.

[124←]

L.S. Amery (م 1873 الهند - 1955 لندن)، سياسي بريطاني كان من أشد المدافعين عن إصلاح الرسوم الجمركية وله دور في سقوط حكومة نيفيل تشامبرلين في عام 1940.

[125←]

الله بوكس محمد عمر سومرو، كان زاميندار (مالك أرض)، ومقاولًا حكوميًّا، وناشط استقلال هنديًّا وسياسيًّا من مقاطعة السند.

[126←]
راش بيهاري بوس، زعيم ثوري هندي ضد الراج البريطاني. أنشأ الجيش الوطني الهندي في 1942 بمساعدة اليابان ودول المحور، وسلم قيادته إلى سوبهاس تشاندرا بوس.

[127←]

Frederick William Pethick-Lawrence

وزير الدولة للهند وبورما (أغسطس 1945 - أبريل 1947) في حكومة حزب العمال برئاسة كليمنت ريتشارد.

[128←]

A. V. Alexander سياسي بريطاني من حزب العمال. كان اللورد الأول للأميرالية البحرية البريطانية 3 مرات بما في ذلك خلال الحرب العالمية الثانية، ثم وزير الدفاع تحت قيادة كليمان أتلي.

[129←]

16 أغسطس 1946 يوم من أعمال الشغب الطائفي واسعة النطاق بين المسلمين والهندوس في مدينة كلكتا.

[130←]
1900-1979 سياسي بريطاني وقائد بحري وآخر نائب ملك للهند الذي حمل ألقاب KCG،PC ،GMSI ،GCFO ،GMIE ، KCB.

[131←]
Vallabhbhai Patel محامٍ وسياسي هندي، أحد قادة المؤتمر الوطني الهندي أثناء النضال من أجل استقلال الهند.

[132←]
Vishwanath Pratap Singh سياسي ومسؤول حكومي وشغل منصب رئيس وزراء الهند في 1989-1990.

[133←]
Alex von Tunzelmann مؤرخة بريطانية من مواليد 1977.

[134←]

آخر إمبراطور لسلالة موريان في الهند. (حكم منذ نحو 265-238 قبل الميلاد؛ أو 273-232 قبل الميلاد).

[135←]
أعظم أباطرة المغول في الهند، حكم من 1556 إلى 1605 ومد سلطة المغول على معظم شبه القارة الهندية.

[136←]

ذكرت صحيفة أورينتال هيرالد في فبراير 1838 خمس عشرة مجاعة في الهند البريطانية خلال سبعة عقود: سادت المجاعات في الهند في 1766، 1770 (عندما مات نصف السكان في البنغال)، 1782 و1792 و1803 و1804 و1819 و1820 و1824 و1829 و 1832 و1836، و1837 وفي 1838.

[137←]
كاتب وصحفي بريطاني توفي في 1904.

[138←]

Dadabhai Naoroji(م 1825، بومباي (مومباي الآن)، ت 1917)، أستاذ رياضيات وفلسفة طبيعية وقومي هندي وناقد للسياسة الاقتصادية البريطانية في الهند.

[139←]
توماس مالتوس: خبير اقتصادي ديموغرافي إنجليزي (1766-1834) اشتهر بنظريته القائلة بأن النمو السكاني سيتجاوز دائمًا الإمدادات الغذائية، وأن تحسين الجنس البشري مستحيل دون قيود صارمة على التكاثر.

[140←]

أستاذ مساعد في التاريخ بجامعة جنوب كارولينا.

[141←]
قيادي بحزب المؤتمر.

[142←]

مسؤول إنجليزي وصهر ويليام بيت رئيس الوزراء، وخدم تحت إشرافه كقائد أول للأميرالية.

[143←]
كاتب ومؤرخ أمريكي وناشط سياسي ولد عام 1946.

[144←]

أستاذ مساعد في التاريخ، معهد التربية جامعة لندن.

[145←]
كاتب ومؤرخ إنجليزي.

[146←]

أصل الكلمة فارسية، ويُقصد بها مالك الأرض أو المستحوذ عليها.

[147←]

ممرضة ومصلحة اجتماعية بريطانية، وكانت المسؤولة عن تمريض الجنود البريطانيين وحلفائهم في تركيا خلال حرب القرم.

[148←]

مجلس الولايات وهو المجلس الأعلى للهيئة التشريعية الهندية ذات المجلسين، الأدنى هو لوك سابها.

[149←]
كلمة سنسكريتية ترتبط غالبًا باليوغا ويُقصد بها "الخدمة" أو الإيثار.

[150←]
كاتبة وصحفية هندية أمريكية.

[151←]
عاصمة بنجكولو جنوب غرب سومطرة في إندونيسيا ومركز تجاري بريطاني في القرن السابع عشر.

[152←]

ميناء محمي على الساحل الجنوبي الغربي لشبه جزيرة الملايو، ويوفر له موقعه الجغرافي حماية أفضل.

[153←]

إحدى الطوائف الإثنية الهندوسية في الهند.

[154←]

لقب ملكي يستخدم لملوك الهند.

[155←]

كان السبب الأساسي هو استياء السباهي (القوات الهندية التي يستخدمها البريطانيون) من اللوائح البريطانية الجديدة التي أمرت بتغييرات في غطاء الرأس وأسلوب الحلاقة وحظر الحلي والرموز الطائفية.

[156←]

لعبة كرة بريطانية .fives

[157←]
الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية.

[158←]

التوصيات المقدمة إلى البرلمان البريطاني في عام 1918 والتي أصبحت الأساس النظري لقانون حكومة الهند لعام 1919. أهم ما جاء فيه هو التوصية بتمرير السيطرة على بعض جوانب حكومة المقاطعة إلى الوزراء الهنود.

[159←]

قوانين رولات (فبراير 1919) التشريع الذي أجاز محاكمة بعض القضايا السياسية دون هيئة محلفين، كما سمحت باعتقال المشتبه بهم دون محاكمة.

[160←]

الأعداد الهندية غير الرسمية أعلى: معظمها تقترب من 1499 قتيلًا. ومع ذلك، فإن الأرقام التي تقول بـ 1650 طلقة و1137 جريح ليست محل خلاف، قد تكمن حقيقة الوفيات في مكان ما بينهما؛ إن 379 كرقم رسمي هو الحد الأدنى، وحتى لو كانت الأرقام الرسمية دقيقة، فبذلك يكون قد سقط 1516 ضحية بـ 1650 رصاصة، وهو مقياس لمدى بساطة ووحشية مهمة .

[161←]
السنة الشمسية الجديدة.

[162←]

عندما فض سلاح الفرسان اجتماعًا عقد في حقول القديس بطرس في مانشستر في 16 أغسطس 1819 خوفًا من اقتراب حركة اليعاقبة الثورية في إنجلترا في السنوات التي تلت الحروب النابليونية.

[163←]

Romesh Chunder Dutt موظف هندي ومؤرخ اقتصادي وكاتب ومترجم لملاحم لرامايانا وماهابهاراتا الشعبية، يعتبر زعيمًا وطنيًّا لعصر ما قبل غاندي.

[164←]
Dinshaw Edulji Wacha سياسي من عرق البارسيين الزرادشتي في بومباي، وأحد الأعضاء المؤسسين للمؤتمر الوطني الهندي.

[165←]

قومي هندي وناقد للسياسة الاقتصادية البريطانية في الهند.

[166←]

مُدبلجة ببعض الجِناس بواسطة ساخر هندي، إلى: "قانون ماكولاي الأحمق".

[167←]

محامٍ إنجليزي وقاض وفيلسوف اجتماعي ومؤلف ورجل دولة وإنساني من عصر النهضة.

[168←]
روجر أشام، كاتب إنجليزي.

[169←]
كتاب ديني وشرعي موثوق به بين الهندوس.

[170←]

الهداية شرح بداية المبتدي هو كتاب للفقيه الحنفي برهان الدين المرغيناني، ويعد مرجعًا في الفقه الحنفي.

[171←]

الدرجة الثانية من القضاة المحليين.

[172←]

على غرار عبارة شيشرون في سلسلة إن فيريم Cicero In Verrem الخطب التي ألقاها سنة 70 قبل الميلاد كنداء من أجل الحقوق القانونية للمواطن الروماني.

[173←]

سيرس في الأساطير اليونانية ساحرة وابنة إله الشمس وحورية البحر بيرسي.

[174←]
لقب مناداة الرجل مثقف.

[175←]

مصطلح سياسي يكثر استعماله من قبل التيارات الاشتراكية واليسارية ويعنى طبقة البرجوازية التي سرعان ما تتحالف مع رأس المال الأجنبي تحقيقًا لمصالحها والاستيلاء على السوق الوطنية، أصل الكلمة برتغالي وتعني باللغة البرتغالية *المشتري*.

[176←]

شاكونتالا، شخصية خيالية وبطلة الدراما السنسكريتية Abhijnanashakuntala (الاعتراف بشكونتالا) للشاعر الهندي الشمالي كاليداسا في القرن الخامس.

[177←]

يتضح من الاسم أن الشخصية كانت من سلالة مختلطة من الهندوس والفرس والسيخ، وكان هناك نوَّاب من بهانيبور يُدعى هوري، مما يعني أنه كان أيضًا من أصل مسلم.

[178←]

تعني من لا يُمسَّون، في المجتمع الهندي التقليدي، هو الاسم السابق لأي عضو في مجموعة واسعة من المجموعات الهندوسية ذات الطبقات الدنيا وأي شخص خارج النظام الطائفي.

[179←]
عالم الفلك وأول عالم رياضيات هندي.

[180←]

هي فترة السلام النسبي بين القوى العظمى والتي أصبحت خلالها الإمبراطورية البريطانية القوة المهيمنة العالمية بين 1815 و1914.

[181←]
كاتب وروائي هزلي بريطاني.

[182←]
صحفي وناقد اجتماعي بريطاني ومحاضر في القاهرة في أواخر العشرينيات.

[183←]

.The Great Indian Novel

[184←]
آرثر إيفلين سانت جون وو روائي وصحفي إنجليزي وكاتب للسير الذاتية وأدب الرحلات.

[185←]

جندي ورجل دولة بريطاني، اشتهر بهزيمته في يوركتاون، فيرجينيا، في آخر حملة مهمة (1781) للثورة الأمريكية.

[186←]
fortune : ثروة

[187←]

كتاب الهندوس المقدس.

[188←]
بودهـي كانديران لاعب كريكيت هندي.

[189←]

بالطبع، أكد لي ابني المولع بكرة القدم كانيشك أن أعظم لحظة في الانتصار الرياضي الهندي على البريطانيين في الفترة الاستعمارية تكمن في كرة القدم وليس الكريكيت؛ فريق موهون باغان الذي هزم فوج إيست يوركشاير للفوز بدرع IFA عام 1911 حافي القدمين!

[190←]

تحولات واسعة شهدتها اليابان بعد أكثر من قرنين من حكم سلالة التوكوغاوا.

[191←]

الإمبراطور المغولي الثالث، حكم من 1556 إلى 1605.

[192←]
غوباباندو داس (1877-1928) مصلح وناشط سياسي وصحفي وشاعر وكاتب مقالات.

[193←]

ماراثا، شعب كبير في الهند، اشتهر في التاريخ بمحاربيه النظاميين وأبطال الهندوسية.

[194←]
لقب أطلق على الجندي الهندي.

[195←]

أغنية اسكتلندية مع كلمات منسوبة للشاعر القومي الاسكتلندي روبرت بيرنز. في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية يرتبط المقطع الأول الآن ارتباطًا وثيقًا باحتفالات رأس السنة الجديدة.

[196←]
الاقتباسات الموجودة كما هي، كما يقول المؤلف ويليام هاويت عام 1838، مأخوذة من مقال عن "زراعة الخشخاش" في دورية "المستودع الصيني" Chinese Repository في فبراير 1837.

[197←]

في أوزبكستان.

[198←]

يُطلق على أبناء القبائل التي تقطن غرب ووسط وشمال الهند وشرق باكستان.

[199←]

قرب النشر، ظهر عمل جديد يقدم إلى حد كبير نفس الطرح: جون ويلسون، غزو الهند: الراج البريطاني وفوضى الإمبراطورية، لندن: سايمون أند شوستر، 2016.

[200←]
أول حاكم بريطاني للبنغال.

[201←]

قائد الجيش البريطاني عند الاستيلاء على كيبيك من الفرنسيين عام 1759.

[202←]

رئيس وزراء مستعمرة جنوب إفريقيا البريطانية (1890-96).

[203←]
كاتب ترينيدادي من أصل هندي اشتهر برواياته المتشائمة التي تدور أحداثها في البلدان النامية.

[204←]

البعض أكد استقلاله الفكري عن هذا الصورة المجازية للإمبراطورية: المفكرون الذين ابتكروا رؤية للحياة لم تكن حديثة ولا معادية للحداثة، لا ماركسية ولا ثورية، لا استعمارية ولا معادية للاستعمار.

تتبع بانكاج ميشرا ردود بعض أولئك المثقفين على الهيمنة الغربية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، و التي لا تحظى بالتقدير الكافي، في كتاب "أطلال الإمبراطورية: الثورة ضد الغرب وإعادة تشكيل آسيا" لندن: ألين لين، 2012.

يعترف ميشرا بأسف بأن الشرق قد "خضع من قبل شعوب الغرب الذين كانوا يعتبرونهم منذ فترة طويلة بدائيين، إن لم يكونوا برابرة" (ص 3).

[205←]

تعني جبل النور في الفارسية وتزن 105 قيراطات، حصل عليها البريطانيون وضُمت ضمن جواهر تاج الملكة فيكتوريا، وتظل إلى الآن جزءًا من التاج.

[206←]
عرش الطاووس، العرش الذهبي الشهير الذي استولى عليه الفرس من الهند عام 1739. وفقد بعد ذلك، ظل هو ونسخ منه رمزاً للملكية الفارسية أو الإيرانية.

[207←]
مجموعة عرقية بانتوية من منطقة البحيرات العظمى الإفريقية.